جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الإقتصادية

# جدلية العلاقة بين النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر

*نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ*

مقدمة ومناقشة علنا من طرف:

**الباحث : قريجيج بن علي**

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

| | | | |
|---|---|---|---|
| مبـاركي نـاصـر | أستـــــاذ | جامعة وهـــران 2 | رئيـــسا |
| زايـري بلقـاسـم | أستـــــاذ | جامعة وهـــران 2 | مـقـــررا |
| صـوار يـوسـف | أستـــــاذ | جامعة سـعيـدة | منـــاقشا |
| رمـضـاني محمد | أستاذ محاضر –أ– | جامعة مســـــتغانم | منـــاقشا |
| بـابـا عبد القـادر | أستـــــاذ | جامعة مســـــتغانم | منـــاقشا |
| كـيحل امحمـد | أستاذ محاضر –أ– | جامعة وهـــران 2 | منـــاقشا |

السـنة: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

" ...لن يمر وقت طويل حتى تصبح جميع الأسواق مكتظة بكل ما يمكن أن تنتجه الآلات والعمالة الرخيصة .وما لم نلتمس الحكمة في حياتنا فإن ملايين العمالة من الصين مع الملايين من الهند سيقدمون لنا كأسا مترعا بالعمالة الآلية الرخيصة، فيرفعونها إلى شفاهنا ويجبروننا على تجرعها إلى النهاية".

**براكاش لونغاني ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2015**

" بالعمل معا يمكننا تشجيع النمو المستدام والشامل للجميع، وإتاحة الفرص للفقراء والمهمشين. وبوسعنا أن نكون الجيل الذي يضع حدا للفقر المدقع."

**الدكتور جيم يونغ كيم**
رئيس مجموعة البنك الدولي و
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

# تـــشكـــرات

الحمد لله أولا و أخرا ، الحمد لله على نعمه التى لا تحص ، الحمد لله الذي منحنا الإرادة و العزيمة المزداة لإتمام هذه الأطروحة .. لك الشكر ربي حتى ترضى ، و لك الشكر بعد الرضى ، و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله .

أتوجه بشكري الخاص إلى أستاذي المؤطر البروفيسور **زايري بلقاسم** ، الذي يعود له الفضل الكبير في توجيه هذا العمل رغم إنشغالاته الكبيرة ، لكن حرصه و تفانيه في العمل ولد لنا روح المبادرة في سبيل إتمام هذه الأطروحة ،مع العلم أنه كان مؤطرا لي في مرحلة الماجيستير ، فتحية إجلال و إكبار إليك أستاذي المحترم .

كما لا يفوتني في هذا المقام توجيه الشكر و التحية لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لدراسة و مناقشة العمل المقدم قصد الإثراء و التوجيه .

عمال المكتبة الجامعية و طريقة تعاملهم معنا لأجل تحقيق الهدف المنشود ، تحية شكر لكم جميعا .

# إهـــــداء

.....إلى روح أبي الطاهرة الذي عان الأمرين من أجل إسعادنا ، أبدا لا ننسى جميلك و نسأل الموالى عز وجل أن يجمعنا بكم يوم الحشر الأكبر.

إلى الوالدة العزيزة أطال الله في عمرها ، التي ما زالت تكابد لإكمال رسالة الوالد الكريم رحمه الله ، فلكي ألف تحية .

...إلى روح الأخ الأعز علينا ، بوعبدالله رحمه الله ، شاءت الأقدار أن لا يحضر معنا ، لكن روحك حية في ضمائرنا ، و قبرك نير نحسبه روضة من رياض الجنة إن شاء الله تعالى .

إلى كل الإخوة و الأخوات الذين ساندونا بما يملكون لأجل إتمام هذا العمل ، و لو بكلمة طيبة لأجل شحن الهمم و تقوية الإرادة و العزيمة .

إلى زوجتي العزيزة التي يرجع لها الفضل الكبير في مساندتنا لإتمام هذه الأطروحة و إخراجها على ما هي عليه .

إلى فلذات أكبادنا ، المدللة رميساء و المشاغب عبد الرزاق و العزيز محمد خليل، إليكم عملي هذا .

..إلى كل طلبة العلم و الباحثين في موضوع النمو الإقتصادي و علاقته بسوق العمل في الجزائر .

.....إليكم جميعا هذا العمل المتواضع .

# الـفهـرس


| المحتويـــــــــات | الصفحة |
| --- | --- |
| الـــمقدمـــة العـــــامـــــة | 01 |
| إشكالية الدراسة | 04 |
| فرضيات الدراسة | 05 |
| أهمية الدراسة | 05 |
| الدراسات السابقة | 06 |
| حدود و أساليب الدراسة | 08 |
| منهج الدراسة | 09 |
| الفصل الأول : الإطار النظري لنظريات النمو الإقتصادي و علاقته بالمتغيرات الإقتصادية الكلية | |
| مقـــدمـــــة الـــــفصـــــل | 11 |
| **المبحث الأول : عموميات حول النمو الإقتصادي** | 12 |
| المطلب الأول: مفاهيم، محددات و أنواع النمو الإقتصادي | 13 |
| 1-مفهوم النمو الإقتصادي | 13 |
| 2 - محددات النمو الإقتصادي | 14 |
| 3- عوامل النمو الإقتصادي | 17 |
| 4-أنواع النمو الإقتصادي و طرق قياسه | 19 |
| 4-1 أنواع النمو الإقتصادي | 19 |
| أولا : النمو الفعلي | 19 |
| ثانيا : النمو الممكن | 20 |
| 4-2 طرق قياس النمو الإقتصادي | 22 |
| أولا : معدل النمو البسيط | 22 |
| ثانيا : معدل النمو المركب | 22 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : التمييز بين مفهوم النمو و التنمية الإقتصادية | 23 |
| 1-الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية | 23 |
| 2- الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية | 24 |
| 3- خصائص النمو الإقتصادي الحديث حسب Simon Kuznets | 25 |
| المطلب الثالث : مراحل و مؤشرات قياس النمو الإقتصادي | 26 |
| **1- مراحل النمو الإقتصادي** | 27 |
| 1-1 تقسيم Rostow | 27 |
| أولا : مرحلة المجتمع التقليدي | 27 |
| ثانيا :مرحلة التهيؤ للإنطلاق | 28 |
| ثالثا: مرحلة الإنطلاق | 28 |
| رابعا :مرحلة النضج | 29 |
| خامسا : مرحلة الإستهلاك النهائي | 29 |
| 2-1 تقسيم Carl Bucher | 30 |
| أولا : مرحلة الإقتصاد الريفي | 30 |
| ثانيا : مرحلة الإقتصاد الحضري | 30 |
| ثالثا : الإقتصاد القومي المكتمل | 31 |
| **2- مؤشرات قياس النمو الإقتصادي** | 31 |
| 2-1 الإنتاج الداخلي الخام | 31 |
| أولا : من منظور الإنتاج | 31 |
| ثانيا : من منظور المداخيل | 32 |
| ثالثا : من منظور الإنفاق | 32 |
| 2-2 بعض المؤشرات الفرعية المؤثرة على النمو الإقتصادي | 34 |
| أولا : مؤشر التنمية البشرية(IDH) | 34 |
| ثانيا : مؤشر الإنتاج الداخلي الخام الأخضر(le PIB Vert) | 35 |
| ثالثا : مؤشر التنافسية العالمي | 35 |

| | |
|---|---|
| رابعا : مؤشر السعادة العالمي (IBM) | 36 |
| المطلب الرابع: العوامل الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي | 38 |
| 1- الشروط الأساسية للنمو الإقتصادي | 38 |
| 2 – حدود النمو الإقتصادي | 43 |
| **المبحث الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي** | **45** |
| المطلب الأول : النظرية الماركسية و النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي | 46 |
| 1- نظرية K.Marx في النمو الإقتصادي (1917- 1783) | 46 |
| 2- المدرسة الكلاسكية | 47 |
| 2-1 نظرية A.Smith في النمو الإقتصادي ( 1723-1790) | 47 |
| 2- 2 نظرية D.Ricardo في النمو الإقتصادي ( 1772-1823) | 48 |
| 2-3 نظريةT.Maltus في النمو الإقتصادي ( 1766-1834) | 50 |
| 2-4 قانون المنافذ ل J.B Say (1763-1832) | 51 |
| 3 - الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية | 51 |
| المطلب الثاني: نظرية الكلاسيكيون الجدد في النمو الإقتصادي | 52 |
| 1- نموذج Harrod et Domar في النمو الإقتصادي | 52 |
| 1-1 من ناحية الطلب | 53 |
| 2-1 من ناحية العرض | 54 |
| 2- نموذج R.Solow في النمو الإقتصادي ( 1956) | 57 |
| 2-1 فرضيات النموذج | 57 |
| 2-2 التقدم التقني في نموذج Solow | 61 |
| 2-3 مفهوم التقارب في نموذج Solow | 62 |
| المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي | 63 |
| 1- نموذج Lucas في النمو الإقتصادي | 63 |
| 2- نموذج P-Romer للنمو الإقتصادي (1986) | 64 |

| | |
|---|---|
| 3-نموذج Barro في النمو الإقتصادي (1990) | 65 |
| المطلب الرابع:- نظرية النمو المتوازن و النمو غير المتوزان | 66 |
| 1-نظرية النمو المتوزان | 66 |
| 2-نظرية النمو غير المتوازن | 67 |
| **المبحث الثالث : علاقة النمو الإقتصادي بالمتغيرات الإقتصادية الكلية** | **68** |
| المطلب الأول :التجارة الخارجية و أثرها على النمو الإقتصادي | 69 |
| 1 - الصادرات و مدى مساهمتها في النمو الإقتصادي | 69 |
| 2 - سياسة إحلال الواردات و دورها في النمو الإقتصادي: | 70 |
| المطلب الثاني : الإستثمارات و دورها في تحقيق النمو الإقتصادي | 71 |
| 1- الإستثمارات المحلية | 71 |
| 2-الإستثمارات الأجنبية | 72 |
| 3- أثر الإستثمارات الأجنبية على إقتصاديات الدول المضيفة لها | 75 |
| المطلب الثالث: علاقة التقدم التقني بالنمو الإقتصادي | 77 |
| 1- رأس المال البشري و علاقته بالتقدم التقني | 78 |
| 2- الإمكانيات التكنولوجية الحديثة و دورها في النمو الإقتصادي | 80 |
| خاتـــــمـــــــــة الـــــــــــفصـــــــــــل | 82 |
| **الـفصــل الـــثانـــي : سوق الـعمـل ،المفـــاهيـم و المقاربـــات النظرية** | |
| مقـــــــــدمـــة الفصـــــــــل | 83 |
| **المبحـــــــث الأول : الإطـــار النظـــري لســـوق العمـل ، مفـــاهيم عامـــة** | **85** |
| المطلب الأول : سوق العمل بين المفهوم و المميزات | 86 |
| 1- ما المقصود بسوق العمل ؟ | 86 |
| 2- القوى النشطة | 86 |
| 3- مميزات سوق العمل | 90 |
| المطلب الثاني : آليات التوازن في سوق العمل | 92 |

| | |
|---|---|
| 1-جانب العرض | 92 |
| أولا- الفرضيات المرتبطة بجانب العرض | 93 |
| ثانيا – بناء نموذج عرض العمل | 93 |
| 2 - جانب الطلب في سوق العمل | 97 |
| 3- التوازن في سوق العمل | 99 |
| المطلب الثالث : سوق العمل الرسمي و غير الرسمي | 100 |
| 1- سوق العمل الرسمي | 100 |
| 2- سوق العمل غير الرسمي | 101 |
| المطلب الرابع : محددات سوق العمل | 103 |
| **المبحث الثاني : سوق العمل في ظل الفكر الإقتصادي** | **105** |
| المطلب الأول : سوق العمل في ظل المدرسة الكلاسيكية | 106 |
| المطلب الثاني : سوق العمل في ظل المدرسة الماركسية ( نظرية فائض القيمة) | 107 |
| المطلب الثالث : سوق العمل في ظل الفكر الكينزي | 108 |
| 1- النموذج الكينزي لسوق العمل | 108 |
| 2- التوازن عند التشغيل الكامل | 110 |
| 3- حالة نقص التشغيل ( حدوث البطالة ) | 111 |
| المطلب الرابع : تحليل الكلاسيكيون الجدد لسوق العمل | 113 |
| 1 - الفرضيات الأساسية | 113 |
| 2- تحليل سوق العمل عند النيوكلاسيك | 113 |
| **المبحث الثالث : النظريات الحديثة المفسرة للبطالة** | **117** |
| المطلب الأول : النقديون و مدرسة الكلاسيكيون الجدد | 118 |
| المطلب الثاني : نظرية تجزئة سوق العمل | 118 |
| 1- السوق الإبتدائي | 119 |
| 2- السوق الثانوي | 119 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : نظرية البحث عن العمل (« job search » théorie du ) | 120 |
| المطلب الرابع : نظرية كفاية الأجور (la théorie des salaires d'efficience ) | 121 |
| المطلب الخامس : نموذج الداخلين و الخارجين (insiders/outsiders) « | 123 |
| المطلب السادس : نظرية رأس المال البشري ( la théorie du capital humain) | 124 |
| **المبحث الرابع : البطالة كمؤشر لقياس مستوى التنمية الإقتصادية** | **125** |
| المطلب الأول : البطالة ظاهرة إقتصادية و إجتماعية | 126 |
| 1- مفهوم العاطلين عن العمل | 127 |
| 2 – كيفية حساب معدل البطالة | 128 |
| 3- معايير قياس معدل البطالة | 129 |
| المطلب الثاني : أنواع البطالة و آثارها على مختلف الميادين | 133 |
| 1- أنواع البطالة | 133 |
| 2- آثار البطالة | 136 |
| المطلب الثالث : أثر معدل البطالة على بعض المؤشرات الإقتصادية | 138 |
| 1- معدلات البطالة و الأجور النقدية من خلال منحنى Phillips | 138 |
| 2- العلاقة بين معدلات البطالة و معدل التضخم | 141 |
| 3-العلاقة بين البطالة و معدلات النمو الإقتصادي حسب قانون OKUN | 142 |
| 4- أثر الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 على حجم العمالة في العالم | 143 |
| المطلب الرابع : أثر ثورات الربيع العربي على حجم العمالة في الدول العربية | 146 |
| **المبحث الخامس: التجارب الدولية في مجال سياسات و إجراءات التشغيل** | **148** |
| المطلب الأول: ماهية سياسات التشغيل | 149 |
| المطلب الثاني :أنواع سياسات التشغيل الناجعة | 150 |
| 1 - سياسات التشغيل النشطة | 151 |
| 2 - سياسات التشغيل السلبية | 152 |
| المطلب الثالث : بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال سياسة التشغيل | 155 |

| | |
|---|---|
| 1- التجربة الفيتنامية | 155 |
| 2- التجربة الرواندية | 156 |
| 3- تجربة الشيلي | 156 |
| 4- تجربة الهند و جنوب إفريقيا | 157 |
| المطلب الرابع : الإجراءات الوقائية المتبعة للتحكم في معدلات البطالة | 158 |
| 1- تحفيز و تشجيع مناخ الإستثمار | 158 |
| 2- الإهتمام ببرامج التدريب | 158 |
| 3- تفعيل دور القطاع الخاص | 159 |
| خـــــــاتمـــــــة الفصـــــــــل | 160 |
| **الـفصل الثـالث: تحليل ســوق الــعمــل في الجـزائـــر** | |
| مقـــــــــدمـــة الفصـــــــــل | 162 |
| **المبحث الأول : تطور سوق العمل في الجزائر** | 161 |
| المطلب الأول :مراحل تطور معدلات التشغيل في الجزائر | 165 |
| المطلب الثاني : تطور معدلات البطالة في الجزائر | 168 |
| 1- مرحلة ما قبل 1973 | 168 |
| 2 – مرحلة ما بين 1973 -1985 | 169 |
| 3-مرحلة ما بين 1986-1995 | 169 |
| 4 – مرحلة ما بين 1996 -2004 | 169 |
| 5-مرحلة ما بين 2004 إلى يومنا هذا | 170 |
| المطلب الثالث : مؤشرات و مكونات سوق العمل في الجزائر | 175 |
| جانب الطلب على العمل | 175 |
| 1-1 النمو الديمغرافي | 175 |
| 1-2 حجم الفئة النشطة | 177 |
| 1-3 تطور مشاركة الإناث في إجمالي الفئة النشطة | 178 |

| | |
|---|---|
| 2-جانب العرض على العمل | 180 |
| 2-1 إختلاف مستويات العمالة بين الأقاليم الريفية و الحضرية | 181 |
| 2-2 إختلال التوازن بين جانبي سوق العمل | 182 |
| **المبحث الثاني :خصـــائص و مميــزات سوق العمـــل** | 184 |
| المطلب الأول: عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل | 185 |
| المطلب الثاني : عدم تجانس سوق العمل | 186 |
| المطلب الثالث: إرتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل | 186 |
| المطلب الرابع : الإعتماد على المصادر التقليدية لإيجاد فرص العمل | 188 |
| المطلب الخامس : تباين مستوى الأجور ما بين القطاعات الإقتصادية | 189 |
| **المبحـث الثالث : آليـــات و هيــاكـــل التشغيـــل في الجــزائـــر** | 185 |
| المطلب الأول: الأجهزة المسيرة في إطار وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي | 191 |
| 1- برنامج تشغيل الشباب | 192 |
| 2- جهاز الإدماج المهني للشباب | 193 |
| المطلب الثاني : الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية | 193 |
| 1-جهاز النشاطات ذات المنفعة العامة | 194 |
| 2 - الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة | 195 |
| 3 - عقود ما قبل التشغيل | 195 |
| 4 - برامج القرض المصغر | 196 |
| المطلب الثالث : الآليات الأخرى المنتهجة في عملية التشغيل | 198 |
| 1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة | 198 |
| 2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) | 198 |
| 3- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) | 199 |
| المطلب الرابع : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستحداث الوظائف | 201 |
| المطلب الخامس : أثر تطور كتلة الأجور على النشاط الإقتصادي | 203 |

| | |
|---|---|
| المطلب السادس : أسباب فشل آليات التشغيل في الجزائر | 204 |
| خاتـــــمـــــــة الفـــصـــــــل : | 206 |
| **الفصل الرابع : الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر** | |
| مقـــــــــــدمـــة الفصـــــــــــل | 207 |
| **المبحث الأول : الدراسة القياسية لأثر النمو الإقتصادي على العمالة في الجزائر** | 209 |
| المطلب الأول: دراسة العلاقة السببية بين العمالة و النمو الإقتصادي في الجزائر | 209 |
| المطلب الثاني : توصيف النموذج القياسي | 211 |
| 1-تقدير معادلة النموذج الخطي بإستعمال برنامج **EVIEWS 8.1** | 212 |
| 2- دراسة جودة النموذج الخطي | 213 |
| 2 -1 الدراسة الإقتصادية | 213 |
| 2-2 الدراسة الإحصائية | 215 |
| **المبحث الثاني : نموذج التكامل المتزامن و تصحيح الخطأ** | 219 |
| المطلب الأول : نموذج التكامل المتزامن | 222 |
| 1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار **Dickey – Fuller** | 222 |
| 2- إستقرارية السلاسل بإستعمال إختبار **( Phillips-Perron)** | 227 |
| 3- إستقرارية السلاسل بإستعمال إختبار**(KPSS)** | 228 |
| المطلب الثاني :إختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة **Johansen** | 230 |
| المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ | 233 |
| خـــــاتمـــــة الفصـــــــل | 236 |
| الخـــــاتمـــــة الـــعـــامـــــــــة | 237 |
| الملاحق | 241 |
| قائمة المراجع | 256 |

# قائـمـة الــجداول و الأشكـال البيانيــة

## أ/ قائمة الجداول


| الرقم | العـــنـــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائري | 33 |
| 02 | ترتيب بعض دول العالم حسب مؤشر IDH لسنة 2014 | 34 |
| 03 | ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمي | 36 |
| 04 | الترتيب العام لبعض دول العالم حسب مؤشر السعادة العالمي لسنة 2016 | 37 |
| 05 | تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة لسنتي 2014 و 2015 | 74 |

| | | |
|---|---|---|
| 06 | المقارنة بين آليات التقدم التقني بين الدول المتقدمة و النامية | 77 |
| 07 | المخصصات المالية للتعليم العالي في الدول العربية ب % من PIB | 79 |
| 08 | البحث و التطوير في بعض دول العالم ( ب % PIB ) | 79 |
| 09 | المهاجرون في الدول العربية المتوسطية لسنة 2010 | 88 |
| 10 | حجم القوة العاملة في بعض مناطق العالم | 90 |
| 11 | الإختلافات بين السوق الإبتدائي و السوق الثانوي | 120 |
| 12 | إختلاف معدلات البطالة بين دول العالم | 129 |
| 13 | معدل تطور النشاط بين الجنسين حسب المنطقة في العالم | 130 |
| 14 | مواقف البلدان من الربيع العربي حسب إجراءات الإستخدام بعد عام 2010 | 147 |
| 15 | الفرق بين مفهوم العمل و التشغيل | 150 |
| 16 | تطور نسبة التشغيل في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية من 2007 إلى 2016 | 166 |
| 17 | تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات للفترة من 2010 إلى 2012 | 167 |
| 18 | تقديرات حجم التشغيل للفئة ذو السن ( 16–29) ما بين 2015 و 2025 | 168 |
| 19 | تطور معدل البطالة في الدول بعض المغاربية | 172 |
| 20 | تطور تعداد السكان حسب الفئة العمرية في الفترة من 1987-2025 | 176 |
| 21 | تطور معدل التوقع على الحياة للفئات العمرية من 10 إلى 25 سنة | 177 |
| 22 | تطور معدل المشاركة في قوة العمل | 178 |
| 23 | تطور مشاركة الإناث في إجمالي القوة النشطة | 179 |
| 24 | مقارنة معدلات المشاركة في العمالة في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية | 180 |
| 25 | حجم و نسبة الفئة العاملة حسب الجنس و الرقعة الجغرافية لسنتي 2010 و 2013 | 181 |
| 26 | إختلال التوازن بين الطلب على العمل و العرض على العمل | 182 |
| 27 | معدل التشغيل حسب المستوى التعليمي | 185 |
| 28 | تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة | 187 |
| 29 | تطور كتلة الأجور للفترة من 2011 إلى 2013 | 189 |
| 30 | حصيلة عقود ما قبل التشغيل ( 1998-2000) | 196 |
| 31 | تطور مناصب العمل حسب صيغة (ANGEM) لفئة الشباب | 197 |
| 32 | توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 2017/02/28 | 197 |
| 33 | تطور مناصب العمل حسب صيغة ANSEJ للأشخاص الأقل من 30 سنة | 199 |
| 34 | تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2003 – 2014) | 201 |
| 35 | حجم التوظيف في القطاع العام و الخاص في الجزائر (2012–2016) | 202 |
| 36 | تطور كتلة الأجور | 203 |
| 37 | دراسة إتجاه السببية بين معدل العمالة و معدل نمو الناتج المحلي | 210 |
| 38 | إستقرارية السلسلة (temp) حسب إختبار (ADF) | 222 |
| 39 | إستقرارية السلسلة (gdp)حسب إختبار (ADF) | 224 |
| 40 | إستقرارية السلسلة (popact)حسب إختبار (ADF) | 225 |

| | | |
|---|---|---|
| 41 | إستقرارية (Tinves)السلسلة حسب إختبار (ADF) | 226 |
| 42 | إستقرارية السلسلة dep حسب إختبار (ADF) | 227 |
| 43 | إستقرارية السلاسل حسب إختبار Phillips–Perron | 228 |
| 44 | إستقرارية السلاسل حسب إختبار KPSS | 229 |
| 45 | إختبار Johansen | 230 |
| 46 | معادلة التكامل المشترك | 232 |


## ب/ قائمة الأشكال البيانية


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تفاعلات مكونات النمو الفعلي و النمو المتوقع | 21 |
| 02 | العلاقة بين حجم الموارد الطبيعية ، السكان والبيئة حسب تقرير ميدوس | 41 |
| 03 | تصورات A.Smith حول النمو الإقتصادي | 48 |
| 04 | نموذج T.Maltus حول النمو الإقتصادي | 50 |
| 05 | التوازن في نموذج Harrod,Domar | 55 |
| 06 | نقطة التوازن في نموذج R.Solow | 60 |
| 07 | التقارب في نموذج R.Solow | 63 |
| 08 | قيد الدخل الذي يواجه العامل | 94 |
| 09 | منحنى الطلب على العمل | 98 |
| 10 | التوازن في سوق العمل | 100 |
| 11 | دالة عرض العمل | 109 |

| | | |
|---|---|---|
| 12 | التوازن في سوق العمل عند كينز( عند التشغيل التام) | 110 |
| 13 | الإقتصاد في حالة نقص التشغيل | 111 |
| 14 | كيفية تحقيق التوازن التام عند كينز | 112 |
| 15 | توازن سوق العمل عند الكلاسيكيين الجدد | 116 |
| 16 | منحني فليبس المبسط | 140 |
| 17 | تحريك منحنى Phillips لدراسة االعلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم | 142 |
| 18 | آثار الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 على أسواق العمل الأوروبية | 145 |
| 19 | متجه علاقة التكامل المشترك | 231 |
| 20 | القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي لنموذج السلسلة | 232 |
| 21 | اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة | 235 |


## المقدمة العامة

تسعى دول العالم في العصر الراهن إلى تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي، الذي يعتبر أحد التحديات الواجب تحقيقه من طرف الهيئات الساهرة على تنفيذ الخطط و البرامج التنموية في البلاد، و ذلك من خلال بناء الإستراتجيات الفعالة لأجل دفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة ، و لا يتم ذلك إلا بتجنيد كافة الإمكانيات المتاحة في سبيل تنويع مصادر الدخل المختلفة، الذي يتطلب هو الأخر تحريك كل القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، من خلال تطوير و زيادة حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية التي تعتبر المحرك الرئيسي لتحقيق مستويات مرتفعة للرقي و التطور الإقتصادي.

كما يرتبط هذا المؤشر بمؤشرات أخرى لا تقل أهمية في تحليل الوضعية الإقتصادية الكلية للوطن، و نقصد بذلك حجم العمالة أو معدلات التشغيل التي توضح وضعية سوق العمل مقارنة بالنشاط الإقتصادي الكلي، و ذلك إنطلاقا من أن العمل حق مكفول ، وجب على الدولة توفيره لكل مواطن قادر و راغب فيه ، لذا نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند الثالث و العشرين و من الفقرة الأولى منه على " أن لكل إنسان حق العمل و حرية إختياره ....و حق الحماية من العمل"، كما لابد على الدولة الإهتمام بعنصر المورد البشري الذي يعتبر أساس الإنطلاقة الفعالة في بناء الإقتصاديات القوية، و ذلك من خلال توفير الظروف المواتية و البيئة القانونية اللازمة لصون حقوق و واجبات الفئة الشغيلة ، مع الإبتعاد عن كل أشكال التمييز بين الجنسين من خلال توفير العدالة الإجتماعية و كذا توفير العمل اللائق لذلك، في سبيل تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية التي تعتبر إحدى مؤشرات الإقتصاديات القوية.

و لقد أصبح موضوع التشغيل محل تفكير العديد من الإقتصاديين على إختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها ، إضافة إلى صناع القرار في مختلف الأجهزة و المؤسسات الحكومية و حتى الدولية في سبيل إيجاد الآليات الناجعة للتخفيف من حدة البطالة المتفاقمة من سنة لأخرى ، خاصة أمام الوضعية الراهنة التي تتميز بتحرك كبير للعمالة ما بين الدول سواءا عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية التي تشهدها دول العالم اليوم ، و لقد بادر كل من D.T Mortensen , Peter A. Diamond , C.A

Pissarides. على تطوير نظريتهم المتعلقة ب " النظرية الجديدة للبطالة "، و ذلك كمحاولة منهم لإيجاد الحلول المجدية لمشكلة البطالة التي ضربت دول العالم سواءا المتقدمة منها أو المتخلفة و التي حدثت في سنة 2008 ، إذ حازت هذه النظرية على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 2010 لقاء ما قدمته من جهود في سبيل معالجة إشكالية البطالة التي تعتبر أحد العراقيل التي تحد من مسار التنمية الإقتصادية.

و تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك طاقة بشرية هائلة ، إذ أن مستوياتها في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، إلا أن هذا المورد البشري لم يستغل أحسن إستغلال ، و يرجع ذلك لسوء تسييره و تنظيمه و كذا توجيهه في سبيل إدماجه في العملية الإنتاجية التي ما زالت بعيدة كل البعد عن المستويات اللائقة بحجم الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة، فلقد كانت الدولة في النظام الإقتصادي المخطط المصدر الرئيسي لخلق مناصب عمل لفائدة المواطنين ، غير أن التحول إلى النظام الإقتصادي الحر لم يساهم في تحسين وضعية سوق العمل كما كان مخطط له ، حيث أن نسبة البطالة تتزايد خاصة بين أوساط الشباب حاملي الشهادات العليا من سنة لأخرى ، و يرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة الجهاز الإقتصادي على إستحداث المناصب الجديدة في ظل غياب الخطط الإستراتجية و التنموية لذلك.

إن طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد في إيراداته على المداخيل النفطية ، يجعله الإقتصاد الأكثر هشاشة و الأكثر عرضة لصدمات إنخفاض أسعار البترول ، و هو ما عرفته الوضعية الإقتصادية التي بدأت بالتدهور منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى الوقت الراهن بفعل هبوط أسعار الخام إلى أدنى مستوياته ، الأمر الذي يؤثر سلبا على مستويات النمو الإقتصادي المعتمد كليا على المداخيل الريعية ، و ما ينتج عنه من آثار وخيمة على الوضعية الإقتصادية ، الإجتماعية و حتى السياسية للبلد.

لذا وجب على السلطات العمومية ، إيجاد الحلول الناجعة و الآليات المثلى لتحسين مستويات الإنتاجية ، و ذلك من خلال إعتماد النموذج الجديد للنمو الإقتصادي في المدى الطويل ، من خلال إدخال التعديلات الهيكلية على الإقتصاد الوطني وفق ثلاث مراحل أساسية ، ترتبط الأولى بمرحلة الإنطلاق

التي تميز الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2019 ، إذ تهدف إلى الرفع من القيمة المضافة لمختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ، أما المرحلة الثانية فيطلق عليها مرحلة التحول والتي تمتد من سنة 2020 إلى سنة 2025 و التي تهدف إلى إمكانية إستدراك الإقتصاد الوطني في إتجاه التقدم و التطور ، أما المرحلة الثالثة فيطلق عليها مرحلة الإستقرار أو التقارب و التي تمتد من سنة 2026 إلى سنة 2030 و هي المرحلة التي تمكن الإقتصاد الوطني من اللحاق بركب الدول المتقدمة .و ذلك من خلال تحفيز الإستثمار المحلي و الأجنبي ، بإعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الإقتصادية ككل ، و لا يكون ذلك إلا من خلال توفير الظروف و الإمكانيات اللازمة المرتبطة بالإستقرار الأمني و السياسي ، و كذا توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية الفعالة ، من خلال تشجيع الخواص على إنشاء مؤسساتهم المصغرة ، لأجل الرفع من مستويات الإنتاجية في شتى القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، الأمر الذي يساهم حتما في إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة الشباب البطال، لذا على صناع القرار منح كافة التسهيلات و تذليل كافة العقبات المادية أمام الشباب ، من خلال مساعدتهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في خلق الثروة و زيادة مستويات الإنتاجية من جهة ، كما تتطلب هذه العملية يد عاملة كثيفة تعمل على تسريع وتيرة الإنتاج و بذلك فهي تساهم في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي خاج المحروقات من جهة أخرى ، و في سبيل إيجاد الحلول الناجعة لتحرير الإقتصاد الوطني من التبعية للإيرادات النفطية و التوجه نحو التنويع الإقتصادي الذي يحتاج هو الآخر إلى يد عاملة كثيفة لإستدراكه ، خاصة في القطاع الزراعي و حتى الصناعي، و من خلال ما سبق يمكن إثارة الإشكالية التالية.

**إشكالية الدراسة :**

في ظل الوضعية الراهنة التي يمر بها الإقتصاد الوطني، بسبب تدني أسعار النفط و ما نتج عنه من إنخفاض في مستويات الإيردات العمومية، و كمحاولة من طرف صناع القرار إيجاد الإستراتجيات الناجعة لمواجهة آثار هذه الصدمة، و التوجه نحو تفعيل آليات التنويع الإقتصادي ، الذي يتطلب تفعيل دور الإستثمارات المحلية و الأجنبية في قطاعات الإقتصاد الوطني، الأمر الذي يساهم في تحسين وضعية سوق العمل من جهة أخرى ، لذا يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

**هل تحسين معدلات النمو الإقتصادي يؤدي حتما إلى زيادة مستويات العمالة في الجزائر ؟**

و كمحاولة للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، لا بد من إثارة تساؤلات فرعية بإمكانها إعطاء قيمة مضافة للموضوع المطروح ،إذ نحاول الإجابة عن كل تساؤل من خلال تحرير فصل لذلك :

- كيف يمكن التحكم في مستويات النمو الإقتصادي ؟ و ما علاقته بالمتغيرات الإقتصادية ؟
- ما هي الأطر النظرية المنظمة لسوق العمل ؟ و كيف يمكن تحقيق التوازن بين جانبيه؟
- ما هي مختلف الآليات و الإستراتجيات المطبقة من طرف الجزائر للحد من معدلات البطالة المرتفعة؟
- ماهو إتجاه العلاقة السببية بين معدلات النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر ؟ و كيف يمكن تفسير وجود علاقة تكامل مشترك بينهما؟

كما نحاول من خلال هذه الدراسة ، إختبار مدى صحة الفرضيات التالية إنطلاقا من الدراسة القياسية التي توضح مسار إتجاه العلاقة الجدلية بين المؤشرين المدروسين ، و ذلك إعتمادا على الفرضيات التالية.

**فرضيات الدراسة :**

**الفرضية الأولى:**

آليات و إستراتجيات التشغيل المطبقة من طرف السلطات العمومية هي وحدها الكفيلة بزيادة مستويات العمالة في الجزائر.

**الفرضية الثانية :**

العلاقة التوازنية بين معدلات التشغيل و معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر تؤكد فرضية النمو بدون تشغيل .

**الفرضية الثالثة :**

مستويات النمو الإقتصادي المحققة في الجزائر لا تعكس بالضرورة إرتفاع مستويات العمالة في سوق العمل .أي أن العلاقة السببية بين مستويات العمالة و معدلات النمو الإقتصادي ذو إتجاه وحيد .

**أهمية الدراسة :**

– نحاول من خلال هذه الدراسة، توضيح إتجاه العلاقة التوازنية الطويلة و قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة و المتمثلة أساسا في معدلات النمو الإقتصادي و حجم العمالة في الجزائر ، إضافة إلى بعض المتغرات المؤثرة على مستوى العلاقة بينهما.

– كما يأتي هذا البحث لتعزيز الكثير من البحوث القياسية في نفس المجال، ، و التي تركز أساسا على كيفية الحد من معدلات البطالة المتزايدة بين أوساط الشباب الحاملي الشهادات العليا.

– التعريف بالسياسة الوطنية للتشغيل و مختلف الأهداف التي ترمي إليها ، مع التطرق إلى جدوى الآليات المطبقة من طرف السلطات العمومية في إطار سياسة التشغيل و الرامية إلى التخفيف من معدلات البطالة ، و كذا الآثار المترتبة عنها سواءا الإجتماعية أو السياسية.

**الدراسات السابقة:**

–دراسة لصندوق النقد الدولي والمنشورة في فيفري 2012 تحت عنوان" **Algérie : questions choisies** " ، حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات المرتبطة بمعدلات البطالة و سوق العمل في الجزائر و كذا إمكانية تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي بالإعتماد على النماذج القياسية ، إذ توصل هذا التقرير إلى أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة في الجزائر مقارنة بتلك المسجلة في الدول الأخرى السائرة في طريق النمو ، و من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن المرونة النسبية لمعدلات البطالة تبقى ضعيفة في أوساط الشباب ، الأمر الذي يفسر إرتفاع معدلاتها الحقيقية ، و عدم تمكن سوق العمل من إستحداث وظائف جديدة بالرغم من الدور الفعال للقطاع الخاص في ذلك .

– أطروحة دكتوراه للباحث دحماني محمد أدريوش و الموسومة ب" إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل" ، أين أستخدم الباحث المنهج القياسي لإختبار قانون أوكن على الإقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 ، حيث توصل إلى عدم إمكانية تطبيق هذا القانون على الإقتصاد الجزائري من جهة ، كما توصل إلى أن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف الجديدة .

– دراسة ل الشوربجي (2010) تحت عنوان " أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري" خلال الفترة من 1980 إلى 2005،إذ إعتمد الباحث على منهج إختبار الحدود للتكامل المشترك و نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، و ذلك بهدف إختبار أثر النمو الإقتصادي على العمالة ، و من ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث توصل الباحث إلى صحة غياب علاقة okun في الإقتصاديات العربية على العموم .

– دراسة ل يوسفات علي تحت عنوان " البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر –الفترة من 1970 إلى 2009" ، حيث إعتمد الباحث مصفوفة الإرتباط و إختبار السببية ، وكذا منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، لتحديد إتجاه العلاقة بين البطالة و النمو الإقتصادي في المدى القصير و الطويل ، أين توصل إلى أن زيادة معدلات البطالة ب 1% يؤدي إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي ب 2.4% ، كما بين الباحث أن أهم وسيلة لتخفيض مستويات البطالة يرتبط بتشجيع القطاع الخاص و توفير المناخ الملائم لنشاطه ، و العمل على تشجيع الإشتثمارات المحلية و الأجنبية في إطار تعزيز البرامج البحثية الهادفة إلى خلق الإستراتجيات المثلى للحد من بطالة الشباب.

– دراسة ل عبد الرحيم شبي و شكوري محمد حول " البطالة في الجزائر ، مقاربة تحليلية وقياسية من 1970–2006"، في المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية من 17 –18 مارس 2008" ،جمهورية مصر العربية ، إذ إعتمد الباحثان على الأساليب القياسية لإختبار العلاقة السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية ، كما توصلا الباحثان إلى أن الزيادة في الإنفاق العام الذي يساهم في خلق المشاريع الإستثمارية الجديدة، التي بإمكانها إمتصاص الفائض من اليد العاملة .

– دراسة ل دادن عبد الغني و بن طجين عبد الرحمن حول " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2008"، من خلال إستعمال أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) ، إذ إستنتجا الباحثان أن الإستثمار هو المؤشر الأول و المباشر على معدلات البطالة في الجزائر ، و تتطلب العملية الإستثمارية توفر يد عاملة كثيفة لتنفيذ المشاريع المبرمجة .

– دراسة ل **Biyase , B Bonga** (2007) ، أين تم إختبار فرضية النمو بدون تشغيل في جنوب إفريقيا، و ذلك بإستخدام المتجه الهيكلي للإنحدار الذاتي ، إذ أستنتجا أن الزيادة في الانتاج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة ضعيفة جدا قدرت ب 0.20%.

– أما الدراسة المعدة من طرفنا ، فهي تهدف إلى إثبات صحة فرضية النمو بدون تشغيل ، و المقصود بذلك بأن معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر لا تساهم في إمتصاص البطالة، و الدليل على ذلك العلاقة العكسية بين معدلات النمو الإقتصادي و معدلات التشغيل المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2015، و تأتي هذه الدراسة إستكمالا لمجموعة من البحوث التى بينت عدم إمكانية تطبيق علاقة أوكن على إقتصاديات الدول العربية بصفة عامة و الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة .حيث أن إرتفاع مستويات التشغيل منذ بدايات سنوات الألفين مقارنة بسنوات التسعينات ، إنما مرده إلى مختلف الآليات و الإستراتجيات المستحدثة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل، و الرامية إلى إستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة الشباب البطال و العمل على زيادة مستويات التشغيل في كل القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني

**حدود و أساليب الدراسة**

لقد حددت فترة الدراسة المتعلقة بتوضيح إتجاه العلاقة ما بين النمو الإقتصادي و معدلات التشغيل في الجزائر من سنة 1985 إلى سنة 2015 ، و ذلك لتوفر المعطيات الإحصائية في هذه الفترة لكل المؤشرات الإقتصادية المدروسة ، و نقصد بذلك معدل الناتج الإجمالي المحلي، معدلات التشغيل ، حجم الفئة النشطة ، معدل الإستثمار و معدل النفقات العمومية ، و نشير في الصدد أن هذه الإحصائيات حملت مباشرة من موقع البنك الدولي و المحدثة إلى غاية 10أفريل 2016.

كما سنستخدم في الدراسة القياسية البرنامج القياسي Eviews 8.1 ، الذي يعتبر من البرامج الحديثة المستعملة في مثل هذه الدراسات، و ذلك لتضمنه عدة إختبارات تتعلق بدراسة السلاسل الزمنية المدرجة في هذا البحث ، من خلال إختبار السببية ل Granger ، و إختبارات التكامل المشترك ل Angel– Granger ،و إختبار التكامل المشترك ل Johannsen ، إضافة إلى مختلف الإختبارت المتعلقة بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية و كذا دراسة الإرتباط الخطي و غيرها من الإختبارات الأخرى .

**منهجية الدراسة :**

لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة ، سنعتمد المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الأطروحة، و ذلك لتحليل و تفسير أهم المتغيرات الإقتصادية ذات الإرتباط الكبير بمؤشرات النمو الإقتصادي و كذا معدلات التشغيل في الجزائر، بهدف إختبار فرضيات الدراسة المطروحة .

أما في الجانب التطبيقي ،فسنعتمد على المنهج القياسي لدراسة إتجاه العلاقة السببية ما بين المؤشرين المدروسين و كافة المتغيرات التي تمكن من تفسير الظاهرة القياسية المدروسة، و ذلك قصد إختبار وجود العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل و القصير ما بين النمو الإقتصادي و حجم العمالة في الجزائر ، بإستعمال إختبارات التكامل المشترك المختلفة .

و للوصول إلى أهداف الدراسة حاولنا تقسيمها إلى جزء نظري و جزء تطبيقي من خلال :

– تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظريات النمو الإقتصادي و علاقته بالمتغيرات الإقتصادية الكلية، إذ حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف المدارس الفكرية التي عالجت موضوع النمو الإقتصادي، وذلك قصد معرفة الآليات الناجعة للرفع من مستوياته ،بإعتباره أحد المؤشرات الإقتصادية التي تبين قوة الإقتصاديات الوطنية من جهة ، إضافة إلى إرتباطه بالمؤشرات الإقتصادية الأخرى التي تسمح بتحليل الوضعية الكلية للإقتصاد الوطني من جهة أخرى.

– أما في الفصل الثاني فلقد تطرقنا إلى سوق العمل ،المفاهيم و المقاربات النظرية، و الهدف من ذلك هو تحليل وضعية سوق العمل ، من خلال معرفة حدوده و كذا الشروط الأساسية لتوازنه، بالإضافة إلى معرفة حجم القوة العاملة و مدى مساهمتها في تفعيل مستويات الإنتاجية ، من خلال زيادة حجم الإستثمارات عن طريق خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أساس الإنطلاقة الإقتصادية الفعالة في مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني.

– بينما حاولنا في الفصل الثالث التطرق إلى تحليل سوق العمل في الجزائر،من خلال إستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بذلك ، و كذا مختلف مكونات جانبي العرض و الطلب على اليد العاملة ، مبرزين كافة الآليـات المنتهجة من قبل السلطات العمومية للحد من آثار البطالة المتزايدة خاصة في أوساط حاملي الشهادات العليا ، مع توضيح أهمية الإستراتجيات الناجعة المساهمة في تنشيط سياسة التشغيل المنتهجة

– أما في الفصل الرابع فلقد تطرقنا إلى الدراسة القياسية ، لتوضيح إتجاه العلاقة الجدلية بين معدل النمو الإقتصادي و كذا حجم العمالة في الجزائر، من خلال إدراج بعض المتغيرات الإقتصادية التي نراها مناسبة في شرح تلك العلاقة بين المتغيرين المدروسين، إذ سنحاول إختبار بعض الفرضيات المطروحة في هذه الأطروحة من خلال إجراء بعض الإختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك و تصحيح الخطأ ، و ذلك لإيجاد العلاقة التوازنية الطويلة و القصيرة الأجل التي تربط المتغيرات المدروسة .

# الفصل الأول : الإطار النظري لنظريات النمو الإقتصادي و علاقته بالنتغيرات الإقتصادية الكلية

مقدمة الفصل:

تعتبر مسألة النمو الإقتصادي إحدى أهم المعضلات التى نالت إهتمام الكثير من الإقتصاديين ، أمثال: **Adam Smith, Schampeter,Thomas Malthus, Karl Marx ،F. Perroux ، R .Solow** و غيرهم ،إذ من خلاله يمكن الحكم على مدى تقدم الدول أو تخلفها ، فالزيادة المتسارعة لمعدلات النمو الإقتصادي يترجم من خلال إرتفاع معدلات الدخل الفردي لأفراد المجتمع الذي ينعكس مباشرة على مستوى عيشهم ورفاهيتهم ، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالإهتمام أكثر بالعملية الإنتاجية ،عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة مع توفير الإمكانيات الضرورية لتنشيط العملية الإنتاجية، كالإهتمام بالإبداع و التنويع في الإنتاج ،إدماج اليد العاملة الكفوءة مع إعطاء أهمية بالغة لرأس المال البشري الذي يلعب دورا محوريا في تحسين مستويات النمو الإقتصادي.

من هذا المنطلق فإن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي المصحوب بتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة ، يتطلب تجنيد كافة الإمكانيات و الشروط الضرورية لبلوغ الهدف المنشود الذي تسعى الدول جاهدة لتحقيقه، لأن الإهتمام بهذا المتغير يصحبه تأثيرات على مستوى متغيرات إقتصادية كلية أخرى كالتشغيل ،التجارة الخارجية ، الإستثمار و كذا النفقات المخصصة لأجل تنشيط مسار العملية الإنتاجية.

و بناءا عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية و هي كما يلي :

**المبحث الأول : عموميات حول النمو الإقتصادي**

**المبحث الثاني: بعض نماذج النمو الإقتصادي**

**المبحث الثالث : علاقة النمو الإقتصادي بالمتغيرات الإقتصادية الكلية**

## المبحث الأول : عموميات حول النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي أحد المؤشرات الإقتصادية المهمة التي تبين قوة الإقتصاد الوطني، إذ تعمل الدول اليوم جاهدة لتحقيق مستويات مرتفعة لهذا المؤشر ، نظرا لحساسيته الكبيرة إتجاه المؤشرات الإقتصادية الأخرى و خاصة معدلات التشغيل التي تتأثر كثيرا به ، حيث أن المستويات المرتفعة للنمو الإقتصادي من شأنها المساهمة في الرفع من حجم العمالة ، و بالتالي التخفيف من حدة البطالة المتفاقمة من سنة لأخرى و من بلد لأخر، لذا تسعى حكومات الدول على المستوى العالمي من الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم عابرة للحدود، بفعل الهجرة غير الشرعية للعمالة التي تعمل على زيادة تضخيم المعدلات المحلية للبطالة.

و سنستعرض في هذا المبحث بعض أراء الإقتصاديين الذين تطرقوا إلى دراسة إشكاليات النمو مع تفسير إختلافات تحقيق معدلاته من بلد لأخر ، و ذلك من خلال تحديد العوامل الضرورية لذلك ، مع التطرق لأهم نماذج النمو الإقتصادي ، سواءا التقليدية منها أو الحديثة ، وكذا طرق قياسه ومحدداته. ثم نحاول في مرحلة أخرى التمييز بينه و بين التنمية الإقتصادية.

## المطلب الأول : مفاهيم ، محددات و أنواع النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المفهوم الواسع للعولمة، إذ تختلف مستوياته و كذا معدلات الإنتاجية من دولة لأخرى ، الأمر الذي ينعكس على رفاهية أفراد المجتمع من جهة ، كما يرتبط بضرورة توجيه السياسات الإقتصادية القائمة على زيادة مستويات الإستثمار، و الرفع من حجم الإدخارات اللازمة لتمويل المشاريع المختلفة عن طريق توفير المنظومة القانونية لعمل المؤسسات المالية و المصرفية ،وكذا ضرورة الإهتمام برأس المال البشري المرتبط بإنشاء المعاهد و مؤسسات التعليم لفائدة تكوين و "تأطير الموارد البشرية المؤهلة لتسيير و تنظيم المؤسسات الإقتصادية في سبيل تحقيق مستويات الإنتاجية المرتفعة" [1]، مع التوجه نحو إنتهاج سياسة الحكم الراشد في تسيير الشؤون الإقتصادية على المستوى الكلي للدولة.

### 1- مفهوم النمو الإقتصادي

حاول العديد من الإقتصاديين تقديم تعريف للنمو الإقتصادي ، إذ سنحاول في هذا المطلب تقديم بعض التعاريف التي من شأنها تحديد المعنى الدقيق لهذا المفهوم:

لقد عرف الإقتصادي **F.Perroux** النمو الإقتصادي على أنه " الزيادة المستمرة في الإنتاج الحقيقي لبلد ما خلال فترة أو فترات زمنية معينة طويلة الأجل[2]. "

و عرف أيضا على أنه " عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط [3] " ، إذ لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها بأنها تعبر عن نمو إقتصادي في مجتمع ما،إذ لابد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] A.S.BHALLA « Mondialisation, croissance et marginalisation »,centre de recherche pour le développement international, ottawa ,canada,1998, pp 32-52

[2] François Perroux « l'économie du XXème siècle » ,PUF, Paris ,1961,p155

[3] Eric Bousserelle « Dynamique économique –croissance ,crises , cycles » Gualino Editeur , Paris, 2004, p 30

و من ناحية أخرى عرف النمو الإقتصادي على أنه مفهوم واسع يتعلق بزيادة مستويات السلع و الخدمات المنتجة من طرف إقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، إذ يرتبط بتحسين المؤشرات المتعلقة بقياس قوة وقدرة الإقتصاديات على مدى تطورها و المرتبطة ب :الإنتاج الداخلي الخام، الإنتاج الوطني الخام، مستويات الإستثمار، الإدخار و غيرها من متغيرات الإقتصاد الكلي التي تبين حالة الإقتصاد و الوضعية التي يتجه نحوها من فترة لأخرى.

و من خلال التعاريف السابقة الذكر، يتبين أن النمو الإقتصادي عبارة عن مفهوم كمي ، يرتبط بالزيادة المستمرة في الإنتاج الحقيقي لبلد ما، ويكون ذلك على المدى الطويل ،إذ له تأثير مباشر على الدخل الفردي و من ثم على مستوى رفاهية أفراد المجتمع من جهة، وعلى مستوى عيشهم من جهة أخرى.

**2- محددات النمو الإقتصادي:**

تختلف الأدبيات الإقتصادية حول حصر محددات النمو الإقتصادي ، و من بين هذه المقاربات، الدراسة التي قام بها الإقتصادي **R**.Barro و التي حاول من خلالها تقديم بعض المحددات ، حيث تطرق من خلال دراسته التجريبية التي أجراها على 113 دولة ، أين لاحظ الإختلاف الكبير لمستويات النمو الإقتصادي ما بين هذه الدول في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1995،" إذ سجل نموا سنويا سالبا قدر ب (−1.2 %) في 23 دولة ، في حين سجل معدل نمو موجب قدر ب ( + 2.8%) في 23 دولة أخرى ، أما الدول المتبقية فلقد سجلت نسب نمو متفاوتة " [4]. الأمر الذي جعل هذا الإقتصادي يميز ما بين مجموعتين من المتغيرات التي تؤثر على مستويات النمو الإقتصادي المحقق من سنة لأخرى و الموضحة في النقاط التالية :

[4] Robert .J.Barro « Determinants of economic growth in panel countries" annals of economic and finance" , 2003 , pp 231-274

أولا –**المجموعة الأولى :**

ترتبط بمجمل المتغيرات التي تساهم في تحديد مستويات النمو الإقتصادي و يتعلق الأمر ب :تراكم رأس المال المادي و رأس المال البشري، أين بين **R.Barro** على وجود علاقة ترابطية موجبة بين هذين المتغيرين و معدلات النمو الإقتصادي.

**أ– تراكم رأس المال المادي:**

يعتبر هذا العامل أساس قيام الإستثمارات على إختلاف أشكالها، إذ تتطلب تجنيد رؤوس أموال قصد تمويل الأنشطة الإستثمارية، و التي تكون عن طريق الرفع من مستويات الإدخار بفعل الرفع من معدلات الفائدة في المؤسسات المالية و المصرفية بغية تحفيز المواطنين على إيداع أموالهم في ظل توفير البيئة القانونية و التشريعية التي تنظم ذلك.

**ب– تراكم رأس المال البشري:**

يعبر عن مستوى التحصيل التعليمي و الثقافي للأفراد ، من خلال توجه الدولة نحو إنشاء المعاهد و الجامعات التي تساهم في خلق القدرات و الكفاءات العلمية القادرة على تسيير شؤون المؤسسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق المستويات المرتفعة من الإنتاجية و الأرباحية المطلوبة ، مع التحفيز على روح الإبداع و الإبتكار في سبيل إدخال التقنيات الحديثة و المتطورة على العملية الإنتاجية.

**ثانيا –المجموعة الثانية:**

تشمل هذه المجموعة على متغيرات السياسة الإقتصادية و التي تتضمن[5]:

**أ– نسبة الإستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي**

[5] Robert .J.Barro « Determinants of economic growth in panel countries" annals of economic and finance" , 2003 , pp 248-250

يرتبط هذا المتغير بمجمل الإلتزمات من المخصصات المالية التي تؤمنها الدولة لتنفيذ سياستها و برامجها التنموية في جميع القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، كما يتعلق الأمر بالموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج المقيدة في ميزانية التسيير و التجهيز.

**ب- نسبة الإستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

يعتبر أهم متغيرات هذه المجموعة ، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه كمحرك فعال في دفع عجلة النمو الإقتصادي من جهة ، كما يرتبط بجميع متغيرات الإقتصاد الكلي التي تؤثر على معدلاته المسجلة من سنة لأخرى.

**ج- درجة الإنفتاح التجاري:**

يعبر هذا المتغير على مدى إنفتاح الإقتصاد الوطني و درجة إعتماده على المنتوجات المستوردة قصد تلبية إحتياجات الطلب المحلي سواءا المنتوجات الموجهة للإستهلاك النهائي أو المنتوجات الوسيطية المستعملة في العملية الإنتاجية من جهة، و كذا جميع المنتوجات المصدرة إلى البلدان الأخرى و الفائضة عن الحاجة المحلية ، و التي تعتبر مصدر جلب العملة الصعبة للإقتصاديات الوطنية.

**د- معدل الخصوبة:**

يرتبط هذا المتغير بمتوسط العمر المتوقع لدى أفراد المجتمع ، إذ يجب أن تكون نسبة الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني ، و هذا حتى يتم تلبية إحتياجات الطلب المحلي من السلع و الخدمات المطلوبة ، إلا أن نسبة التزايد السكاني التي تتغير وفق متتالية هندسية تكون دوما أكبر من نسبة التزايد في الإنتاج الحقيقي الذي يتغير وفق متتالية حسابية ، لذا تسعى الحكومات إلى إيجاد الحلول المثلى للتوفيق بين نسبتي التزايد ، حتى لا يكون هناك ما يسمى بالقصور الإقتصادي ، إذ لا تستطيع الدولة توفير كل إحتياجات مواطنيها من السلع و الخدمات الضرورية للعيش الكريم.

**هـ- مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي :**

يتضمن جميع المؤشرات المرتبطة بالسياسات الإقتصادية ، المالية ، النقدية و التجارية ، إضافة إلى معدل التضخم ، معدل التشغيل و غيرها من المعدلات التي تضبط الصورة الإقتصادية للوطن.

**و- تدابير الحفاظ على سيادة القانون و الديمقراطية :**

يرتكز هذا المؤشر على ضرورة إنتهاج إستراتجية الحكم الراشد في توجيه أنشطة السياسة الإقتصادية الكلية، نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي في ظل تطبيق دولة القانون و أسس الديمقراطية الحقيقية في تنفيذ المشاريع الإستثمارية المختلفة ، قصد الرفع من مستويات الإنتاجية.

**3-عوامل النمو الإقتصادي**

إن إشكالية تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي ، يعتبر أحد الإستراتجيات المثلى التي تهدف إلى تحقيقه دول العالم برمتها، فكل تلك الخطط و المشاريع التنموية المسطرة في أجندة الحكومات و الدول ، إنما مردها هو تحقيق معدلات نمو عالية ، التى على أساسها يتم الحكم على تطور أو تخلف الإقتصاديات العالمية ، وللوصول إلى هذا الهدف المنشود ، لابد من توفر عوامل الإنتاج الضرورية و نقصد بذلك الأرض ،العمل،رأس المال و كذا التنظيم .إذ لابد من إستغلالها إستغلالا مثاليا وعقلانيا ، للمساهمة في الرفع من مستوى الإنتاجية ، التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات الإنتاج الداخلي الخام للوطن ، الذي يعتبر المؤشر الرئيسي عن معدل النمو الإقتصادي للوطن.

إلا أنه من خلال الدارسات الحديثة لإقتصاد التنمية التي قام بها بعض الإقتصاديين أمثال**Solow(1956)**[6] ، **Lucas (1988)**[7]، فبينوا من خلال نماذجهم مدى تأثير عوامل أخرى على معدلات النمو الإقتصادي، كعامل التقدم التكنولوجي المرتبط بتحديث الوسائل المستعملة في العملية الإنتاجية أو

[6] R.solow « Efficiency wage models of the labour market" , Cambridge university press , 1986.
[7] Lucas, Robert E "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics, 1988

عن طريق ما يسمى بتطوير ماكنة الإنتاج، إضافة إلى إدراج عامل رأس المال البشري الذي له دور فعال في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي ،حيث يعبر هذا العامل عن المستوى التعليمي و الثقافي لمجتمع الدولة الواحدة ،إذ يعرف بأنه" مجموعة القدرات، المهارات، المؤهلات والتجارب المتراكمة في الموارد البشرية ، التي تحدد قدرتهم على العمل و الإنتاج لهم وللغير"[8] . لذا لابد من إعطائه أولوية بالغة وذلك لأنه يعتبر مصدر الإبداع وخلق الأفكار التي من شأنها إعطاء قيمة مضافة لمسار العملية الإنتاجية على مستوى المؤسسات سواءا الإنتاجية منها أو غيرها، عن طريق تسريع وتيرة الإنتاج مما يؤدي ذلك إلى الرفع من الكمية الإجمالية للمنتوجات ، وبذلك تساهم في الرفع من مستويات الإنتاجية خلال فترة زمنية قياسية.

إضافة إلى العوامل المذكورة سابقا ، إقترح **D.North** عامل المؤسساتية كشرط ضروري لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى لبلوغ أهداف النمو الإقتصادي ، إذ عرفها على أنها " معيار أو مجموعة المعايير التي لها تأثير على سلوك الأفراد و التي تحكمها أنظمة محفزة تعتمد على القواعد الرسمية و التي تشمل( الدساتير، التنظيمات و القوانين الوضعية ) وكذا القواعد غير الرسمية التي تشمل ( أنماط السلوك و الإتفاقيات و الأعراف و غيرها من تقاليد المجتمع الواحد و التي لا تخضع للقوانين الوضعية[9] " )، حيث أكد تقرير البنك الدولي لسنة 2002 ، أن نجاح سياسات التنمية في الدول النامية يتطلب الإعتماد على سياسات الإصلاح الإقتصادي، التي لا بد أن ترافق إصلاحات في المؤسسات الرسمية ،" كما أن المشاكل المرتبطة بقيود المؤسسات غير الرسمية مثل الفساد و البيروقراطية قد تؤدي إلى حالة عدم التيقن

[8] A.Bassanini,S.Scarpetta « les Moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE, Analyse empirique sur les données de panel », Revue économique de l'OCDE, N°33,2001,p12

[9] D.North « Economic performance through time » ,American Economic Revieur , V°84 , N°3, 1994, pp359-368

من تكلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الإقتصاديين " [10] ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى إنخفاض النشاط الإقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض مستويات النمو الإقتصادي.

كما إعتبر **D.North** أن وجود المؤسسات الجيدة من شأنه أن يساهم في تحسين حجم الإنفاق العمومي من جهة، و تحفيز الإستثمار من خلال خلق المزيد من المؤسسات الإقتصادية التي تتطلب توفر الخصائص التالية لتحقيق المستويات المرتفعة للنمو الإقتصادي[11]:

- تمكين الأفراد من حق الملكية للمؤسسات، من أجل تحفيزهم على الإستثمار و الإندماج في الحياة الإقتصادية.

-وضع إجراءات قانونية صارمة على السياسيين و الجماعات الحكومية لعدم تمكينهم من إستعمال سلطتهم في إنتزاع مداخيل و إستثمارات الآخرين.

- توفير مناخ متكافئ الفرص ما بين المستثمرين ، لأجل خلق جو المنافسة ما بين المؤسسات الإقتصادية قصد تحسن مستويات الإنتاجية.

**4- أنواع النمو الإقتصادي وطرق قياسه**

**4-1 أنواع النمو الإقتصادي:** نستطيع التمييز بين نوعين من أنواع النمو الإقتصادي وهما كما يلي[12]:

**أولا : النمو الفعلي( la croissance effective )**

نقصد بهذا النوع الزيادة المستمرة و الدائمة للكميات الحقيقية المنتجة من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة ، وبالإستعمال العقلاني لوسائل الإنتاج المتاحة التي بإمكانها خلق قيمة مضافة للإنتاج الوطني، إذ ترتبط عملية الزيادة في النمو الإقتصادي بالإرتفاع المزدوج لثنائية عوامل العرض و الطلب

[10] I.Werenfels « obstacles to privatisation of state-owned industries in Algéria ; the politcal economy of a distributive conglict “ , the journal of North African stdies,V°07,N°01,2003,p 1-28.

[11] أسيموجلو دارون " الأسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية " صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية ، ، المجلد 40 ،يونيو 2003 ، ص 27-30

[12] M.Sylvain « l’instabilité de la croissance » , Atelier NVEAU PGETES, sans date, p 2

الإجمالي، و المقصود بذلك مجموع المشتريات من السلع و الخدمات الموجهة لفائدة المنتجين بهدف مزاولة و إستمرار أنشطتهم الإنتاجية، أما عوامل الطلب الإجمالي نقصد بها سواءا الداخلية منها و المتعلقة بالإستهلاك النهائي للأسر و كذا الإستثمار الذي تقوم به المؤسسات الإقتصادية ، و كذا الخارجية منها المرتبطة بعناصر الميزان التجاري المتكون من الصادارت و الواردات.

**ثانيا : النمو الممكن(la croissance potentielle)** :يقصد بالنمو الممكن أو المتوقع على أنه المستويات القصوى من الإنتاج الحقيقي للسلع و الخدمات بإستخدام عوامل الإنتاج المتاحة، أي هو عبارة عن مؤشر العرض الذي يهتم بزيادة كمية الإنتاج من السلع و الخدمات مع شرط الإستمرارية في التزايد الذي لايصاحبه أي زيادة في المستوى العام للأسعار، أي تلك الزيادة المستمرة في الكميات الحقيقية للإنتاج الوطني دون الأخذ بعين الإعتبار مفهوم التضخم.

كما يمكن القول بأن مستويات النمو الإقتصادي لا تتسم بالإستقرار مع مرور الزمن ، و إنما تتأثر بالتغيرات و التقلبات الإقتصادية التى تعرفها الإقتصاديات العالمية من أزمات مالية حادة، إضافة إلى عوامل خارجية غير إقتصادية ." لذا تعمل السياسات الإقتصادية في مختلف البلدان على تشجيع إمكانيات الإنتاج، المساهمة في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي على المدى القصير و المتوسط و أيضا على المدى الطويل" [13].

أ- **على المدى المتوسط و القصير:** بالنسبة للدول المتقدمة التي لازالت تسجل معدلات سلبية في نموها الإقتصادي ، لابد عليها من توجيه و معالجة الطلب المحلي قصد الحفاظ على التوازن الإقتصادي ، و ذلك من خلال إعادة توجيه السياسة النقدية و ضرورة تكييفها وفق متطلبات الإقتصاد المحلي، إضافة إلى ضبط السياسة المالية من خلال التحكم في آليات الإنفاق العام ،

[13] Banque de France « la croissance potentielle une notion déterminante mais complexe » Focus, N°13, 2mars2015, p78

و التوجه نحو تشجيع الإستثمار و التخفيف من عبء المديونية ، مع التحكم أكثر في أسعار الفائدة بهدف تنشيط مناخ الأعمال من جهة و تطوير البنية التحتية من جهة أخرى.

ب- **على المدى الطويل** : قصد تعزيز القدرات الإنتاجية على المدى البعيد ، لابد من إنتهاج سياسة محكمة للإنفاق العام و التقليل من فرض الضرائب التي تعرقل من الفعالية الإقتصادية من جهة ، و العمل على تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات قصد الإستجابة لمتطلبات السوق المحلي ، مع ضرورة الإهتمام بسوق العمل عن طريق الإهتمام بتوفير المناخ الملائم و الإطار القانوني الذي يحكمه من أجل زيادة المرونة ما بين مختلف المؤسسات و الشركات بهدف الرفع من مستويات الإنتاجية المرتبطة بضرورة إنتهاج إصلاحات موسعة و مستمرة على مستوى الهيكل الإقتصادي بهدف تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي. غير أنه قد تكون معدلات النمو الفعلي أقل من النمو المتوقع و يرجع سبب ذلك إلى الإستغلال غير العقلاني للموارد المتاحة من عوامل الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى إرتفاع معدلات البطالة التي تعتبر أحد الأسباب التي تؤدي إلى تحريك التوترات السياسية ، الإقتصادية و حتى الإجتماعية ، و في حالة إستمرار تلك المعدلات في الإنخفاض من سنة لأخرى وجب على السلطات تفعيل جهود الإستثمار و الإبتكار قصد تنشيط الجهاز الإنتاجي و جعله يتماشى مع متطلبات الطلب المحلي . و الشكل الموالي يبرز محددات كل من النمو الفعلي و المتوقع.

**الشكل رقم 01 : تفاعلات مكونات النمو الفعلي و النمو المتوقع**

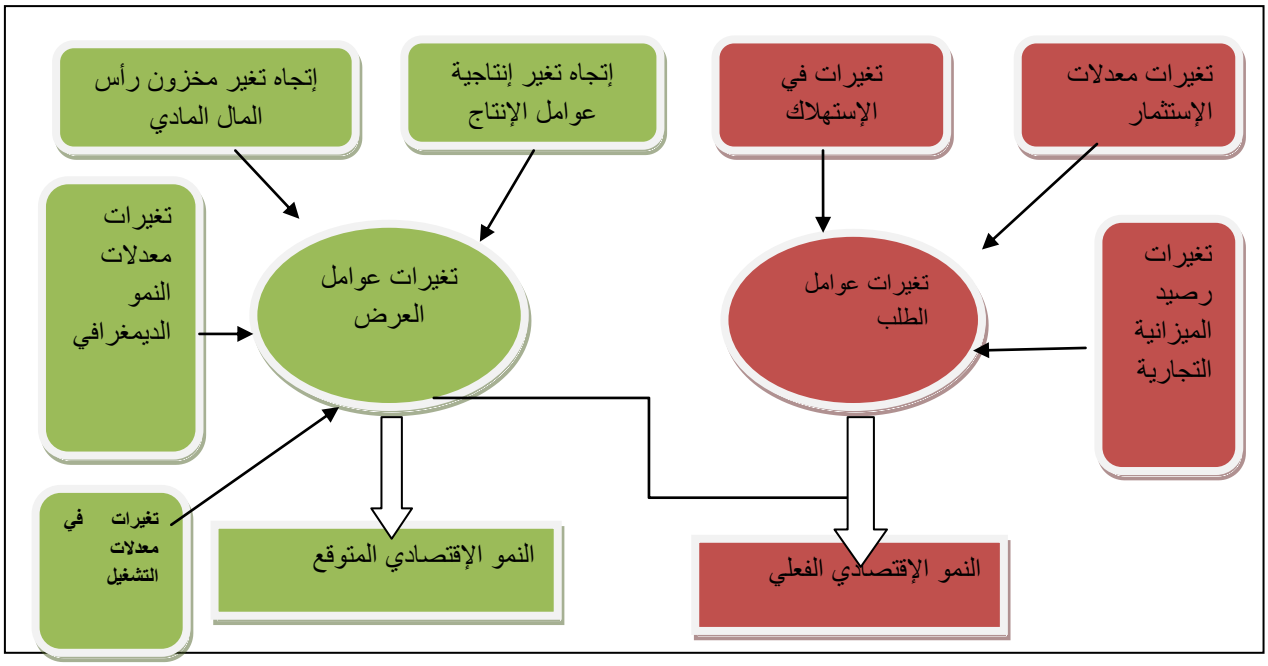

Source : M.Sylvain « l'instabilité de la croissance » ,Atelier NVEAU PGETES,sans date , p5

يتبين من الشكل أعلاه بأن النمو الإقتصادى المتوقع يندرج ضمن مكونات العرض الذي يضم أربعة عوامل أساسية تتمثل في : إنتاجية عوامل الإنتاج المتعلقة أساسا برأس المال و عنصر العمل ، إضافة إلى تغيرات النمو السكاني التي تتطلب أسواق تشغيل مرنة لإستقطاب الزيادة السنوية للنمو الديمغرافي ، و من جهة أخرى يندرج النمو الإقتصادي الفعلي ضمن مكونات الطلب الذي يضم هو الآخر ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في تغيرات معدلات الإستهلاك، و كذا تغيرات معدلات الإستثمار إضافة إلى رصيد الميزانية التجارية ، و تتفاعل هذه المتغيرات الثلاثة قصد تحديد مستويات النمو الفعلية للإقتصاد ككل.

**4 – 2 طرق قياس النمو الإقتصادي**

يمكن التمييز ما بين طريقتين لقياس النمو الإقتصادي ، و ذلك من خلال:

أولا – **معدل النمو البسيط :**

يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى و يعطى بالصيغة التالية[14]:

$$CMs = \frac{Yt - Yt-1}{Yt-1}$$

حيث أن:

CMs : معدل النمو البسيط

$Y_t$ : السنة في الحقيقي الدخل متوسط t

$Y_{t-1}$ : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$

**ثانيا – معدل النمو المركب :**

يقيس معدل النمو السنوى للدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا و توجد طريقتان لحسابه ، طريقة النقطتين و طريقة الإنحدار. وفقا لطريقة النقطتين تعطى بالصيغة التالية :

$$Y_N=( 1+CM_c)^N$$

[14] DIEMER « Economie Génerale » IUFM,Auvergne, sans date,p95

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

**$CM_c$:** معدل النمو المركب .

**N :** فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة في الفترة.

**$Y_0$ :** الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

$Y_N$: الدخل الحقيقي لآخر الفترة N

أما طريقة الإنحدار فتعطى بالصيغة التالية:

$$\mathbf{Ln\ Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = Ln\ Y_t - A}$$

حيث أن:

$Ln\ Y_t$ : اللوغاريتم النبيري للدخل في السنةt

A : ثابت.

$CM_{ct}$ : معدل النمو المركب في السنةt

**المطلب الثاني : التمييز بين مفهوم النمو و التنمية الإقتصادية**

**1-الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية**

برز مفهوم التنمية بداية في علم الإقتصاد حيث أُستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده عن طريق[15]:

* الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة .

* زيادة مستويات الإنتاجية من خلال تطوير النشاط الإقتصادي الذي يرتكز على ضرورة الرفع من تراكم عوامل الإنتاج المتعلق بعنصر العمل و رأس المال .

* ضرورة تحقيق التنمية الشاملة من طرف أفراد المجتمع دون الإعتماد على المساعدات الخارجية.

* التوزيع العادل للثروة على أفراد المجتمع ، أو ما يطلق عليه بالعدالة الإجتماعية .

[15] نصر عارف" مفاهيم التنمية و مصطلحاتها" مجلة ديوان العرب،القاهرة،2008،ص03

و لقد عرفت التنمية على أنها " إقتصاديا دائمة ، بيئيا مستدامة، إجتماعيا عادلة تستجيب إلى إحتياجات الجيل الحاضر دون تعريض إحتياجات الأجيال المستقبلية للخطر" [16]. عكس تعريف النمو الإقتصادي الذي هو عبارة عن مفهوم كمي مرتبط بالزيادة المستمرة في إنتاج السلع و الخدمات في المدى القصير فإن التنمية الإقتصادية هي عبارة عن مفهوم كيفي ترتبط بإحداث تغييرات جذرية في البنيان الإقتصادي و الإجتماعي بهدف تعزيز و تقوية النشاط الإقتصادي، و التي ترتبط بضرورة توفير الإحتياجات الضرورية لضمان عيش أفراد المجتمع ، من خلال تأمين السلع و الخدمات القاعدية خاصة تلك المرتبطة بالصحة و التعليم . ومن هذا المنطلق فإنها "عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني للإقتصاد في الأمد البعيد، وذلك بهدف الرفع من مستوى معيشة السكان مع توفير ظروف الحياة الكريمة لهم"[17]. في حين تعتبر عملية تحديد أهداف التنمية الإقتصادية أحد الصعوبات التي تواجه صناع القرار في الدول على إختلاف مستوياتها التنموية .

**2-الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية**

يجب على الخطة العامة للتنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة أن تبنى على الأهداف الأساسية التالية[18]:

- زيادة مستوى الدخل الوطني الذي يعتبر أحد أهم الأهداف التي ترمي إليه السياسات العامة للدول.
- تعديل الهيكل الإنتاجي وتغيير طابعه التقليدي المعتمد أساسا على الزراعة، و إعطاء أهمية بالغة للتقدم التقني في القطاع الصناعي.

كما يمكن إعتبار التنمية أنها سبب يؤدي إلى النمو الإقتصادي، حيث تستهدف دخول الإقتصاد في مرحلة النمو السريع بهدف تحقيق زيادة تراكمية في كل من معدل الدخل الوطني و متوسط نصيب الفرد

[16] N.Pingault , B. Préault « indicateurs de développement durable : un outil de diagnostic et l'aide à la décision » , Ministère de l'agriculture et de la pèche , DG des politiques économiques européenne et internationale, France,2007,p12

[17] Philippe Deubel « Analyse économique et histoire des sociétés contemporaines » Pearson éducation,France,2008,p463

[18] المعهد العربي للتخطيط " الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي" الكويت 2009،ص 56

من الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة زمنية محددة، إذ يرتبط إرتفاع معدلات الدخل الوطني بتطورات إقتصادية ،سياسية ،إجتماعية ، و حتى تكنولوجية تساهم في التسريع من معدل زيادته من فترة إلى فترة أخرى.حيث يرجع الإقتصاديون أسباب قيام تنمية حقيقة في المجتمعات إلى عنصرين أساسين و هما كالتالي:

– توفير الجو الملائم لقيام التنمية، عن طريق التخلص من جميع العراقيل التي تقف حائلا دون إنبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة داخل الكيان الإقتصادي و المرتبطة بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

– نوعية النظام المؤسساتي المساعد على نمو هذه الإمكانات ، وذلك عن طريق التحكم في البيئة المادية و الإجتماعية المحيطة بأفراد المجتمع، ونقصد بذلك إستخدام التقدم التكنولوجي في الجهاز الإنتاجي، و كذا التنظيم الإجتماعي الذي يساعد على التسيير الناجع للخطط التنموية.

**3-خصائص النمو الإقتصادي الحديث حسب Simon Kuznets**

لقد بين الإقتصادي **Simon Kuznets** الميزات الستة للنمو الإقتصادي الحديث ، و التي تمكن من تحليل مكونات الناتج المحلي ، إضافة إلى النمو الديموغرافي و كذا حجم العمالة ، و تتلخص هذه الخصائص في النقاط الستة التالية[19] :

أ- إرتفاع معدلات نصيب الإنتاج الفردي من إجمالي الناتج المحلي ، إضافة إلى إرتفاع تعداد السكان خاصة في الدول السائرة في طريق النمو ، مما يولد الضغط على الدخل الوطني بصفة عامة ، و كذا إنعكاسات ذلك على الظروف الإجتماعية للمواطنين، من تدهور المعيشة و إنتشار المجاعة التي تعاني منها بعض دول العالم اليوم .

[19] Simon Kuznets « Modern economic growth ; Findings and Reflections », the American Economic Review , N°63, june 1973, p 249

ب- المساهمة أكثر في الرفع من مستويات الإنتاجية التي ترتبط إرتباط وثيقا بزيادة قدرة العمل في مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ، الأمر الذي يساهم في التخفيف من حجم البطالة التي تعتبر أحد أكبر التحديات التى تواجه دول العالم سواءا المتقدمة منها أو النامية .

ج- إنتهاج إصلاحات و تغييرات هيكلية للإقتصاد ، و ذلك قصد تعزيز قدرة الإقتصاد و سرعة تحوله من القطاعات الإبتدائية كالزراعة ، إلى قطاعات الصناعة و منه إلى قطاع الخدمات ، و هدف ذلك هو تنويع مصادر الدخل التي تعتبر من أساسيات الإقتصادية القوية .

د- ضرورة تغيير نظرة المجتمع و تأقلمه مع مستويات الحداثة التي تفرضه العولمة بمختلف أشكالها ،مع ضرورة التخلى عن الإيديولوجيات التي تساهم في ضعف القوة الإقتصادية للبلد .

هـ- ضرورة دعم و زيادة مستويات إستعمال التكونولوجيا في العملية الإنتاجية ، مما يتطلب من الدول المتقدمة زيادة تطوير الأساليب التقنية و نشرها لمختلف الدول قصد المساهمة في النمو الإقتصادي العالمي.

و- ضرورة تطوير قطاع المعلومات و الإتصال ، من خلال إستعمال التكنولوجيات الحديثة ممثلة بالشبكة العنكبوتية في تنمية مستويات النمو الإقتصادي ، من خلال تنشيط و تسريع عملية البيع و الشراء على الإنترنت.

**المطلب الثالث : مراحل و مؤشرات قياس النمو الإقتصادي:**

نحاول في هذا المطلب إبراز المراحل الأساسية للنمو الإقتصادي ، مع توضيح مدي تأثير كل مرحلة في الأخرى من خلال تقديم بعض أراء الإقتصاديين في هذا المجال ، ثم نقوم من جهة أخرى بإعطاء المؤشرات الأكثر إستعمالا لقياس معدلات النمو الإقتصادي.

## 1- مراحل النمو الإقتصادي

### 1-1 تقسيم Rostow[20]

لقد قدم الإقتصادي **Rostow** في سنة 1960 تقسيما لمراحل النمو الإقتصادي ، و يشير "أن كافة المجتمعات تتدرج بالمرحلية للإنتقال من التخلف إلى النمو الإقتصادي ، لذلك فهو يرى بأن التخلف الذي تشهده الدول النامية حاليا ما هو إلا عبارة عن مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي"[21]، و لقد قسم هذا الإقتصادي النمو الإقتصادي إلى خمسة مراحل أساسية ذات التتابع الزمني لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي ،إذ تتميز كل مرحلة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المراحل الأخرى، و فيما يلي المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي:

**أولا – مرحلة المجتمع التقليدي :(the traditionnel society)**

تتميز هذه المرحلة بإستعمال الوسائل التقليدية في العملية الإنتاجية ، فهي مجتمعات بدائية تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة لتحقيق الإكتفاء الذاتي التي تستقطب على الأقل 75% من حجم القوة النشطة العاملة في الميدان ، كما يتسم النشاط الإقتصادي بالركود كنتيجة حتمية لإستعمال الطرق التقليدية البسيطة و كذا الجهد العضلي المبذول في سبيل سد الحاجيات الضرورية للعيش ، و تحكمه العلاقات الأسرية و القبلية و نظام العشيرة ، و تعتبر كل من الصين ،دول الشرق الأوسط و دول حوض البحر المتوسط إضافة إلى بعض دول أوروبا من بين أمثلة الدول التي إجتازت هذه المرحلة في العصور الوسطى.

---

[20] إقتصادي أمريكي من مواليد 1916/10/07 بنيويورك ، إهتمت بحوثه على نظريات التنمية و شروط تحقيق النمو الإقتصادي في سنوات الستينات ، كما بين المراحل الخمسة لتطور الشركة الصناعية من خلال ‘énoncée dans les étapes de la croissance économique ’ 1960،، توفي في 2003/02/13

[21] W.ROSTOW « the stage of economic growth anon communist manifests” Cambridge university press , 1960 ,p4-16

**ثانيا – مرحلة التهيؤ للإنطلاق(the preconditions for :take-off) :**

تعتبر كمرحلة مسبقة لبداية مرحلة الإنطلاق ، إذ تتميز بالتحول الكبير للقطاعات الثلاثة غير الصناعية و المتعلقة بقطاع النقل، الزراعة و قطاع التجارة الخارجية. و تتميز أيضا هذه المرحلة بنمو التجارة البينية و الخدمات نتيجة الإنتشار الواسع للبنوك التجارية و المؤسسات المالية و مؤسسات التأمين ، و كذا الإهتمام بإدخال التقنيات الحديثة المستعملة في الزراعة مع تأهيل عنصر العمل الذي يلعب دورا كبيرا في العملية الإنتاجية . كما دعى**Rostow** إلى ضرورة تأمين الصادرات بهدف تحقيق التوازن في المبادلات التجارية ، أما تطوير قطاع النقل و وسائل الإتصال لها علاقة ترابطية مع تجارة المواد الأولية من خلال توفير وسائل النقل لشحن و إيصال هذه المواد إلى دول أخرى قصد مباشرة أنشطة المصانع و المؤسسات العاملة في الميدان لأجل تعزيز النسيج الإنتاجي.

**ثالثا – مرحلة الإنطلاق (the take-off)**

تعتبر المرحلة الأساسية من مراحل النمو الإقتصادي، و حسب Rostow فإنها تتميز بمايلي:

* إرتفاع معدل الإستثمار إلى ما يفوق 5 %حتى معدل 10 % من الدخل الوطني، و الذي يكون أكبر من معدلات الزيادة السكانية.

* خلق الصناعات و توسيعها من أجل تنشيط النمو الإقتصادي ،و العمل على تطوير التجارة الخارجية التي تهدف إلى إحلال الواردات عن طريق تشجيع و تعزيز القدرات التنافسية للمنتوجات المحلية.

* إهتمام صناع القرار في البلدان بدفع عجلة النمو الإقتصادي و العمل على التسريع من وتيرته.مع ضرورة تكييف الأوضاع السياسية ، الإجتماعية و المؤسساتية وفق متطلبات التنمية الشاملة.

**رابعا – مرحلة النضج : (the drive to maturity)**

تتميز هذه المرحلة بالتطور السريع لجميع ميادين الحياة الإقتصادية و المعتمدة على إدخال التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية ، إذ تتميز بما يلي :

-زيادة مستويات الإستثمار من 10% إلى 20% من الإنتاج الوطني.

- الإنتشار الكبير لعملية التصنيع مع الإهتمام بإستخدام التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية .

- إرتفاع معدل العمالة الماهرة و المدربة المستخدمة في النسيج الإنتاجي ، مع الإهتمام بعنصر التسيير و التنظيم في مختلف مجالات الحياة.

- الإستغلال العقلاني للموارد المتاحة الذي يعتبر أحد نتائج كفاءة التسيير.

**خامسا - مرحلة الإستهلاك النهائي:(the age of high mass- consumption)**

تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل النمو الإقتصادي ، أين تكون الدولة قد بلغت درجة كبيرة من التقدم الإقتصادي، إذ تتميز بمايلي :

- زيادة مستويات الإنتاجية مع تحقيق إحتياجات الطلب المحلي ،الأمر الذي يؤدي حتما إلى تشجيع عملية التصدير ، من خلال البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتوجات قصد تنشيط التجارة الخارجية.

-إرتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاهية، و يركز في هذه المرحلة على إنتاج السلع الكمالية و السلع الإستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات و الصناعات الإلكترونية المختلفة .

- دعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الإجتماعي و توسيعه ليشمل كافة فئات المجتع، و يري روستو بأن الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920و بريطانيا في 1930، أما اليابان و غرب أوروبا في عام 1950.

و لقد قدم **S.Kuznets** إنتقادا حادا لهذه النظرية، خاصة فيما يتعلق بحدود المراحل التاريخية للنمو و الفترات المناسبة لبلوغ أهداف التنمية ، إضافة إلى إستحالة تطبيق هذه النظرية على جميع دول العالم دون تمييز ، خاصة فيما يتعلق بمرحلة الإنطلاق التي تعتبر أحد أهم هذه المراحل الغير واضحة و التى تتشابه خصائصها مع مرحلة التهيؤ للإنطلاق .كما أضاف أن هذه النظرية لا تراعى خصوصيات

المجتمعات، إذ تصور التنمية على شكل مسار خطي متواصل تمر عبره تجارب كل الدول على حد سواء.

### 1-2 تقسيم Carl Bucher [22]

إستخدم Carl Bucher فكرة مراحل النمو الإقتصادي و لكن بطريقة مختلفة عن تلك المتبعة من طرف الإقتصادي Rostow ،" حيث قسمها حسب مراحل المجتمعات البشرية إلى ثلاث مراحل أساسية"[23] :

**أولا- مرحلة الإقتصاد الريفي :**

تتميز هذه المرحلة بإعطاء أهمية بالغة للزراعة التي تعتبر المصدر الرئيسي لقوت أفراد المجتمع ، فبالمداخيل الزراعية يمكن تحقيق الإكتفاء الذاتي للإقتصاد الوطني .

**ثانيا- مرحلة الإقتصاد الحضري:**

يطلق عليه أيضا بإقتصاد المدينة، حيث يركز على النشاط الإقتصادي في المدن أين يؤدي ذلك إلى نمو التجارة البينية بين مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاديات الوطنية، وتعتبر الصناعة الشريان الرئيسي في بث الحيوية لمختلف القطاعات الأخرى ، مما يؤدي ذلك إلى إزدهار و تطور الحياة الإقتصادية لمختلف شرائح المجتمع التى ترغب في الإنسجام مع الديناميكية الإقتصادية من خلال المشاركة في البناء الإقتصادي.

**ثالثا- الإقتصاد القومي المكتل :**

يتعلق الأمر بالإقتصاد القائم على الإنسجام و التعاون بين مختلف القوى السياسية و الإقتصادية الداعية إلى التعاون الدولي، الذي يتجسد في الفائض الراسمالي في قطاعي التجارة و الصناعة، فالصناعة حسب **Bucher** لا تقتصر أهميتها على المستوى الوطني فقط و لكنه تمتد إلى النطاق الدولي، لتساهم في تحسين العلاقات الإقتصادية و السياسية الدولية.

---

[22] إقتصادي ألماني ولد ب'كيربارغ' في 1847/02/16 ، و يعتبر من أحد المؤسسين للمدرسة التاريخية للإقتصاد السياسي، لديه عدة مؤلفات منها : origine de l'économie nationale ,1893, و Travail et rythme,1896 و Contribution à l'étude de l'économie politique, 1922 ، توفي في 1930/11/12.

[23] Carl Bucher « industrial evolution » united states,1901, p10-35

## 2 –مؤشرات قياس النمو الإقتصادي

### 2–1 الإنتاج الداخلي الخام (le **P**roduit **I**ntérieur **B**rut)

يعتبر مؤشر الإنتاج الداخلي الخام أحد أهم مؤشرات قياس ثروة الأمم ، إذ يعرف حسب مفهوم الإقتصاد الكلي على أنه عبارة عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة في إقتصاد معين خلال مدة زمنية محددة ،عادة ما تقدر بسنة كاملة، "ويستعمل الإقتصاديون في تحليلاتهم ، الإنتاج الداخلي الخام الفردي (PIB/tête) للتعبير عن مستوى النمو الإقتصادي لأي بلد ، والذي ينعكس على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع"[24].

و يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي من سنة لأخرى حسب المعطيات المتوفرة للإقتصاد المدروس ،إذ تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{Taux de croissance} = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}}$$

حيث نعرف كمايلي :

$PIB_t$ : الإنتاج الداخلي الخام للسنة الجارية .

$PIB_{t-1}$ : الإنتاج الداخلي الخام للسنة السابقة.

و من جهة أخرى يمكن حساب مؤشر الإنتاج الداخلي الخام من خلال ثلاث طرق رئيسية و هي كالتالي [25]:

**أولا– من منظور الإنتاج :**

حيث يعرف حسب هذا المنظور، على أنه مجموع القيم المضافة التي تمثل الفرق بين قيمة السلع و الخدمات المنتجة و قيمة السلع الوسيطية التي تستعملها المؤسسات في عمليتها الإنتاجية ،حيث يعطى بالعلاقة الرياضية التالية: $\textbf{Le PIB} = \sum \boldsymbol{VA}$

[24] Pierre Robert « croissance et crises », pearson education,France,2010,p4

[25] Bernard Bernier, Yves Simon « Initiation à la Macroéconomie » ,DUNOD,9e édition ,paris , 2007,.p32

يقدر الإنتاج بسعر الإنتاج و نقصد به القيمة الحقيقية للمنتوجات على مستوى المصنع أو المؤسسة، كما يقدر بسعر السوق الذي تضاف إلى قيمة المنتوج الحقيقي تكاليف أخرى مرتبطة بالرسم على القيمة المضافة و كذا قيمة الحقوق الجمركية.

**ثانيا- من منظور المداخيل :**

يعرف الإنتاج الداخلي الخام وفق هذا المنظور، على أنه قيمة عوائد عوامل الإنتاج ،و المتمثلة في الريوع ،الأجور، الفوائد و الأرباح التي تمثل عوائد عوامل الإنتاج المتعلقة بالأرض، العمل، رأس المال و التنظيم على الترتيب ، إذ تعطى علاقة حساب الإنتاج الداخلي الخام ب:

الإنتاج الداخلي الخام= تعويضات الأجراء + الفائض الخام للإستغلال + الضرائب المفروضة على الإنتاج – إعانات الإستغلال المدفوعة لفائدة الإدارات العمومية.

**ثالثا- من منظور الإنفاق :**

يدخل في حساب الإنتاج الداخلي الخام وفق هذا المنظور ،الإستهلاك النهائي لقطاع الأسر ، الإستثمارات المتعلقة بقطاع المؤسسات، نفقات قطاع الإدارات العمومية و كذا عملية التبادل لتجاري مع العالم الخارجي ، حيث يحسب مؤشر الإنتاج الداخلي الخام حسب هذا المنظور وفق العلاقة التالية:

$$PIB = C F + I + G + (X - M)$$

حيث نعرف:

**C F :** الإستهلاك النهائي لقطاع الأسر.

**I :** الإستثمار المتعلق بقطاع المؤسسات.

**G :** نفقات الإدارات العمومية .

**X-M :** الصادرات – الواردات المتعلقة بالقطاع الخارجي أو ما يطلق عليه ب (صافي الصادرات).

و لا يفهم من إرتفاع معدلات الإنتاج الداخلي الخام على أنه نتيجة حتمية لإرتفاع مستويات إنتاج السلع و الخدمات ، " و لكن بكل بساطة يعبر عنه بتزايد الكتلة النقدية الناتجة عن تزايد حجم النشاط

الإقتصادي"[26]، ويرجع سبب ذلك إلى تأثير متغيرات خارجية مما يعرقل عملية النمو الإقتصادي الذي يعتبر أحد أهم الأهداف الذي تسعى إليه الدول ،فقد يتعلق الأمر بسياسة الضغط الجبائي المتبعة من طرف الحكومات قصد خلق إيرادات لفائدة الخزينة العمومية، أو يتعلق الأمر بغياب الحوكمة في تسيير المؤسسات المشكلة للإقتصاد الوطني تسييرا عقلانيا يمكنها من إستغلال الموارد المتاحة إستغلالا مثاليا ، أو كل العراقيل التي من شأنها إضعاف القدرة الإقتصادية للوطن . "كما يمكن تمييز نوعين من أنواع الإنتاج الداخلي الخام"[27]:

أ- **الإنتاج الداخلي الخام الإسمي (le PIB Nominal)**

يقيم هذا النوع من الإنتاج الداخلي بأسعار السنة الجارية ، ويأخذ بعين الإعتبار مفهوم التضخم الناتج عن الإرتفاع المستمر بالمستوى العام للأسعار.ولا يعطي الصورة الحقيقية عن مستوى النشاط الإقتصادي.

ب- **الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي (le PIB réel)**

يعتبر المؤشر الأساسي الذي يعطي القيمة الحقيقية لمستوى النمو الإقتصادي لبلد معين في فترتين زمنيتين مختلفتين، إذ تكون فيه مستوى الأسعار ثابتة ومحسوبة بالنسبة لسنة الأساس، ويقدر حجم الإنتاج الحقيقي للإقتصاد مع إهمال التضخم ، والجدول الموالي يوضح تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي بالنسبة للجزائر.

**الجدول رقم 1 : أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائري**

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| معدل تطور PIB (%) | 3.3 | 2.4 | 2.6 | 3.4 |
| معدل التضخم | 3.9 | 4.5 | 8.4 | 5 |
| رصيد الميزانية PIB (%) | -0.6 | -0.2 | -2.4 | 4.2 |

Source : Rapport du Femise « la saison des choix » , Novembre 2012, p101

[26] Gregory N .Mankiw « Macroéconomie » ,traduit par Jean Houarn, 3e édition,de boeck, 2003,p27
[27] Bernard Bernier, Yves Simon « Initiation à la Macroéconomie » ,DUNOD,9e édition ,paris , 2007,.p39

النمو الطفيف المسجل في الإقتصاد الجزائري من 2010 إلى سنة 2013 إنما يرجع إلى إرتفاع أسعار البترول حيث سجل 150 دولار للبرميل ، غير أن المعدل الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الحقيقي هو معدل التضخم ،إذ نلاحظ من خلال المعطيات أنه في إرتفاع مستمر مما يدل ذلك على أن الزيادة في مستويات الإنتاج الداخلي إنما مردها إلى إرتفاع المستوى العام للإسعار، و ليس إلى زيادة مستويات الإنتاجية في مختلف القطاعات .

## 2-2 بعض المؤشرات الفرعية المؤثرة على النمو الإقتصادي

### أولا- مؤشر التنمية البشرية (IDH)

يقيس هذا المؤشر مستوى التنمية البشرية لبلدان العالم مقارنة بمستواها الإقتصادي و التي تكون قيمته محصورة بين 0 و 1 ، فكلما إقتربت من 1 كلما دل ذلك عن إرتفاع مستوى التنمية في البلد المدروس.و يصدر هذا المؤشر من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**، و لقد طور هذا المؤشر من طرف الإقتصادي الهندي **Amartya Sen** عام 1990 ،إذ يمكن من قياس أثر السياسات الإقتصادية على نوعية الحياة من خلال بعض المعايير التي تدخل في حسابه:

* المستوى الثقافي و التعليمي .

* المعدل المتوسط لمدة العيش لأفراد المجتمع المدروس.

* مستوى العيش و رفاهية أفراد المجتمع الذى يمكن معرفته من خلال نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام. و الجدول الموالي يبرز ترتيب بعض الدول حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014:

**الجدول رقم2 : ترتيب بعض دول العالم حسب مؤشر IDH لسنة 2014**

| | النرويج | استراليا | سويسرا | قطر | السعودية | الجزائر | تونس | المغرب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة المؤشر | 0.944 | 0.935 | 0.930 | 0.85 | 0.837 | 0.736 | 0.721 | 0.628 |
| ترتيب البلد | 01 | 02 | 03 | 33 | 40 | 85 | 98 | 128 |

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على الموقع :WWW.PNUD.ORG

يتبين من الجدول بأن النرويج تتصدر دول العالم في مؤشر التنمية البشرية تليها كل من أستراليا و سويسرا على الترتيب و بقيم قريبة من 1 ، و هذا راجع إلى الإمكانيات المتوفرة و الظروف المتاحة للإهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر أساس التنمية الإقتصادية ، في حين تصدرت قطر الدول العربية في هذا المؤشر مسجلة بذلك ما قيمته 0.85 ، أما الجزائر فقد جاءت في المركز 85 بقيمتة قدرت ب 0.736.

**ثانيا– مؤشر الإنتاج الداخلي الخام الأخضر: le PIB Vert**

بدأ الإهتمام بمفهوم الإقتصاد الأخضر منذ إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1972 ، إذ عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه " ذلك الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في الرفاه العام للبشر، و الإنصاف الإجتماعي و ذلك في ظل خفض جوهري للندرة البيئية "، و بالتالي يمكن تعريفه على أنه الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة ، كما يأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الظروف البيئية التى تؤثر على عملية النمو الإقتصادي كالتلوث،إستنزاف الثروات الطبيعية والإستعمال غير العقلاني لها.

**ثالثا– مؤشر التنافسية العالمي ( l'indice de compétitive mondiale)**

حدد لأول مرة من طرف منتدى الإقتصاد العالمي عام 2004، إذ يتم إحتساب درجات هذا المؤشر في إطار تعريف التنافسية العالمي بإعتبارها مجموعة المؤسسات و السياسات و العوامل التى تحدد مستوى الإنتاجية للإقتصاديات، كما يرتبط هذا المؤشر بمستوى الإنتاج الداخلي الخام للبلد ،حيث يضم مجموعة من المعايير التي تضم 12 فئة أساسية و التي تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية ، إذ تشمل العناصر التالية: "المؤسسات، الإبتكار، بيئة الإقتصاد الكلي، الصحة و التعليم الأساسي، التعليم الجامعي،التدريب، كفاءة أسواق السلع ، كفاءة سوق العمل ، تطوير سوق المال ، الجاهزية التكنولوجية،حجم السوق و مدي

تقدم الأعمال و الإبتكار"[28]. و الجدول الموالي يبرز ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمي .

**الجدول رقم 3: ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمي**

| | الإمارات | قطر | الكويت | البحرين | الأردن | المغرب | الجزائر | تونس | مصر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ترتيب سنة 2015 | 17 | 14 | 34 | 39 | 64 | 72 | 87 | 92 | 116 |
| ترتيب سنة 2014 | 12 | 16 | 40 | 44 | 64 | 72 | 79 | 87 | 119 |
| ترتيب سنة 2013 | 12 | 13 | 36 | 43 | 68 | 77 | 100 | 83 | 118 |

Source : Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report , "World Economic Forum , 2015-2016 .

يتبين من الجدول ، بأن ترتيب دول المشرق العربي أفضل بكثير من دول الغرب العربي ، و هذا راجع إلى الإمكانيات و الظروف المواتية التي توفرها حكومات الدول إلى القطاع العام و كذا القطاع الخاص ، من أجل تحقيق تنافسية إقتصادية كبيرة بين المؤسسات الإقتصادية و التي من شأنها الرفع من مستويات النمو الإقتصادي .

**رابعا– مؤشر السعادة العالمي : l'indice du Bonheur Mondial**

يحتفل بيوم السعادة العالمي في 20 مارس من كل سنة ، إذ صدر أول تقرير له سنة 2012 من طرف شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ، أما في سنة 2015 فكان تحت شعار " السعي لتحقيق السعادة هو هدف أساسي من حقوق الإنسان" ، كما يحسب هذا المؤشر وفقا ل 40 معيارا مقسمة إلى أربع فصول أساسية ، إذ يبين مستوى النجاح و التوفيق في برامج السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الأنظمة الحكومية، ، و من بين المعايير التي يعتمد عليها هذا المؤشر حسب كل فصل :

**أ–الفصل الأول : السلم و الأمن**

و يدخل في حساب هذا الفصل المعايير الخمسة التالية :

– السلم

– الوفيات العنيفة

[28] World Economic Forum « the global competitions report 2014-2015 » , Geneva , 2014.

- الأمن الإقتصادي و المالي
- جرائم القتل
- الفساد .

ب- **الفصل الثاني : الحرية ، الديقراطية و القوانين الخاصة بحقوق الإنسان** : و يدخل في حسابه المعايير التالية :

- الديمقراطية
- حرية الصحافة
- حقوق المرأة
- حقوق الطفل
- عقوبة الإعدام.

ج- **الفصل الثالث : نوعية الحياة** : و يتضمن المعايير التالية

- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام
- معامل جيني
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة
- الإنتحار
- تلوث الهواء.

د- **الفصل الرابع :البحث، التكوين ، المعلومات ، الإتصال و الثقافة** . و يدخل ضمن هذا الفصل المعايير التالية:

- معايير البحث و التنمية .
- التكوين .
- إستخدام الإنترنت .

و الجدول الموالي يبرز ترتيب بعض دول العالم حسب مؤشر السعادة العالمي لسنة 2016.

**الجدول رقم 4: الترتيب العام لبعض دول العالم حسب مؤشر السعادة العالمي لسنة 2016**

| الدولة | النقاط المحصل عليها* | رتبة 2016 | ترتيب مؤشر السعادة في الفترة من 2014-2016 |
|---|---|---|---|
| النرويج | 74 | 01 | 01 |
| الدنمارك | 99 | 02 | 02 |
| السويد | 105 | 03 | 10 |
| بريطانيا | 276 | 13 | 19 |
| الو -م -أ | 435 | 24 | 14 |
| تونس | 673 | 32 | 102 |
| المغرب | 730 | 39 | 84 |
| الجزائر | 473 | 40 | 53 |
| مصر | 815 | 48 | 104 |

**Source** : voir le site ; www.bonheurmondial.com ; consulter le 22/12/2016

J.Helliwell, R.Layard,J.Sach « world hapniess report 2017 » , Sustainable development solutions network , New York , 20/03/2017, pp 20-22

* النقاط تحسب وفق الفصول الأربعة المكونة لمؤشر السعادة العالمي.

يتضح من الجدول أعلاه مدى أهمية هذا المؤشر ، حيث تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 53 ، و التي تعتبر أفضل مرتبة في دول القارة الإفريقية ، غير أن الدول الأوروبية ك: النرويج و الدنمارك تعتبران من الدول الأكثر سعادة في العالم بسبب حرص سلطاتها العمومية على توفير الأفضل لعيش شعوبها بسلام ، في حين سجلت دول القارة الإفريقية رتب ما فوق الخمسين ، و هذا راجع إلى الوضع السياسي الذي يدخل في حساب هذا المؤشر .

**المطلب الرابع: العوامل الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي**

تتأثر نظرية النمو الإقتصادي بضرورة توفر مجموعة من العناصر الأساسية التي لها دور كبير في تنشيط الجهاز الإنتاجي للدول ،إذ تتمثل في مايلي:

**1 - الشروط الأساسية للنمو الإقتصادي :**

يمكن تلخيص هذه الشروط في النقاط الرئيسية التالية :

**1- 1 رأس المال البشري**

يعتبر عاملٍ رأس المال البشري أحد أهم متطلبات النمو الإقتصادي، إذ يساهم في تسريع وتيرة الإنتاج من خلال مهارات و خبرات الأفراد ، التي تستدعى الإهتمام بالتعليم و كذا الميدان الصحي و الإجتماعي اللذان يساهمان في تحسين نوعية الحياة ، كشرط أساسي للإنطلاق في عملية البناء الإقتصادي و المؤسساتي. و حسب دراسة أجرها البنك العالمي سنة 2005 تحت عنوان " أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن 21" [29]، إذ بين من خلالها أن رأس المال غير المادي الذي يشمل رأس المال البشري و مختلف المهارات و الكفاءات في سوق العمل ، إضافة إلى رأس المال الإجتماعي ، كلها تؤدي حتما إلى تعزيز مستويات الإنتاجية في الإقتصاد. إذ خلصت هذه الدراسة إلى أن رأس المال غير المادي يساهم

[29] The World Bank « where is the Wealth of Nations ? , Measuring Capital for the 21st centry" , Washington , 2005

بنسبة 77% في ثروة العالم تليها مساهمة رأس المال المنتج ب 18%، بينما لا تمثل مساهمة الموارد الطبيعية إلا بنسبة 5%.

و كما هو معلوم فإن النمو الإقتصادي يقاس من خلال متوسط الدخل الفردي من الناتج الوطني الإجمالي و الموضح من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

فكلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من الزيادة السكانية ، كلما أدى ذلك إلى إرتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، و بالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الإقتصادي. و كلما كانت الزيادة السكانية أكبر من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، كلما أدى إلى إنخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتالي تناقص معدل النمو الإجمالي. ونستنتج من هذا التحليل أن النمو الديموغرافي يعرقل مسار عملية التنمية الإقتصادية .

و نلاحظ من خلال العلاقة السابقة و المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، أن عدد السكان يأخذ فيها كمفهوم كمي، لكن أهملت نوعية اليد العاملة المستعملة في العملية الإنتاجية، إذ تدخل ضمنها المهارة المهنية سواءا المكتسبة أو الفطرية ، لذا تعطي الدول اليوم أهمية بالغة لعنصر الإبداع و الإبتكار من خلال عملية البحث و التطوير التي تدرس في المعاهد و الجامعات التي تساهم في تنمية رأس المال البشري الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية ، و هذا ما تطرق إليه الإقتصادي (Lucas , 1988) في دراساته ،أين إعتبر "تراكم رأس المال البشري مجموع المعارف المكتسبة من طرف الأفراد و التي بإمكانها أن تنمي روح الإبداع و الإبتكار على إكتشاف الوسائل و الطرق الحديثة التي تساهم في تنمية مستويات الإنتاجية" [30]، كما إعتبر Lucas رأس المال البشري

[30] Lucas, Robert E "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics, 1988, p 3–42.

بمثابة المحرك الأساسي لأحداث النمو الإقتصادي ، لذا دعى إلى ضرورة تنمية المعارف و القدرات الثقافية لأفراد المجتمع عن طريق بناء المعاهد و مراكز التكوين التي تساهم في بناء إقتصاد المعرفة.

**1-2 الموارد الطبيعية المتاحة**

تعتبر إحدى العناصر الأساسية التي تدخل في إحداث التغييرات الهيكلية، حيث أن الموارد الطبيعية سواءا الباطنية أو الظاهرية لها تأثير كبير على مستوى النمو الإقتصادي، لكن يرى بعض الإقتصاديين أن لا قيمة لها ، إلا إذا إستطاع المورد البشري إستغلالها إستغلالا مثاليا لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع، حيث أن هناك دول تزخر بثروات طبيعية هائلة ، إلا أنها لا زالت في دائرة الفقر و التخلف، وسبب ذلك إهمال العنصر البشري لها من جهة ، أو إلى نقص رؤوس الأموال المجندة لغرض إستخراج و التنقيب عن هذه الموارد. "لذا يحتاج تحويل مورد من حالته الطبيعية إلى حالة قابلة للإستغلال إلى"[31] :

- أن يكون الطلب على السلعة التى يدخل فيها المورد في إنتاجها كاف لتبرير إستغلال هذا المورد.

- أن يكون عرض رأس المال و المهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إلى إستعمالات ذات جدوى.

و في تقرير نادي روما لسنة 1970 أو ما يعرف بإسم تقرير **Meadows**، الذي يبين أن إستهلاك الموارد الطبيعية في تناقص مستمر ،" كما يؤكد بأن هناك علاقة ترابط قوية مابين العوامل الخمسة الأساسية المحددة للنمو الإقتصادي و المتمثلة في التزايد السكاني و كمية المواد الغذائية المستهلكة من جهة ، وكذا حجم المواد الطبيعة المستخدمة في العملية الإنتاجية، و الأثار السلبية المتعلقة بالتلوث البيئي من جهة أخرى حسب ما جاء في تقرير ميدوس الأكثر تشاؤما"[32].

و الشكل الموالي يوضح تفاعل العوامل الخمسة المحددة للنمو حسب ما جاء في التقرير.

[31] عريقات حربي محمد موسى " مبادئ الإقتصاد الكلي"،دار وائل للنشر،عمان ، الأردن الطبعة الأولى2006، ص 271-272

[32] Meadows, DH., DL. Meadows, J. Randers & W. Behrens « halte à la croissance » club de Rome, MIT (Massachusetts Institute of Technomogy),1972, p 139

**الشكل رقم 2: العلاقة بين حجم الموارد الطبيعية ، السكان والبيئة حسب تقرير ميدوس**

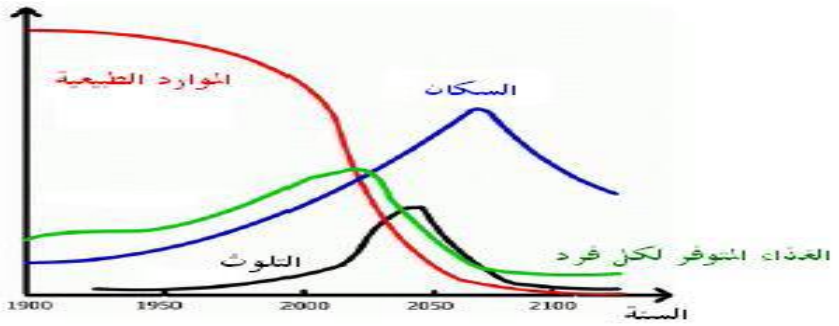


**Source** :Yves Mongeau « le club de Rome et ses critiques » ,fichier PDF, p 89

يتبين من الشكل أن إستغلال الموارد الطبيعية يتناقص من سنة لأخرى حتى ينعدم سنة 2100 ، و هي السنة التي يكون فيها النمو معدوما حسب هذا التقرير ، كما يبرز العلاقة العكسية ما بين النمو الديمغرافي و كذا إستغلال الموارد الطبعية المتاحة من جهة ، وكذا نصيب الفرد من المواد الإستهلاكية ، في حين يلاحظ إرتفاع معدل التلوث من سنة لأخرى ، و يرجع سبب ذلك إلى التوجه إلى الإنتاج الصناعي الذي ينتج عنه إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، الأمر الذي يساهم في زيادة تلوث المحيط البيئي من جهة أخرى.

**1-3 تراكم رأس المال**

يقصد بتراكم رأس المال كل ما يمتلكه المجتمع من السلع الرأسمالية، من مؤسسات إنتاجية و مكائن وبنية تحتية التي تساهم في التسريع من وتيرة الإنتاج ، إذ هناك علاقة طردية بين تراكم رأس المال و النمو الإقتصادي، كما أن هناك عوامل محددة لتراكم رأس المال و المؤثرة بدورها على النشاط الإستثماري للوطن ونذكر منها:

- توقعات الأرباح
- السياسات و البرامج المتبعة إتجاه النشاط الإستثماري.

كما يرتبط تراكم رأس المال أيضا بحجم الإدخار في المؤسسات المالية الذي يعبر عن نسبة دخل المجتمع الذي لا يوجه إلى الإستهلاك ، إلا أنه يوجه إلى حجم التراكم في السلع الرأسمالية (الإستثمارية) ، إذ

يعتبر الإدخار من خلال هذا التحليل كتكلفة للنمو الإقتصادي. و لقد بين الإقتصادي **(Romer 1986)** من خلال دراسته على أهمية الإستثمار في رأس المال المادي ،" إذ أنه لا يؤدي إلى الرفع من مستويات الإنتاج فقط ، وإنما يساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى الإنتاجية للمؤسسات الإقتصادية، نتيجة الإهتمام بالتدريب و تحسين المستوى الميداني لفائدة الموظفين"[33] .

**1-4 ضرورة التخصص في الإنتاج الممكن:** يتحدد النمو الإقتصادي لبلد معين جزئيا بمدى قدرته على زيادة التخصص في موارده الإقتصادية، فقد أوضح الإقتصادي **ADAM SMITH** في كتابه المشهور "**ثروة الأمم**" عام 1776 ،أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل الذي يتحدد هو الأخر بحجم السوق، فإذا كان صغيرا كما هو عليه الحال في الدول النامية فإن تقسيم العمل" سيكون أقل كما تقل معه حجم العمليات الإنتاجية، أما إذا كان حجم السوق كبيرا و مع إزدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و إنخفاض في إجمالي التكاليف"[34].كما بين**ADAM SMITH** بأن التخصص و تقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي و الذي يأتي أساسا من الإدخار، و عليه يكون الإدخار هو أساس النمو الإقتصادي .

**1-5 مواكبة التقنيات الحديثة:** يرتبط هذا المتغير بمجموعة التقنيات الحديثة و المتطورة المستعملة في العملية الإنتاجية ،كما يعتبر أحد العوامل النوعية التي تساهم بدرجة أكبر في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي، إذ نقصد به السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من مستوى رفاهية الأفراد، "ويتضمن كل الإختراعات و الإبتكارات التي تنتج عنها إحداث تطور إقتصادي "[35]، لذلك نميز معدلات مرتفعة للتقدم التقني في الدول المتقدمة وهذا راجع إلى الإهتمام البالغ بعنصر الإبداع ،و كذا بعملية البحث والتطوير الناتجة عن تطوير و إصلاح المعاهد و الجامعات التي" تعتبر في الفكر

[33] Paul ,M, Romer « Increasing returns and long run growth » the journal of political economy ,vol 94, N°5,october1986,p1002-1037

[34]Adam Smith « Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations », Paris, GF-Flammarion,1776, p 72

[35] Murat yildizoglu « source de la croissance économique » , université bordeaux ,France, 2011, p 23

الإقتصادي الحديث مصدر خلق رأس المال البشري المنتج للطاقات، و الكفاءات التي تساهم في تسريع مستويات التقدم الإقتصادي للدول"[36]. إذ أن إكتشاف التقنيات الحديثة و مختلف الوسائل و الماكنات بإمكانها الرفع من مستويات الإنتاج و بالتالي تعزيز الإنتاج الداخلي الكلي للإقتصاد.

1-6 **ضرورة توفر البنية التحتية:** يرجع المفهوم الأصلي للبنية التحتية إلى النظرية الماركسية التي عرفته على أنها مجمل قوى الإنتاج التي تضم القاعدة المادية للمؤسسة ، التي "تهدف إلى إقامة الإستثمارات العمومية في مختلف الميادين بغية تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي"[37]، و لقد تطور مفهومها مع تطور نظريات النمو الإقتصادي ، إذ إرتبطت بإهتمام الحكومات بتطوير شبكة المواصلات ، وتحديث الطرقات و بناء الجسور بإستخدام التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال ، و ذلك بهدف التسريع من وتيرة التنمية الإقتصادية التي لها أثار مباشرة على حياة أفراد المجتمع، وهذا ما ذهب إليه كل من (Barro,sala i- Martin 1992 )."ولقد ميز الإقتصاديون بين البنية التحتية الإقتصادية التى تشمل المواصلات، الطرقات و الجسور ، شبكة الكهرباء و غيرها ،و كذا البنية التحتية الإجتماعية كالتعليم،الخدمات الصحية و الإجتماعية"[38] .

**2 – حدود النمو الإقتصادي :**

إن تحقيق الدول لمستويات مرتفعة للإنتاج الداخلي الخام لايعني بالضرورة أنها "تحقق نموا إقتصاديا متسارعا "[39]، ويرجع سبب ذلك إلى إهمال بعض المتغيرات في حساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام ، و التي تتلخص فيما يلي:

---

[36] Daron Acemoglu « Introduction to modern economic growth » , department of economics , MIT (Massachusetts institute of technology) Press,Combredge , 2007 , P 85-90

[37] Ahmed ZAKANE « L'IMPACT DES DEPENSES D'INFRASTRUCTURES SUR LA CROISSANCE EN ALGERIE. UNE APPROCHE EN SERIES TEMPORELLES MULTI VARIEES (VAR) »,CREAD ,N°87, 2009 ,p 29

[38] Barro, R.J. " Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth". Journal of Political Economy ,1990, p103-125.

[39] D.Delande « croissance économique »,in cahiers Français,n°279.Découverte de l'économie ,Concepts et mécanismes. La documentation française,1997,p 07

**أولا :** لا يراعي في حسابه الخصائص الإضافية للمنتوجات المستهلكة ، و التي تلبي رغبات و نزوات أفراد المجتمع .

**ثانيا** – إهمال الأنشطة المنزلية و الحرفية التى من شأنها إعطاء قيمة مضافة للإنتاج الوطني ، بما أنها تساهم في زيادة حجم الإنتاج الذي يساعد على تحقيق تنمية إقتصادية.

**ثالثا** – إستبعاد كافة المنتوجات التي لا يتم تداولها في الإطار الرسمي ، ونقصد بذلك لا يدخل في حساب الإنتاج الداخلي الخام كل ما يتداول في الإقتصاد الخفي أو الموازي.

**رابعا** – عدم إعطاء أهمية بالغة للبيئة ، إذ لا يراعي الأثار السلبية التي قد تحدثها العملية الإنتاجية على المحيط البيئي من فضلات سامة غير قابلية للإستعمال ، و التي تساهم في إرتفاع درجة حرارة الأرض فيما يسمى بظاهرة الإحتباس الحراري ،التي تعتبر معضلة كبيرة و محل دراسة الإيكولوجيون . إضافة إلى إنتشار الأوبئة و الأمراض التى تهدد حياة الإنسان.

## المبحث الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي

ركز الإقتصاديون سواءا المتفائلين منهم أو المتشائمين على دراسة النمو الإقتصادي ، ومحاولة دراسة كيفية إستمراريته على المدى الطويل من خلال عرض مختلف أرائهم و أفكارهم في نماذج إقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على الرياضيات، حيث تدمج متغيرات إقتصادية تارة ، وتارة أخرى تحذف لعدم جدواها ، أو لعدم توضيح علاقتها اتجاه النمو الإقتصادي، وذلك من خلال دراسة المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تؤثر على مسار النمو الإقتصادي، كما إهتم الفكر الإقتصادي بإمكانية تحول الدول الفقيرة إلى دول متقدمة ، موضحين كيفية إلتحاقها بالركب الحضاري من خلال معالجة الفقر و محاولة التقليل من حدته عن طريق التكثيف من النشاط الإقتصادي، و سنحاول في هذا المبحث عرض أهم النظريات الإقتصادية التي تطرقت إلى ذلك.

**المطلب الأول : النظرية الماركسية و النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي**

حاول الإقتصاديون أمثال ،**K.Marx**، **J.B-Say**،**A.Smith**، **D.Ricardo** و **T.Maltus** شرح أفكارهم و أرائهم في النمو الإقتصادي ، و يعتبرون من أوائل المدرسة التشاؤمية الذين ركزوا في دراساتهم على محاولة فهم وشرح مشكلة النمو الإقتصادي و إمكانية إستمراره في المدى الطويل ، إذ كان ذلك في أوائل القرن الثامن عشر و أواخر القرن التاسع عشر،أين كانت أوروبا الغربية تشهد ما يسمى بالثورة الصناعية.

**1- نظرية K.Marx في النمو الإقتصادي (1818- 1883)**

يعتبر **K.Marx** من رواد الفكر الشيوعي ، أسس نظريته على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بطبيعة الوظيفة التي يقوم عليها الإنتاج، طريقة تراكم رأس المال إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور ،الفائدة و الأرباح السائدة، إقترح فرضيات أخرى تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواءا كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا " رغم أن تراكم رأس المال يبدو، في الأصل، بمثابة أتساع كمي فحسب، إلا أنه يجري.. في تغيير نوعي مطرد في تركيبه، وفي ظل نمو مستمر لجزئه الثابت على حساب جزئه المتغير."[40].

تقوم نظرية **K.Marx** على فائض القيمة و التي يقصد بها زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك ، و يرى هذا الإقتصادي أن التسيير المركزي للإقتصاد من أجل المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة إلى البحث عن فائدتها الخاصة،و بالتالي الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و القوة العاملة. كما يرى أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة ،اي هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع الذي يتضمن:

[40] كارل. ماركس. "الرأسمال". ، ترجمة فالح عبد الجبار. المجلد الأول، الكتاب الأول، الجزء الثاني، الفصل 23، دار التقدم. موسكو،1987 ص 181.

أولا – تنظيم العمل عن طريق التعاون و التقييم المثمر بين المهارات العمالية، و عن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية .

ثانيا – المحيط و البيئة الجغرافية و كذا معرفة طرق إستخدام موارد الثروة المتاحة مع الإبتعاد عن كل أشكال التبذير و الإستغلال غير العقلاني لها .

ثالثا– الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج ، إضافة إلى التقنيات و الطرق الحديثة المستخدمة بهدف إختصار الوقت و تسريع النشاط الإنتاجي.

إلا أن هذه النظرية وجهت إليها مجموعة من الإنتقادات ، بسبب إهمالها لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة و تحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، و كذا ما ذهب إليه أن الأجور تتجه نحو الإنخفاض ، لكن الواقع يثبت عكس ذلك أي أن المستوى العام للأجور في إرتفاع لفترات طويلة في الدول المتقدمة دون التأثير على فائض القيمة المحقق.

**2 – المدرسة الكلاسيكية**

**2-1 نظرية A.Smith في النمو الإقتصادي ( 1723-1790)**

يرى **A.Smith** بأن التوازن الإقتصادي يمكن أن يتحقق تلقائيا ، أي هناك "يدا خفية تؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي"[41]، كما نادى هذا الإقتصادي بالحرية الإقتصادية و التي نقصد بها عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لأن ذلك يعرقل مسار النمو الإقتصادي ،إذ أعطى **A.Smith** أهمية بالغة لضرورة تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج الذي ينعكس بالإيجاب على الإنتاجية و بالتالي زيادة النشاط الإقتصادي ، موليا أهمية كبرى إلى تراكم عنصر رأس المال التي مصدرها مدخرات أفراد المجتمع والتي تعتبر الممول الرئيسي للإستثمارات بإعتبارها المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الإقتصادية .

[41] Adam Smith « Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations », Paris, GF-Flammarion,1776, p 70-75

كما يرى أن النمو الإقتصادي يتقدم بشكل ثابت و مستمر،لأن "تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال معين، هي في محصلتها نتيجة إيجابية للإقتصاد ككل"[42].

و يوضح **A.Smith** تصوره للنمو الإقتصادي من خلال ألية تقسيم العمل كما هو مبين في الشكل أسفله.

**الشكل رقم 3 : تصورات A.Smith حول النمو الإقتصادي**

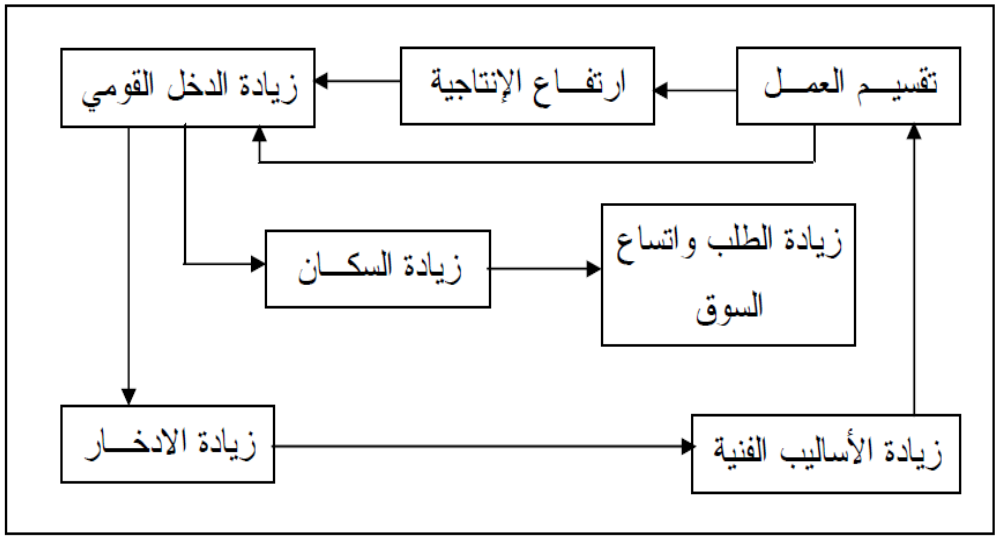


**المصدر**:سالم توفيق النجيفي،محمد صالح تركي القرشي " مقدمة في إقتصاد التنمية"، دار الكتاب للنشر و الطباعة ، جامعة الموصل،العراق ،1988،ص61.

## 2-2 نظرية D.Ricardo في النمو الإقتصادي ( 1772-1823)

بين **D.Ricardo** في دراساته أن النمو الإقتصادي يعمل على كبح النشاط الإقتصادي و بالتالي يحدث ذلك شللا في التنمية الإقتصادية، وأرجع سبب ذلك إلى تزايد نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الإقتصادي، إذ أقر أن الزراعة تعتبر القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي الخاضع لقانون تناقص الغلة . و قد جعل ريكاردو رغم تأكيده على أهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا

[42] البياتي فارس رشيد" التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الأردن،2008،ص76

محددا للنمو الإقتصادي .و لمعرفة المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي ،"قسم **D.Ricardo** المجتمع إلى ثلاث فئات"[43]:

**أولا–فئة الرأسماليين :**

يقع على عاتقهم عبء قيادة النمو الإقتصادي ، و يعود سبب ذلك إلى المدخرات المالية التي يحوزون عليها و التي تعمل على تسريع وتيرة النشاط الإقتصادي، و تعتبر هذه الفئة أساس بناء و تشييد المصانع و المؤسسات التى تعمل على إمتصاص البطالة نتيجة القيام بخلق المشاريع الإستثمارية.

**ثانيا– فئة العمال :**

مصدر عرض القوة العاملة النشطة ، التي تستخدمها ألة الرأسماليين ،و يحصل مقابل الجهد المبذول في العملية الإنتاجية على الأجور التي تعتبر مداخيلهم الأساسية لسد حاجياتهم الأساسية من الغذاء و الملبس و حتى الخدمات الصحية و الإجتماعية الأخرى.

**ثالثا– فئة ملاك الأراضي الزراعية:**

تتمثل وظيفتهم الأساسية في إمداد المجتمع بالغذاء و ما تنتجه الأراضي ، كما تستخدم الجهد العضلي الذي تعرضه فئة العمال،بغية القيام بمختلف النشاطات الزراعية.

و يعتبر **D.Ricardo** من الإقتصاديين المتشائمين فيما يتعلق بقانون تناقص الغلة ،إذ يرى أن الزيادة السكانية المستمرة تؤدي حتما إلى إشتداد المنافسة على إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة ، مما يؤدي ذلك إلى تناقص غلتها و إرتفاع أسعار الغذاء ، و مع مطالبة العمال برفع أجورهم تنخفض بذلك حجم الأرباح و معها معدلات التراكم الرأسمال، الأمر الذي يساهم في إنخفاض معدلات الإستثمار الذي يعتبر العامل الأساسي المؤثر على جملة المتغيرات الأخرى ، مما يؤدى ذلك إلى إنخفاض الأجور إلى حد

[43] David Ricardo (1817) « Les principes de l'économie politique et de l'impôt », (Réimpression, Champs-Flammarion, 1977, p 120-125

الكفاف ، مما يسبب حالة الركود الإقتصادي الذي يعرقل مسار النمو الإقتصادي ، لكن رغم ذلك تجاهل ريكاردو ما قد يحدثه التقدم التقني من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصر رأس المال و العمل محل الأرض.

### 3-2 نظريةT.Maltus في النمو الإقتصادي ( 1766-1834)

يعتبر أحد رواد المدرسة التشاؤمية ، إذ تقوم نظريته على " أن عدد السكان إذا لم يتم ضبطه فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن أي كل 25 سنة ، في حين لا يتزايد مستوى الإنتاج وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية خلال نفس السنة"[44]. كما تركز هذه النظرية على ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي ،وذلك بإتباع سياسة الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة مستويات الإنتاج ، و توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات لزراعة و خدمة الأراضي الزراعية ، ويخصص الجزء المتبقي من رأس المال إلى القطاع الصناعي ،كما دعى **T.Maltus** إلى عدم التمييز بين القطاعين سواءا الزراعي أو الصناعي، دون التركيز على أحدهما دون الأخر، و نحاول توضيح المفهوم بدقة من خلال الشكل المبين أسفله الذي يشرح هذا النموذج .

**الشكل رقم4 : نموذج T.Maltus حول النمو الإقتصادي**

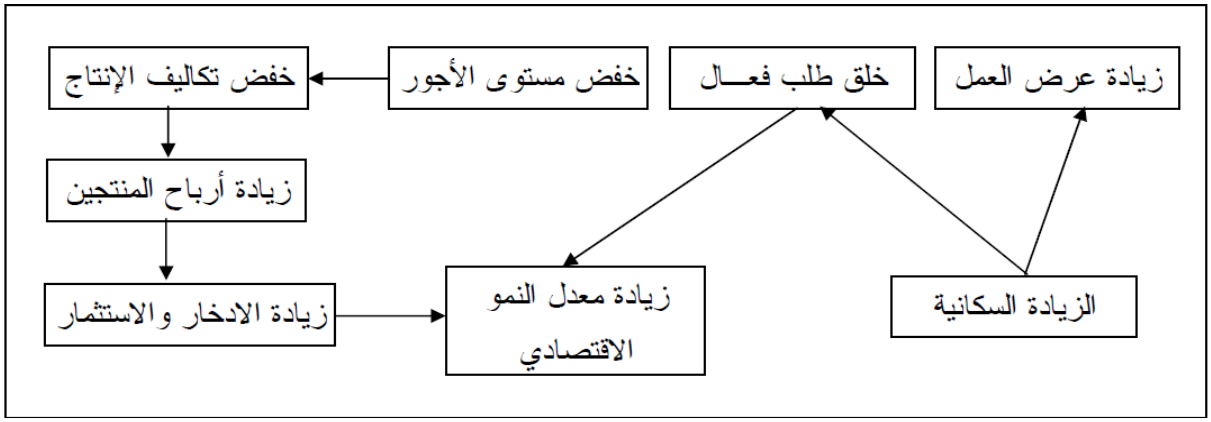


المصدر:سالم النجيفي و محمد القريشي ،مرجع سبق ذكره، ص63

[44] Thomas Malthus « An Essay on the principle of population “, printed for j.johnsen , In S$^{t}$ paul’s church -yard, london 1798,p06

### 2-4 قانون المنافذ ل J.B-Say ( 1767-1832)

تطرق هذا الإقتصادي إلى إستحالة وجود فيض في الإنتاج من خلال شرح قانونه المتعلق بالمنافذ ،" و يقصد به أن كل عرض من السلع و الخدمات يخلق طلبه الخاص"[45] ، أي أن عمليات الإنتاج على المستوى الكلي لا تصنع السلع و الخدمات فقط، و إنما تولد لها مداخيلا أيضا ، و بالتالي فإن المنتوجات المختلفة سوف تجد بصفة تلقائية منفذا أو تصريفا له و ذلك عن طريق ميكانيزم قانون العرض و الطلب، لذا فإن قانون المنافذ يلغي إمكانية حدوث أزمات تراكم الإنتاج ، و بالتالي فهو ينفي إمكانية وجود نقص في إستخدام الطاقات المنتجة .

### 3- الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

بالرغم من الأفكار و الآراء التى جاء بها رواد هذه المدرسة ، إلا أنها وجهت لها عدة إنتقادات، ويعود ذلك إلى عدم توقع سرعة إنتشار وتطور التقدم التكنولوجي بهذه السرعة التي يشهدها العصر الحديث ،بالرغم من إقتناعهم بأن العامل التقني يساهم في رفع مستوى الإنتاجية إلا أنه لا يلغي أثر الغلة المتناقصة ،و حسب رأيهم فإن التقدم التقني ينحصر نشاطه في القطاع الصناعي و لا يمكن تطبيقه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، إلا أن التقدم التقني في الدول المتقدمة أظهر عكس ذلك ،أي كانت هناك زيادة في الإنتاج الزراعي و بالتالي تحقيق فائض كبير في المنتوجات الزراعية ،حيث تم تصدير الفائض إلى السوق العالمي . إلا أنه وحسب رأي **T.Maltus** بشأن أن النمو السكاني يعتبر عائقا كبيرا على النمو الإقتصادي ، فإن الواقع قد أثبت عكس ذلك ، فنلاحظ في عصرنا الحديث أن الصين تعتبر أكبر دولة من حيث النمو السكاني إلا أنها حققت مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي ، وأصبحت تمول إحتياجات السوق العالمي، حيث تعتبر اليوم أكبر قوة إقتصادية لم يعرف إقتصادها أي ركود أو إنهيار كما حدث في أوروبا و أمريكا من أزمة مالية حادة في أواخر سنة 2012 و بداية سنة 2013.

[45] SAY J-B "Traité d'économie politique" réédition chez Calmann Levy, 1972 ,p138

**المطلب الثاني : نظرية الكلاسيكيون الجدد للنمو الإقتصادي**

إهتم رواد هذه المدرسة أمثال **A.Marshall ،R.Solow ،Harrod et Domar** بإمكانية إستمرار عملية النمو الإقتصادي في المدى الطويل دون حدوث ركود إقتصادي ، وأرجع سبب ذلك إلى:

* الإعتماد على ما هو متاح في المجتمع من عوامل الإنتاج( الأرض، العمل ،رأس المال ،العامل التقني بالإضافة إلى التنظيم).

* إعتبار النمو الإقتصادي عملية مترابطة و متكاملة ، فأي نمو في قطاع معين يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وهذا ما أكده الإقتصادي **A.Marshall** فيما يعرف بالوفرات الخارجية، حيث أن نمو الدخل القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح.

كما أكد مفكروا هذه المدرسة على وجوب التركيز على التخصص، و تقسيم العمل و كذا حرية التجارة بمفهومها الواسع ، وذلك لتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي، إذ أنه لايتحقق فجأة و إنما تدريجيا.

و سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض نماذج النمو الإقتصادي لرواد هذا الفكر.

**1- نموذج Harrod[47] et Domar[46] في النمو الإقتصادي**

طور هذا النموذج في الأربعينيات من القرن الماضي، إذ يعتبر أقدم نماذج النمو الإقتصادي أين يعطي أهمية بالغة للإستثمار، الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية، كما يركز على أهمية المدخرات المالية التى تعتبر مصدر تمويل النشاط الإستثماري في البلدان. و "لقد بينا أن للإستثمار أثر مضاعف على الإقتصاد من ناحية الطلب في المدى القصير ، و من ناحية العرض في المدى الطويل"[48].

[46] إفسي دومار: إقتصادي أمريكي ولد سنة 1914،إشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة زميله هارود ،توفي عام 1997

[47] هنري فوبيز هارود: إقتصادي إنجليزي ولد سنة 1900،و إشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي ،توفي عام 1978.

[48] R.F Harrod « An essay in dynamic theory " , the economic journal , V°49,N°193, March 1939, p 14-16

**1-1 من ناحية الطلب :**

تطرق هذا الإقتصادي إلى مفهوم مضاعف الإستثمار الكينزي ، إذ أن إرتفاع مستوياته سيؤدي حتما إلى إرتفاع الدخل الوطني و الذي ينعكس بالإيجاب على مستويات الإستهلاك و كذا الإدخار الذي يمثل نسبة معينة من الدخل القومي و يعرف بالكمية الفائضة من الدخل عن الإستهلاك ، إذ يعطى بالعلاقة التالية:

$$S = Y - C$$

كما يعطي أيضا بالعلاقة التالية : $S = s.Y$

**حيث أن :**

S: يمثل الإدخار

s: يمثل الميل الحدي للإدخار و الذي يقصد به أثر زيادة وحدة نقدية واحدة من الدخل على الإدخار.

Y: الدخل القومي.

* الإستثمار عبارة عن التغير في رأس المال و يعبر عنه ب:

$$I = \Delta K$$

I: يمثل الإستثمار

$\Delta K$ : التغير في رأس المال

و من جهة أخرى فإن رصيد رأس المال يرتبط بالدخل القومي حسب العلاقة التالية :

$$\Delta K = K . \Delta Y$$

$K$: يمثل الميل الحدي لرأس المال .

* كما يفترض هذا النموذج أن كل ما يدخر يوجه كليا إلى الإستثمار *أي* شرط تحقيق التوازن الكينزي في سوق السلع و الخدمات و يوضح بالعلاقة الرياضية التالية: $S = I$

**2-1 من ناحية العرض :**

يكون أثر الإستثمار على المدى الطويل ، إذ يعمل على الرفع من قدرة الإنتاج أو ما يطلق عليه بالمعجل الذي له علاقة عكسية مع متوسط إنتاجية رأس المال .إذ يعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

$$V = \frac{k}{y}$$

حيث أن :

V: معامل رأس المال ، $k$: مخزون رأس المال ، $y$: مستوى الإنتاج

كما يمكن كتابة المعادلة الأخيرة على الشكل الرياضي : $g = \frac{s}{k} = \frac{\Delta y}{y}$

و تمثل هذه النسبة معدل نمو الناتج القومي الذي يرمز له ب g ،إذ له علاقة طردية مع الإدخار،فكلما زاد حجم المدخرات المالية يؤدي ذلك حتما إلى زيادة معدل الدخل الوطني.

و يتناسب عكسيا مع رأس المال، ومن هذه النتيجة يتبين أنه لتحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة حجم المدخرات المالية التى تؤدي حتما إلى زيادة الإستثمارات في مختلف القطاعات و الميادين ، الذي له آثار إيجابية على رفاهية أفراد المجتمع.

و مما سبق يتضح أن هذا النموذج يقوم أساسا على رأس المال الذي يخلق عن طريق الإستثمار و الذي يعتبر المحدد الرئيسي للنمو الإقتصادي، كما يركز على المدخرات المالية للأفراد و المؤسسات الموجهة إلى خلق إستثمارات جديدة ، كما نستطيع شرح هذا النموذج من خلال الشكل التالي :

**الشكل رقم5 : التوازن في نموذج Harrod,Domar**

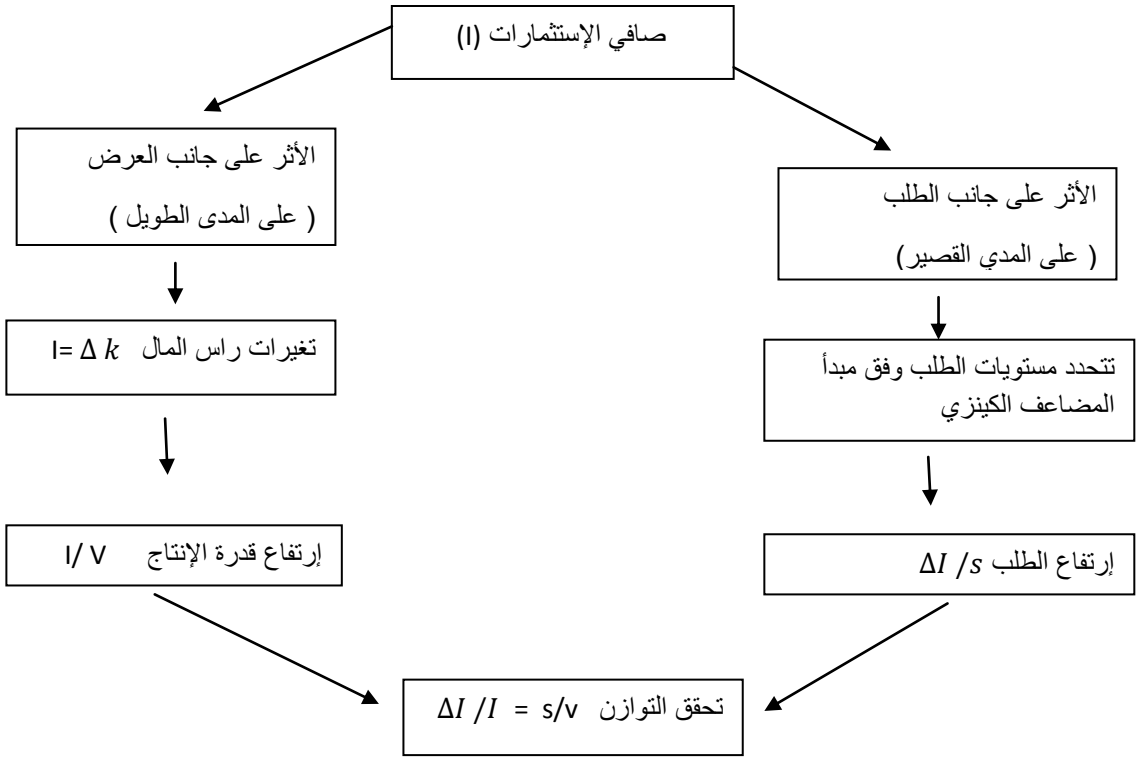


source : DIEMER « Economie Génerale » IUFM,Auvergne, sans date,p98

يتبين من الشكل ، و أنه لتحقيق التوازن الإقتصادي لابد من تغير حجم الإنتاج و مخزون رأس المال بمعدل ثابت ، و مع ذلك أثار **Domar** إشكاليتين أساسيتين، تتعلق الأولى بإستقرارية النمو الإقتصادي، أما الثانية فتتعلق بإمكانية تحقيق الإستخدام الكامل ،كما إفترض **Harrod** " أن هناك عدة معدلات للنمو الإقتصادي"[49] و نذكر منها:

**أ –المعدل المرغوب للنمو :**

و هو المعدل الذي يمكن رجال الأعمال بالقيام بمختلف إستثماراتهم دون مخاطر، و يعطى بالعلاقة التالية: $g_w = \frac{s}{k} = n$

حيث أن :

$g_w$ : المعدل المرغوب للنمو، S : معدل الإدخار المحلي الإجمالي.

K: نسبة رأس المال ،n : نسبة النمو الطبيعي للقوى العاملة.

[49] R.F Harrod « An essay in dynamic theory " , the economic journal , V°49,N°193, March 1939, p 33

ب –**المعدل الفعلي للنمو :**

و يعبر عن نسبة التغير في الدخل الوطني من فترة لأخرى و يعطى بالعلاقة التالية[50]:

$$g_t = \frac{\Delta y}{y}$$

حيث أن :

$g_t$ :تمثل المعدل الفعلي للنمو، $\Delta y$: الدخل الوطني، $y$ : التغير في الدخل الوطني.

و لمعرفة حالة الإقتصاد المدروس لابد من إجراء مختلف المقارنات بين المعدلين المذكورين سابقا .

إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من المعدل المرغوب فيه ،و هذا يعني أن التوقعات للقيام بالإستثمارات يفوق القيمة الحقيقية للإستثمارات المحققة في الفترة الحالية ،و هذا يعني أن الإقتصاد يعاني من عجز في رأس المال الموجه إلى الإستثمار و هذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة.أما إذا كان المعدل الفعلي للنمو أصغر من المعدل المرغوب فيه ،هذا يعني أن الإقتصاد في حالة ركود بسبب الفائض في الإستثمارات الفعلية مقارنة مما كان متوقعا .

بالرغم من الجهود المبذولة في إطار محاولة دراسة إشكالية النمو الإقتصادي ، إلا أن هذا النموذج لم يسلم هو الأخر من بعض الإنتقادات و نذكر منها :

–عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار و معدل رأس المال في المدى الطويل، و كذا فرضية ثبات نسب إستخدام كميات رأس المال و العمل مع إمكانية الإحلال بينهما.

–لا يأخذ بعين الإعتبار إحتمال تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة .

–ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

[50] R.F Harrod « An essay in dynamic theory " , the economic journal , V°49,N°193, March 1939,pp 36-38

– رفض فرضية أن الإستثمار ليس له تأثير في تحقيق النمو الإقتصادي في المدى الطويل ،وهذا ما توصلت إليه النظريات الجديدة للنمو التي أكدت على و جود آليات لمنع إنخفاض إنتاجية رأس المال عند تزايد حجم الإستثمارات، التي لديها تأثير في المدى الطويل.

– عدم تماشي هذا النموذج مع حالة الدول النامية و يعود ذلك إلى حجم المدخرات الضعيفة و نقص التجهيزات وعوامل الإنتاج ، مما ينتج عنه شل العملية الإنتاجية بفعل البطالة المقنعة.

## 2– نموذج R.Solow في النمو الإقتصادي ( 1956)

يعتبر أحد أحدث النماذج الإقتصادية التي جاءت من خلال الأبحاث التي قام بها الإقتصادي الأمريكي **R.Solow** في كتابه " **مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي**" سنة 1956،حيث ركزت دراساته على "إمكانية إستقرار النمو الإقتصادي على المدى الطويل مع إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج في المدى القصير "[51]،وجاء هذا النموذج ليرد على الإستنتاجات المتشائمة لنموذج **Harrod/ Domar** فيما يرتبط بعدم إمكانية حدوث نمو إقتصادي متوازن في حالة التشغيل الكامل و الذي نقصد به الغياب التام للبطالة من خلال التوظيف الكامل للقوة العاملة ،مع عدم إمكانية إحلال رأس المال بالعمل أو العكس. كما حاول **R.Solow** تفسير المعدلات المختلفة للنمو الإقتصادي بين دول العالم ، من خلال إثارته للتساؤل التالي : لماذا هناك دول غنية في حين توجد دول أخرى فقيرة ؟ ، كما ركز في نموذجه على عدم ثبات معدلات النمو الإقتصادي مع مرور الزمن من جهة مع دراسة إمكانية تحول الدول الفقيرة إلى دول غنية و العكس صحيح،وهذا يرجع إلى التوزيع العادل لمداخيل الدولة الواحدة على أفراد المجتمع.

### 2–1 فرضيات النموذج:

يميز هذا النموذج بين المتغيرات الداخلية التى تؤثر على عملية النمو الإقتصادي والتى يندرج ضمنها[52]:الإنتاج الحقيقي (Y) ،الإستثمارات (I)،الإستهلاك (C) وكذا مخزون رأس المال(k).

[51]R.Solow « A contribution of the theory of economic growth “ , quarterly journal of economics , 1956, V°70, p66-68

[52] Murat yildizoglu « source de la croissance économique » , université bordeaux, fichier pdf ,France, 2011, p 16

أما المتغيرات الخارجية التى لها تأثير كبير في عملية النمو الإقتصادي ، فإنها تتضمن الطاقة التشغيلية الكلية (N)، و معدل التقدم التقني (A).

**الفرضية الأولى:**

تناقص الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج :العمل (L) و رأس المال (K) إلا أنها تكون موجبة حيث تعطى بالشكل الرياضي التالي :

بالنسبة لرأس المال (K)

$$\frac{dF}{dK} > 0 \ , \ \frac{d^2F}{d^2K} < 0$$

أما بالنسبة لعنصر العمل فتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{dF}{dL} > 0 \ , \ \frac{d^2F}{d^2L} < 0$$

كما يفترض أن معدل التشغيل يتوافق مع زيادة النمو السكاني، فإذا إرتفع معدل النمو الديمغرافي ب n فإن عرض العمل يرتفع بنفس المعدل n

**الفرضية** الثانية:

ثبات المردوديات السلمية لعوامل الإنتاج مع ثبات معدل الإدخار بالنسبة للأعوان الإقتصاديين.

**الفرضية الثالثة :**

الإعتماد على دالة Cobb-Douglas في بناء النموذج الإقتصادي ، والتى تتألف من عاملي الإنتاج العمل و رأس المال ، إذ تعطى بالشكل الرياضي التالي، مع تحقيق شرط ثبات الغلة.

$Y = F(K,L) = K^{\propto} \quad L^{\propto-1}$ ، و $\propto$ محصورة بين0 و 1

كما يشترط في الدالة النيو كلاسيكية المستخدمة في نماذج النمو تحقيقها لشروط " Inada (1963)"[53]

$\lim_{k\to 0} F_k = \lim_{L\to 0} F_L = \infty$ ;

---

[53] Daron Acemoglu « Introduction to modern economic growth » , department of economics , MIT (Massachusetts institute of technology) Press,Combredge , 2007,p48

$\lim_{k\to\infty} F_k = \lim_{L\to\infty} F_L = 0$

هدف هذين الشرطين يرتبط بتحقيق التوازن الداخلي ، إذ يوضح ذلك من خلال الوحدة الأولى لعنصري العمل و رأس المال ، أين تكون الإنتاجية الحدية لهذين العاملين مرتفعة، أما بزيادة إرتفاع حجم هذين العنصرين فإن الإنتاجية الحدية تقترب شيئا فشيئا نحو الصفر.

**الفرضية الرابعة:**

حسب هذا النموذج فإن نمو الدخل الوطني يعود سببه إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية :

– حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني ، أو عن طريق الإهتمام بالتعليم و التكوين لفائدة أفراد المجتمع.

– حدوث زيادة في مخزون رأس المال عن طريق زيادة حجم المدخرات المالية و كذا الإهتمام بتنمية الإستثمارات على إختلاف أنواعها ، وحسب هذا النموذج فإن إرتفاع الإدخار يؤدى إلى تحسين الإستثمار، و بالتالي زيادة التراكم الرأسمالي و من ثم زيادة معدل نمو الناتج المحلي، و تجد هذه الآلية صداها خاصة في الإقتصاديات المفتوحة التى تتميز بتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال و كذا الإستثمارات الأجنبية، عكس الإقتصاديات المغلقة التي يكون معدل الإستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط و التي تكون منخفضة بسبب إنخفاض المداخيل.

– حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي، بسبب إعطاء أهمية بالغة للإبتكار و الإبداع من خلال بناء المعاهد و الجامعات لأجل تحسين المستوى التعليمي و الثقافي لأفراد المجتمع، لأن الإهتمام بالتنمية البشرية يعد أحد أساسيات تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي.

و لمعرفة مدى توافق معدل تراكم رأس المال ($\delta$ ) مع النمو الإقتصادي ، يجب إيجاد حلول المعادلات الرياضية التى تعطي أهمية للمتغيرات الفردية المرتبطة برأس المال و العمل، و يمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

$$Y = F(K,L) \rightarrow \frac{Y}{L} = \frac{F(K,L)}{L}$$

$$\rightarrow Y = F\left(\frac{K}{L},1\right) = f(K)$$

و بإدخال خصائص الدالة اللوغاريتمية على طرفي المعادلة نجد:

$$Ln(K) = Ln\left(\frac{K}{L}\right) = Ln(K) - Ln(L)$$

و بالإشتقاق نحصل على معادلة تراكم رأس المال:

$$\frac{dK}{K} = \frac{dK}{k} - \frac{dL}{K}$$

و من خلال الفرضية التي تبين توافق معدل عرض العمل مع الزيادة السكانية فإن :

$$\frac{dK}{K} = \frac{dK}{k} - n \quad \rightarrow dk = \frac{dK}{k} K - nK$$

و يمكن من خلال ما سبق إعطاء المعادلة النهائية لنموذج **R.Solow**:

$$\dot{K} = dK = s\,f(k) - (n+\delta)k$$

حيث أن :

$\delta$: معدل إهتلاك رأس المال ، $n$: معدل الطاقة العاملة أو المشغلة ،$s$: الإدخار الفردي.

و الشكل المبين أسفله يوضح بيانيا نقطة التوازن بين الدالتين $s\,f(k)$ و $(n+\delta)k$

**الشكل رقم 6: نقطة التوازن في نموذج R.Solow**

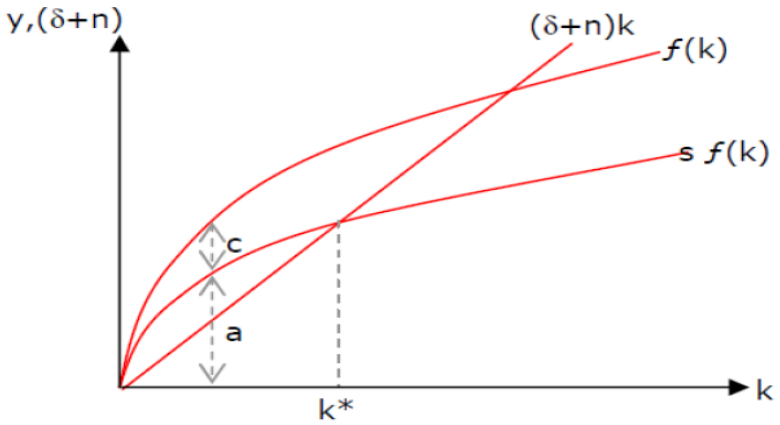


**Source** : R.Solow « A contribution of the theory of economic growth " op-cit , p70

### 2-2 التقدم التقني في نموذج Solow

أرجع الإقتصاديون "أسباب المعدلات المرتفعة للنمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ،خلال عقد الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي إلى مستوى التقدم التكنولوجي "[54] ،الذي يؤثر غيابه سلبا على المردوديات الإقتصادية ،إذ ترتبط قوة هذا العامل المستعمل في العملية الإنتاجية بوظيفة البحث و التطوير ($R\&D$) التى مصدرها الجامعات و مراكز البحث ،إذ تهتم بالإبداع و التكوين في مجال الأفكار و المعارف .

و يعتبر الإقتصادي **R.Solow** من الأوائل الذين أدرجوا عامل التقدم التقني في نماذج النمو الإقتصادي، حيث أعتبر كعامل خارجي لا يؤثر في عملية التنمية بطريقة مباشرة ، كما إعتمد **Solow** في تحليله على دالة الإنتاج.Cobb-Douglas ، و التي تكتب على الشكل الرياضي التالي:

$$Y = F(K, A_t L)$$

حيث أن :$A_t$ يمثل معدل التقدم التقني و تطوره عبر الزمن t.

و حسب هذا الإقتصادي فإن المستوى التكنولوجي ينمو بنسبة ثابتة ،و يعطى شرط تغير مخزون رأس المال بالعبارة التالية :

$$\dot{K} = \dot{S}\, F(K, A_t L) - \delta k$$

و بقسمة طرفي المعادلة على L نجد

$$\dot{K} = \dot{S}\, F(K, A_t) - (n + \delta)k$$

و توضح هذه المعادلة مدى إرتباط الإنتاج الفردي بالمستوى التكنولوجي $A_t$ .

و لحساب معدل نمو رأس المال نقسم طرفي المعادلة على $K$.

$$\delta_k = \frac{S\, F(K,A)}{K} - (n + \delta)$$

[54] Murat yildizoglu « source de la croissance économique » , université bordeaux, fihier pdf ,France, 2011, p 23

إذ توضح هذه المعادلة أن الإنتاج المتوسط لرأس المال $\frac{F(K,A)}{K}$ في تزايد مستمر مع مرور الزمن بفعل زيادة المستوى التكنولوجي $A_t$، أما في حالة التوازن فإن معدل نمو رأس المال $\delta_k$ يكون ثابت نتيجة ثبات المعاملات $S$، n،δ .

### 2-3 مفهوم التقارب في نموذجSolow

تطرق **Solow** في نموذجه إلى مفهوم التقارب (la convergence )، إذ يقصد به مدى قدرة الدول الفقيرة على إستدراك الدول المتقدمة في مجال النمو الإقتصادي.و يتساءل الإقتصاديون عن حقيقة وجود هذا التقارب بين الإقتصاديات المتقدمة و المتخلفة ،و لمعرفة الإجابة عن هذا التساؤل ،أجريت دراسة من طرف **(Barro , Xavier I-Martin ,1992)**على مجموعة من الإقتصاديات المغلقة و المتماثلة ،و لها نفس قيم العناصر s، n، δ . و نفس دالة الإنتاج ،كما لها نفس القيم التوازنية الفردية $K^*$ و $y^*$.إلا أن الإختلاف الوحيد بين هذه الإقتصاديات هو كمية رأس المال الفردي في البداية (0) k،و يفسر هذا الإختلاف بإضطربات مختلفة سواءا تعلقت" بالإستقرار السياسي أو بالصدمات الإقتصادية المختلفة"[55].

فالنموذج يتضمن قيم ضعيفة ل (0) k و y(0) بالنسبة للإقتصاديات الأقل تقدما التي تعرف معدلات تطور كبيرة لرأس المال الفردي و الدخل الوطني ، و يرتبط ذلك بالمردوديات السلمية المتناقصة في الإقتصاديات التى تتميز بحجم رأس مال مرتفع بشكل أكبر من الإقتصاديات التى تملك حجم رأس مال منخفض.و الشكل المبين أسفله يوضح حركية نموذج Solow.

[55] R.Barro, Xavier sala I-Martin « convergence » ,journal of political economy, 1992 , p 223

**الشكل رقم 7: التقارب في نموذج R.Solow**

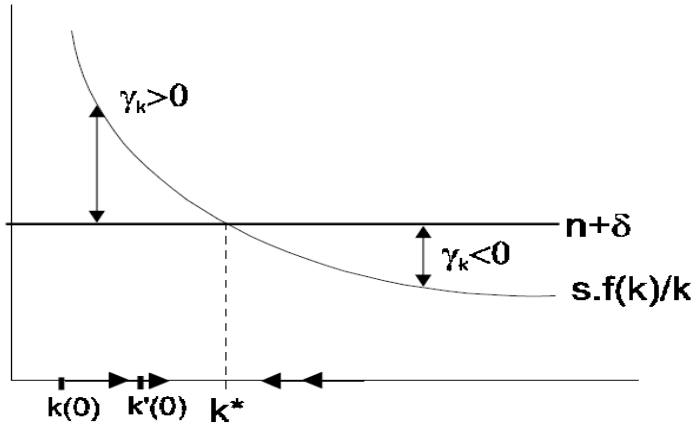


Source : Murat yildizoglu « source de la croissance économique » , université bordeaux, fichier pdf ,France, 2011, p 28

من خلال المنحنى السابق يتضح أن معدل $\gamma_k$ يكون أكثر إرتفاع في الإقتصاد الذي له قيمة مبدئية $k(0)$ أقل إنخفاضا، و هنا يتضح تقارب للبلدان التى تكون فيها نسبة $\frac{K}{L}$ أقل إنخفاضا،حيث تحقق نموا مرتفعا ، الأمر الذي يمكنها من إستدراك أو الإقتراب من النسبة $\frac{K}{L}$ المرتفعة ،لأن المردوديات السلمية في الإقتصاديات الفقيرة من حيث رأس المال تكون متناقصة ،لكن أعلى من المردوديات السلمية في الإقتصاديات المتقدمة ، و حسب هذه الفرضية فإن الإقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي أكثر سرعة من الإقتصاديات الغنية و هذا ما يؤدي إلى التقارب .

**المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي**

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض نماذج النمو الداخلي ، و التى تبين مدى وجود متغيرات داخلية أخرى بإمكانها أن تحقق إستمرارية النمو الإقتصادي.

**1- نموذج Lucas في النمو الإقتصادي:**

يعتبر هذا النموذج أحد أهم نماذج النمو الداخلي، إذ يركز على أهمية رأس المال البشري لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، الذي يعرف بأنه "رصيد المعرفة و المهارة التقنية الداخلة في القوى العاملة للدولة و الناجمة عن الإستثمار في التعليم و التدريب الوظيفي"[56].

[56] ساموبلسون،نورد هاوس" علم الإقتصاد" ،مكتبة لبنان ناشرون،لبنان 2006،ص 796

حاولLucas في سنة 1988، بناء نموذجه معتمدا على إسهامات الإقتصادي **UZAWA** في ظل تزايد الغلة مع الحجم الناتج عن التأثيرات الخارجية المرتبطة برأس المال البشري التي تنتج عنه عوائد إيجابية و بالتالي فإن الإستثمار في رأس المال البشري يؤدي حتما إلى حالة النمو المستقرة للإقتصاد في الأجل الطويل، و "يفترض هذا النموذج جملة من الفرضيات[57]، و التي نوردها فيما يلي :

*الإقتصاد يتكون من قطاعين الأول يخص إنتاج السلع و الثاني لتكوين رأس المال البشري

*تماثل و ثبات الأعوان الإقتصاديين.

* دالة الإنتاج من نوع دالة Cobb–Douglas التي لها مردوديات سلمية ثابتة و تكتب من الشكل الرياضي التالي :

$$Y_t = A\ K^{\alpha}\ (\mu_t H)^{1-\alpha}$$

حيث أن : A :معامل سلمي.

K: مخزون رأس المال المادي.

H:مخزون رأس المال البشري.

$\mu_t$: متغير يمثل حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج حيث , $0 \leq \mu_t \leq 1$

دالة الإستثمار المستعملة في هذا النموذج تعطى بالعلاقة التالية: $I_t = K_t \dot{-} \delta K_t$

**2- نموذج P–Romer للنمو الإقتصادي (1986)**

ركز الإقتصادي **Romer** في نموذجه على دور الخبرة المهنية في تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية ،وذلك من خلال فرضية إدخال عامل التعلم عن طريق التدريب و التمرن، و يضيف **Romer** أن المؤسسة التى تريد الرفع من رأس مالها المادي لابد أن تعطى أهمية كبيرة لإمكانية التعلم من الإنتاج بأكثر فاعلية ،و هذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يطلق عليه "التمرن عن طريق

[57] Lucas, Robert E "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics, 1988, p 30-35

الإستثمار"[58]،كما يعطى أهمية كبيرة للمعرفة المتوفرة في مؤسسة ما ،إذ يعتبرها أنها تتناسب مع التغير في مخزون رأس المال $K_i$ ، و تعطى دالة الإنتاج على الشكل الرياضي التالي :

$$Y_i = F(K_i , KL_i)$$

كما تحقق هذه الدالة الخصائص النيو كلاسيكية المتعلقة بالمردوديات المتناقصة ،و وفرات الحجم الثابتة ،ويرتبط هذا النموذج بإستخدام دالة Cobb–Douglas التى تكتب على الشكل التالي:

$$Y_i = A\,(K_i)^{\alpha}\,(KL_i)^{1-\alpha} \quad ; \quad 0 \le \alpha \le 1$$

و بوضع :

$$K=\frac{K}{L} \quad , K_i = \frac{K_i}{L_i} \ , \ Y_i = \frac{Y_i}{L_i}$$

يمكن تحديد الناتج الحدى الخاص لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة ل $K_i$ بتثبيت كل من Kو L و بتعويض $K_i = K$ نتحصل على :

$$\frac{\mathrm{dy_i}}{\mathrm{dk_i}} = \ \mathrm{A}\,.\,\alpha\,\mathrm{L}\,(\,1-\alpha)$$

و هذا يعني أن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع إرتفاع عنصر العمل، و ليس له علاقة مع رأس المال ، وعليه فإن التعليم عن طريق التمرن و إنتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ،و هو أقل من الناتج المتوسط لكون $0 \le \alpha \le 1$ .

### 3- نموذج Barro في النمو الإقتصادي (1990)

يقوم هذا النموذج على إعطاء أهمية بالغة لدور الدولة في الأنشطة الإقتصادية، إذ يعتبرها مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض "أن الدولة تشترى جزءا من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها لأجل عرض

[58] ROMER P. " Increasing Returns and Long Run Growth", Journal of Political Economy, vol 94, octobre 1986, n°5, pp. 1002-1037

الخدمات العمومية المجانية لفائدة المواطنين و المنتجين الخواص"[59]، كما يفترض أن المشتريات المتعلقة بالسلع G ليست وحيدة و ليس لها منافسين.

و يؤكد **Barro** على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة ،كما تستعمل دالة الإنتاج التي تأخذ الشكل الرياضي التالي :

$$Y_i = A\,(L_i)^{1-\alpha}\,(K_i)^{\alpha}\;G^{1-\alpha} \quad ; \quad 0 \le \alpha \le 1$$

كما يفترض أن الحكومة تعتمد على موازنة ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت (i) ،ومنه فإن: $G = i\,Y$

و من خلال تحليل **Barro** الذي بين على أن الحكومة لها أثرين الأول سلبي على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة و الثاني إيجابي على الخدمات العمومية .

**المطلب الرابع:- نظرية النمو المتوازن و النمو غير المتوزان:**

تعتمد إستراتجية التخطيط الإنمائي التي تنتهجه الدول، إما لبذل دفعة قوية و هو ما يطلق عليه ب Big "Push"[60] حسب الإقتصادي **Rosenstein** ، بغية تحقيق النمو الإقتصادي لكافة القطاعات المشكلة للإقتصاد المحلي، أو التركيز على تنمية قطاعات رئيسية معينة بإنتهاج الأسلوب الإنتقائي و بإتباع إستراتجية النمو غير المتوازن.

**1- نظرية النمو المتوزان**

يعتبر الإقتصادي Nurkse من أوائل الإقتصاديين ،حيث بين فكرة الدفعة القوية المقدمة من طرف « Rosenstein Rodan » في فكرة حديثة أطلق عليها بإستراتجية النمو المتوازن، إذ يرى أن التنمية في الدول النامية تواجهها حلقات مفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج تحول دون تحقيقها،"ترتبط الحلقة

[59] R.J .BARRO " Government Spending in a simple model of endogenous growth", Journal of Political economy, vol 98, n°5,1990, pp. 103-125

[60] P.N Rosenstein –Rodan « notes of the theory of the –BIG BUSH- ",center for international studies, Massachusetts Institute of Technology , Cambridge, March 1957, p10-15

الأولى بجانب الطلب أما الثانية فترتبط بجانب العرض. كما ركز على أهمية رأس المال الإجتماعي و عدم قابليته للتجزئة" [61]، مع تكامل عناصر الطلب مركزا على أهداف السياسة الإدخارية ، أي بمعنى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن .

كما يرى Nurkse أن الحلقات المفرغة التي تعرقل مسار التنمية لا يمكن التغلب عليها، ما لم تطبق برامج إستثمارية ضخمة تشمل كافة قطاعات و أنشطة الاقتصاديات الوطنية. و من خلال هذه النظرية فإنه يستحيل تطبيق مفهوم الدفعة القوية على الدول النامية نظرا لمحدودية إمكانياتها وعدم قدرتها على تسيير البرامج الإستثمارية الضخمة التى تتضمن جميع ميادين الإقتصاد الوطني .

**2-نظرية النمو غير المتوازن**

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية إلى حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، و لقد تطرق الإقتصادي Hirchman إلى ذلك من خلال نظريته " النمو عن طريق عدم التناسب " ،التى تتمحور حول العلاقات التبادلية بين القطاعات ،إذ لا يمكن أن تشمل جميع القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني،و إنما تتعلق فقط بتلك "القطاعات القائدة، حيث تكون العلاقات المتبادلة فيها ذات قوة و كثافة ، و تطويرها قد يسبب نموا عاما على مستوى الإقتصاد الوطني بكامله"[62] .

إلا أن هذه النظرية هي الأخرى لم تسلم من الإنتقادات ، إذ يرى البعض بأن تجرى بمبادرات فردية، و كأنها لم تتم في خطة إقتصادية محكمة و مدروسة من طرف الدولة التى تسعى إلى تعظيم العائد الإقتصادي للإستثمارات ، كما يفترض أن تحقق الإستثمارات الخاصة أرباحا في ظل إنسجام مع الظروف الإقتصادية ،الإجتماعية و حتى السياسية السائدة في البلد.

[61] Nurkse « problems of capiltal formation in the undeveloped countries" , Oxford, 1953 , p 123 -125
[62] A.O Hirchman « the strategy of economic development" , new-haven, yale university press, 1958, p 216-2017

**المبحث الثالث : علاقة النمو الإقتصادي بالمتغيرات الإقتصادية الكلية**

سنحاول في هذا المبحث ، التطرق إلى بعض العوامل الإقتصادية التي من شأنها التأثير على مستوى النمو الإقتصادي للبلدان ، كمعرفة العلاقة السببية بين التجارة الخارجية التي تضم حجم الصادرات و كذا الواردات بمختلف أنواعها، و مدى تأثيرها على حجم النشاط الإقتصادي و الإجتماعي للبلد، و من ثم معرفة أثر ذلك على مستوى النمو الإقتصادي .

كما سنتطرق إلى مدى تأثير حجم الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة ، بإعتبارها المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الإقتصادية التي من شأنها التأثير على متغيرات إجتماعية أخرى و التى تساهم هي الأخرى في تحقيق الإستقرار الإقتصادي و السياسي للمجتمعات.

كما لا يمكن أن نهمل دور الموارد البشرية التى تضم الخبرات و الكفاءات التى من شأنها تعزيز قدرة النمو الإقتصادي ، من خلال عملية الإبداع و الإبتكار اللذان يساهمان في تطوير و تحديث آلة الإنتاج بإدخال التقنيات الحديثة و المتطورة التى من شأنها الإسراع من وتيرة النمو .

و في مرحلة ثانية سنعرض مختلف العراقيل التى تقف عائقا دون تحقيق المستويات المرتفعة للنمو الإقتصادي التى تسعى لتحقيقه جل دول العالم، بالرغم من توفر الإمكانيات اللازمة لبلوغ ذلك.

**المطلب الأول : التجارة الخارجية و أثرها على النمو الإقتصادي**

ترتبط التجارة الخارجية بحجم الصادرات و الواردات من مختلف السلع و الخدمات الموجهة لتلبية حاجيات و رغبات أفراد المجتمع ، لذا تلجأ الدول على إختلاف وزنها الإقتصادي إلى تعزيز قدرات الطلب المحلي من خلال التوجه إلى إستيراد المنتوجات النادرة و التى لا يمكن إنتاجها محليا لأسباب قد ترتبط بندرة الموارد المتاحة ،أو عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تصنيع هذه المواد لتكلفتها العالية ، أو لإستخدامها وسائل تقنية جد متطورة . و لقد تفاوتت وجهات النظر فيما يتعلق بدور التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الإقتصادي، ففي الوقت الذي تعتمد فيه النظرية التقليدية الحديثة بأهمية تحرير التجارة و الأثر المباشر على تعزيز النمو الإقتصادي، فإن" نظريات التجارة الخارجية تدعو إلى أهمية دمج النمو الإقتصادي أولا لتعود لاحقا إلى تعزيز الصادرات"[63]، و هنا يبرز دور الحكومة في دعم تلك السلع التصديرية مرتفعة النوعية، إذ يمكن القول بأن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة بين التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي.

**1-الصادرات و مدى مساهمتها في النمو الإقتصادي:**

يؤدي زيادة حجم الصادرات حتما إلى زيادة النمو الإقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى خلق مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى "الحد من الفقر، وكذا ضمان التنمية المستدامة في المدى الطويل لفائدة الأجيال المستقبلية"[64] ، و يرجع أسباب ذلك إلى :

- زيادة حجم الصادرات يترتب عنها زيادة الطلب المحلي داخل الإقتصاد ،مما يؤدي إلى زيادة الناتج، الذي ينعكس بالإيجاب على رفاهية أفراد المجتمع.مما تؤدي أيضا إلى تسهيل إنتقال التكنولوجيا بين الدول مع المساهمة في تسريع وتيرة الإنتاج التى تؤدي حتميا إلى الرفع من مستوى الناتج المحلي.

[63] المعهد العربي للتخطيط " التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي" مجلة جسر التنمية، العدد 73 ،ماي 2008، ص 14

[64] Commission économique pour l'Afrique « tirer le plus grand profit des produits de baise africains », Addis-Abeba, Ethiopie ,2013,p 46

– تؤدي زيادة الصادرات إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير و هنا يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى القطاع التصديري المتميز بإرتفاع الإنتاجية ، مما يؤدي ذلك إلى زيادة النمو الإقتصادي.

– زيادة حجم الصادرات يترتب عنها تحقيق زيادة في إحتياطي العملة الصعبة، مع تنشيط العمليات المالية المختلفة فى الأسواق العالمية .

– زيادة حجم الصادرات يصاحبها زيادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعمل على خلق فرص جديدة للتوظيف و المساهمة بذلك في إمتصاص البطالة التي تعتبر أحد المعضلات التي تواجهها كل إقتصاديات العالم .

**2 – سياسة إحلال الواردات و دورها في النمو الإقتصادي:**

يقصد بهذه السياسة الإهتمام بعملية التصنيع المحلي لمختلف المنتوجات دون اللجوء إلى عملية الإستيراد ، من خلال إرصاء قاعدة متينة للجهاز الإنتاجي عن طريق توفير كل الظروف اللازمة في ظل توفر الإمكانيات المتاحة. و إعتماد الإقتصاديات الوطنية على الواردات يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع و الخدمات ،إلا أنه لا يساهم في تحقيق مستويات نمو مرتفعة.كما تهدف هذه السياسة إلى:

- تلبية طلبات السوق المحلي من مختلف السلع و الخدمات و بأقل التكاليف.
- تشجيع المنافسة بين المؤسسات الوطنية و العمل على إدخال الوسائل التقنية الحديثة في العملية الإنتاجية.

- خلق مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين مما يساعد ذلك على تحسين الوضع الإجتماعي لافراد المجتمع.

**المطلب الثاني : الإستثمارات و دورها في تحقيق النمو الإقتصادي**

يلعب الإستثمار دورا كبيرا في تحقيق التنمية الشاملة ، لما له من أثار على المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تساهم فى خلق الثروة التي تعتبر إحدى إهتمامات جل الدول ، و ذلك من خلال تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع مع تأمين العيش الكريم و كذا توفير كل ضروريات الحياة ،بما في ذلك الرعاية الصحية،الدراسة ،حرية التعبير و غيرها.

كما يمكن تعريف الإستثمار بأنه الإنفاق الرأسمالي في الحاضر بغية تحقيق أو تجسيد مشاريع مختلفة لأجل الحصول على تدفقات مالية مستقبلية ،و التي من شأنها تسريع مستوى النمو الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمعات، لذا تعتبر الإستثمارات المحرك الرئيسي لبلوغ التنمية الإقتصادية الشاملة .

و يمكن التمييز مابين نوعين من الإستثمارات .

**1-الإستثمارات المحلية:**

نقصد بهذا النوع مجمل النشاطات التى يقوم بها القطاع العام و الخاص داخل الحدود الجغرافية للوطن في سبيل إرساء قاعدة إقتصادية متينة عن طريق تخصيص الأغلفة المالية من طرف السلطات

المعنية و الموجهة بغرض تحقيق التنمية الشاملة ، عن طريق بناء المستشفيات ، المعاهد و الجامعات التى تعتبر منبر تكوين رأس المال البشري و الذي يولى له أهمية بالغة في الإقتصاديات المتقدمة، إضافة إلى بناء الجسور و تعبيد الطرق ، توسيع شبكات النقل المختلفة قصد التسريع من وتيرة المواصلات و التأسيس لبنية تحتية متينة ،التي تمكن من تفعيل و تنمية حجم الإستثمارات المحلية ،إلا أن هذا النوع لا

يمكن لوحده من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي ما لم يعزز بالإستثمارات الأجنبية التي تساهم في نقل التكنولوجيا و اليد العاملة الفنية .

**2- الإستثمارات الأجنبية**

نقصد بهذا النوع، التدفق الخاجي للموارد الإقتصادية بهدف إستخدامها من قبل الغير،و تشتمل على القروض و الإكتتاب في الأسهم و المساعدات و المشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشاريع المختلفة في البلدان المستقبلة لتلك الإستثمارات.كما يعرف على أنه "إستخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال جديدة في دولة أجنبية ،كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأحذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات "[65] . و يمكن تقسيم الإستثمارات حسب المعيار الأكثر إستعمالا إلى إستثمارات مباشرة و أخرى غير مباشرة.

**2 -1 الإستثمار الأجنبي المباشر**

ينطوى هذا النوع من الإستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في المشروع المعين بالإضافة إلى قيامه في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الإستثمار المشترك « joint-venture » أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار فضلا عن قيام "المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[66] .

و لقد وضعت منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية ، معيارا دوليا يرتبط بتحديد حصة المستثمر الأجنبي ، إذ لابد أن لا يقل عن 10% من إجمالي رأس المال، و تختلف أشكال هذا النوع من الإستثمارات داخل الدولة الواحدة من خلال ملكية رأس المال،إذ نميز بين:

[65] حسين عمر " الموسوعة الإقتصادية" ،دار الفكر العربي ،مصر ، 1991، ص 37
[66] عبد السلام أبو قحف " مقدمة في إدارة الأعمال الدولية "،مكتبة الإشعاع الفنية،الطبعة الرابعة ،1998،ص 10

– شركات تتوزع فيها ملكية رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني الخاص

– شركات تتوزع فيها ملكية رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام.

– شركات تتوزع فيها ملكية رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام و الخاص.

أما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، فإن الإستثمارات الأجنبية تلزم المستثمرين الأجانب بتحويل كل الإمكانيات التكنولوجية إلى المشروع الإستثماري و تتضمن إنتقال السلع و رأس المال و العمالة. كما نميز مابين ثلاثة عوامل رئيسية التي من شأنها التحكم في حجم الإستثمارات الأجنبية المستقبلة من طرف الدول المضيفة لها:

– سياسات الدول المضيفة؛

– الإجراءات و التسهيلات الممنوحة لإستقبال الإستثمارات المباشرة؛

– المواصفات الإقتصادية و المرتبطة بنوعية الإستثمارات المطلوبة من الدول المضيفة.

و تختلف هذه المحددات من دولة لأخرى وفقا لسياسات تلك الدول و رغبتها في فتح أسواقها للإستثمار الأجنبي المباشر و مدى ملائمة البنية الإقتصادية لإستقبال تلك الإستثمارات، و "لقد أثبتت التجارب المختلفة عن اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق منافع للدولة المضيفة"[67] و نذكر منها:

*تعتبر مصدر توفير العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية في شتى الميادين.

[67] المعهد العربي للتخطيط" الإستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف و قضايا " السنة الثانية ، الكويت ،2004 ، ص 11

* رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني من خلال خلق جو المنافسة بين المؤسسات الوطنية و نظيرتها الأجنبية، قصد تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية.

* تسهيل تنقل التكنولوجيا الحديثة و اليد العاملة المؤهلة و التي تلعب دورا رياديا في تحقيق أهداف الإنتاجية.

* إمتصاص البطالة و المساهمة في تدريب الموارد البشرية المضيفة من خلال إدماجها مباشرة في العملية الإنتاجية .

* تسهيل و تسريع فتح أسواق جديدة لتصريف المنتوجات، لاسيما و أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانات للنفاذ إلى أسواق التصدير .و الجدول الموالي يوضح نصيب بعض مناطق العالم من إجمالى الإستثمارات الأجنبية .

**الجدول رقم 5: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة لسنتي 2014 و 2015**

**الوحدة: بلايين الدولارات**

| المجموعات الإقليمية الكبرى | 2014 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | حجم التدفقات المتجهة إلى الداخل | %من إجمالى الإستثمارات العالمية | حجم التدفقات المتجهة إلى الداخل | % من إجمالى الإستثمارات العالمية |
| مجموعة العشرين | 652 | 51 | 926 | 53 |
| شراكة التجارة و الإستثمار غير الأطلسي | 399 | 31 | 819 | 46 |
| منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادئ | 669 | 52 | 953 | 54 |
| إتفاق الشراكة الإستراتجية الإقتصادية الإستراتجية للمحيط الهادئ | 553 | 28 | 593 | 34 |
| الشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملة | 341 | 27 | 330 | 19 |
| مجموعة بلدان البرازيل،روسيا ، الهند ، الصين وجنوب إفريقيا | 271 | 21 | 256 | 15 |

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد للإستثمار الأجنبي المباشر /الشركات المتعددة الجنسيات ، إعتماد على الموقع التالي www.unctad.org /fdistatistics, consulter, le 22/12/2016.

يتبين من الجدول أعلاه ، بأن دول منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادئ تستحوذ على النسبة الأكبر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية العالمية ، حيث سجلت نسبة 52% و 54% في سنتي 2014 و 2015 على الترتيب ، تليها مجموعة العشرين بنسبة أقل ، حيث سجلت نسبة 51% و 52% على التوالي في كل من سنة 2014 و 2015 .

**2-2 الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة**

خلافا للنوع الأول ، فإن الإستثمار الأجنبي غير المباشر يرتبط بشراء الأسهم و السندات ،سواءا كانت مصدرة من قبل الهيئات العامة أو الخاصة في الدول المضيفة .حيث يتم التعامل بها في الأسواق المالية.

و يمكن لهذا النوع أن يأخذ عدة أشكال مثل القروض المقدمة للحكومة ،أو الشركات أو الأفراد في الدول المضيفة من قبل بنوك أومؤسسات أجنبية، كما يأخذ شكل تراخيص الإنتاج أو التصنيع الممنوحة من قبل بعض الشركات الأجنبية إلى شركات محلية بموجب إتفاق مبرم بين الطرفين و مقابل عوائد محددة. إلا أن الأجنبي المباشر يلزم إنتقال رأس المال الذي يرافقه إنتقال القوة العاملة و أساليب الإدارة ،أي كل ما تعلق بالتنظيم و التسيير ،كما يهدف بدرجة كبيرة إلى الرفع من مستويات الإنتاج الحقيقي،غير أن الإستثمار غير المباشر يرتبط بإنتقال رؤوس الأموال فقط بإعتبارها ظاهرة مالية و تحويلات لملكية الموارد قصد تحقيق عوائد مرتفعة.

**3- أثر الإستثمارات الأجنبية على إقتصاديات الدول المضيفة لها :**

إختلفت أراء الإقتصاديين حول أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على إقتصاديات الدول المستقبلة لها بين مؤيد لها ، وما بين معارض لما ستجلبه هذه الإستثمارات للإقتصاديات الوطنية ، ونحاول في هذا الشأن عرض وجهات النظر لكلا الطرفين فيما يتعلق بهذه المسألة .

* **أراء المؤيدين** : يبرر المؤيدون لجلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة فكرتهم، بأن هذه الأخيرة تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ، كما تعتبر المحرك الأساسي لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي في المدى الطويل من خلال إستعمال التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية .

كما يرى الإقتصادي **Paul – Streeten** ♣أن الإستثمار الأجنبي يمنح الدول المضيفة الميزات التالية:

– زيادة المدخرات الوطنية بفعل "تحصيل الضرائب المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات ،إذ تساهم في تضييق الفجوة بين المدخرات الوطنية و متطلبات الإستثمار"[68].

- الإستفادة من التقنيات و الأساليب الحديثة في الإنتاج من خلال إستعمال أحدث الألات في النسيج الإنتاجي.

– المساهمة في خلق مع تنمية روح الإبتكار و الإبداع بين أفراد و مؤسسات الدول المضيفة.

كما أشار التقرير السنوي للبنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBRD) لعام 2012 ،إلى أن" الأثار الإيجابية للإستثمارات الأجنبية لا تقتصر على حصيلة الضرائب من الشركات المستثمرة ، أو ما تدفعه في صورة أجور و مرتبات للموظفين ، بل تتجاوزها إلى نقل التنمية ،تنمية الصادرات و إحلال الواردات ،مع تطوير وتحسين مشروعات البنية الأساسية، و بالتالي تدريب العمالة الوطنية"[69].

* **أراء المعارضين** : ترى هذه المجموعة بأن الإستثمارات الأجنبية تعود بالفائدة على الشركات المتعددة الجنسيات ،أي على الدول المصدرة لهذه الإستثمارات ،دون إستفادة الدول المستقبلة لها ، و يعتبر هؤلاء الإقتصاديين الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمثابة غزو غير مباشر للأوطان، أي أنه إستعمار في حلة

♣ Paul Streeten est professeur émérite de sciences économiques à l'université de Boston et Président et fondateur du journal World Development. l'au teur de Development Perspectives,First Things Firste et Thinking About Development.

[68] Paul Streeten, "Costs and Benefits of Multinational Enterprises in kess Developed Countries", in John H. Dunning, ed., The Multinational Enterprise ,George Allen and Unwin, London, 1971, p. 245.

[69] The International Bank Of Reconstruction and Development (IBRD) "GENDER EQUALITY AND DEVELOPMENT " , world development report 2012,Washigton DC 20433, 2012 , p 339

جديدة ، وبرروا مواقفهم من خلال الأثار الناجمة عن هذه الإستثمارات، من خلال إستنزاف و نهب ثروات البلدان المضيفة ،مع هدفها على ضرورة فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها مما يساهم ذلك في إغراق الأسواق الوطنية بالمنتوجات المقلدة التي تؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني.

**المطلب الثالث: علاقة التقدم التقني بالنمو الإقتصادي**

يعتبر التقدم التقني أحد محركات النمو التى تساهم بشكل كبير في تخطي العقبات و الأزمات الإقتصادية و محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة ،من خلال تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي و الذي ينعكس على رفاهية أفراد المجتمع ، من خلال تحسين مستوى قدرتهم الشرائية بفعل زيادة دخولهم الفردية ، و الجدول الموالي يبرز أليات التقدم التقني بين الدول النامية و المتقدمة.

**الجدول رقم 6 : المقارنة بين آليات التقدم التقني بين الدول المتقدمة و النامية**

| عناصر المقارنة | الدول المتقدمة | الدول النامية |
|---|---|---|
| أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التقني | -تحقيق الريادة التكنولوجية و زيادة معدلات النمو الإقتصادي | -تلبية الإحتياجات الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي داخل الدول |
| سبل تحقيق النمو التقني | -القيام بالإبتكارات التكنولوجية و أنشطة البحث و التطوير في المجالات العلمية | -عن طريق نقل أو تقليد التكتولوجيا الواردة من الدول المتقدمة و توطينها داخل الدولة |
| مصادر التقدم التكنولوجي بالدولة | -الشركات و المؤسسات الكبرى التى تقوم بأنشطة البحث و التطوير | -المؤسسات و الشركات القادرة على إستيراد أو تقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة |
| توافر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التقني | -إرتفاع حجم الموارد المادية و البشرية التى تسخرها الدولة لتحقيق التقدم التقني | -إنخفاض حجم الموارد المادية و البشرية لتحقيق التقدم التقني |
| بيئة العمل المؤثرة على التقدم التقني | -توافر نظم قوية لتنظيم رأسمالية عملية الإبتكارات التكنولوجية | تفتقر معظمها إلى النظم و المؤسسات المحفزة للإبتكارات. |

المصدر: محمد سيد أبو السعود"الإمكانيات التكنولوجية و النمو الإقتصادي " المعهد العربي للتخطيط، العدد95، يوليو2010،ص 5

من خلال الجدول ، يتجلى مدى إرتباط التكنولوجيا المتطورة بالموارد البشرية التى تعتبر المصدر الرئيسي له، من خلال الإهتمام بعنصر الإبداع و الإبتكار في خلق وسائل و طرق متطورة، بالإمكان إستعمالها

في العملية الإنتاجية ، إذ لا يمكن الوصول إلى ذلك ما لم تسخر الدولة كل طاقاتها المتاحة لرأس المال البشري الذي يعتبر أساس تطوير و تحديث الوسائل و الماكنات المستعملة في الإنتاج.

**1- رأس المال البشري و علاقته بالتقدم التقني**

يعتبر مفهوم رأس المال البشري من المفاهيم الحديثة في مجال التربية و التعليم ، فهو مجموعة المعارف و المؤهلات و الخصائص الشخصية المميزة للأفراد و التي تيسر خلق جو الرفاه الشخصي، الإجتماعي و الإقتصادي،كما تزيد من قدرة العمال على الإبتكار و التكيف مع التكنولوجيا المستخدمة من خلال التحكم في تقنيات الإنتاج. و تعرف الموارد البشرية على إختلاف مستواها التكويني على أنها زيادة رصيد المعرفة ،القدرات و المهارات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات و التي يتم إنتقاؤها و إختيارها وفقا لإختبارات تقيمية ، كما تعتبر أحد أهم الركائز الأساسية لبلوغ أهداف التنمية الشاملة من خلال إعطاء الأولوية للأفراد مع ضمان لهم كل الضروريات اللازمة لذلك ،لأن الإستثمار الحقيقي الذي بفضله يتم تحقيق كل الأهداف المسطرة من طرف الحكومات هو" الإستثمار في الأفراد"[70] ، على إعتبار العنصر البشري الوسيلة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية ،فإنه يفرض على المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات و المعاهد العليا إلى تطوير أدائها بشكل مستمر من خلال تكيف برامجها و مناهجها وفقا لما تقتضيه متطلبات سوق العمل .

كما أكده "**إجماع واشنطن** " من خلال منظره الإقتصادي. **J. Williamson** الذي بين السياسات العشر التي من شأنها التسريع من وتيرة الإصلاح و التي لخصها في النقاط التالية:"الإنضباط المالي ، أولوية الإنفاق العام ، الإصلاح الضريبي ، التحرير المالي ، التحكم في سياسة سعر الصرف، تحرير القيود التجارية الكمية ، إلغاء الحواجز التي تعيق دخول الإستثمارات الأجنبية ، الخوصصة ، تقييد المنافسة ، توفير مع تأمين حقوق الملكية خاصة في القطاع غير الرسمي"[71] .

[70] الأمم المتحدة " نهضة الجنوب- تقدم بشري في عالم متنوع " ، التقرير السنوي للتنمية البشرية ، نيويورك ،2013 ص 5

[71] J. Williamson, « Democracy and the 'Washington Consensus'. World Development », 1993 , p1329–1336

كما دعى هذا الإقتصادي إلى ضرورة وضع الأسس الإقتصادية الناجعة كشرط مسبق للنمو الإقتصادي ، بحجة أن التحسين في التنمية البشرية يأتي نتيجة للنمو الإقتصادي.لذا تسعى دول العالم إلى الإهتمام بالتعليم بإعتباره أحد الأسس التى بفضلها يتم تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي، و فيما يلي المخصصات المالية التي تمنحها بعض الدول العربية للتعليم العالي :

**الجدول رقم 7: المخصصات المالية للتعليم العالي في الدول العربية ب % من PIB**

| | تونس | سوريا | المغرب | الجزائر | مصر |
|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 1.4 | 0.8 | 1.1 | 1.2 | 1.2 |
| **2010** | 1.6 | 1.3 | 1 | 2.6 | 0.9 |

Source :j. Adriana , T.Melonio « Enseignement supérieur au Moyen-Orient et en Afrique du Nord »,AFD,2011p 17

يتبين من الجدول بأن المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي في الجزائر يبقى هو الأكبر بين الدول العربية الأخرى ،إذ إرتفع من 1.2% في سنة 2000 إلى 2.6 % في سنة 2010، أي مايعادل الضعف ،لكن رغم هذا تبقى المخصصات المالية لهذا القطاع في الدول العربية هو الأضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، كقطاع وزارة الدفاع الوطني التى تولى لها الحكومات العربية الأهمية البالغة ، و التوجه نحو التسلح من خلال إقتناء المعدات الحربية المتطورة ،الأمر الذى أرهق كاهل الخزينة العمومية و تكبيدها خسائر كبيرة جعلها تتخبط في المديونية .غير أن المخصصات المالية الموجهة لعملية البحث و التطويرٌ(R ϫD ) تبقى جد ضعيفة في الدول العربية و التي لا تتجاوز نسبة 1% من الإنتاج الداخلي الخام ، خلافا للدول المتقدمة التي تخصص نسبة مرتفعة للبحث و التطوير ، و الجدول الموالي يبين مقدار المخصصات المالية لبعض دول العالم.

**الجدول رقم 8: نفقات البحث و التطوير في بعض دول العالم ( ب % PIB )**

| | كندا | الو-م-أ | المكسيك | سنغافورة | اليابان | كوريا | الصين | فرنسا | الدانمارك |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 1.69 | 2.7 | 0.501 | 2 | 3.48 | 4.14 | 2.015 | 2.24 | 3.057 |
| 2014 | 1.61 | غ.م | 0.53 | 2.19 | 3.58 | 4.3 | 2.047 | 2.25 | 3.051 |

Source :disponoble sur le site ; www.data.oecd.org /fr/rd/depenses-intérieures brutes-de-r-d-htm ; consulter le 22/12/2016

يتضح من الجدول مدى أهمية المخصصات المالية الموجهة لعملية البحث و التطوير في بعض الدول المتقدمة حسب إحصائيات منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية، أين تبين الإحصائيات تزايد تلك المخصصات في الدول الأسيوية مقارنة بدول القارة الأوروبية و الأمريكية .

و من جهة أخرى فإن التعليم يساهم في تحقيق الإستقرار السياسي بطريقة غير مباشرة ،وذلك من خلال "تحصيل المعارف و الأخلاق التي ترمي إلى المساهمة في تطوير و بناء المجتمعات الراقية ،وبذلك يساعد على خلق الثروة في البلد"[72]،التي تساهم في زيادة رفاهية الأفراد التي تنعكس بشكل مباشر على مستوى عيشهم، ولا يتحقق ذلك ما لم يؤسس لنظام تعليمي قوي ،يساعد على التحصيل العلمي الناجع الذي يحفز على عملية البحث و التطوير التي تجعل من الإبتكارات و الإختراعات المختلفة في جل القطاعات الهدف الأسمى لدفع عملية التنمية الإقتصادية،على إعتبار" رأس المال البشري كإستثمار إنتاجي من خلال إعتباره كمحرك للنمو الإقتصادي" [73].

**2- الإمكانيات التكنولوجية الحديثة و دورها في النمو الإقتصادي**

يعتبر الإستثمار في التكنولوجيا أحد أهم محفزات النمو الإقتصادي، حيث سيرفع من مستوى التقنية السائد في الإقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي على مستوى الإقتصاد الكلي، و لقد إهتمت نظريات النمو الإقتصادي المختلفة بهذه العلاقة الطردية الموجبة بين النمو الإقتصادي و مستوى التقنية السائد في الإقتصاد، فالتطور التقني يؤثر على النمو الإقتصادي من عدة أوجه، إذ تتأثر الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل بالنمو التقني، كما أن النقص في حجم العمالة أو رأس المال قد يعوضه التطور التقني، لذا تسعى دول العالم على إختلاف حجمها الإقتصادي إلى إمتلاك أحدث التكنولوجيا التي تسمح لها من تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي و إستدامته على المدى الطويل، و الذي ينعكس مباشرة على مستوى رفاهية أفراد المجتمع ككل.

---

[72] OCDE « Défis à l'horizon 1995 », centre de développement de l'OCDE, paris ,1993, p13

[73] OCDE « l'investissement dans le capital humain : une comparaison internationale » ,N° 03, paris , 1998, p 9

كما تعتبر التكنولوجيا أحد أنجع محركات النمو الإقتصادي التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الإقتصادية من جهة أخرى، و ذلك حسب قدرة الدول على إستخدام و تطوير مع تحسين الإبتكارات و الأساليب التقنية الحديثة ، و ترتبط قدرة الدول على إمتلاك التقنيات الحديثة بالأهمية الكبيرة التي توليها الحكومات لميدان البحث و التطوير، من خلال إنشاء مخابر البحث المتخصصة التي تساهم في إدخال التحسينات الجديدة على الوسائل التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف مالم تولى أهمية كبيرة للعنصر البشري من خلال عملية الرسكلة و التدريب لأجل تحسين قدرات الأفراد و تحفيزهم على الإهتمام بالبحث العلمي.

كما يمكن تعريف الإمكانيات التكنولوجية للدولة على أنها "القدرة على الإستخدام و التكامل الفعال للمعارف التقنية التي تشمل كل المهارات التي تتوافر لدى رأس المال البشري و حجم و نوعية رأس المال المادي المتاح في الإقتصاد"[74].

[74] محمد سيد أبو السعود"الإمكانيات التكنولوجية و النمو الإقتصادي " ،مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، العدد95، الكويت،2010،ص2

**خاتمة الفصل :**

رغم تباين أراء الإقتصاديين حول إشكالية تحقيق النمو الإقتصادي و إستدامته في المدى الطويل، إلا أن هدفهم بقي قائما و هو كيفية إيجاد السبل المثلى لتمكين الدول من تحقيق مستويات مرتفعة للرقي و التطور الإقتصادي، عن طريق توفير الشروط اللازمة مع تسخير الإمكانيات المتاحة في إطار تعزيز البنى التحتية لمختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ، من توسيع لشبكات النقل و المواصلات مع إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى الميادين لأجل تحقيق الأهداف المسطرة في أوقات قياسية ، بغية تحقيق تنمية إقتصادية شاملة.إذ لا يمكن تحقيق ذلك ما لم تسخر إمكانيات جبارة مع تكييفها وفقا للسياسة الإقتصادية المسطرة، من خلال إدخال إصلاحات جذرية على تلك البرامج عن طريق توفير المناخ الملائم لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية على إختلاف أشكالها، مع الإعتماد على إدخال التقنيات المتطورة في العملية الإنتاجية التي من شأنها تسريع وتيرة النمو الإقتصادي .

كما لا يمكن إهمال دور الموارد البشرية في تحقيق أهداف الإستراتجية الإقتصادية للبلدان، حيث تعتبر أحد أهم محركات النمو الإقتصادي ، لذا لابد من الإهتمام برأس المال البشري الذي يعبر عن رصيد المعارف أو الأفكار المحصلة بواسطة قطاع التربية و التعليم الذي يعتبر أساس تقدم المجتمعات الراقية في الحاضر، أين تعطى أهمية بالغة لعملية البحث و التطوير مصدر الإبتكار و الإختراع اللذان يساهمان في تطوير الوسائل و التقنيات المستعملة في العملية الإنتاجية.لذا تعتبر الموارد البشرية أحد الركائز الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، بإعتبارها مصدرا لعنصر العمل على إختلاف أشكاله، و هذا ما سوف نتطرق إليه في فصلنا الموالي و المتعلق بدراسة سوق العمل ، من خلال التطرق إلى مكوناته و كيفية التخفيف من المعدلات المرتفعة للبطالة التي تعتبر أحد المعضلات التى تعاني منها الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

# الفصل الثاني : سوق العمل ، المفاهيم و المقاربات النظرية

**مقدمة الفصل:**

تواجه دول العالم في العصر الحديث، مشكلة البطالة التي تعتبر إحدى العقبات في طريق الأنظمة الإقتصادية العالمية على إختلاف توجهاتها و مبادئها، إذ تعرقل مسار التنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة و كذا المتخلفة على حد سواء، مما توجب على المفكرين الإقتصاديين الإهتمام بدراسة و تحليل هذه الظاهرة الإقتصادية والإجتماعية التي أصبحت الشغل الشاغل للحكومات و الدول على إختلاف مستواها الإقتصادي، وذلك من خلال محاولة إيجاد الحلول الناجعة التي بإمكانها الحد من آثار ظاهرة البطالة.

و في الوقت الذي تحاول فيه الدول العربية إيجاد كافة الإستراتجيات و الحلول التي من شأنها التقليل من حدة هذه الظاهرة ، إصطدمت هي الأخرى بمرحلة جديدة أملتها عليها المعطيات و الظروف الدولية ، و نقصد بذلك الأزمات السياسية و الوضع الأمني اللامستقر الذي تشهده دول المنطقة ، من خلال ما يطلق عليه ب "**ثورات الربيع العربي**" الذي إنطلقت شرارته من تونس عام 2011 ليشمل أغلبية الدول الأخرى كمصر ،ليبيا ، العراق و اليمن و غيرها .الأمر الذي دفع بالحكومات إلى رسم الإستراتجيات و السياسات الإقتصادية التي ترتبط في مجملها بتحسين معدلات النمو الإقتصادي الذي ينعكس على مستوى عيش و رفاهية الأفراد من خلال تأمين مناصب العمل الدائمة التي تعتبر أحد الحقوق الأساسية للأفراد دون تمييز ، حسب القوانين الأساسية لمنظمة العمل الدولية التي تسعى لحماية حقوق العمال، و العمل على تحسين مستوى الأجور الذي يضمن لهم الرفاهية في الحياة .

كما سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة سوق العمل و مختلف الآليات و الأطر المنظمة له ، من خلال إبراز دور التشغيل في إمتصاص الفائض من الطاقة البشرية المعطلة ،عن طريق إتباع الإستراتجيات و السياسات الفعالة التي من شأنها المساهمة في التسيير الناجع للموارد البشرية المتاحة من

جهة ، و كذا العمل على توفير الظروف الإقتصادية و الإجتماعية المناسبة في إطار العدالة الإجتماعية و التي تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع من جهة أخرى. لذا إرتأينا أن يقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول : مفاهيم عامة حول سوق العمل.**
- **المبحث الثاني : سوق العمل في ظل الفكر الإقتصادي.**
- **المبحث الثالث : النظريات الحديثة المفسرة للبطالة .**
- **المبحث الرابع : البطالة كمؤشر لقياس مستوى التنمية الإقتصادية .**
- **المبحث الخامس :التجارب الدولية في مجال سياسات و إجراءات التشغيل.**

## المبحث الأول : الإطار النظري لسوق العمل ، مفاهيم عامة

يعتبر سوق العمل أحد أهم الأسواق التي ترتكز عليها النظرية الإقتصادية الكلية إلى جانب كل من سوق السلع و الخدمات ، السوق النقدية و كذا السوق المالية ، ومن المسلمات التي تؤسس للنظرية الإقتصادية فيما يتعلق بمفهوم السوق، كما يعتبر أحد الأهداف الأساسية الأربعة التي تطرق إليها الإقتصادي**Nicolas Kaldor( 1908-1986)** في تحليله عن وضعية الإقتصاد لبلد ما ، من خلال المربع السحري ، الذي هو عبارة عن "تمثيل بياني لحالة إقتصاد معين ، إذ يبين ضرورة تحقيق الأهداف الأربعة الأساسية التي تمثل رؤوس هذا المربع ، و يتعلق الأمر بالنمو الإقتصادي ، التشغيل التام لعوامل الإنتاج ، التوازن الخارجي للميزانية التجارية و كذا ثبات الأسعار"[75].

غير أن سوق العمل يرتبط بجانبين، يتعلق الأول بجانب العرض أما الأخر فيرتبط بجانب الطلب، و يتحقق التوازن في أي سوق عند نقطة تساوى العرض مع الطلب ،إذ تبقى فرضية التوازن صحيحة في الدراسات النظرية فقط، غير أن الواقع يثبت غير ذلك ويعود سبب ذلك إلى الأزمات التي تعصف بالإقتصاديات العالمية مهما كان وزنها الإقتصادي، و مثال ذلك ظاهرة البطالة التي ضربت الإقتصاديات المتقدمة قبل المتخلفة ، و التي أصبحت محل الدراسة و التحليل من طرف حكومات الدول .

وسنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة سوق العمل و مختلف مكوناته ، من خلال الإشارة إلى أسباب حدوث البطالة و كيفية معالجتها إستنادا إلى أفكار مختلف المدارس الإقتصادية التي تناولت الموضوع بأكثر جدية ،ثم نحاول في مرحلة ثانية التطرق إلى مختلف الآليات و الإستراتجيات التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة.

[75] DIEMER « Economie Générale »,3éme partie ; les moteurs de la croissance, IUFM AUVERGNE, fichier PDF, p382, disponible sur le site ; www.oeconomie.net/private/cours/economie générale/CAPET/12.politique economique.pdf

**المطلب الأول : سوق العمل بين المفهوم و المميزات**

سنحاول من خلال هذا المطلب ، التطرق إلى مفاهيم سوق العمل و مختلف مكوناته مع الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالفئة النشطة و كذا مميزات سوق العمل .

**1 – ما المقصود بسوق العمل ؟**

لقد عرف سوق العمل من طرف المعهد العربي للتخطيط على أنه " المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه ، أي يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها"[76] ، كما يمكن تعريف سوق العمل بأنه الآلية التى تتفاعل فيها قوى العرض مع قوى الطلب على خدمات العمل ،أين تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف ، إذ تعتبر الأسر المصدر الأساسي لجانب العرض ، أما جانب الطلب فتمثله المؤسسات و أرباب العمل وذلك من خلال طلب اليد العاملة من قطاع العائلات التي تعتبر عونا إقتصاديا حسب مفاهيم الإقتصاد الكلي "مقابل مستوى معين للأجر لقاء الخدمة المنجزة من قبل الفرد العامل" [77] .

**2– القوى النشطة : و** نقصد بها الفئة القادرة و المؤهلة على تأدية الأعمال و الأنشطة الواجب إنجازها ، في وقت محدد و وفق أساليب و تقنيات محددة من طرف الأجهزة الموظفة لليد العاملة ، و حسب تعريف المكتب الدولي للعمل **(BIT)** " هي الفئة التي تضم كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا إقتصاديا أو تجاريا ساعة على الأقل خلال أسبوع مرجعي، حتى و إن صرحوا بأنهم بدون عمل " ، كما تندرج ضمن القوى النشطة "الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، وحتى الشباب المؤدون لواجب الخدمة الوطنية"[78].

[76] محمد عدنان وديع " المفاهيم الأساسية في إقتصاد العمل" ، المعهد العربي للتخطيط ، الأردن ، بدون سنة نشر ، ص 03

[77] Kaufman and Hotichkiss « the economics of labor Markets" 6th edition , 2003

[78] مكتب العمل الدولي" قياس السكان الناشطين إقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعداد السكان ،دليل " نيويورك ، 2011، ص 57

أما الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)** فيعرف القوى النشطة " بأنها الفئة التي تضم السكان المشتغلين فعلا و كذا الباحثين عن عمل "[79]. ومن خلال ما سبق ، فإن الفئة النشطة تضم كل الأفراد الذين هم في سن العمل القانوني، القادرين والراغبين فيه سواءا كانوا يعملون أو لا يعملون ،أي أنها تضم العاملين و العاطلين معا حسب المعادلة الرياضية التالية : **الفئة النشطة = العاملون + العاطلون**

و لا تتضمن الفئة النشطة[80] :

– الأفراد الذين يقل سنهم عن السن القانوني للعمل ، و يختلف السن من دولة لأخرى ، إلا أن منظمة العمل الدولية تحدده ب : ما فوق سن 15 .

– الأشخاص المتقاعدين و كل الأشخاص المستفيدين من منحة مخصصة من قبل الدولة .

– فئة المرضى بالأمراض المزمنة ،العجزة و كذا الأفراد غير الراغبين في العمل رغم مقدرتهم ، كربات البيوت وكذا الأفراد الذين لا يطلبون العمل و لا يبحثون عنه .

غير أن هذه الفئات المقصية من القوى النشطة ، تندرج ضمن الفئة غير النشطة ، و بذلك فإن العدد الإجمالي للسكان في بلد معين يضم الفئة النشطة و غير النشطة .أما الفئة التي تهم دراسة سوق العمل هي الفئة النشطة ، التي بإمكانها أن تحسن من مستويات النمو الإقتصادي ، لذا لابد من دراسة الفئة النشطة في بعض مناطق العالم ، من خلال دراسة إحصائيات النمو الديموغرافي الذي يعتبر المؤشر الأساسي لمعرفة حجم القوى النشطة التي تساهم في سيرورة النشاط الإقتصادي عن طريق مضاعفة الإنتاجية و إستمراريتها ، مما يساهم ذلك في إستقرار سوق العمل .إلا أنه تعدد العوامل التي تؤثر على مستويات الفئة النشطة و التي تحدد قوة العمل في إقتصاد ما و نذكر منها :

[79] ONS « ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2013 »collection statistiques N°185, 2013 , p 09

[80] علي عبد الوهاب نجا " البطالة و أثر الإصلاح الإقتصادي عليها ، دراسة تحليلية تطبيقية " الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005، ص 12

**أولا – العامل الديموغرافي :**

يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لحجم الفئة النشطة في البلاد ، و يرجع سبب ذلك إلى تزايد معدلاته السنوية بفعل الإهتمام بالرعاية الصحية و كذا الظروف المعيشية المرتبطة بالعيش الكريم .

**ثانيا – هجرة اليد العاملة:**

تتعدد أسباب هجرة اليد العاملة بين مختلف المناطق خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، أين تتوفر المؤسسات و المصانع المستقبلة لليد العاملة من جهة مع الأخذ بعين الإعتبار الإختلاف في مستويات الأجور التي تعتبر السبب الرئيسي لتنقل اليد العاملة ما بين مختلف الأقاليم ، كما تتزايد معدلات هجرة العمال الذكور إلى البلدان الغنية بالنفط قصد زيادة مداخيلهم الفردية ، الأمر الذي فسح المجال للإناث من الإستحواذ على المناصب المتنازل عنها من طرف العمال المهاجرين.و الجدول الموالي يبرز حجم الهجرة من سكان الدول العربية إلى دول أخرى بحثا عن العمل حسب قاعدة البيانات لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية و الإجتماعية **(DESA)** لسنة 2010.

**الجدول رقم 9: المهاجرون في الدول العربية المتوسطية لسنة 2010**

| | العدد ب(الأشخاص) | % من السكان | % من النساء | % من اللاجئين |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 242.324 | 0.7 | 45.2 | 38.9 |
| مصر | 244.714 | 0.3 | 46.6 | 37.9 |
| الأردن | 2.972.983 | 45.9 | 49.2 | 61 |
| لبنان | 758.167 | 17.8 | 49.2 | 61 |
| المغرب | 49.098 | 0.2 | 49.7 | 1.3 |
| تونس | 33.591 | 0.3 | 49.3 | 0.3 |
| سوريا | 2.205.847 | 9.8 | 49 | 71.7 |

Source : http://esa.UN.org/ migration, consulter le 28/01/2017

**ثالثا –الداخلون الجدد من الشباب القادرين على تأدية الأنشطة المختلفة :**

نقصد بذلك فئة الشباب على إختلاف مستويات تكوينهم و البالغين السن القانوني للعمل ،إذ أن تزايد المعدلات السنوية لهذه الفئة يساهم في إرتفاع المعدل العام للفئة النشطة ، مما يولد ضغطا كبيرا في مجال إستحداث مناصب الشغل الجديدة على سياسات التشغيل المطبقة في البلد، التي تتطلب التجديد المستمر من طرف السلطات العمومية و جعلها تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

**رابعا –خروج المتقاعدين من الحياة العملية :**

إن تأثير هذه الفئة على مستويات الفئة النشطة يختلف من بلد لأخر حسب البنية التركيبية للمجتمع ، فيكون أثرها سلبي على المجتمعات التي يميل سلمها التركيبي إلى الشيخوخة ،و دول الإتحاد الأوروبي أكبر دليل عن ذلك ، كما تكون ذات أثر إيجابي بالنسبة للدول التي تمتلك طاقات شبانية كبيرة ، الأمر الذي يولد ضغطا كبيرا على إستراتجيات التشغيل المطبقة ، مما يساهم ذلك حتما في إرتفاع معدلات البطالة ، كما هو حاصل في دول القارة الإفريقية و بعض دول آسيا و أمريكا الجنوبية . و الجدول الموالي يبرز نسب الفئة النشطة في بعض مناطق العالم حسب قوة العمل الإجمالية التي تشمل الأشخاص في سن 15 فأكثر، و الذين ينطبق عليهم تعريف منظمة العمل الدولية للسكان الناشطين إقتصاديا، و يستثنى من ذلك العاملون في القطاع غير الرسمي، و العاملون لدى أسرهم و مقدمو خدمات الرعاية الذين لا يتقاضون أجرا عن جهدهم .

**الجدول رقم 10: حجم القوة العاملة في بعض مناطق العالم (الوحدة :نسمة )**

| | تعداد السكان | | | القوة النشطة(فوق سن 15 سنة) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 |
| المنطقة العربية | 377096710 | 385272539 | 393257000 | 132168440 | 126874995 | 130144924 |
| شرق أسيا و دول الباسيفيك | 2006123447 | 2020656037 | 2034752000 | 1124652578 | 1135507177 | 1145225035 |
| أوروبا و آسيا الوسطى | 261705124 | 263565607 | 265131000 | 114463888 | 115630076 | 116732579 |
| الإتحاد الأوروبي | 508004289 | 507962837 | 508506000 | 245505837 | 246950762 | 246896884 |
| الشرق الأوسط و شمال إفريقيا | 350649177 | 357312867 | 363796000 | 110340599 | 112687882 | 115136181 |
| إفريقيا شبه الصحراء | 947400670 | 973402912 | 999855000 | 360148635 | 371450352 | 383320669 |

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع www.imf.org/data المحدثة إلى غاية 2016/06/14

و يتضح من الجدول مدى التزايد السنوي لحجم القوة النشطة من منطقة لأخرى مقارنة بالتعداد الكلي لحجم السكان ، إذ سجلت المنطقة العربية ما يفوق 130 مليون شخص قادر على العمل سنة 2014، الأمر الذي "يساهم في زيادة الضغط على فرص التشغيل المتاحة في القطاع الرسمي من جهة" [81]، و كذا زيادة عدد البطالين الباحثين عن العمل في هذا القطاع و الغير متاح لهم بسبب نقص تلك المناصب المعروضة مقارنة بحجم القوة الكلية النشطة ، مما يسبب ذلك توجه البطالين للقطاع غير الرسمي كمحاولة منهم للبحث عن مناصب عمل.

### 3- مميزات سوق العمل :

يتميز سوق العمل عن مختلف الأسواق الأخرى التي تتضمنها النظرية الإقتصادية بجملة من الخصائص :

[81] A.Galal,J.L.Reiffers « le défi de l'emploi dans les pays Méditerranées », Femise , Novembre 2007, p03

– غياب المنافسة الكاملة المرتبطة بإختلاف مستويات الأجور لنفس الأعمال المتشابهة و المنجزة من قبل الفرد العامل و يرجع ذلك إلى ضعف النظام المعلوماتي و عدم قدرته على توفير المعلومات اللازمة و المتعلقة بسوق العمل، سواءا تعلق الأمر بعدد المناصب المفتوحة أو حتى عدد طالبي العمل المؤهلين لشغل تلك الوظيفة ، إضافة إلى "عدم تمكين العمال من معرفة كل التفاصيل عن الوظيفة المراد شغلها و نقصد بذلك مستوى الأجور"[82]، الإمتيازات و التحفيزات الممنوحة للعمال ، و غيرها من المعلومات المتعلقة بالإطار التنظيمي للوظائف الشاغرة .

– شدة تأثر سوق العمل بالعامل التقني، و ذلك من خلال تعويض الآلة محل الأيدي العاملة ، الأمر الذي يساهم في تسريح العمال و فقدانهم لمناصب عملهم، مما يساهم ذلك في الرفع من معدلات البطالة.

– ضرورة تكييف البرامج التعليمية و التدريبية وفق متطلبات و إحتياجات سوق العمل، و ذلك من خلال تعديل و إصلاح تلك البرامج على مستوى الجامعات و المعاهد و كذا مراكز التكوين المهني ، قصد تنمية القدرات و الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل، و ذلك من خلال تكثيف الدورات التدريبية للشباب المقبلين على العمل في المؤسسات الإقتصادية .

– ضرورة توفير نظام معلوماتي فعال ما بين جانبي سوق العمل ، الأمر الذي يساعد الشباب في البحث عن العمل من جهة ، و كذا التقليل من تكاليف البحث لكلا الجانبين قصد التسريع من وتيرة إنجاز المشاريع الإقتصادية المبرمجة لبلوغ المستويات المرتفعة للإنتاجية.

## المطلب الثاني : آليات التوازن في سوق العمل

[82] نعمة الله نجيب إبراهيم " نظرية إقتصاد العمل " الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر ، 1997، ص11-15

**1 –جانب العرض :**

يمثل أحد مكونات سوق العمل، و يقصد به عدد ساعات العمل التي يستطيع العامل عرضها في السوق مقابل تلقيه للأجر المتفق عليه، لقاء بذله للجهد العضلي أو الفكري قصد القيام بالعمل الواجب إنجازه. إذ أن العائلات تعتبر المصدر الرئيسي لقوى العرض في سوق العمل ، كما يمثل أيضا إجمالي اليد العاملة الموجهة لعملية إنتاج السلع و الخدمات المختلفة ، شرط أن تكون قادرة على العمل أو في حالة البحث عن الشغل، أي أن جانب العرض يرتبط بإجمالي "القوة النشطة التي تتكون من الأشخاص الذين هم في حالة نشاط و كذا الأشخاص الذين هم في حالة بطالة" [83].

و يعتمد عرض العمل على عاملين أساسين و هما :

**أ** – الفرق في الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه الفرد و بين الأجر الحقيقي المتوقع أن يتقاضاه على المدى البعيد و سعر الفائدة الحقيقي ،" فإذا ما إرتفع الأجر الحقيقي نسبة إلى الأجر المتوقع فإن عرض العمل سيرتفع، و إذا ما إرتفع سعر الفائدة ، إرتفع معه الإدخار و إنخفض الإستهلاك و بالتالي يساهم ذلك في إرتفاع عرض العمل" [84].

**ب** – يرتبط عرض العمل كذلك بعدة عوامل أهمها مستويات الأجور الحقيقية ، تكلفة الفرصة، تفضيلات الأفراد و عرض العمل الفائض في السوق أو ما يسمى بالبطالة .

**أولا – الفرضيات المرتبطة بجانب عرض العمل**

أما فيما يتعلق بالفرضيات التي ترتبط بنظرية عرض العمل نلخصها في النقط التالية[85]:

---

[83] N. BRAKA, A BENRIDA « la croissance économique et l'emploi », op cit , 2006, p328

[84] المعهد العربي للتخطيط " عرض العمل و السياسات الإقتصادية "، مجلة جسر التنمية ، العدد 84 ، جوان 2009 ، الأردن ، ص3

[85] المعهد العربي للتخطيط، نفس المرجع ،ص 4

أ- يسعى الأفراد إلى تعظيم منفعتهم المتوقعة أي تعظيم مداخيلهم ، و بالتالي فإن المنفعة المراد بلوغها من طرف الأفراد العاملين يعبر عنها رياضيا بأنها دالة مستقرة ، أين يمكن تجزئة الزمن إلى مراحل لا نهائية بين الوقت الذي يقضيه العامل في العمل ، و مابين الوقت الذي يقضيه في الراحة أو الفراغ .

ب- يحتاج الفرد العامل إلى وقت للراحة و هذا لإسترجاع ما ضاع منه من جهد قصد الإستمرارية و الديمومة في عمله.

ج- تنافسية الأسواق، أي ان الفرد لا يستطيع التأثير بسلوكه على أسعار السوق .

ت- إستهلاك الفرد مرتبط بحجم دخله، إذ لا يستطيع الإقراض لتمويل إستهلاكه، فهو مقيد بدخله فقط و الموجه كليا للإنفاق على الإستهلاك من السلع و وقت الفراغ .

ث- تفترض النظرية الإقتصادية أن وقت الراحة أو الفراغ هو ذلك الوقت الذي يقضيه الفرد خارج إطار العمل .

**ثانيا - بناء نموذج عرض العمل :**

يقوم الفرد العامل بالمفاضلة بين الدخل الحقيقي و الراحة للوصول إلى أكبر إشباع ممكن ، و للوصول إلى المعادلة الرياضية التي تمثل جانب عرض العمل نرمز ب:

$y^s$ : الدخل الحقيقي للفرد .

**W:** معدل الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه الفرد العامل لقاء جهده الفكري أو العضلي المبذول في إنجاز الخدمة الموجهة إليه ، و يعبر عنه رياضيا بحاصل قسمة الأجر الإسمي على معدل السعر الذي يتأثر به العامل $p^s$ أي : $W=\frac{W^s}{P^s}$

و بإفتراض أن العامل يقضي بعض الساعات من يومه في العمل للحصول على دخل حقيقي( **y** ) ، **و** ساعات أخرى للتمتع بالراحة **(S)**، و نرمز ب**(U)** للمنفعة التي يسعى العامل على تحقيق أكبر إشباع لها.و التي يعبر عنها بالشكل الرياضي التالي : $U = u\ (y^s\ ,\ S)$.

أي أن العامل هدفه تحقيق أكبر منفعة تحت قيد دخله الحقيقي المعبر عنه بحاصل ضرب الأجر الحقيقي و عدد ساعات العمل المبذولة، وبالتالي فإن عدد ساعات عمله (n) تساوي عدد الساعات (H) ناقص عدد الساعات التي يقضيها العامل للراحة **(S)** ، وبذلك فإن معادلة قيد الميزانية تكتب على الشكل :

$$Y^s = \frac{W}{Ps}.(H-S) = w^s.(H-S)$$

و الشكل الموالي يوضح تأثيرات قيد الميزانية التي تحد من إستهلاك الفرد العامل وفق دخله المحدد.

**الشكل رقم 8 : قيد الدخل الذي يواجه العامل**

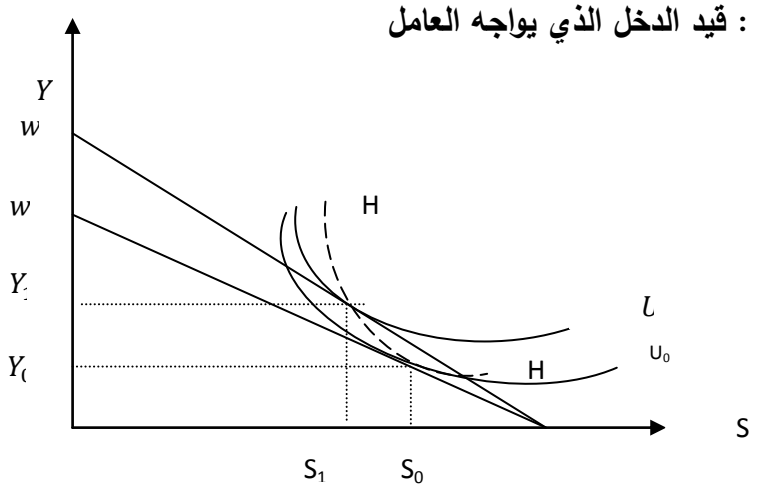


**المصدر:** ضياء مجيد الموسوي"النظرية الإقتصادية،التحليل الإقتصادي الكلي" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005،ص48

**تفسير الشكل** :

تعبر منحنيات السواء **(U)** عن الثنائيات $(S,\ P^s)$ التي تتحقق عندها المنفعة ، أما النقاط الواقعة على خط السواء الأعلى $(U_1)$ تعبر عن مستوى أعلى من المنفعة عن تلك المحققة في المستوى

($\mathbf{U_0}$) ، وهو الهدف المراد بلوغه من طرف المستهلك، غير أن إنتقاله من مستوى إلى مستوى أعلى منه يقيده خط الميزانية ، حيث يتحدد موضعه بعدد الساعات المتاحة أمام العامل و الأجر الحقيقي الذي يواجهه .

فإذا كان أمام العامل (**H**) من ساعات العمل، و أنه لا يرغب في الحصول على أي مستوى للدخل فسيتمتع بمقدار (**H**) من ساعات الراحة، و العكس إذا لم يرد التمتع بالراحة و يقوم بقضاء كل وقته في العمل ، ففي هذه الحالة سيحصل على دخل قدره ($\mathbf{W_0.H}$) ، و بإستطاعة العامل إستبدال الراحة على طول قيد الميزانية بين النقطتين (**H**) و ($\mathbf{W_0.H}$) ، وأن جميع النقط الواقعة على، أو تحت خط الميزانية تعتبر في متناول يد العامل ، أما تلك الواقعة فوق خط الميزانية لا تعتبر في متناول يد العامل .

ومن خلال قيد الميزانية $\mathbf{y^s = w.(H-S)}$ ، يتضح أنه عند ثبات مستوى الأجور الحقيقية و ساعات العمل ، يؤدي الإنخفاض في وقت الراحة ($\Delta S$ ) إلى زيادة الدخل $\Delta Y^s = -W\Delta S$ ، و بذلك يكون خط الميزانية ذو إشارة سالبة $\frac{\Delta Y^s}{\Delta S} = -\mathbf{W}$

كما تدل النقاط ( $S_0$, $Y_0^S$) على أعلى منفعة عند نقطة تماس خط السواء مع خط الميزانية المستقيم عند معدل أجر حقيقي معين، و بتغير هذا الأخير فإن ميل خط الميزانية هو الأخر يتغير، فعند إرتفاع الأجر إلى المستوى ($w_1$) يتحرك خط الميزانية إلى الأعلى، و ليكن ($w_1$, H) على المحور (Y) حيث تتحول المنفعة إلى مستوى أعلى ( $Y_1^S, S_1$ ) يتأثر إنحدار خط الميزانية عند زيادة معدل الأجر الذي يؤدي بدوره إلى تقليل ساعات الراحة التي يتمتع بها العامل ، أي زيادة ساعات العمل n=H−S وعند ربط جميع نقاط التماس بين خطوط الميزانية و منحنيات السواء عند معدلات الأجر الحقيقي المتعدد مع ثبات (H) نحصل على منحنى عرض العمل المنقط (HH).

**ثالثا : العرض الكلي للعمل :**

يترجم منحنى العرض الكلي للعمل العلاقة التي تربط كمية العمل المعروضة (L) مع معدل الأجر الحقيقي (W)، بدلا من الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال (w).

إذ تعطى المعادلات التالية :

$$W^s = \frac{W}{P^s} = g(L) \rightarrow w = p^s.g(L) \ldots\ldots\ldots(*)$$

الفرق بين معدل الأجر الحقيقي w و معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال $w^s$ إلى الإختلاف بين مستوى السعر الذي يواجهه العمال $p^s$ ، و مستوى السعر الفعلي ، أي يمكن كتابة :

$$\frac{W}{W^S} = \frac{W/P}{W/P^S} = \frac{P^S}{P} \rightarrow w = \frac{P^S}{P} . w^S$$

و عليه يمكن كتابة المعادلة (*) على الشكل التالي: $w = \frac{P^S}{P} . w^S = \frac{P^S}{P} . g(L)$

**كما يمكن تمثيل ذلك بيانيا**

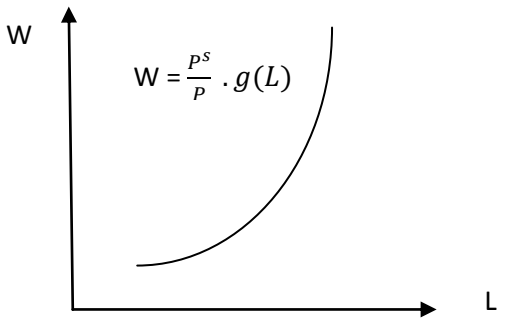


المصدر: ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ،ص49

**2- جانب الطلب في سوق العمل**

يمثل الجانب الثاني من سوق العمل إذ تعتبر المؤسسات و أرباب العمل هم من يقومون بطلب اليد العاملة المعروضة من طرف العائلات ، و ذلك مقابل ما يدفع من أجر للعاملين ، كما يرتبط الطلب على العمل بعوامل عديدة منها :

-مستويات الأجور الحقيقية .

- الطلب على المنتج و أسعار المنتج بالإضافة إلى عوامل الإنتاج الأخرى.

و تسعى المؤسسات على إختلاف أنشطتها إلى تعظيم ربحيتها التي تتوقف على الإستمرارية في الإنتاج و التشغيل حتى النقطة التى تتساوى فيها القيمة السوقية للإنتاج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي الذي يجب أن تدفعه المؤسسة للعمال في ظروف تحقيق المنافسة التامة.

و تعطى دالة الطلب على الشكل الرياضي التالي :

$$L^d = L^d (W)$$

$$W = MPL$$

حيث يمثل :

W : الأجر النقدي ( الإسمي).

MPL : الإنتاجية الحدية للعمل .

و بإستخدام دالة الإنتاج و عند إفتراض ثبات رأس المال ، فإن الإنتاج يعتمد على كمية العمل المستخدمة و التي يعبر عنها رياضيا ب : $Y = f ( L)$ حيث تمثل Y حجم الإنتاج الحقيقي ، أما (L تمثل كمية العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية .

تحت شرط $Y'(L) > 0$ و $Y''(L) < 0$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل تكون موجبة وهو ما يعبر عنها رياضيا بأن تكون المشتقة الأولى للدالة المدروسة موجبة ، لكنها تكون متناقصة ،و هو ما يعبر عنها رياضيا بأن تكون المشتقة الثانية للدالة المدروسة أقل تماما من الصفر . ويمكن توضيح ذلك بيانيا .

**الشكل رقم 9 : منحنى الطلب على العمل**

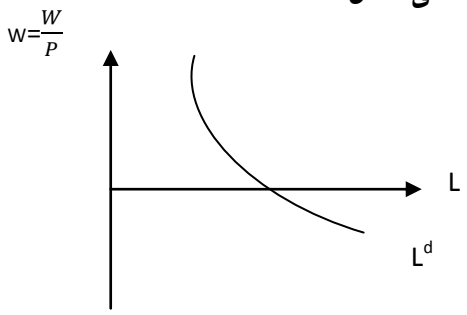


و يتبين من خلال المنحنى أنه ذو ميل سالب و هو ما يترجم بتناقص المردودية الحدية للعمل ، و في ظل المنافسة التامة، يعرف منحنى الطلب على العمل بمجموع الإنتاجية الحدية للعمل داخل الإقتصاد الوطني . كما تقوم المؤسسات بالربط بين سعر مدخلات العمل و سعر الإنتاج في سوق السلعة بهدف تعظيم أرباحيتها ،و ذلك من خلال إعتماد مستوى السعر في إطار الأجر النقدي لدالة الإنتاج **Y = P. f ( L)** التي تبرز الآثار الناجمة عن تغير مستوى الأسعار على كل من مستوى الإنتاج و الإستخدام .

### 3- التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل، عند الأجر الذي يتساوى عنده عرض العمل و الطلب عليه، إذ تغيب البطالة عند هذا المستوى، إلا أن "زيادة العرض أو نقصان الطلب على العمل يؤديان إلى إنخفاض

الأجور"[86] ،إلا أن التوازن في سوق العمل يشوبه نوع من عدم اليقين لظروف عديدة، كتجزئة السوق ، تدخل نقابات العمال ، عدم مرونة الأجور وغيرها .

و من خلال تحليل جانبي سوق العمل المعرف بالمعادلات الرياضية التالية [87]:

أولا–جانب الطلب : $W= P.f(L)$ أو $w= f(L)$

ثانيا– جانب العرض : $w = \frac{P^s}{P} . w^s = \frac{P^s}{P} . g(L)$

إذ يتحقق التوازن في سوق العمل عند شرط تعادل العرض مع الطلب أي :

$$f(L) = \frac{P^s}{P} . g(L) \quad \rightarrow P.f(L) = P^s.g(L)$$

و يتضح من معادلة التوازن في سوق العمل ، أنه عند سعر معين (P) و مستوى سعر يدركه العمال $P^s$ ستتغير الأجور لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل و عرضه. و الشكل الموالي يبرز إمكانية تحقيق التوازن في سوق العمل .

**الشكل رقم10 : التوازن في سوق العمل**

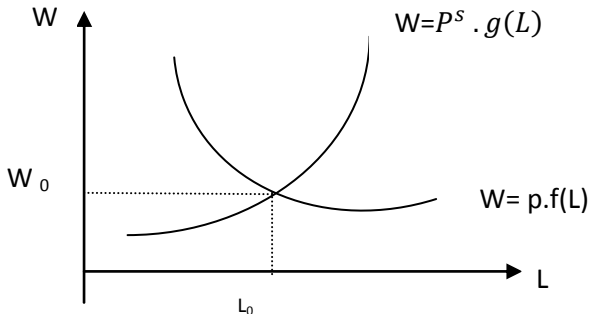


[86] J-MARC, Mon toussé « Macroéconomie » , Bréal , 1 rue de Rome 93561, Paris ,1999, p24

[87] J.P.Barbier « l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb , Etude comparative entre l'Algérie, Maroc et la Tunisie » , BIT, Genève, 2006, p9

من خلال الشكل يتضح ،أنه عند السعر الفعلي $p_0$ و مستوى السعر الذي يدركه العمال $p^s$ يتحقق مستوى توازن الإستخدام عند كمية العمل $L_0$ ، و عند مستوى كل من معدل الأجر الإسمي و معدل الأجر الحقيقي $W_0$ و $w_0$ على الترتيب.

**المطلب الثالث : سوق العمل الرسمي و غير الرسمي**

**1- سوق العمل الرسمي**

نقصد به عدد الوظائف المنظمة و المعروضة من طرف القطاع العام أو الخاص بشكل رسمي أو قانوني لفائدة العائلات التي تعتبر مصدر القوة العاملة ، حيث يزاول العمال نشاطهم قانونيا مقابل الأجر المتفق

عليه من طرف الجانبين وفق عقد العمل المبرم بين الموظف و رب العمل ، بالإضافة إلى حصول العامل على حقوقه القانونية الأخرى ، كالحماية الإجتماعية و التأمين ضد حوادث العمل ،إضافة إلى كافة الحقوق المخولة له قانونا ، وهذا بغية توفير الشروط الأساسية التي يحتاج لها العامل لكي يزاول نشاطه بكل ثقة و مسؤولية ، كما يؤدي إلى تحقيق و التسريع من وتيرة الإنتاجية و كذا الربحية التي تسعى المؤسسات لتحقيقها .

**2- سوق العمل غير الرسمي**

ظهر مصطلح "القطاع غير الرسمي لأول مرة مع بداية سنوات السبعينات في منشورات منظمة العمل الدولية المتعلقة بتقرير حول التشغيل في كينيا"[88]، و خلافا للمفهوم الأول ، فإن سوق العمل غير الرسمي حسب تعريف المؤتمر الدولي لإحصاءات العمل لمنظمة العمل الدولية بأنه " عدد الوظائف غير

[88]International labor office « employment , Incomes and Equality : A strategy for increasing productive employment in Kenya" Geneva , 1972, p600

المنظمة التي تكون ضمن القطاع غير الرسمي أو ضمن مؤسسات القطاع الرسمي أو ضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة زمنية محدودة"، كما "يختلف هذا النوع عن العمل الرسمي في عدد العمال الموظفين إضافة إلى غياب الحماية القانونية وغياب التأمينات عن حوادث العمل نتيجة غياب العقد المحدد للواجبات و الحقوق التي يتمتع بها العمال ، كما يتميز بغياب المعطيات الإحصائية خلافا للنوع الأول"[89].

كما عرف العمل غير الرسمي " بأنه النشاط الإنساني غير المنظم الذي لا يخضع لأي شكل من أشكال التنظيم الرسمي الذي يفرض قوانين رسمية مكتوبة تنظم قواعد العمل ، و لذلك فإن هذه الفئة من العمالة غير مصنفة في الإحصائيات الرسمية و لا ترتبط بفروع النشاط الإقتصادي " [90] .إلا أنه و حسب الأدبيات الإقتصادية توجد ثلاث مقاربات تطرقت إلى الأصول و الأسباب الرئيسية لمفهوم الأسواق الغير رسمية[91] :

**أولا – المقاربة الثنائية**

ترتبط بمفهوم المقاربة الثنائية (**Approche dualiste** ) التي تطرق إليها الإقتصادي **Lewis (1954) في** أعماله و كذا **Harris –Todaro (1970)** ، إذ ترتكز هذه المقاربة على نموذج العمل الثنائي ، أين يعتبر

[89] J-pierre CLING, Stéphane LAGREE et F. ROUBAUD « l'économie informelle dans les pays en développement », AFD, France, 2012, p08

[90] محمود عبد الفضيل " تأملات في المسألة المصرية " ، دارالمستقبل العربي ، القاهرة 1983، ص47

[91] J.P.CLING, S.LAGREE, F.ROUBAUD « l'économie informelle dans les pays en développement » , AFD, Décembre 2012 , p 08

القطاع غير الرسمي أحد الركائز غير المهمة في السوق ، و ذلك من خلال "إرتباطه و تأثره بالإقتصاد الرسمي و مجمل القواعد و القوانين التي تحكمه"[92] .

كما تعتمد هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين[93] :

" ترتبط الفرضية الأولى بالقطاع المتميز بالحداثة و التنظيم ، غير أن نسبة مساهمته في إمتصاص الفائض من اليد العاملة يبقى ضعيفا ، أما القطاع الثاني فيتميز بأنه غير منظم ،إلا أنه يتميز بقدرته الكبيرة على إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين . في حين ترتبط الفرضية الثانية بعدم إمكانية تنقل اليد العاملة بين هذين القطاعين" ، و يرجع سبب ذلك إلى الفوراق الكبيرة التي تميز القطاعين ، فيما يتعلق بمستوى الحماية الإجتماعية ، و كذا مستويات الأجور بينهما .

**ثانيا – المقاربة الهيكلية**

خلافا للمقاربة السابقة فإن المقاربة الهيكلية **( Approche structuraliste)** توضح مدى الإرتباط ما بين القطاع الرسمي و غير الرسمي ، و هذا ما تطرق له كل من **(Moster, Portes et al)** ، و حسب هذه المقاربة فإن "القطاع غير الرسمي يندرج ضمن النظام الرأسمالي"[94] ، من خلال أشكال العلاقات الثانوية التي قد يأخذها و المساهمة في الرفع من مرونة و تنافسية الإقتصاد ككل.

**ثالثا – المقاربة التعادلية**

[92] لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على :

-Ww lewis « the power of productivity : Wealth and Threat to Global stability " the chicago university press , 2004,

-JR Harris et Mp Todaro " Migration , unemployment and development ,A two sectors analysis" American Economic Review , 1970.

[93] MEBARKI Naceur « pertinence et limites des modèles dualistes de fonctionnement du marché du travail : évaluation à partir du cas de l'économie Algérienne », revue Economie ϖ Gestion , Université d'Oran, N° 08 , 2013 , p 94

[94] A.portes, M Castells et L.A Benton « the informel economy studies in advanced and less developped " John Hopkins university , Baltimone and London , 1989.

يطلق عليها بالمقاربة التعادلية أو التماثلية **(Approche légaliste)** ، و التي تقوم على إلغاء كل صور التمييز و المفاضلة ما بين القطاعين مع الإعتماد على المقاربتين السابقتين و ذلك من خلال مساهمة القطاع غير الرسمي في تحقيق التوازنات الإقتصادية ، و الذي يعمل على إستحداث مناصب عمل لفائدة البطالين و التي لم يستطع تحقيقها من طرف القطاع الرسمي ، و هذا ما" أكده الإقتصادي **de soto** في أعماله"[95].

**المطلب الرابع : محددات سوق العمل**

و نقصد بذلك "مجموع العناصر التي بإمكانها التأثير على حجم السوق سواءا من جانب الطلب أو من جانب العرض "[96] و التي نلخصها فيما يلي:

1- معدل النمو الديموغرافي و يرتبط بنسبة السكان الذين هم في السن القانوني للعمل ،إذ يؤدي التحول الديموغرافي إلى إرتفاعها .

2- معدل المساهمة في قوة العمل ،إذ أن إنخفاض معدل الخصوبة يمكن الإناث من المشاركة بفعالية في القوة النشطة لسوق العمل ، إلا أن هذا الأثر يتوقف على عوامل أخرى ثقافية و إجتماعية ، كما أن الإنخفاض في نسبة المواليد يتيح الفرصة من الإستثمار في تعليمهم ، السبب الرئيسي الذي يعيق دخولهم إلى عالم الشغل .

3- عدد ساعات العمل التي يقضيها كل عامل ، كما أن بعض العمال يلجئون إلى الساعات الإضافية رغبة منهم للرفع من مستوى مداخيلهم الفردية ، خاصة إذا كان الإقتصاد يعاني من معدلات تضخم مرتفعة التي تترجم ضعف القدرة الشرائية للعمال مما يدفعهم إلى البحث عن مصادر أخرى للرفع من مستوى دخولهم .

---

[95] De Soto « l'autre sentier, la révolution informelle dans le tiers monde « la découverte , Paris , 1994

[96] هبة أحمد نصار" التحول الديمغرافي و التشغيل و هجرة العمالة في دول المشرق"، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب أسيا ،الإسكوا ، ماي 2005، ص 2

## المبحث الثاني : سوق العمل في ظل الفكر الإقتصادي

عالج الفكر الإقتصادي من المدرسة الكلاسيكية مرورا بالمدرسة الكينزية و مختلف المدارس التي أعطت أهمية بالغة لإقتصاديات العمل ، و التي لها تأثيرات مباشرة على الوضع الإقتصادي ، الإجتماعي و كذا السياسي للبلدان على إختلاف مستوى تقدمها الإقتصادي .

و لقد عرفت أسواق العمل العالمية موجة من التذبذبات و عدم الإستقرار بفعل الأزمات الإقتصادية التي عرفها العالم منذ 1929 ، و كذا الازمات الحديثة التي ضربت الإقتصاديات المتقدمة في 2008 على غرار إسبانيا ، اليونان و غيرها من البلدان الأوروبية التي دقت ناقوس الخطر لأجل تكتل كل دول الإتحاد الأوروبي من أجل مواجهة تداعيات الأزمة .

و أمام هذا الوضع المقلق بادر المفكرون الإقتصاديون إلى محاولة دراسة أسباب تذبذبات أسواق العمل العالمية ، من أجل إيجاد الحلول المثلى لمختلف النتائج المترتبة عن الأزمات الإقتصادية ، كظاهرة البطالة و ما تسببه من أثار إجتماعية ، إقتصادية و حتى سياسية على الإقتصاديات الوطنية و العالمية

و سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض أفكار المدارس الإقتصادية التي تناولت بالتحليل أسباب تفاقم ظاهرة البطالة الناجمة عن إختلال التوازن بين جانبي العرض و الطلب لسوق العمل . مع دراسة أثار ذلك على مستوى رفاهية أفراد المجتمع التي تعكس القدرة الشرائية المحددة بفعل مستوى الأجور الذي يتلقاه العمال من طرف أرباب العمل .

**المطلب الأول : سوق العمل في ظل المدرسة الكلاسيكية**

تطرق رواد هذه المدرسة أمثال **ADAM Smith** إلى أن تحقيق التوازن في سوق العمالة يتم بشكل تلقائي من خلال تفاعل القوى المحددة للعرض من العمال و بين القوى العاملة المحددة للطلب إذ أشار **ADAM Smith** إلى وجود ما يسمى ب" **اليد الخفية** في تحقيق التوازن من خلال التخصص الأمثل للموارد و التشغيل الكامل لها بهدف تحقيق الرفاهية الإجتماعية"[97] ، كما إستبعد مفكروا هذه المدرسة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، فهي تعرقل السير الطبيعي للنظام الإقتصادي حسب أفكارهم .

أما "الإقتصادي **J.B.Say** فقد قدم قانونه للمنافذ" [98]، و ذلك من خلال أن العرض يكون طلبه الخاص ، و بالتالي سيجد بصفة تلقائية منفذا أو تصريفا له بواسطة تفاعل قوى العرض و الطلب ، في حين يستبعد قانون المنافذ حدوث أزمات ترتبط بفائض الإنتاج ، كما ينفي إمكانية حدوث نقص في التشغيل الدائم للطاقات المنتجة ، و يعتبر هذا الإقتصادي أن الأزمات التي يعرفها الإقتصاد هي عابرة سرعان ما يعود التوازن الطبيعي للسوق من خلال قانون العرض و الطلب ، و أن أي نقص في عرض العمل ، هو نقص عابر في الإنتاج الذي هو بدوره ناتج عن نقص الإستثمار بفعل نقص المردودية.

غير أن الإقتصادي **T.R.Maltus** الذي يرجع سبب إختلال التوازن في سوق العمل إلى زيادة النمو الديموغرافي ، حيث أن "عدد السكان يتزايد وفقا لمتوالية هندسية و التي تكون أكبر من زيادة حجم الإنتاج الذي يتزايد هو الأخر بمتتالية حسابية"[99]، الشيء الذي يفسر زيادة الطلب على العمل حتى يصل الإقتصاد إلى مرحلة معينة ، أين لا يستطيع تشغيل كل الطاقة النشطة و يصبح عاجزا تماما عن خلق مناصب شغل جديدة .

---

[97] Adam Smith « Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations », Paris, GF-Flammarion,1776, p 26

[98] SAY J-B "Traité d'économie politique" réédition chez Cullmann Levy, 1972, pp 50-51

[99] Thomas Robert Malthus « Essai sur le principe de population » , édition de Flammarion , Paris , 1992.

أما الإقتصادي الإنجليزي **D.Ricardo** ، فيرى أن " ...كل زيادة في رأس المال و السكان سوف يؤدي إلى إرتفاع ثمن الغذاء بوجه عام ....و هذا بسبب إرتفاع الأجور[100]"، و الحل حسبه هو ضرورة الحفاظ على الأجور و الريوع منخفضة، وأن أي زيادة في الأجور للوصول إلى مستوى الكفاف من الرفاهية سيؤدي حتما إلى تحسين مستوى المعيشة، و بالتالي زيادة النمو الديموغرافي. و هذا ما سيؤدي إلى زيادة عرض العمل ، الأمر الذي يعيد الأجور إلى مستواها الطبيعي.

و من جهة أخرى ، فإن الكلاسيك يرفضون فكرة وجود بطالة إجبارية و هذا يرجع إلى [101]:

- سيادة المنافسة التامة و الحرة في أسواق العمل .
- مرونة الأجور التي تتحرك تلقائيا بهدف تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل التام .
- يمكن الحد من البطالة الإختيارية عن طريق تقييد دور النقابات العمالية ، و عدم تدخل الدول في سياسة الأجور، الأمر الذي يجعل السوق يحدد تلقائيا أجر العمل، و يختار كل عامل عمله المناسب وفقا للأجر الذي يريده و حسب كفاءته المكتسبة التي تتطلبها الوظيفة المراد شغلها.

**المطلب الثاني : سوق العمل في ظل المدرسة الماركسية ( نظرية فائض القيمة)**

إنتقد **Karl Marx( 1818-1883 )** رواد الفكر الكلاسيكي فيما يتعلق بألية تحقيق التوازن في السوق بفعل قوى العرض و الطلب، إذ يعتبر أن البطالة ظاهرة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي ، و يعطي هذا الإقتصادي أهمية كبيرة لتراكم رِأس المال الذي يؤدي إلى إستخدام الآلات في عملية الإنتاج بدلا من إستخدام العنصر البشري ، مما يؤثر ذلك على المستوى المعيشي لأفراد الطبقة العاملة بفعل تعويض الآلة مكان الجهد العضلي ، مما يساهم ذلك في إرتفاع معدلات البطالة ، " العامل الذي يسبب فائض السكان

[100] D.Ricardo «les principes d'économie politique et de l'impôt » EP, Flammarion Rennes, 1977, p350

[101] محمد الليثي، إسماعيل أحمد الشناوي ، محمد فوزي أبو السعود" مقدمة في الإقتصاد الكلي " الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1997، ص253

بفعل تصريح العمال الذين لم تستوعبهم عملية توسيع رأس المال" [102].فعند قيام الرأسمالي بإحلال الآلة محل العمال ، يساهم ذلك في تفاقم ظاهرة البطالة الذي يصاحبه إنخفاض مستوى الأجور المدفوعة. وتبين هذه النظرية أن البطالة تحدث ليس نتيجة التقدم التقني، و إنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم و التي يترتب عليها وجود فائض سكاني تعجز الصناعة عن إستيعابه .

**المطلب الثالث : سوق العمل في ظل الفكر الكينزي**

خلافا للفكر الكلاسيكي ، فقد نادى **J-Maynard Keynes (1883-1946)** بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية من خلال نظريته "**النظرية العامة للعمالة ، الفائدة و النقود** " في 1936 ، و التي أثبت من خلالها أنه ليس لدى الأسواق ميل تلقائي إلى التشغيل الكامل، إلا في ظروف خاصة عندما يميل سوق السلع و الخدمات إلى التوازن أي بتحقق شرط التوازن ( تعادل الإستثمار مع الإدخار أي $I = S$ ) ، كما رفض فكرة البطالة الإرادية ، مع إمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق بما فيها سوق العمل، إذ يرى "أن مرونة الأجور و الأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق" [103]، و أن التوازن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل.

**1- النموذج الكينزي لسوق العمل**

**أولا - دالة الطلب على العمل :** أعطى كينز أهمية بالغة للطلب الفعال، إذ تعمد المؤسسات إلى توظيف اليد العاملة اللازمة لتحقيق الإنتاج المرافق للطلب المتوقع ، كما يوضح أن دالة الطلب هي دالة مشتقة من دالة الإنتاج و التي تكون متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي.

و ترتبط دالة الإنتاج بحجم العمالة النشطة و التي تعطى بالعلاقة التالية : $Q= Q(N)$ و من جهة أخرى فهي ذو كميات متناقصة و المعبر عنها رياضيا ب $Q'(N) < 0$ .

[102] François Vatin « Marx et le travail : acte créateur et instrument d'aliénation », Revue du Mauss permanente, 6 février 2010, p09

[103] C.Sobry, J.C.Verez « éléments de macroéconomie ; une approche empirique et dynamique » éditions Ellipses , paris, 1996,p190

**ثانيا – دالة العرض على العمل** :يبين كينز جانب العرض في العمل على أساس نقطتين هامتين :

أ- عرض العمل دالة ليست متزايدة في الأجر الحقيقي، و هذا من منطلق أن القدرة الشرائية للعامل لا تتحدد من خلال العقد المبرم بين المؤسسات و العمال، غير أن هذه الدالة تبرز فقط الأجر الإسمي.

ب- ثبات الأجور و عدم إنخفاضها دون مستوى معين ، كما أن مستوى الأجور لا تتأثر بتذبذب سوق العمل ، و يرجع ذلك إلى وجود نقابات و تنظيمات عمالية مهمتها الأساسية حماية الحقوق الأساسية للعمال.

و يمكن كتابة دالة العرض على الشكل الرياضي التالي: $N= f(w)\ ;\ f'(w) > 0$

حيث أن : N: حجم قوة العمل ، W : مستوى الأجور .

كما يمكن توضيح هذه الدالة بيانيا :

**الشكل رقم 11: دالة عرض العمل**

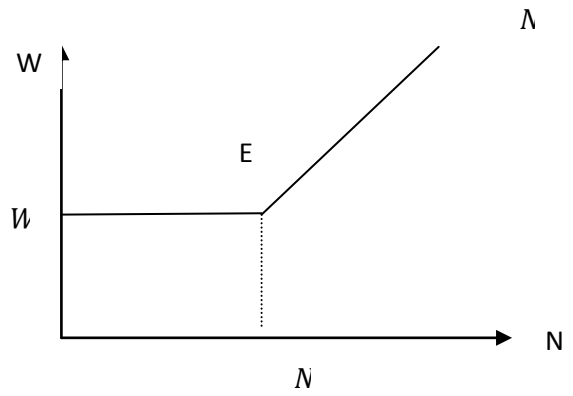


يلاحظ من خلال الشكل أعلاه ، أنه عند تناقص مستوى الأجر الإسمي يصاحبه ذلك تناقص في كمية العمل المعروضة حتى تصل إلى النقطة E ، إذ يمكن تقسيم المنحنى إلى :

* الجزء الأول الممثل بالخط الأفقي المستقيم و يتحدد من خلاله الأجر الإسمي (W).

* الجزء الثاني و الممثل بالخط المتصاعد ، حيث يبرز الحجم الإضافي من اليد العاملة الموظفة و التي ينتج عنه إرتفاع في الأجور الإسمية .

## 2- التوازن عند التشغيل الكامل

ينطلق التحليل الكينزي من فرضية ثبات الأسعار عند مستوى معين ، كما يتحدد مستوى الإنتاج التوازني وفقا لمستوى الطلب الكلي ، نرمز ب :

P: مستوى الأسعار ، Y: حجم الإنتاج ، W : مستوى الأجور

AD : الطلب الكلي ، AS : العرض الكلي ، L : كمية العمل

**الشكل رقم 12: التوازن في سوق العمل عند كينز( عند التشغيل التام)**

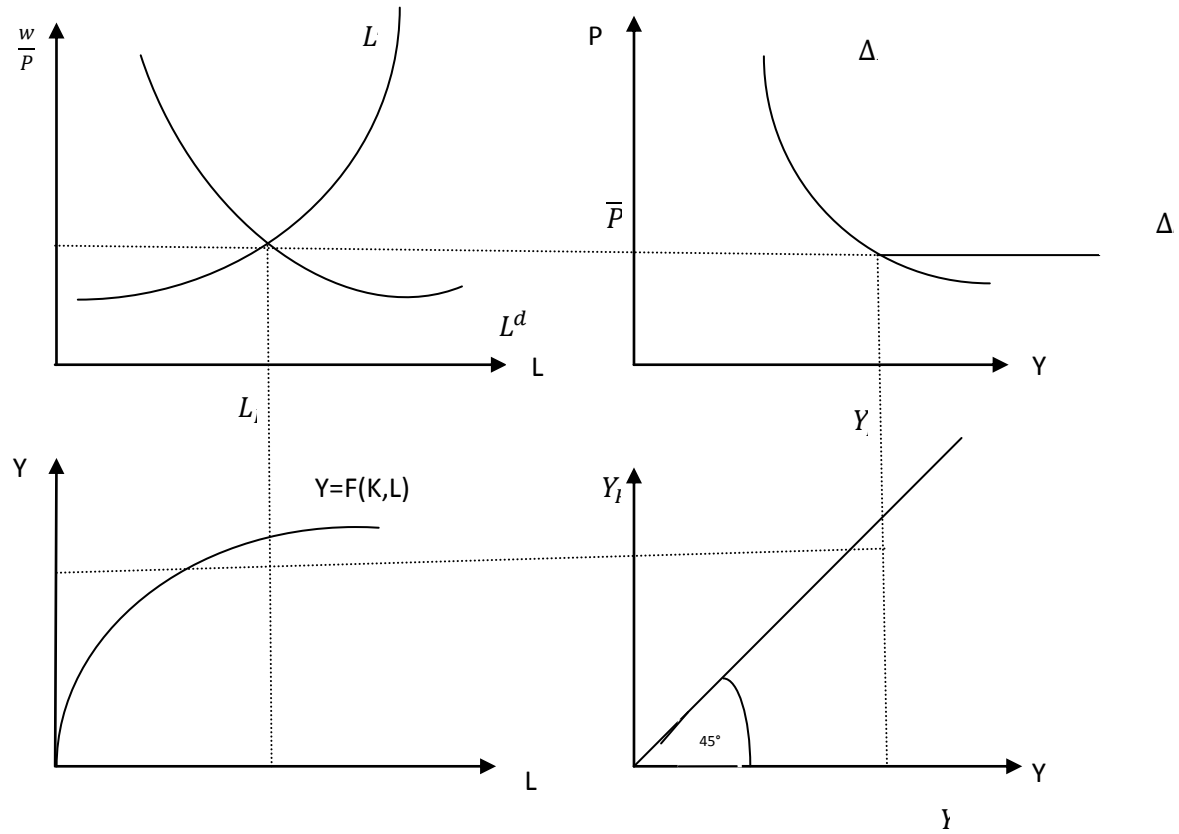


Source :PATRICK FEVE . JAVIER ORTEGA « Macroéconomie, Approche pratique contemporaine ,DUNOD, paris, 2004,p 84

يتبين من خلال الشكل ، أنه عندما يصل مستوى الإنتاج إلى الخط الأفقي $(\Delta S)$، و يتحدد مستوى الإنتاج عند الطلب الكلي ، يصل الإقتصاد في هذه الحالة إلى التشغيل الكامل، و ذلك إنطلاقا من دالة الإنتاج ( Y= F(K , L. و في هذه الوضعية عند مستوى أكبر للطلب الكلي $(\Delta D)$ لتحقيق مستوى الإنتاج التوازني $Y_{PE}$ الذي يضمن تشغيل كل الطاقة العمالية المتاحة $L_{PE}$.

**3- حالة نقص التشغيل ( حدوث البطالة ):**أما في حالة المستوى الضعيف للطلب الكلي فإن ذلك سيؤدي حتما إلى إنخفاض الأجور الإسمية ، و يصبح الإقتصاد في حالة التشغيل غير الكامل للطاقة العمالية المتاحة ، هذا ما سوف نتطرق إليه في الشكل الموالي .

**الشكل رقم 13: الإقتصاد في حالة نقص التشغيل**

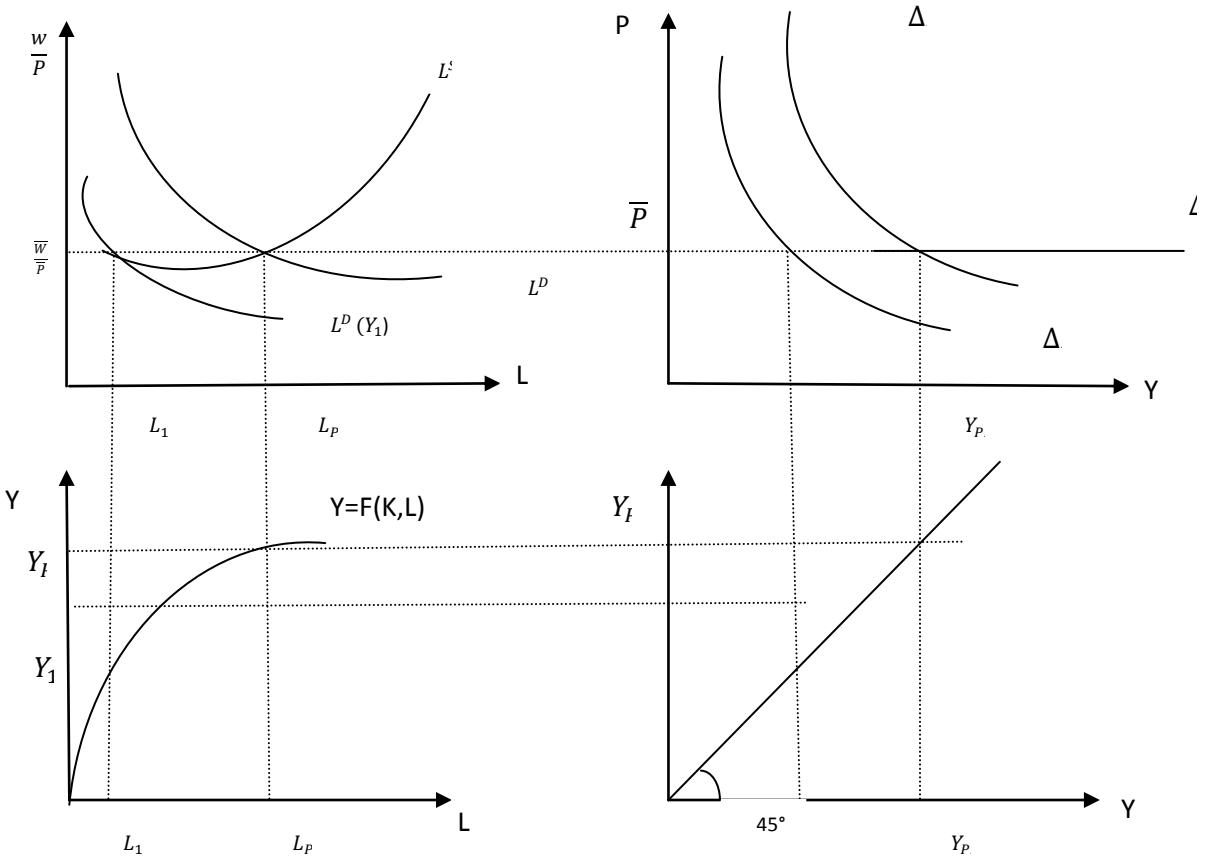


Source :PATRICK FEVE . JAVIER ORTEGA « Macroéconomie, Approche pratique contemporaine » ,DUNOD, paris, 2004,p_85

يتضح من خلال البيان السابق ، أنه عند إنخفاض الطلب إلى المستوى ($\Delta D_1$) بسبب ضعف الطلب على العمل ($L^D$) ، و هذا راجع إلى الصعوبة التي يواجهها أرباب العمل في إطلاق مشاريعهم الإستثمارية و أمام إنخفاض الأجور الإسمية، ينخفض مستوى التشغيل إلى النقطة $L_1$ كما هو موضح في الشكل ، و هو ما يخلق البطالة في السوق أي يكون الإقتصاد في حالة نقص التشغيل الذي يترجم بعدم الإستغلال الكلي للطاقة البشرية المتاحة و المسخرة للعملية الإنتاجية[104].

و كمحاولة من الإقتصادي كينز الحد من البطالة ، إستخدم أدوات السياسة الإقتصادية و المتمثلة في السياسة المالية و السياسة النقدية كمحاولة منه لإعادة التوازن للسوق ، من خلال إمتصاص الفائض من البطالة ، إذ تساهم هاتين السياستين في توجيه منحنى الطلب الكلي ($\Delta D$) إلى اليمين للحصول على مستوى مرتفع من الإنتاج.كما نستطيع توضيح كيفية تحقيق التشغيل التام عند كينز من خلال الشكل الموالي .

**الشكل رقم 14: كيفية تحقيق التوازن التام عند كينز**

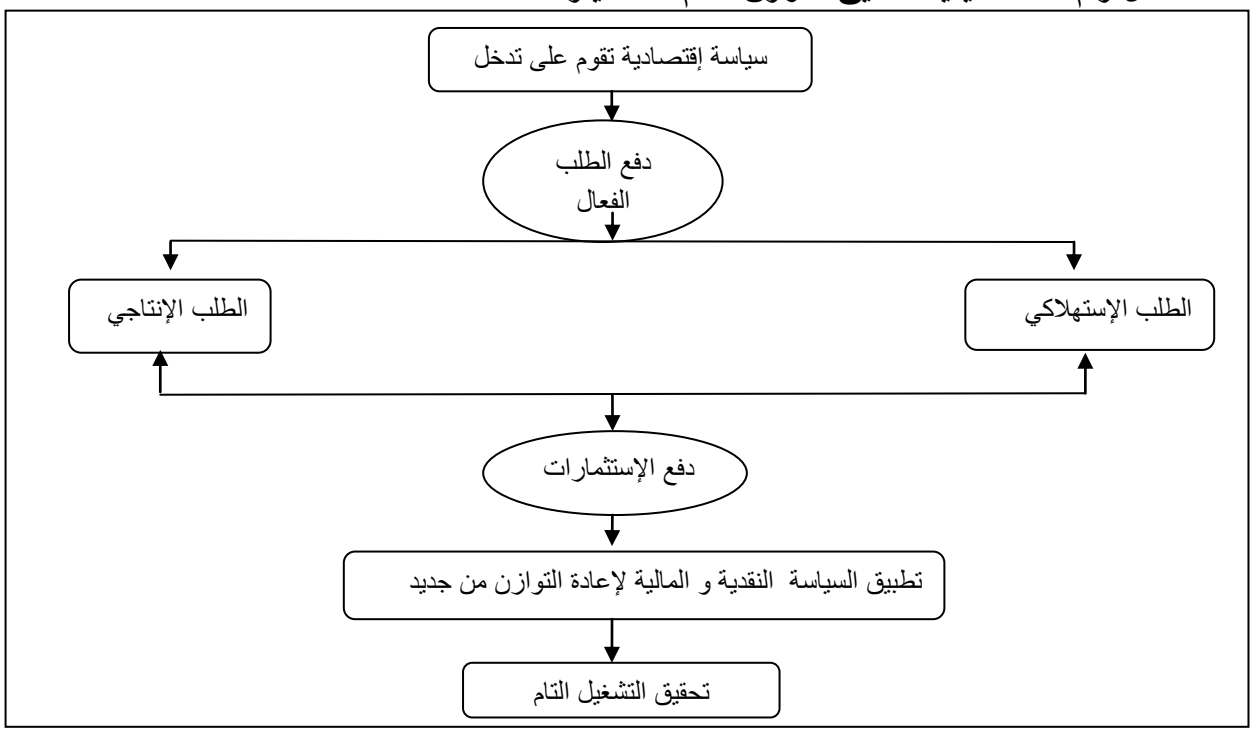


[104] PATRICK FEVE . JAVIER ORTEGA « Macroéconomie, Approche pratique contemporaine » ,DUNOD, paris, 2004,pp 84,85

## المطلب الرابع : تحليل الكلاسيكون الجدد لسوق العمل

يعتبر هذا الفكر إمتدادا للفكر الكلاسيكي الذي ينادي بالحرية الإقتصادية ، و سيادة التوظيف الكامل في ظل عدم تعرض النظام الرأسمالي للأزمات ، و من رواد هذا الفكر نذكر Alfred MARSHAL , Léon WALRS

### 1- الفرضيات الأساسية

لقد" إعتمد هذا الفكر في تحليله على عدة فرضيات"[105] نذكر منها :

- سيادة المنافسة التامة ، بإعتبار أن العمل سلعة كباقي السلع يتم عرضه من طرف الأسر و يطلب من طرف المؤسسات و أرباب العمل .
- دراسة إمكانية تحقيق التوازن الذي يبين إمكانية الوصول إلى التشغيل الكامل للإقتصاد في المدى القصير.
- التشغيل الكامل لكل الموارد الإقتصادية المتاحة في الإقتصاد بما في ذلك عنصر العمل و المترجم بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.
- غياب التعامل مع العالم الخارجي أي دراسة إمكانية تحقيق التشغيل التام في حالة الإقتصاد المغلق.

### 2- تحليل سوق العمل عند الكلاسيكيين الجدد

يركز هذا الفكر في تحليله لسوق العمل على دالة الإنتاج الكلية ، التي ترتبط بعنصر العمل (L) و عنصر رأس المال (k) ، إذ يعطى الشكل الرياضي لدالة الإنتاج ب $Y= F(K, L)$ .

[105] Christine Dollo « quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES , l'exemple de chômage » , thèse de doctorat , université Aix – Marseille ,2001,p275

يفترض هذا الفكر:

– ثبات رأس المال ، لأنه يدرس التوازن في الأمد القصير .

– تناقص الإنتاجية الحدية للعمل إلا أنها تكون موجبة .

**أولا – دالة عرض العمل**

يعتبر الأفراد المصدر الرئيسي لقوة عرض العمل ، إذ ترتبط دالة عرض العمل بصفة طردية مع الأجر الحقيقي للعمال.

و يتحدد عرض العمل وفقا لأربع فرضيات :

أ– هدف العمال هو تعظيم المنفعة أقصى ما يمكن تحت قيد الميزانية (R).

ب–خضوع السوق لقانون المنافسة ، أي أن العامل يسعى إلى جعل عرض عمله أقصى ما يمكن مقابل الأجر الحقيقي الذي يتلقاه ( $\frac{W}{P}$ ) .

ت– يقسم الفرد وقته ما بين العمل و الجزء الآخر يخصص للراحة وفقا للمعادلة التالية :

$N^O = N + L$ ، و عليه فإن عرض العمل يرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي .

W: الأجر الحقيقي ، w: الأجر الإسمي و P : المستوى العام للأسعار

نوضح دالة عرض العمل من خلال المنحنى التالي :

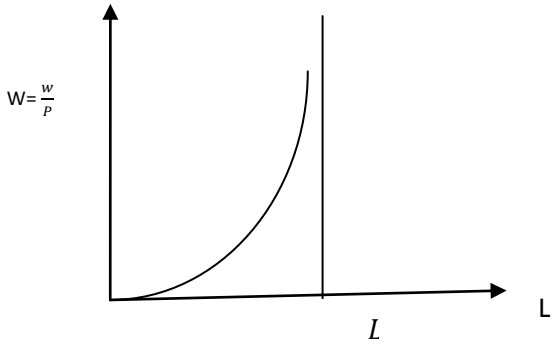

**ثانيا – دالة الطلب على العمل**

تعتبر المؤسسات و أرباب العمل هم من يطلبون القوة العاملة من العائلات ، إذ تسعى الوحدات الإقتصادية إلى تعظيم أرباحيتها تحت قيد تواجد المنافسة التامة في السوق ، و يعني ذلك إستمرار المؤسسات في نشاطها الإقتصادي بين الإنتاج و التشغيل حتى عتبة تساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي المدفوع من قبل المؤسسة ، و يرمز لدالة الطلب على العمل ب $N^d$ و التي يعبر عنها رياضيا بالعلاقة التالية :

$$N^d = N^d(W) \quad = N^d\left(\frac{w}{P}\right)$$

و تكون دالة الطلب على العمل مستمرة لكنها متناقصة تحت تحقق الشرط : $(N^d)' = \frac{d\,N^d}{d\,W} < 0$ ، و الشكل الموالي يوضح بيانيا دالة الطلب على العمل :

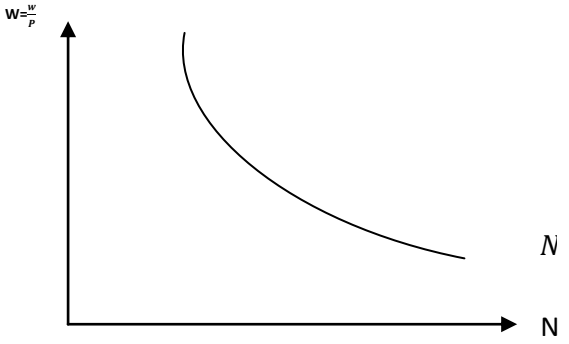


Source :Gérard DUTHIL « économie de l'emploi et du chômage »,ellipses, Paris,1994,p16

و يبين الشكل العلاقة العكسية بين الطلب على العمل و معدل الأجر الحقيقي ، و حسب هذا الفكر فإن التوازن يتحقق عند معدل الأجر الحقيقي الذي يتساوى عنده الطلب و العرض على العمل معا، إذ يصل الإقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل لكل الفئة النشطة مع غياب تام للبطالة. و الشكل الموضح أسفله يبين علاقة التوازن بين جانبي سوق العمل .

**الشكل رقم15 : توازن سوق العمل عند الكلاسيكيين الجدد**

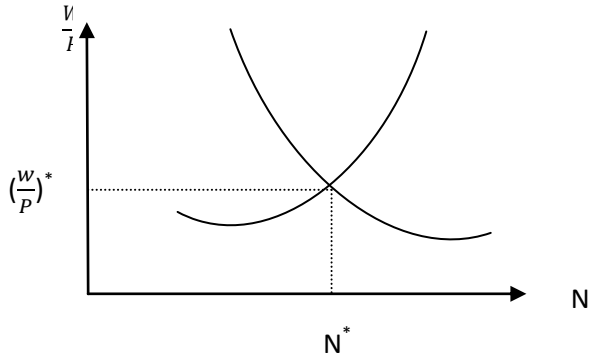


من خلال الشكل يتحقق التوازن على المستوى الكامل بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كل الأسواق، إلا أن الإختلال في التوازن بين جانبي العرض و الطلب يحدث عند تغير مستوى الأسعار و الأجور نحو الإرتفاع أو نحو الإنخفاض، سواءا في سوق السلع و الخدمات أو العمل ، و حسب هذا الفكر، فإن تحقيق التشغيل الكامل يقوم على ضرورة مرونة الأجور، كحل جذري لمشكلة البطالة الإجبارية

**المبحث الثالث : النظريات الحديثة المفسرة للبطالة**

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الأفكار الحديثة التي تناولتها النظريات الإقتصادية المختلفة ، و ذلك بإستعراض آراء الإقتصاديين الجدد الذين حاولوا شرح و تفسير أسباب وقوع البطالة على إختلاف أنواعها دون إهمال أفكار و آراء المفكرين الكلاسكيين ، الفكر الماركسي و كذا الفكر الكينزي ، التي تعتبر أعماله بمثابة حجر الزاوية في معالجة آثار البطالة على الإقتصاديات الوطنية مع تقديم الحلول الناجعة للتخفيف من حدتها و تأثيرها على الوضع الإقتصادي ، الإجتماعي و حتى السياسي للبلدان على إختلاف مستوى نموها الإقتصادي .

و سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المدارس و النظريات الإقتصادية الحديثة التي حاولت معالجة معضلة البطالة التي أصبحت محل تفكير السياسيين قبل الإقتصاديين و خبراء علم الإجتماع ، و ذلك من خلال توضيح أفكار مدرسة الكلاسكيين الجدد، المدرسة النقدية ، و بعض النظريات المتعلقة بنظرية تجزئة سوق العمل ، نظرية رأس المال البشري، نظرية كفاءة الأجور و غيرها من النظريات التي حاولت تفسير أسباب حدوث ظاهرة البطالة .

**المطلب الأول : النقديون و مدرسة الكلاسيكيون الجدد**

يرى أنصار هذا الفكر الذي ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي، بأن سوق العمل تسوده المنافسة الكاملة، و هذا راجع إلى جملة الخصائص التي يتميز بها كخاصية عدم تجانس عنصر العمل، مرونة الأجور ، و كذا إمكانية إنتقال اليد العاملة من قطاع لآخر.و جاءت هذه المدرسة كرد قوي على المدرسة الكينزية فيما يتعلق بعدم كفاءة أسواق العمل و ما يترتب عنه من وجود بطالة دورية و هيكلية .

أما المدرسة النقدية التي يعتبر (Milton Friedman) أحد روادها ، و التي تطرقت إلى مفهوم معدل البطالة الطبيعية التي ظهرت في سنوات السبعينات مع ظهور ما يسمى بظاهرة الركود التضخمي،إذ يرتبط مفهومه" بإمكانية التعايش ما بين البطالة و التضخم التي إعتبرت آنذاك من أهم التحديات التي واجهت علم الإقتصاد"[106]، حيث وضح رواد هذه المدرسة إمكانية الإرتفاع المزدوج لمعدلي البطالة و التضخم أو العكس، إذ يرتبط مفهوم الركود التضخمي بزيادة الناتج المحلي و حجم الإدخار و تناقص الميل الحدي للإستهلاك، التي تؤدي حتما إلى إنخفاض معدلات الإستثمار ، الأمر الذي ينتج عنه ظهور البطالة في أوساط الأفراد الذي يصاحبه ركود تضخمي مرتبط بإرتفاع التضخم كنتيجة لحالة التشغيل الكامل .

**المطلب الثاني : نظرية تجزئة سوق العمل**

يعتبر كل من **P.Doeringer** , **M.Piore** من رواد هذا الفكر ذو التوجه المؤسساتي الجديد ، و من الأوائل الذين طرحوا "فكرة أسواق العمل المجزأة في سنة 1971" [107]، من خلال توضيحهم أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن و المستوى التعليمي، كما بينا من خلال دراستهما الميدانية على وجود ثلاث محددات أساسية لتجزئة سوق العمل من خلال :

[106] ورسك .ج " البطالة سياسة إقتصادية" ، ترجمة د. م عزيز و د.م سالم كعيبة ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، ط1، ليبيا ، 1997، ص20

[107] Christine Dollo.op-cit,2001,p306

*التجزؤ الإقتصادي المرتبط بعدم المساواة بين أفراد القوى العاملة ، الممارسات المنتهجة من قبل أرباب العمل ، وذلك للحيلولة دون إرتفاع معدل دوران اليد العاملة .

* تهدف هذه النظرية إلى محاولة إيجاد حلول لأسباب إرتفاع معدلات البطالة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في قطاعات أخرى .

* تقوم هذه النظرية على فكرة "تقسيم سوق العمل إلى سوق أولي و الآخر ثانوي يختلفان من حيث الخصائص و الوظائف المرتبطة بكل نوع"[108] .

**1- السوق الإبتدائي (le marché primaire )**

تندرج ضمن هذا النوع كل المؤسسات ذات النشاط الكبير موازاة مع رأس المال الممتلك ،إضافة إلى إمتلاك يد عاملة ماهرة ، إضافة إلى تميز هذا النوع من الأسواق بإستقرار الطلب على المنتجات ، الذي ينعكس بدوره على الإستقرار الوظيفي على اليد العاملة المشتغلة في إطار الحرص على تطبيق القوانين و التشريعات التي تحمي حقوق العمال الإجتماعية ، و كذا توفير شروط العمل اللائقة لمزاولة مختلف الأنشطة و الأعمال .

**2- السوق الثانوي (le marché secondaire)**

خلافا للنوع الأول فإن هذا النوع يتميز بإنخفاض في الأجور ، بسبب تشغيل اليد العاملة غير الماهرة من جهة، و إقتصاره على المؤسسات ذات النشاط الصغير الحجم، مع إستعماله لوسائل الإنتاج كثيفة عنصر العمل، كما يمثل المشتغلون في هذا السوق كل فئات المجتمع ، فنجد فئة المهاجرين و فئة الإناث تمثل نسبة معتبرة من حجم هذا القطاع ، و تعتبر هذه الفئات اكثر من الفئات السابقة للبطالة.

[108] Hèlène Zajdela « le dualisme du marché du travail ,enjeux et fondements théoriques » , In :économie et prévision , université de paris 1, 1990, p 32

كما أشار رواد هذه النظرية إلى صعوبة الإنتقال من السوق الثانوي إلى الأولي بحجة أن العمال يريدون تحسين قدرتهم الشرائية عن طريق الإرتفاع في الأجور و التي تكون في غالب الأحيان مستحيلة لان العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة من البطالة ليست بالقصيرة حتي يتم إدماجه في سوق العمل الأولي . و الجدول الموالي يبرز الفرق ما بين السوق الإبتدائي و الثانوي لسوق العمل.

**الجدول رقم 11: الإختلافات بين السوق الإبتدائي و السوق الثانوي**

| | السوق الإبتدائي | السوق الثانوي |
|---|---|---|
| نوع العقد | دائم عن طريق عقد غير منتهي (CDI) | مؤقت عن طريق عقد منتهي (CDD) |
| تحديد الأجور | تدخل النقابات في تحديد الأجور مع المتعاملين | قانون العرض و الطلب |
| درجة التأهيل | عالية | منخفضة |
| التحفيزات | حسب الأقدمية | غياب تام على العموم |
| نوع الأجراء | رجال ، بالغين | نساء ، شباب ، و حتى الأطفال القصر |

المصدر : من إعداد الباحث .

## المطلب الثالث : نظرية البحث عن العمل (« job search » théorie du )

حاول الإقتصادي (G.Stigler)* سنة 1962 من خلال بحوثة الموسومة تحت عنوان

(Information in the labour market ) توضيح أسباب ظهور البطالة الإحتكاكية في سوق العمل، أين ركز على إدخال عامل نقص المعلومات المرتبطة بسوق العمل، كما أكدت هذه النظرية" صعوبة الحصول على معلومات كافية وكاملة توضح الحالة التي يكون عليها سوق العمل"[109]، و يرجع سبب ذلك إلى التكلفة الباهضة المخصصة للحصول على تلك المعلومات من جهة، و كذا الفترة الزمنية الطويلة التي

* **George Joseph Stigler** ,né le 17 janvier 1911 à Seattle (État de Washington ,États-Unis) , et mort le1 er décembre 1991 à Chicago ,est un économiste américain .Il a reçu le » prix Nobel » d'économie en 1982 .

[109] George .J- Stigler « information in the labor market" , the journal of political economy ; Vol LXXX, N°5, parte 2, university of Chicago press , October 1962, pp 96-98.

تستغرقها عملية البحث عن المعلومات، كما بينت هذه النظرية بأن البطالة الإحتكاكية هي عبارة عن سلوك إختياري ينتهجه العمال من أجل الحصول على فرص عمل أخرى تكون ذات أجور مرتفعة عن تلك المشغولة . و بعد 50 عاما من أعمال **G.Stigler** ، جاءت أعمال الإقتصاديين الثلاثة **D.T Mortensen .Pissarides C.A , Peter A. Diamond** الحائزة على جائزة نوبل سنة 2010 لقاء ما قدمته من إضافة إلى سوق العمل، من خلال الأعمال الموسومة ب « **les marchés frictionnels** » ، و التي ركزت على "عملية البحث عن المعلومات المميزة لسوق العمل"[110] ، و ذلك من خلال النموذج (DMP) الذي تطرق إلى عملية البحث عن الوظائف من طرف البطالين .

**المطلب الرابع : نظرية كفاية الأجور (la théorie des salaires d'efficience )**

تبين هذه النظرية العلاقة بين الأجر الذي يتقاضاه العمال لقاء الخدمة المقدمة و كذا مستويات الإنتاجية ، إذ يعتبر **H.leibenstein*** أحد رواد هذه النظرية ، أين بين من خلال بحوثة المقدمة سنة 1957 أن "زيادة الأجر يسمح للعمال بتحسين مستويات المعيشة، الأمر الذي يؤدي حتما إلى الرفع من إنتاجية العمل المرتبطة بمستويات الجهد المبذول من طرف الأجراء"[111]. و من ناحية أخرى فإن الأجور المرتفعة تقلل من عملية البحث عن مناصب أخرى لفائدة العمال الذين يتركون المناصب ذات الأجر المنخفض لعدة أسباب ، إذ يحاولون "تأمين وظائف دائمة تسمح لهم بتحسين ظروف معيشتهم ، حيث أنه كلما إرتفعت الأجور كلما ساعد العمال على الإحتفاظ بمناصب عملهم" [112]، كما أن المؤسسات التي تمنح أجور مرتفعة لموظفيها فإنها تقلل بذلك من إحتمال التخلي الإختياري عن الوظائف ، لذا فإن "عاملي

---

[110] Etienne Wasmer « le prix Nobel 2010, les marchés frictionnels » , fichier PDF, paris , Octobre 2011 ; p6

* إقتصادي أمريكي ولد بأوكرانيا في 28فيفري 1922 و توفي في 1994، من أهم إسهاماته في علم الإقتصاد مفهوم الكفاءة الإدارية و الجهد الأدنى الحرج في إقتصاديات التنمية .

[111] Christian BIALES « le marché du travail , un panorama des théorie économiques de l'orthodoxie au hétérodoxies » , Montpellier , France , 2013, p09

[112] YELLEN, Janet L « Efficiency Wage Models of Unemployment » in American Economic Review, vol.74, n°2,may 1984 , pp.200-205.

الوقت و الأجر يعتبران كتكلفة إضافية على عملية التوظيف من جهة و كذا على عملية تكوين العمال الجدد من جهة أخرى"[113] .

كما قام **R.SOLOW** بتحليل أثار العلاقة بين الأجر الحقيقي و مستويات الإنتاجية و ذلك بدراسة دالة الإنتاج و مدى تعظيم الأرباح المتأتية من النشاط الإقتصادي . أين بين أثار إتجاه العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المدروسين على تطور و مرونة الأجور الحقيقية ، عكس نظرية الكلاسيكيون الجدد التي أثبتت الإتجاه السلبي للعلاقة ، و يرجع سبب ذلك إلى أن إنتاجية العمل لا تحدد مستوى الأجور و لكن العكس، أي أن مستوى الأجر الحقيقي هو الذي يؤثر مباشرة على الإنتاجية، لأن " للأجور دور مضاعف يرتبط الأول بأنه آلية لتثمين العمل ، أما الدور الثاني فيرتبط بكونه وسيلة لتحفيز و تشجيع النشاط الإنتاجي"[114]، في حين إهتمت نظرية فعالية الأجور بدراسة عنصر العمل الذي يعتبر العامل الوحيد في تحديد مستويات الإنتاجية ، و حسب هذه المقاربة فإن مستوى الأجر الحقيقي هو من يحدد تطور الإنتاجية ، و حسب شروط * **R.SOLOW** فإنه يوجد مستوى أجر معين يطبق عليه بالأجر الفعال ، أين تكون عنده مرونة الإنتاجية مقارنة بالأجر الحقيقي مساوية للوحدة أي $(\varepsilon = 1)$ . كما وضح **SOLOW** هذه العلاقة من خلال :

*مستوى الأجر الفعال يتوافق مع شرط**SOLOW** إنطلاقا من تدنية تكلفة الوحدة الواحدة من العمل في الأجلين المتوسط و الطويل، و من جهة أخرى يمثل الأجر الفعال الأجر الذي يهدف إلى تعظيم أرباح المؤسسات حتى و لو كان مستوى هذا الأجر أكبر من الأجر التنافسي في السوق، شرط توافق هذا الأجر مع مستوى وحيد من الإنتاجية الفعالة و مستوى وحيد من كمية العمل ، إذ لا تعبر عن المستويات العليا لهذين المتغيرين شرط أن تضمن هدف تعظيم الأرباح.

---

[113] Gregory . N.Mankiw « macroéconomie » deboeck ,3ème édition, janvier 2003, p 196

[114] R.solow « Efficiency wage models of the labour market" , Cambridge university press , 1986

* ترتبط شروط solow بتعظيم الأرباح من خلال الإشتقاق من الدرجة الأولى لدالة الأجور الحقيقية ، و التي يقصد بها أن تغير الأجر الحقيقي ب 1% يرافقه تغير بنسبة 1% من قدرة العمال على النشاط .

*إذا عمدت المؤسسات إلى دفع أجور العمال براتب الأجر الفعال الأكبر من الأجر التوازني فتكون نتيجته ظهور البطالة المستديمة، أما البطالة الإجبارية فتفسر من طرف رواد نظرية فعالية الأجور من خلال ثقافة المؤسسات التي تمتنع عن تخفيض مستوى الأجر الفعال الذي يسمح بتعظيم الأرباح، و كنتيجة لذلك فإنه حتى و لو إرتفعت معدلات البطالة إلى مستوياتها القصوى الذي يصاحبه ركود إقتصادي كبير ،فإن المؤسسات تلجأ إلى تخفيض مستويات الأجور بهدف التقليل من تكاليف الإنتاج في الأجلين المتوسط و الطويل، أي أن المؤسسات تزيد من حجم تكاليفها مقارنة بالأرباح المتوقعة بسبب إنخفاض إنتاجية العمل مقارنة بالأجر الحقيقي.

**المطلب الخامس : نموذج الداخلين و الخارجين (insiders/outsiders) »**

يعتبر كل من **D.Snower** و**A.Lindbeck** من رواد هذه النظرية التي جاءت كبديل لنظرية الأجور الفعالة، إذ يقصد "بالداخلين كل العمال الذين هم في حالة نشاط دائم و الذين يساهمون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة' أما الخارجين فيقصد بهم فئة البطالين التي تضم الطاقة البشرية المعطلة و الغير مشتغلة في العملية الإنتاجية"[115] و حسب هذا الفكر فإن فئة الداخلين تعتبر الأساس في تحديد مستويات الأجور من خلال المفاوضات مع إدارة المؤسسة، أي أن" المؤسسة تتعامل مع فئة الداخلين من العمال و ليس مع فئة الخارجين في رسم سياسة الأجور المنتهجة "[116] .

**المطلب السادس : نظرية رأس المال البشري ( la théorie du capital humain)**

[115] Simar L, « Le modèle des « insiders-outsiders : entre théorie et pratiques », Reflets et perspectives de la vie économique, vol. XLII, issue 4,2003, pp. 81-90

[116] A.Lindbek, D.J.Snower « the insider-outsider theory of employment and unemployment " the MIT press , Cambridge, 1988, p 25

يعتبر الإقتصادي **G.Becker** من رواد هذه النظرية التي ظهرت في سنوات الستينات من القرن الماضي ،إذ دعى إلى ضرورة الإهتمام برأس المال البشري عن طريق الرفع من مستوى المؤهلات و المهارات التي تتطلبها أسواق العمل، في حين فلقد ركزت أبحاث هذا الإقتصادي على المقارنة بين عائد الإستثمار في رأس المال البشري، و كذا معدل الفائدة المحصل أي المقارنة بين كلفة الإستثمار و المردودية المحصلة ،و ذلك من خلال معالجتها لفرضيتين أساسيتين ، تتعلق الأولى بدراسة أثر مستويات الكفاءة العالية على الإنتاجية ، أما الفرضية الثانية فترتبط بأثر الكفاءة المنخفضة أو الفئة الشغيلة التي لا تمتلك مؤهلات و خبرات في المناصب المشغولة ، لذا يتطلب صنع السياسات الفعالة التركيز على تنمية الموارد البشرية من خلال الإهتمام بقطاعات الصحة ، التعليم و الرفاه الإجتماعي التي تعتبر ضمن العوامل الأساسية لنجاح السياسات التنموية المطبقة، في ظل الإهتمام بالعنصر البشري و تنمية قدراته الفكرية والصحية مع إلغاء "كافة أوجه التمييز و المفارقة ما بين الأفراد في الحصول على حقوقهم المشروعة"[117] ، من "حق العمل، حق العيش اللائق، و ذلك إنطلاقا من إعتبار أن الأفراد هم مصدر الطاقة البشرية التي يتطلبها سوق العمل"[118] لتحقيق المستويات المرتفعة للإنتاجية.

**المبحث الرابع : البطالة كمؤشر لقياس مستوى التنمية الإقتصادية**

[117] Gary .S.Becker « Human capital : A theoretical and empirical analysis with special reference to education » ,3rd edition , paperback, March 1994.

[118] تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2013 ، ص 8-10

تسعى دول العالم في العصر الحديث، إلى التحكم أكثر في الإستراتجيات التنموية من خلال دراسة و تحليل الإقتصاديات قصد التعرف على مستويات النمو و التطور المسجلة، و ذلك من خلال التركيز على المؤشرات الكمية التي تندرج ضمن العوامل الإجتماعية التي لها آثار على الميادين السياسية ، الإقتصادية و حتى الإجتماعية ، إذ ترتبط بالإستراتجيات المثلى للحد من ظاهرة البطالة التي يمكن إعتبارها من بين المؤشرات التي تولى لها الحكومات أهمية بالغة في خططها التنموية ، لما لها من آثار سلبية وخيمة على مستويات النشاط الإقتصادي من جهة ، وعلى معدلات النمو الإقتصادي من جهة أخرى.

كما يفهم من البطالة أنها حالة عدم الإستغلال الأمثل للقوة العاملة القادرة على تسيير و توجيه النشاط الإقتصادي للبلد ، غير أن هذه القوة المعطلة سببها هو عجز السلطات عن خلق مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين سواءا الشباب أو النساء القادرين على دفع عجلة التنمية الإقتصادية نحو المستويات المضبوطة في الأجندة الحكومية ، و مع عدم تحكم الدولة في هذه الظاهرة الخطيرة، فإن ذلك سيؤثر حتما على جوانب أخرى ترتبط بإنتشار الفقر المدقع بين أفراد المجتمع ، الذي قد يدفع إلى إنتشار المجاعة التي تعاني منها بعض دول العالم اليوم ، مما يؤدي إلى الإقتتال و الحروب بين طبقات المجتمع بسبب غياب الإستقرار الأمني و السياسي .

أمام هذا الوضع المقلق لإنعكاسات ظاهرة البطالة التي تعاني منها الدول على إختلاف مستوياتها الإقتصادية، بادر المفكرون و الباحثون الإقتصاديون إلى تحليل و دراسة هذه الظاهرة مع إبراز أسباب تفاقم معدلاتها ، من خلال بناء النماذج الإقتصادية ، قصد الحد من مستوياتها المرتفعة المؤثرة على أهداف البرامج و الخطط التنموية المسطرة من قبل صناع القرار في الأجهزة الحكومية .

**المطلب الأول : البطالة ظاهرة إقتصادية و إجتماعية**

تعتبر معضلة البطالة أحد التحديات التنموية التي تواجه دول العالم سواءا المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء، إذ تركز على فئة الشباب و الباحثين عن العمل لأول مرة بسبب إرتفاع قوة العمل لهذه الفئة و التي تنمو بمعدلات أسرع من سنة لأخرى وفق النمو الديمغرافي المتزايد هو الآخر ،كما أن معاناة الشباب في الحصول على منصب عمل ينعكس سلبا على مستوى رفاهيتهم و كذا يعمل على" خلق مشاكل نفسية لدى البطالين" [119] .

و تفسر البطالة أو نقص التشغيل نظريا بنقص في النمو و الإستثمار لإستيعاب الطلب المتزايد من الأشخاص الباحثين عن العمل و القادرين عليه ، إذ تعرف منظمة العمل الدولية (**OIT**) المتعطلين عن العمل بأنهم "الأشخاص الذين هم في السن القانوني للعمل القادرين عليه، و الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه" [120].

أما منظمة الأمم المتحدة فتعرف البطالة على أنها " جميع الأشخاص فوق سن محدد ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر و لا يعملون لحسابهم الخاص، و لكنهم جاهزون للعمل و إتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص "[121].

كما نستطيع تعريف البطالة بأنها ظاهرة إقتصادية إجتماعية يصعب قياسها بدقة ، إذ تعني إختلال التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه ، أي عندما تكون القوة العاملة المعروضة في السوق أكبر من إحتياجات و طلبات المؤسسات تكون أمام البطالة التي تعني أيضا هدرا للموارد البشرية المتاحة و عدم إستغلالها بالطريقة المثلى ، قصد الرفع من مستوى الإنتاجية التي تعتبر الهدف المنشود لكل الدول.

## 1- مفهوم العاطلين عن العمل:

[119] G.N.Mankiw « Macoéconomie » , Economiques prémisses, deboeck,janvier 2003 , p186

[120] Werner, Sengenberger « Beyond the measurement of umployement and underemployment " , fichier PDF , Available at : www.la/public/arabic/region/unemployment 21.htm, access le 05/04/2014

[121] منظمة الأمم المتحدة " تقريرالتنمية البشرية" 2004 ، ص 269

العاطلين عن العمل هم فئة الأشخاص غير المتجانسة ، القادرين على العمل و الباحثين عنه مقابل أجر توافقي بين الطالب للعمل و المؤسسات الهادفة إلى تنفيذ برامجها الإقتصادية . كما قدما كل من **W. Nordhaus** و **P.A-Samuelson** تعريفا للعاطلين عن العمل بأنهم " الفئة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين، و الذين يبحثون عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم ، إذ أعطيا الشروط الثلاثة التي تجعل الشخص عاطلا عن العمل" [122]:

- أن يبذل الفرد قصارى جهده للبحث عن العمل.
- أن يكون قد طرد من عمله أو ينتظر إستدعاؤه مرة أخرى للعمل .
- أن يكون منتظر لإقرار تسلم عمل خلال الفترة القصيرة المقبلة.

أما الديوان الوطني للإحصائيات(**ONS**) يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توفرت فيه المواصفات التالية[123] :

- أن يكون في السن القانوني للعمل ( أكثر من 15 سنة و اقل من 65 سنة)
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ، ونشير إلى الشخص الذي لا يملك عملا هو ذلك الشخص الذي لم يزاول عملا ولو ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل ، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

**2 – كيفية حساب معدل البطالة**

[122] P.Samuelson,N.William « Economics » 14th edit , USA, Mc Graw-Hill, 1992,p575.
[123] ONS « l'emploi et le chômage, données statistiques » N°226, Algérie,1995,p8

يمكن قياس معدل البطالة بالفرق بين الفئة النشطة القادرة على العمل و الفئة المشتغلة فعلا ، إذ يعبر عنه رياضيا ب : **معدل البطالة** = $\frac{\text{الفئة النشطة}-\text{الفئة العاملة}}{\text{الفئة النشطة}}$ **x 100** ، حيث يقيس هذا المعدل نسبة المتعطلين الذين يبحثون عن عمل من إجمالي القوة العاملة ، أي إجمالي الموارد البشرية المنتجة و المتاحة في سوق العمل ، ويعتبر إرتفاع معدلات البطالة مؤشرا سلبيا على الأداء الإقتصادي العام، غير أنه يمكن إعتبار أن "أي إقتصاد لابد و أن يسجل نسبة متعطلين حتى و لو يعمل بطاقته القصوى، و ذلك بسبب مدى التلاؤم ما بين طبيعة العرض و الطلب على العمل"[124] .

من جهة أخرى يساعد هذا المؤشر على تحليل أكثر عمقا لطبيعة النمو الإقتصادي، و قدرته على خلق فرص عمل ، كما يجب التدقيق في توزع نسب البطالة حسب فئات القوى العاملة، إذ عادة ما تركز على فئات محددة كالشباب و النساء بشكل خاص، أو تركز البطالة في مناطق جغرافية محددة من البلد كالأرياف و المناطق النائية دون المدن و المناطق الحضرية.

و حسب مصادر الأمم المتحدة فإن العالم يعاني قصورا في التشغيل ، و يعود جزئيا هذا إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي، و الأكثر أهمية أن معدلات خلق مناصب عمل جديدة يقصر أيضا عن مواجهة الزيادة في عرض العمل في معظم دول العالم ، لهذا تشهد أغلب الدول معدلات بطالة مرتفعة بشكل كبير ، غير أن العديد من الدول النامية تستمر في مواجهة المعدلات المرتفعة من البطالة و التشغيل الضعيف ، الأمر الذي يحد من أثر النمو على تخفيض معدلات الفقر الذي يعد أحد إفرازات البطالة. و الجدول الموالي يبين معدلات البطالة في بعض مناطق العالم .

**الجدول رقم 12: إختلاف معدلات البطالة بين دول العالم( % من إجمالي السكان)**

[124] منظمة العمل الدولية" تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية"، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية ،بيروت، 2014، ص8

| السنة / المنطقة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| المنطقة العربية | 10.33 | 11.33 | 11.45 | 11.41 | 11.52 |
| شرق آسيا و دول الباسيفيك | 4.36 | 4.33 | 4.40 | 4.52 | 4.58 |
| أوروبا و آسيا الوسطى | 10.23 | 9.76 | 9.48 | 9.25 | 9.26 |
| الإتحاد الأوروبي | 9.63 | 9.61 | 10.50 | 10.88 | 10.20 |
| الشرق الأوسط و شمال إفريقيا | 11.64 | 12.67 | 12.81 | 12.77 | 12.88 |
| إفريقيا شبه الصحراء | 8.1 | 8.11 | 8.09 | 7.91 | 7.96 |

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع www.imf.org/data المحدثة إلى غاية 2016/06/14

يتبين من الجدول أعلاه مدى إرتفاع معدلات البطالة في العالم العربي مقارنة بباقي دول العالم ، إذ تتزايد معدلاتها من سنة لأخرى لتسجل بذلك ما نسبته 11.52% سنة 2014، و يرجع سبب ذلك إلى عدم نجاعة إستراتجيات التشغيل المنتهجة من قبل السلطات العمومية للدول العربية في إمتصاص الفائض من الطاقة البشرية المتاحة بفعل ضعف مستويات الإستثمار ، التي تلعب دورا كبيرا في توفير و إستحداث مناصب العمل لفائدة البطالين ، في حين تعتبر منطقة شرق آسيا و دول الباسيفيك من المناطق المتحكمة جدا في معدلات البطالة ، إذ سجلت معدلا أقل من 5% سنة 2014 ، ثم تليها منطقة إفريقيا شبه الصحراء التي سجلت هي الأخرى معدلا أقل من 8%.

### 3 – معايير قياس معدل البطالة

نميز ما بين عدة معايير لقياس معدل البطالة ، و التي يمكن توضيح بعضها في النقاط التالية:

- حساب معدل البطالة على أساس الجنس .
- على اساس المنطقة الجغرافية ( الريف و الحضر).
- على أساس العمر.
- على أساس العرق .

لذا يتأثر معدل مشاركة الشباب في النشاط الإقتصادي بسبب عوامل مرتبطة بالتمييز الجنسي في توظيف القوة العاملة ، إذ تسجل منطقة شمال إفريقيا على العموم نسب مرتفعة من التمييز و إنعدام العدالة الإجتماعية في التوظيف، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض معدل النشاط الكلي في هذه المنطقة مقارنة مع باقي دول العالم.

و الجدول المبين أسفله يوضح أثر التمييز في النشاط بين الجنسين .

**الجدول رقم 13: معدل تطور النشاط بين الجنسين حسب المنطقة في العالم (% )**

| الجنس | معدل النشاط الإجمالي | | | معدل مشاركة الذكور | | | معدل مشاركة الإناث | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة / المنطقة | 2000 | 2010 | 2015 | 2000 | 2010 | 2015 | 2000 | 2010 | 2015 |
| العالم | 53.8 | 50.9 | 50.2 | 62.5 | 58.9 | 53.2 | 44.7 | 42.4 | 41.6 |
| شمال إفريقيا | 39.4 | 37.8 | 36.5 | 53.4 | 52.5 | 50.2 | 25.1 | 22.9 | 22.3 |
| إفريقيا شبه الصحراء | 57.8 | 57.5 | 57.4 | 64.1 | 62.7 | 62.1 | 51.4 | 52.2 | 52.7 |

Source : OIT "Tendances Mondiale de l'emploi 2013", rapport de OIT (2012)

يتبين من خلال الجدول أن للتمييز ما بين الجنسين أثر على إنخفاض معدل النشاط الإجمالي، فمعظم دول شمال إفريقيا تهمل دور المرأة في الحياة الإقتصادية بالرغم من قدرتها و كفاءتها في تسيير و تنفيذ الأعمال الموكلة لها في سبيل تحقيق الأهداف المتوقعة من تطبيق البرامج و الإستراتجيات المخطط لها.وفي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2013 أكدت على وجود فوائد إقتصادية هائلة من زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة ، و لقد أوضح تقرير " **المرأة والعمل والإقتصاد**"[125] لصناع و متخذي القرارات أهمية إعطاء المرأة فرصا متساوية للمشاركة في القوة العاملة مع الذكور، و على سبيل المثال

[125] كاترين إيلبورغ، فوبتيك و مونيك نوياك و كالبانا كوتشار" المرأة و العمل و الإقتصاد : مكاسب الإقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين" ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2013 ، ص 05

بينت الدراسة أنه إذا زاد عدد العاملات إلى نفس مستوى عدد الرجال، فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12% و في اليابان ب 9%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5%.

كما أشار التقرير إلى مجموعة متنوعة من العراقيل التي تحول دون مشاركة المرأة في قوة العمل، ووفقا للتقرير لا يزال عدد النساء في القوة العاملة اقل بكثير من عدد الرجال في جميع أنحاء العالم، ولا يعمل إلا نصف عدد النساء ممن هن في السن القانوني للعمل، كما تتأثر النساء بمعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر، و عندما يدفع لهن أجر يكون تمثيلهن مفرطا في القطاع غير الرسمي .

ووفقا للدراسة فإنه يمكن إصلاح الضرائب الحكومية و سياسات الإنفاق، وكذلك تنظيم سوق العمل للمساعدة في زيادة عمالة الإناث، و على سبيل المثال فإن فرض ضرائب على دخل الأفراد بدلا من دخل الأسرة الذي يحدث في العديد من الإقتصاديات التي تفرض هامشا ضريبيا على دخل الفرد الثاني في العائلة الواحدة، سيشجع النساء على العمل ،كما يمكن أن يؤدي إلى ربط الفوائد الإجتماعية بالمشاركة في القوة العاملة أو التدريب أو برامج سوق العمل النشطة إلى المساعدة أيضا في زيادة عمالة الإناث .

و لقد نص إعلان منظمة العمل الدولية بشأن "المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل 1998 "[126] ، على أن جميع الدول الأعضاء، و إن لم تكن قد وقعت على الإتفاقيات ملزمة بأن تحترم وتحقق المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية و التي تشمل القضاء على التمييز ما بين الجنسين في الوضائف و المهن ، كما يؤكد الإعلان الذي إعتمدته المنظمة سنة 2008 بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة ، أن "المساواة بين الجنسين و عدم التمييز قضيتان شاملتان تتضمنها الأهداف الإستراتجية المبرمجة في أجندة العمل اللائق"[127].

[126] منظمة العمل الدولية " المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل " ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 88، جنيف ، 18 يونيو 1998
[127] منظمة العمل الدولية " العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة " ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 67، جنيف ، 10 يونيو 2008، ص2-5

و من جهة أخرى حدد خبراء منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (**OCDE**) "الأسباب الأساسية التي تعيق سياسة تشغيل الشباب البطالين في هذه المنطقة" [128] و التي تتلخص في النقاط التالية:

- لا يترجم تحقيق مستويات عالية للنمو الإقتصادي بخلق مناصب جديدة لصالح البطالين .
- سياسة تشغيل الشباب تعتبر من أسوأ الكيفيات و الطرق، لأن الشباب يبقى فقيرا بالرغم من إندماجه في سوق العمل.
- المجتمع الذي يعرف طاقة شبانية كبيرة و قادرة على العمل، يخلق نوعا من الضغط على مستوى العمل، مما يستدعى تدخل الحكومة لإيجاد سياسة تشغيل ناجعة لإمتصاص الفائض من الطاقة الشبانية الباحثة عن العمل .
- يتميز شباب المنطقة بعدم التفاؤل في البحث عن مناصب عمل ، مما يؤدي إلى عدم ثقة الشباب في سياسات الدولة الموجهة لهم ، قصد الحد من المستويات المرتفعة للبطالة.
- تواجه الإناث تحديات و عراقيل كبيرة للدخول في سوق العمل، بسبب التمييز و إنعدام العدالة الإجتماعية مابين الجنسين ، إذ يعتبر عدم الإهتمام بتشغيل الإناث القادرين على العمل تبذيرا و هدرا للموارد البشرية المتاحة، و التي قد توجه لزيادة مستويات الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد.

**المطلب الثاني : أنواع البطالة و آثارها على مختلف الميادين**

**1- أنواع البطالة**

تتعدد أنواع البطالة لإرتباطها بعدة أسباب و التي نذكر منها :

[128] OCDE « Emplois des jeunes en Afrique du Nord » 2012 , p15

* تدخل الدولة في تنظيم آليات سوق العمل من خلال تحديدها للأجر الأدنى المضمون، لأن تخفيض الأجور و الضرائب يؤديان إلى جذب و تحفيز الإستثمارات التي تهدف إلى خلق الثروات و فرص عمل لفائدة البطالين خاصة الشباب منهم.

* إمتناع أصحاب رؤوس الأموال عن مباشرة نشاطاتهم الإستثمارية بسبب عدم ملائمة مناخ الأعمال بالإضافة إلى المخاطرة التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة، جراء تذبذب مستويات الأسعار و معدلات الفائدة التي يبني عليها المستثمرون تقديراتهم.

* التزايد السكاني الكبير مقارنة مع الموارد المتاحة و الموجهة للعملية الإنتاجية ، مما يرهق السلطات الحكومية في إيجاد مناصب عمل جديدة بغية إمتصاص الفائض من الطاقة الشبابية العاطلة.

* الإعتماد على التقدم التقني في العملية الإنتاجية من خلال إحلال الآلات و التجهيزات محل العمال، الأمر الذي يستدعي خفض أو تسريح العمال الذين ليس لهم دور في إعطاء قيمة مضافة للنشاط الإقتصادي.

و يتم التمييز بين عدة أصناف للبطالة تتعدد بإختلاف ظروف و أسباب حدوثها ، و نحاول إبراز عدد منها بغية توسيع المفهوم العام لهذه الظاهرة التي باتت تهدد إستقرار الدول :

**أ-البطالة الإجبارية و الإختيارية**

تعتبر البطالة الإجبارية أخطر أنواع البطالة، إذ تعتبر الحكومة هي المسؤولة عنها ، حيث تعجز عن إيجاد فرص عمل كافية للطاقات القادرة على العمل بالأجر السائد في السوق.

أما البطالة الاختيارية فتسمى كذلك إنطلاقا من رغبة الفرد البطال، فهو يمتنع عن مزاولة عمله لسبب أو لآخر ، فقد لا يرضيه الأجر المتفق عليه بسبب أنه لا يكفيه لسد إحتياجاته اليومية .

**ب-البطالة الظرفية**

يرتبط هذا النوع من البطالة في حدوث أشياء لا تقع في الحسبان أو في بعض الأحوال الإقتصادية غير المتوقعة، خلال الأزمات الإقتصادية أو حدوث كوارث طبيعية التي تؤدي إلى تخريب المؤسسات كليا أو جزئيا مما يجعل العمال في بطالة حتمية .

**ج- البطالة الدورية**

يقوم هذا النوع على أساس أن النشاط الإقتصادي في أي بلد يتميز بعدم الإستقرار، فهو متذبذب بين فترات الصعود و الهبوط الدورية ، و يطلق على حركة التقلبات الصاعدة و الهابطة للنشاط الإقتصادي بمصطلح "الدورة الإقتصادية" ، التي لها خاصية التكرار و الدورية في مدة زمنية مابين ثلاث إلى عشر سنوات.

و ترتفع معدلات البطالة في حالة ركود أو إنكماش النشاط الإقتصادي، كما تنخفض في فترات الإنتعاش و الرواج الإقتصادي، و للحد من آثار هذا النوع من البطالة لابد على صناع القرار إتباع إستراتيجيات إقتصادية توسعية ، وذلك من خلال إستعمال آليات السياسة المالية و النقدية لزيادة الطلب الكلي و لتشجيع الإستثمارات و الصادرات الذي يقابله خفض في مستوى الواردات و معدلات الضرائب.

**د- البطالة الإحتكاكية**

تعبر عن المرحلة التي يصبح فيها الشخص بطالا، في حالة توقفه عن العمل الأول و قيامه بالبحث عن فرصة عمل جديدة في منصب آخر تلائم رغباته و إحتياجاته من الوظيفة التي يبحث عنها .

فالبطالة الإحتكاكية تنشأ من تغيير العامل لوظيفته و لكن ما دامت المؤسسات تقدم عروض عمل ، فمن المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في زمن قصير ، و هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة نذكر منها:

- محاولة العمال تغيير وظيفتهم بالإنتقال إلى مؤسسات أخرى بهدف الرفع من مستوى مداخيلهم الفردية الذي يساهم في تحسين القدرة الشرائية و بالتالي مستوى معيشة الأفراد.
- تأثر بعض القطاعات الإقتصادية بالظروف الطبيعية ، كالأمطار و الثلوج ، الأمر الذي يساهم في توقيف العمل خاصة في قطاعات البناء و الزراعة و النقل، السبب الذي يجعل العمال في حالة بطالة ظرفية.
- عدم توفر المعلومات اللازمة لفئة الباحثين عن العمل من جهة و كذلك أرباب العمل و المؤسسات التي لا تصلها المعلومات المتعلقة بالكفاءات و الخبرات خاصة تلك المتخرجة من المعاهد العليا و الجامعات ، و يعود سبب ذلك إلى غياب آليات التنسيق التي يجب أن تتوفر بين مؤسسات الدولة من جهة و مؤسسات القطاع الخاص من جهة ثانية ، مما يساهم ذلك في إرتفاع معدلات البطالة .

**هـ- البطالة المقنعة :**

نعني بها التوظيف الزائد عن الحاجة لليد العاملة دون الإحتياج إليها ، مما يؤثر ذلك على مستويات الإنتاجية ، كما تعرف ب" حالة إلتحاق بعض الأفراد بوظائف معينة ، يتقاضون عنها أجورا في حين أن

إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر ،فالأستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال من الأحوال على حجم الإنتاج"[129].

**و- البطالة الموسمية**

يرتبط هذا النوع بالمواسم خاصة قطاعي الزراعة و السياحة، أي عند نهاية الموسم يقع الفرد في بطالة عابرة سرعان ما تجبر الفرد على تغيير نشاطه ، كما يعتبر هذا النوع مشابه تماما للبطالة الدورية.

**2- آثار البطالة**

تؤثر معدلات البطالة المرتفعة على جوانب الحياة ، الإقتصادية، الإجتماعية و حتى السياسية ، فهي ذو أبعاد متعددة ، إذ يمكن تلخيص البعض منها في :

**أولا - الآثار الإقتصادية**

- تلجأ حكومات الدول في غالب الأحيان عند إرتفاع معدلات البطالة إلى إتباع سياسات التقشف في الإقتصاد عن طريق تخفيض الأجور و تسريح العمال، مما يساهم ذلك في خلق مشاكل إجتماعية أخرى قد تعرقل قيام السلطة بتسيير مشاريعها و فقا للخطة أو الإستراتجية المرسومة.

- تخفيض مستويات المعيشة بسبب إنخفاض المداخيل الفردية و إنخفاض الإدخار مما يؤثر على النشاط الإستثماري، و الذي يساهم بدوره في كبح عجلة التنمية الإقتصادية نتيجة إنخفاض مستويات الإنتاجية.

- التأثير على مردودية رأس المال البشري ، فمن المعروف أن الخبرات و المهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الفرد خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما و ذات قيمة إنتاجية

[129] خالد وصفى الوزني، أحمد حسين الرفاعي " مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق" دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 268

، لكن ظاهرة البطالة تعمل على تناقص و إنخفاض مستوى الكفاءات و الخبرات المكتسبة ،لأن العاطل عن العمل يفقد فرص التدريب و إعادة الرسكلة التي تمنحها المؤسسات لفائدة موظفيها بغية زيادة الرصيد المعرفي و الإحترافي الذي من شأنه تحقيق المستويات المرتفعة للإنتاجية.

- الإستغلال السيئ للموارد و الطاقات البشرية المتاحة وعدم إستخدامها في العملية الإنتاجية ، و يرجع ذلك إلى غياب سياسات تشغيل ناجعة تمكن السلطات من إمتصاص الفائض في اليد العاملة خاصة تلك الماهرة و الفنية التي من شأنها إعطاء قيمة مضافة للنشاط الإقتصادي الكلي.

- إن تعطيل عنصر العمل الذي يعتبر أحد عوامل الإنتاج الرئيسية المستخدم في العملية الإنتاجية و النشاط الإقتصادي و الذي يؤثر سلبا على مستوياتها ، و في حالة عدم إستغلاله إستغلالا عقلانيا وفق ما تقتضيه الخطط و السياسات الموضوعة من طرف صناع القرار في الدول ، فإنه سيؤثر على إنتاجية القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ، إضافة إلى الآثار الإجتماعية التي سيخلفها جراء إنتشار البطالة في أوساط الشباب .

**ثانيا –الآثار الإجتماعية و السياسية**

- تتسبب البطالة في تسريح الشباب من أعمالهم هذا ما يؤدي إلى إستفحال و إرتفاع معدلات الجريمة بمختلف أنواعها.

- إرتفاع معدلات الفقر بسبب إنعدام فرص العمل أو صعوبة إيجاد وظائف تمكن الشباب من تأمين نفقاتهم اليومية

- إرتفاع حالات الأمراض النفسية بين فئة الشباب البطالين بسبب تناولهم للمخدرات و المهلوسات التي تدفع بالأفراد إلى إستعمال العنف و تخريب الممتلكات العامة و الخاصة.

- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين و إرتفاع معدلات العنوسة من جانب الفتيات الأمر الذي يؤثر على معدلات الولادة التي تعتبر مصدر تموين المجتمع بالطاقات الشبابية القادرة على العمل ، حيث يسير المجتمع نحو الشيخوخة.

- إضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالإستقرار السياسي للدولة ، مع محاولة أفراد المجتمع التوجه نحو تغيير هياكل و مؤسسات الدولة عن طريق الإضرابات و الإحتجاجات قصد الضغط على السلطة الحاكمة على إستقالتها من الحكومة ، و يرجع سبب ذلك إلى فشلها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعبها.

**المطلب الثالث : أثر معدل البطالة على بعض المؤشرات الإقتصادية**

**1- معدلات البطالة و الأجور النقدية من خلال منحنى Phillips**

لقد تطرق الإقتصادي النيوزيلندي **A.W Phillips** سنة 1958 بدراسة العلاقة بين "معدلات البطالة و معدلات التغير في الأجور النقدية التي أجراها على الإقتصاد البريطاني في الفترة ما بين 1861 و 1957" [130]، و هو مايطلق عليها في النظرية الإقتصادية **بمنحنى فليبس (courbe de Phillips)** .

كما يوضح هذا المنحنى المصادر الأساسية الثلاثة للتضخم و هي[131]:

- التضخم المتوقع ( l'inflation anticipée)

- التغيرات في البطالة وفقا لمعدلاتها الطبيعية أو ما يطلق عليها بالبطالة الظرفية .

[130] A.w.Phillips « the relation between unemployment and the rate of change of Money wage in UK-(1861-1957) ,Economica, Vol 5, November 1958, pp 283-299

[131] Gregory . N.Mankiw « macroéconomie » deboeck ,3ème édition, janvier 2003, p 427

- صدمة العرض.

و يمكن إبراز هذه المصادر المرتبطة بمفهوم التضخم من خلال المعادلة التالية:

$$\pi = \pi^e - \beta\,(\mu - \mu^n) + \vartheta$$

و هي تعني أيضا

$$\text{Inflation} = \begin{pmatrix} inflation \\ anticipée \end{pmatrix} - \beta \begin{pmatrix} chomage \\ conjoncturel \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} choc\ de \\ l\imath offre \end{pmatrix}$$

و تبين هذه المعادلة العلاقة بين مستويات التضخم و معدل البطالة .

حيث : $\beta$ عبارة عن معلم موجب تماما .

الإشارة السالبة تمثل إتجاه البطالة الظرفية ، و معدلاتها المرتفعة تؤدي إلى إنخفاض التضخم .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين معدل البطالة و مستوى الأجور النقدية ، فقد بين Phillips ذلك من خلال الصيغة الرياضية التالية : $\mathbf{y + a = b \cdot x^c}$ أو $\mathbf{Log\ (y + a) = log\ b + c\ log\ x}$

حيث تمثل :

Y: نسبة التغير في معدلات الأجور.

X: نسبة البطالة .

a, b: ثوابت مقدرة بطريقة المربعات الصغرى

و بتطبيق خواص اللوغاريتم ، توصل **Phillips** من خلال دراسته لإحصائيات 1861 و 1913 ، إلى المعادلة الرياضية التالية: $\mathbf{Y + 0.900 = 9.638\ X^{-1.394}}$

**الشكل رقم16 : منحني فليبس المبسط**

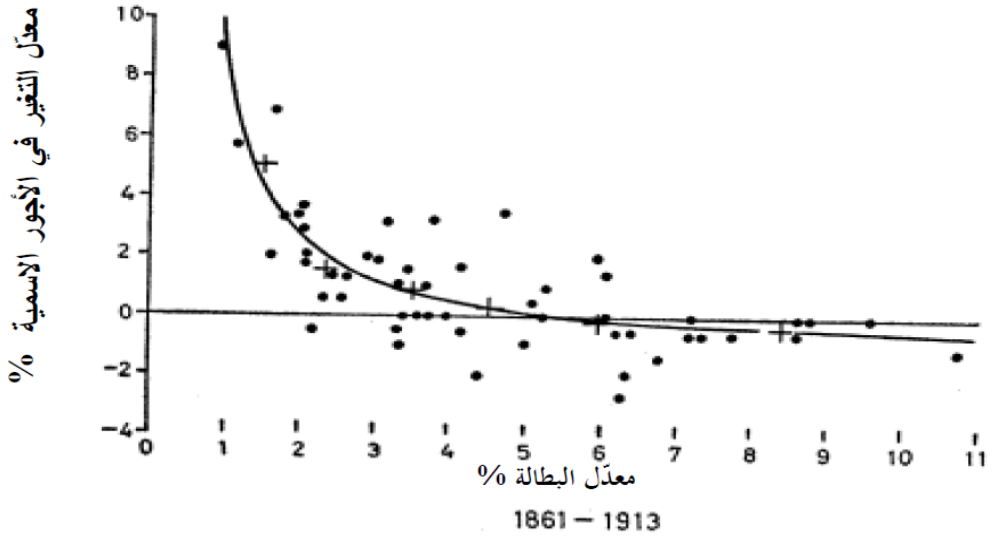


**Source :** A. W. Phillips, " The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change of Money Wage in The U.K 1861 – 1957 " , Economica (Vol. 5, Nov., 1958) PP. 285.

يتبين من المنحنى أن هناك علاقة عكسية ما بين مستويات الأجور الإسمية و معدل البطالة في الأمد الطويل ، أما في الأجل القصير فإنه عند نفس معدل البطالة فقد سجل زيادة معدل تغير الأجور الإسمية بوتيرة أسرع في فترات التوسع الإقتصادي و التي فاقت تلك الزيادة في حالة الإنكماش و الركود .

و من خلال ذلك إستنتج **Phillips** أنه في فترات الرواج الإقتصادي يتزايد الطلب على العمالة مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة ، والعكس في حالة الإنكماش الإقتصادي الذي ينخفض فيه الطلب على العمالة مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة، و من ثم "يطالب العمال برفع مستوى أجورهم المحدود و يتناقص بذلك معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة"[132].

كما يمكن توضيح منحنى فليبس من خلال الشكل التالي:

[132] محمد ناجي حسن خليفة " البطالة و النمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية " كلية الإدارة و الإقتصاد ، جانعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، من خلال الموقع www. Kantakji.com/files/ Economics/782 d .doc , consulter le 14/11/2014

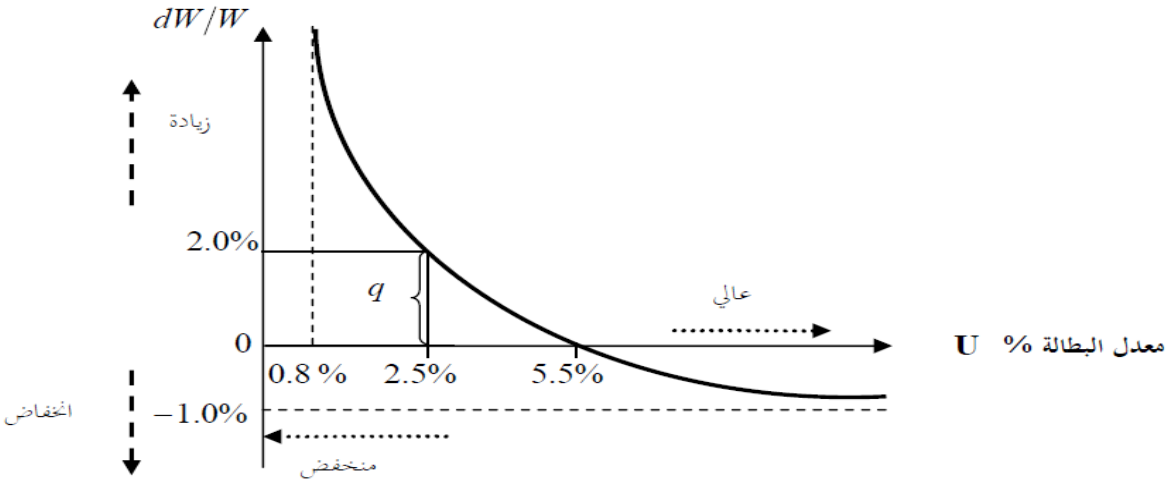


يبين المنحنى العلاقة العكسية غير الخطية التي تربط ما بين معدلات التغير في البطالة و مستوى الأجور الإسمية. فعندما تنخفض البطالة إلى مستوياتها الدنيا أي عند 0.8% كما هو مبين في الشكل ، فإن مستويات الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى عند −1% و هذا عندما تكون كل القوة العاملة المتاحة في حالة بطالة حقيقية ، كما بين **Phillips** من خلال دراسته ، أنه للمحافظة على إستقرار مستوى الأجور ينبغي أن يستقر معدل البطالة عند نسبة 5 %.

**2- العلاقة بين معدلات البطالة و معدل التضخم**

لم يعط المختصون أهمية بالغة لمنحنى **Phillips** ، إلا بعد الأعمال التي قاما بها كل من **p.Samuelson** و**R.Solow** ، و ذلك من خلال تطبيق علاقة **Phillips** على الإقتصاد الأمريكي في الفترة ما بين 1900 و 1960 ، إذ توصلا إلى أن "الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح ما بين 4% و 5% لا تكون ممكنة، إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى 3% من قوة العمل" [133].و لاحظا من جهة أخرى بأن العلاقة العكسية ليس فقط بين معدل التغير في الأجور النقدية و بين معدل البطالة ، بل أيضا بين معدل البطالة و معدل التضخم . و يوضح الشكل الموالي كيفية الإستعانة بمنحني**Phillips** لكي نستنتج العلاقة ما بين معدل البطالة و معدل التضخم .

[133] P. Samuelson, R.Solow, op.cit ,p192

**الشكل رقم17 : تحريك منحنى Phillips لدراسة االعلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم**

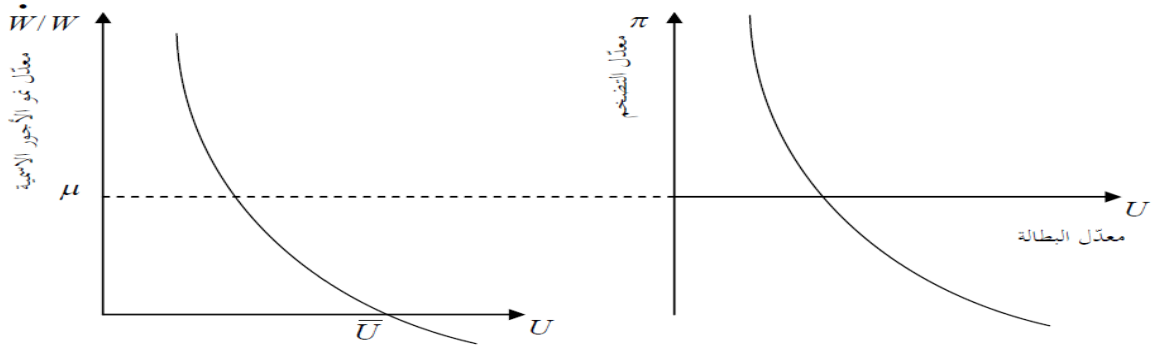


**Source:** Gilles KOLEDA, op. cit., P 96.

## 3-العلاقة بين البطالة و معدلات النمو الإقتصادي

عند دراسة العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات النمو الإقتصادي ، لابد من التطرق إلى قانون **Arthur Okun ( 1928-1980)**، حيث قام هذا الإقتصادي بدراسة الإقتصاد الأمريكي للفترة الممتدة ما بين **( 1947 –1960)** ، إذ إستنتج من خلال دراسته القياسية بأن "إرتفاع نقطة إضافية واحدة فوق 4% من معدلات البطالة ، سيصاحبها إنخفاض بثلاث نقاط من الناتج الوطني الحقيقي" [134] ، أي هناك علاقة عكسية بين معدلات النمو و معدلات البطالة . كما فسر العلاقة بين البطالة و النشاط الإقتصادي بصيغتين مختلفتين:

**الصيغة الأولى :**

$$\Delta U_t = \alpha - \beta \Delta Y_t + Z_t$$

**حيث أن :**

**$\Delta U$ :** التغير في معدل البطالة الفعلي .

**$\Delta Y$ :** التغير في مستوى الناتج الإجمالي الحقيق .

$\beta$ : معلمة خط الإنحدار

**Z** : أخطاء القياس .

[134] A.Silem, D.J-M Albertini « lexique d'économie » 6ème édition , 1999 ,p 377

و تعني هذه العلاقة أن إستقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الإقتصادى بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر ، حيث إستنتج العلاقة الرياضية التالية و التي تم إسقاطها على الإقتصاد الأمريكي:

$$\Delta U_t = 0.3 - 0.3\Delta Y_t + Z_t$$

و حسب **Samuelson –Nordhaus** ، فإن هذا القانون يوفر الأهمية القصوى بين سوق السلع و سوق العمل ،إذ يصف "العلاقة بين الحركات القصيرة الأجل بين الناتج المحلي الحقيقي و التغيرات في معدل البطالة" [135].

**الصيغة الثانية :** (نموذج الفجوة)

و تعطى على الشكل الرياضي التالي:

$$U_t - \overline{U_t} = -\gamma\,(Y_t - \overline{Y_t}) + Z_t$$

توضح هذه الصيغة فجوة **Okun** ، و التي تبين العلاقة بين معدل البطالة الفعلي و مستواها الطبيعي و الفارق بين الناتج المحلي الفعلي و مستواه الممكن .إذ توصل إلى المعادلة التالية:

$$U_t = 3.72 + 0.36\ Gap_t + z_t$$

## 4-أثر الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 على حجم العمالة في العالم

للأزمة الإقتصادية مهما كان نوعها آثارا سلبية على النشاط الإقتصادي الكلي ، فهي تعمل على إقصاء العمل من المشاركة في العملية الإنتاجية ، حيث تتسبب في توسيع فجوة المداخيل ما بين أرباب العمل و ما بين العمال الأقل دخلا ، مما يساهم في إضعاف القدرة الشرائية لأفراد المجتمع بسبب تدني الأجور.

و يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول الأجور[136]، إلى أنه في حين كان الإقتصاد العالمي ينمو بمعدل سنوي يصل إلى 4% في الفترة ما بين 2014 و 2015 مدفوعا بنمو الإقتصادات الصاعدة في آسيا

[135] A.M Balibwanabo « vérification empirique de la loi d'okun , le cas de R-D de CONGO » ; 1960, 2000

[136] Organisation mondial du travail « rapport mondial sur les salaires 2014/2015, salaires et inégalités de revenus » , Genève , 2015

، كانت الأجور تنمو بوتيرة أبطأ بمعدل سنوي وصل إلى 2% في سنة 2013، وهذا ما ضعف من القدرة الشرائية للعمال التي كانت تنكمش في ظل النمو الإقتصادي لمرحلة ما قبل الأزمة.كما تنعكس الأزمات الإقتصادية بالآثار السلبية على أسواق العمل ، فهي تساهم في تسريح المزيد من اليد العاملة النشطة على إختلاف كفاءتها الفنية في العمل، كما تفرض على السلطات الحاكمة في البلدان من إتباع سياسات التقشف التي تضعف من آليات سياسات التشغيل التي تتبعها الدول كمحاولة منها لخلق فرص عمل جديدة لفائدة البطالين ، مما يساهم ذلك في تدهور الأوضاع في مختلف جوانب الحياة خاصة الإجتماعية و السياسية التي قد تؤدي إلى الإضرابات و الإحتجاجات ، كنتيجة للغضب الشعبي على الإستراتجيات المنتهجة من قبل السلطة الحاكمة . والشكل المبين أسفله يبين بوضوح آثار الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 على بعض الإقتصادات الأوروبية ، كاليونان ، إسبانيا و غيرها.

**الشكل رقم 18: آثار الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 على أسواق العمل الأوروبية.**

**سياسات حكومية داعمة لرأس المال**

-تحرير حركة رؤوس الأموال - إلغاء الحد الادنى للأجور

- تحفيز الإقتصاد الريعي( عقارات،إستثمارات مالية)

- تحرير سوق العمل وإضعاف لمقومات التفاوض الجماعي من خلال تعديل القوانين و التشريعات

**إقتصاد حقيقي قائم على الإستهلاك**

-الإستهلاك وسيلة رئيسية لتحفيز النمو من خلال زيادة الطلب على الإستثمارات

- أجور العمال هي المصدر الرئيسي لتحفيز الطلب و بالتالي فإن زيادة الأجور تحفز الإنتاجية

- الأجور أحد مكونات الناتج المحلي و بالتالي يجب

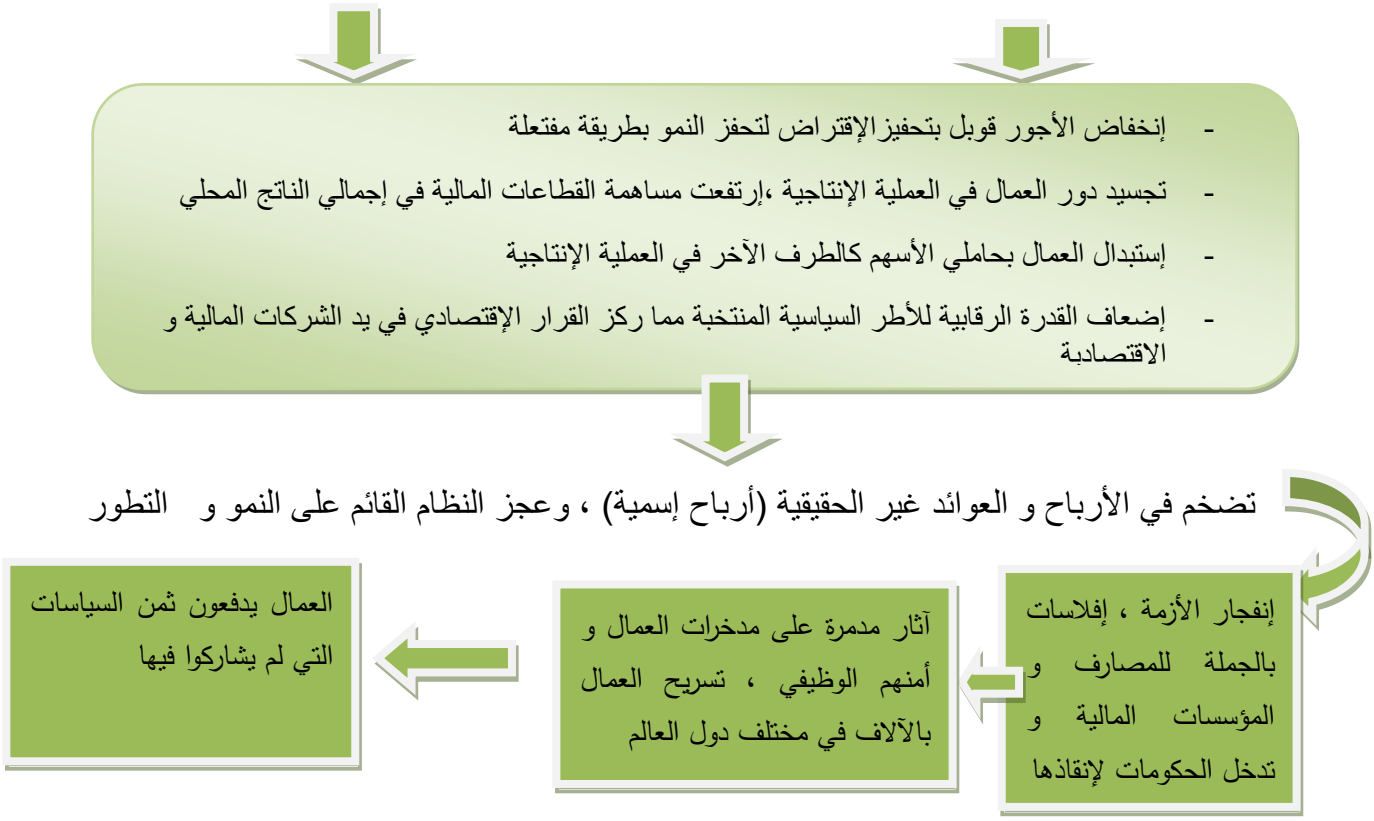


المصدر : منظمة العمل الدولية " الأزمة المالية و الإقتصادية" المكتب الإقليمي للدول العربية ، لبنان ، 2014، ص13

يتبين من خلال الشكل أعلاه أنه كانت لتداعيات الأزمة المالية آثارا و خيمة على الإقتصادات الغربية ، إذ أدت إلى تسريح 29 مليون عامل من وظيفتهم ، إلا أن تلك الآثار فقد توسعت لتشمل الدول النامية التي عرفت إلى المزيد من التدهور في ظروف العمل ، إضافة إلى تدني الأجور بالنسبة للفئة العاملة ، لذا بادرت الحكومات الأوروبية بتبني مجموعة من السياسات التي ترتبط في مجملها بالسياسات التقشفية قصد إحتواء تداعيات الأزمة، لذا بادرت الحكومة اليونانية التي تأثرت بأزمة 2008، بتطبيق "إجراءات إستعجالية قصد الحد من مستويات البطالة المرتفعة"[137] و نذكر منها :

[137] منظمة العمل الدولية " الأزمة المالية و الإقتصادية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

- زيادة ساعات العمل الأسبوعية من 37 إلى 40 ساعة.
- تخفيض عدد العمال المثبتين في القطاع العام إلى النصف.
- تخفيض الأجور و الحوافز السنوية للعاملين في الشركات الحكومية بنسب تتراوح ما بين 3% إلى 12% .
- توقيف العمل بالعقود الجماعية التي قد تعيق تنفيذ الإجراءات التقشفية.
- خصخصة حوالي 55 من كبريات الشركات الحكومية .
- تخفيض الحد الأدنى للأجور من حوالي 700 أورو في الشهر إلى 500 أورو.

**المطلب الرابع : أثر ثورات الربيع العربي على حجم العمالة في الدول العربية**

بعد الإضطراب السياسية التي عاشتها معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة، بات لازما على دول أخرى كالجزائر ، المغرب ، العربية السعودية و غيرها من الدول التي لم تصلها رياح التغيير السياسي ، أن تعتمد سياسات ناجعة قصد تحسين الظروف المعيشية عن طريق الرفع من مستويات أجور العمالة المحلية في القطاع العمومي ، غير أن "الحد الأدنى في القطاع الخاص يبقى ضعيفا في المنطقة"[138] .

و أمام هذا الوضع اللامستقر في دول المنطقة العربية ، بادرت حكوماتها بإنتهاج عدة سياسات إنطلاقا من الرفع في أجور موظفي القطاع العمومي إلى الإهتمام أكثر بالجوانب المرتبطة بحياة أفراد المجتمع بإرساء قاعدة متينة للبنى التحتية التي تشمل المواصلات و الصحة و التعليم و غيرها ، و الجدول الموالي يوضح الإستراتجيات المثلى المتبعة من قبل حكومات الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي.

**الجدول رقم 14 : مواقف البلدان من الربيع العربي حسب إجراءات الإستخدام بعد عام 2010**

[138] منظمة العمل الدولية" التقرير العالمي للأجور 2013/2012 ، الأجور و النمو العادل" مكتب العمل الدولي ، جنيف، 2013 ، ص33

| | التغيرات في الأجور | التغيرات في الحد الأدني للأجور | الإستخدام في القطاع العام | التدريب | البنى التحتية |
|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | x | x | x | x | x |
| مصر | x | x | x | x | x |
| العراق | x | | | | x |
| الأردن | x | x | x | x | x |
| تونس | x | | x | x | |
| المغرب | x | x | x | x | |
| ليبيا | x | x | x | | |
| قطر | x | | | | x |
| السعودية | x | x | x | x | x |
| اليمن | x | | x | x | |
| لبنان | x | x | | | |

**المصدر**:منظمة العمل الدولية "نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي– نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة" ، جنيف ،2013، ص43

## المبحث الخامس :التجارب الدولية في مجال سياسات و إجراءات التشغيل

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المفهوم الواسع لإستراتجيات التشغيل الواجب إتباعها من طرف السلطات العمومية ، قصد التحكم في معدلات البطالة المتزايدة من سنة لأخرى، من خلال إتباع إستراتجيات التخطيط التنموي الذي يعتبر أساس نجاح البرامج التنموية المسطرة من طرف صناع القرار،

و ذلك من خلال العمل على تشجيع النشاط الإنتاجي للإقتصاد عن طريق تشجيع الأفراد على مزاولة الأنشطة الإستثمارية المختفلة ، و ذلك من خلال خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر المحرك الفعال لتحسين الوضعية الإقتصادية الكلية نتيجة الدور المضاعف الذي تلعبه، بفعل المساهمة في الرفع من مستويات الإنتاجية من جهة ، و كذا العمل على إستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين. محاولين بذلك الإستدلال ببعض التجارب الدولية الناجحة في مجال سياسات التشغيل المطبقة و التي أثبتت فعاليتها ، بفعل التحكم في معدلات بطالة الشباب من جهة ، و كذا بعث المشاريع الإستثمارية الناجعة ، التي تهدف إلى الرفع من مستويات الإنتاجية و كذا تحسين الوضعية الإقتصادية من جهة أخرى.

كما أن سياسات التشغيل ترتبط بنوعين أساسيين ، تتمثل الأولى في سياسات التشغيل النشطة أو الإيجابية التي تضم هي الأخرى عدة إجراءات فعالة تهدف إلى إمتصاص الفائض في البطالة ، أما النوع الثاني من تلك الإستراتجيات فترتبط بسياسات التشغيل السلبية ذات الأثر الضعيف مقارنة بالنوع الأول، و التي تعتبر كإجراءات إحترازية عن طريق تخصيص منح و مخصصات مالية لفائدة البطالين ، و هذا ما سوف نعالجه في هذا المبحث.

**المطلب الأول: ماهية سياسات التشغيل**

تنطلق هذه السياسة من مبدأ و حق تأمين مناصب الشغل لأفراد المجتمع على إختلاف جنسهم و مستواهم العلمي ، الأمر الذي يرتبط بضرورة التوظيف الكامل و الإستغلال الأمثل للموارد البشرية

المتاحة ، إذ عرفت منظمة العمل الدولية سياسة التشغيل على أنها " رؤية تتعلق بإطار عمل متناسق و متماسك يربط كافة تدخلات التشغيل اللازمة لتحقيق هدف تشغيل العمالة "[139] .

كما أن الإتفاقية رقم 122 الصادرة في سنة 1964 من القانون الدولي للعمل عرفت سياسة التشغيل بالأفق الواسع الذي يرتكز على مفهوم التنمية الإقتصادية والإستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الإقتصاد، و ذلك من خلال تطبيق مبدأ " حرية الإختيار " ، وفق المبادئ التوجيهية الثلاثة لسياسة التشغيل و المرتبطة "بالبعد الكمي ، المتضمن حرية العمل لكل من يرغب فيه ، إضافة إلى البعد النوعي و المرتبط بإنتاجية العمل إلى أقصى قدر ممكن ، أما البعد الثالث فيرتبط بعدم التفرقة أي الحرية في إختيار العمل من طرف العمال على إختلاف الجنس مع إمكانية الإستفادة من المهارة المطلوبة "[140].

و من جهة أخرى يمكن تعريف سياسات التشغيل على " أنها مجمل التشريعات و القرارات الحكومية و الإتفاقيات الثلاثية الأطراف ( الحكومة، أصحاب الأعمال و نقابات العمال) الهادفة إلى تنظيم و وضع الضوابط و المعايير لأداء سوق العمل ، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها و تعتمدها السلطة المختصة في مجال الإستفادة القصوى من الطاقة البشرية المتاحة،و تشغيل الباحثين عن العمل قصد الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل، وبما يتفق مع السياسات الإقتصادية العامة و إستراتجياتها المعلنة ، من خلال معالجة مستويات الفقر و الحد منه و تحقيق التكامل بين التنمية الإقتصادية و أهداف التشغيل "[141]، غير أن منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (**OCDE**) عرفت

---

[139] منظمة العمل الدولية" سياسات التشغيل الوطنية، دليل إسترشادي" ، الطبعة الأولى ، جنيف ، 2014 ، ص 15

[140] BIT « GUIDE SUR LA POLITIQUE DE L'EMPLOI ET DES NORMES INTERNATIONNALE DU TRAVAIL »,GENEVE , 2014, p21

[141] مصطفى بوضياف" تحديات التشغيل في أسواق العمل ، البرنامج التدريبي" خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي،30 نوفمبر- 03 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية ، المركز الدولي للتدريب ، ص9.

سياسات التشغيل ب " مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع إحتياجات الإنتاج". [142]

و من خلال ما سبق يمكن إعتبار التشغيل مجمل الطرق و الكيفيات ،و حتى الشروط الواجب توفرها للظفر بمنصب عمل لائق، و يلائم المؤهلات و المستوى العلمي المطلوب لشغل هذه الوظيفة ، كما يتطلب الأمر توفر جملة من الشروط كالسن القانوني و السن الأقصى للتشغيل لدخول عالم الشغل حسب الشروط و اللوائح المفروضة من طرف المؤسسة المستخدمة ، أما فيما يتعلق بشروط الخروج أو الإنسحاب من سوق العمل فيعتبر سن التقاعد المحدد الأهم المميز لذلك، بالإضافة إلى "بعض الحالات الإستثنائية التي قد يتعرض لها العامل أثناء عمله أو إصابته بمرض دائم يمنعه من مزاولة عمله أو مهمته"[143] . و يوضح الجدول الموالي الفرق بين التشغيل و العمل .

**الجدول رقم15 : الفرق بين مفهوم العمل و التشغيل**

| التشغيل | العمل |
|---|---|
| – جملة الشروط و الإجراءات التي تسبق عملية التوظيف .<br>– يتحكم في حركة اليد العاملة من و إلى سوق العمل دخولا و خروجا. | – يعني تنفيذ ما تم الإتفاق عليه بعد مرحلة التوظيف<br>– يعتبر وسيلة و عامل من عوامل الإنتاج يساهم في التسريع من وتيرة النشاط الإنتاجي. |

## المطلب الثاني :أنواع سياسات التشغيل الناجعة

تعتبر سياسات التشغيل إحدى أهم السياسات العامة في دول العالم المختلفة ،إذ لا يؤدي تحول الدولة عن التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق و تغيير دورها من دولة متدخلة إلى دولة منتجة ، كما ترتبط

[142] OCDE « perspectives de l'emploi de l'ocde2017 » , rapport de OCDE ; juin 2017, disponible sur le site ; www.oecd.org/fr/france/Employment-outlook-france.pdf

[143] هوسمانس، ف.مهران" السكان الناشطين إقتصاديا، العمالة و البطالة و العمالة الناقصة" ، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، 1990، ص 15

هذه السياسيات بمستويات التشغيل من جهة و جوانب الحياة المختلفة من جهة أخرى، و نظرا لأهمية و حساسية عامل التشغيل في الدول العربية ، لذا يلزم توفير جملة من الآليات و الإستراتجيات التي من شأنها المساهمة في خلق مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين و دون تمييز بين الجنسين .

كما أنه من شأن الإصلاحات التشريعية في مجال أسواق العمل الهادفة إلى تيسير مرونة إنتقال العاملين من أحد الأنشطة الإقتصادية إلى نشاط آخر، وتعزيز مبدأ الجدارة و السماح بمرونة الأجور مع الإحتفاظ بقدر كاف من الحماية الإجتماعية ، أن تزيد حوافز العاملين لبذل المزيد من مجهوداتهم في سبيل تحسين مستويات الإنتاجية . كما أن تيسير دخول الشركات سوق العمل مع تيسير المنافسة يمكن أن يساعد على حفز زيادة المشاريع و الإبتكار، إضافة إلى ذلك من شأن تخفيف القيود على "الإستثمار الأجنبي المباشر أن يشجع الشركات المحلية التي تملك دراية في العمل التجاري على توفير السلع و الخدمات و نقل المعارف و تحقيق مطلب مهم يتعلق بتوفير مناصب الشغل لفائدة البطالين" [144].

و لذا نميز مابين نوعين من سياسات التشغيل و التي نوردها فيما يلي :

**1 – سياسات التشغيل النشطة :**

تعتمد هذه السياسات على دراسة ظاهرة البطالة من جذورها مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات الإقتصادية التي تساعد في حل المشكلة بشكل جوهري مثل :" تنشيط الطلب، كما تعمل على دراسة سوق العمل و موائمة التعليم و التدريب بما يناسب الوظيفة المراد شغلها"[145] . و لقد دعت الكثير من المؤسسات الدولية على غرار منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية(**OCDE**) إلى زيادة إستعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل و يرجع ذلك إلى إعتبارات تتعلق بالإنصاف و الكفاءة ، فأفقر العمال و أقلهم حظا حسب هذه المنظمة ، هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة ، كما تكون مهاراتهم محدودة.

---

[144] منظمة العمل الدولية " نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي ، نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة " ، مرجع سابق ، ص13

[145] وديع محمد عدنان " المعنى الضيق لسياسات التشغيل " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2006

و يندرج ضمن هذا النوع من السياسات مجموعة من الآليات التي نلخصها فيما يلي:

أ- فتح المزيد من مكاتب التشغيل و العمل على إنشاء نظام للمعلومات تتعلق بالتوظيف، و الغاية من ذلك هو تقريب الباحثين عن العمل بكل المناصب المعروضة من طرف الشركات و المؤسسات الخاصة ، كما تمكن هذه العملية شركات القطاع الخاص من التعرف على كل الكفاءات و المؤهلات العلمية التي يحوز عليها البطالين وفقا لما تقتضيه الوظيفة المراد شغلها.

ب- دور خدمات التوجيه المهني في مكاتب التشغيل و التي ترتبط بتوجيه طالب العمل و مساعدته على إنتقاء الأعمال التي تتناسب مع قدراته و مؤهلاته العلمية ، ومدى قدرته على الإبداع و الإبتكار ، إذ تعتبر برامج و خدمات التوجيه المهني من أفضل الأساليب لمساعدة الأفراد للإلتحاق بالمهن و الوظائف التي تتناسب مع قدراتهم أو إلتحاقهم بمراكز التدريب المناسبة لإمكانياتهم.

ج- تفعيل آليات التوظيف الإلكتروني ، إذ تعتبر هذه الآلية إحدى أهم الخدمات التي يتوجب أن تتوفر في منظومة سوق العمل، و ذلك لسرعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بعملية البحث عن مناصب العمل من خلال القنوات الإلكترونية، كالإنترنت التي تساهم بدورها في تفعيل و التسريع من وتيرة البحث الناجع عن الوظائف الشاغرة و المطلوبة من قبل البطالين.

د- سياسات الدعم المالية الموجهة لفائدة الشباب البطالين ، قصد التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة و ذلك من خلال إعتماد السلطات العمومية على منح القروض المالية الميسرة بهدف تحفيز الشباب على إنشاء مشاريعهم الإستثمارية . كما تعتبر المشاريع المتوسطة و الصغيرة الحجم في الدول العربية القوة المحركة لنمو الإقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل و فرص الإستثمار الذي يتطلب توفر الظروف و الشروط الملائمة لقيامها من خلال :

- توفير الإستقرار الأمني و السياسي لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

- إعطاء المزيد من التسهيلات المالية من خلال إلغاء العراقيل الضريبية التي تساهم في كبح النشاط الإستثماري .

- توفير الجو الملائم لقيام الإستثمارات من خلال إلغاء كل أشكال البيروقراطية و التمييز في قانون الصفقات العمومية ، و جعله يتماشى وفقا لأهداف البرامج الإستثمارية المسطرة.

هـ- دعم روح المقاولاتية:

تعتبر إحدى الآليات التي تساهم في إمتصاص البطالة ، وذلك من خلال دعم السلطات العامة لمشاريع الشباب و تحفيزهم على إنشاء مقاولاتهم الصغيرة ، و التي بإمكانها توظيف عدد من الشباب البطال حسب مؤهلاتهم و قدراتهم المطلوبة في الوظيفة المراد شغلها.

و لتوفير بيئة الأعمال المناسبة لهذه الفئة فإنه يتعين القيام بمجموعة من الإجراءات، من بينها تطوير و تعديل القوانين و تبسيط الإجراءات و ذلك من خلال تخفيف عبء التكاليف المتعلقة بتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة و الحصول على التراخيص التجارية و توفير الإستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال ، و كذلك "إعفاء الممتلكات الرأسمالية من الرسوم و الضرائب ، و تشجيع المؤسسات الكبيرة على دعم المشاريع الصغيرة من خلال التعاقد معها "[146].

**2 - سياسات التشغيل السلبية**

تعرف أيضا بسياسات التشغيل المعوضة و تتضمن إجراءات تخص التعويض عن البطالة و فقدان مناصب العمل عبر تقديم منح أو إعانات و كذا التقليص و التخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد المبكر أو المسبق، كما يصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي "بمعالجة الإختلالات الحاصلة في سوق العمل

[146] صندوق النقد الدولي" التقرير الإقتصادي العربي الموحد" ، الفصل العاشر، ( تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية ) ، 2007 ، ص 198

أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة"[147] .كما هناك عدة آليات متعلقة بالسياسات السلبية للتشغيل و التي نوردها في النقاط التالية :

**أ- إعانات البطالة:**

دعم مؤقت للدخل في شكل إعانات شهرية تقدم لفائدة المستحقين من العاطلين المسجلين في مكاتب التشغيل ، و يتوقف إستحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق له قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية الأطفال ، حيث أن "بعض البلدان لا تشترط حد أدنى لفترة العمل السابق كمعيار لإستحقاق الحد الأدنى من الإعانة" [148].

**ب-التأمين ضد البطالة**

يهدف نظام التأمين ضد البطالة إلى" ضمان حماية نسبية للعامل في حالة البطالة الإقتصادية ، بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل و الذي يشتد خلال الفترة الإنتقالية"[149] .

**ج- برامج التقاعد المبكر :**

تركز هذه الآلية على دعم من لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة طويلة نسبيا تؤهلهم للحصول على راتب تقاعدي منتظم ، و كبديل لذلك يمكن أن تحل إعانات ما قبل التقاعد محل التقاعد المبكر و التي تقل عادة عن معاش الشيخوخة، و يتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد ، وعلى الرغم من عدم إنتشار هذه البرامج في الدول العربية إلا أن القليل منها بدأ في عملية تطبيقه .

**المطلب الثالث : بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال سياسة التشغيل**

---

[147] حافظ عتب " تطوير مكاتب التشغيل و أقسام التوجيه المهني و رفع ادائها وفقا للمتغيرات الدولية و إحتياجات سوق العمل " الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل الدولية ، 2005 ، ص 25 .

[148] سامي العوادي " التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و إستراتجيات الحد من الفقر" ، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ، سبتمبر 2005 ، ص 8

[149] سامي العوادي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 8 ،9

حققت بعض دول العالم نجاحا كبيرا في ميدان تطبيق السياسات العمومية، و المتعلقة بالسياسات الإيجابية المرتبطة بالتشغيل و أثره على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بشكل عام، و من بين هذه الدول، الفيتنام ، البرازيل ، الشيلي ، روندا ، الهند و جنوب إفريقيا و غيرها من الدول :

**1- التجربة الفيتنامية :**

تعتبر الفيتنام دولة زراعية بالدرجة الأولى، كانت تركز في سنوات التسعينات على تزايد إنتاجية القطاع الفلاحي، حيث إتبعت "إستراتجية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية خلال الفترة من 2011 إلى 2020، الأمر الذي ساهم إلى خلق 10 مليون وظيفة ، أما في إطار برنامج الهدف الدولي لخلق فرص العمل ،و المهارات و التدريب ، يتم خلق 1.6 مليون فرصة عمل سنويا و ما يفوق 80ألف إلى 100 ألف وظيفة في الخارج"[150].

أصبحت الفيتنام ، ثاني أكبر الدول المصدرة للأرز و البن في العالم، بفعل إستراتجية التنمية المنتهجة و التي عملت على الحد من معدلات الفقر بفعل خلق المزيد من فرص العمل، كما أن الإصلاحات المتبعة في الميدان الزراعي كان لها دورا كبيرا في تحول و التوجه من النظام المركزي إلى إقتصاد السوق، الأمر الذي ساهم أيضا في إستحداث مناصب الشغل خارج مجال الزراعة ، بفعل إنفتاحها على الإستثمارت الأجنبية ، و كذا الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية الموجهة لتنمية القطاع الصناعي.

**2-التجربة الرواندية :**

في منتصف التسعينات عرف هذا البلد إضطرابات داخلية أدت إلى زعزعة أمنها القومي ، بفعل الحروب الأهلية و الإقتتال الداخلي بين فئات المجتمع. و في سنة 2000 بدأت السلطات الرواندية في" تطبيق جملة من الإصلاحات، الأمر الذي ساهم في إرتفاع معدل النمو إلى 8.8% في سنة 2011، كما

[150] منظمة العمل الدولية " سياسات التشغيل الوطنية، دليل إسترشادي" ، الطبعة الأولى ، جنيف ، 2014 ، ص64

أنخفض معدل الفقر ب 12% في الفترة من 2005 إلى 2010"[151]. كما توجهت السلطات إلى إصلاح القطاع الخاص بجملة من القوانين المنظمة له، و المطبقة على كل المؤسسات التي يضمها القطاع، حيث أن التوجه إلى الإستثمار في مجال صناعة البن ساهم في خلق ملايين مناصب الشغل الجديدة .

**3-تجربة الشيلي:**

قامت هذه الدولة بتسيير إحتياطي الجلود دون إهمال دور القطاعات الأخرى المساهمة في خلق الوظائف ، على غرار تلك القطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، حيث أن اكثر من ربع الإحتياطي العالمي من الجلود يوجد في الشيلي.

عمدت السلطات الشيلية إلى جملة من الإصلاحات، خاصة تلك "المرتبطة بتنويع الإقتصاد، كما أنشأت صندوق ضبط الموارد سنة 1987، و الذي يسمح بتسيير الإحتياطات المالية قصد إستغلالها في الفترات العصيبة أو فترات الضائقة المالية "[152] . الأمر الذي ساهم في إستحداث المزيد من مناصب العمل لفائدة البطالين جراء الإصلاحات المنتهجة و الموجهة إلى تنمية إقتصادها الوطني.

**4-تجربة الهند و جنوب إفريقيا :**

إتبعت الهند "خطة الضمان الريفية الوطنية ، و التي تضمن لكل فرد من أفراد الأسرة الهندية و البالغ عددهم 60 مليون ، 100 يوم عمل في كل عام" [153]، و هذا كإجراء إحترازي من طرف السلطات قصد حث الشباب الهندي على العمل .

[151] Banque Mondiale « emplois » , rapport sur le développement dans le monde , 2012, Washington DC 20433 ,p 31

[152] Banque Mondiale « emplois » , rapport sur le développement dans le monde , 2012, Washington DC 20433 ,p 31

[153] منظمة العمل الدولية " سياسات التشغيل الوطنية، دليل إسترشادي" ، الطبعة الأولى ، جنيف ، 2014 ، ص64

أما دولة جنوب إفريقيا فقد إلتزمت الحكومة بموجب مبادرة النمو المتساع و المشتراك خلال سنة 2004، بخفض معدلات الفقر و البطالة إلى النصف بحلول عام 2014.

**المطلب الرابع :الإجراءات الوقائية المتبعة للتحكم في معدلات البطالة**

تتعدد الآليات و الإستراتجيات الناجعة التي من شأنها تمكين السلطات العمومية من التحكم في معدلات البطالة المرتفعة ، و التي من شأنها تحقيق مكاسب طويلة الأجل على النشاط الإقتصادي الكلي ، إذ يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية :

**1- تحفيز و تشجيع مناخ الإستثمار**

تعتبر أنجع الإستراتجيات ،إذا ما لقت دعما و سرعة التنفيذ من قبل صناع القرار ، و ذلك من خلال بعث المشاريع الإستثمارية الجديدة خاصة تلك المتعلقة بميدان البنية التحتية التي تتضمن قطاعات النقل، المياه ، الصرف الصحي و الطاقة ، إذ تعتبر أهم القطاعات ذات العمالة الكثيفة، حيث "نجحت مصر في خلق ما يزيد عن 87 ألف وظيفة جديدة في هذه القطاعات ، أما تونس فقد وفرت ما يزيد عن 18 ألف وظيفة بإنفاق 1% من إجمالي الناتج المحلي على قطاعات البنية التحتية"[154]، كما أن هذه الإستراتجية لا تقتصر على إستحداث مناصب العمل لفائدة الشباب البطال ، و إنما ترمي أيضا إلى تعزيز النمو الإقتصادي في الأجل الطويل من خلال المنافع التي تعود إلى تحسين البنية التحتية .

[154] ياسر أبديع "سد فجوة الوظائف ، البطالة المرتفعة بين الشباب تساهم في إنشار الإضرابات في الشرق الأوسط" ، مجلة التمويل و التنمية ،يونيو 2011 ، ص38

**2- الإهتمام ببرامج التدريب و التعليم**

يعتبر التعليم أساس رقي الشعوب في كل الميادين، لذا يتوجب على السلطات العمومية الإهتمام بتكوين رأس المال البشري الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية الرامية إلى تحقيق أهداف النمو الإقتصادي ، و لا يتم تحقيق ذلك إلا بمرافقة و إصلاح مناهج التعليم و التدريب في الجامعات و معاهد التكوين قصد تنمية روح الإبداع و الإبتكار في أوساط الشباب الباحثين عن العمل من جهة ، و كذا الإستجابة لإحتياجات سوق العمل من اليد العاملة الماهرة من جهة أخرى، و ذلك من خلال إستحداث تخصصات و شعب جديدة على مستوى الجامعات و مراكز التكوين لفائدة الطلبة بما يتوافق و متطلبات سوق العمل .

**3- تفعيل دور القطاع الخاص**

يعتبر القطاع الخاص أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي إلى جانب القطاع العام، لذا يتعين على أصحاب القرار منح التحفيزات الجبائية والتسهيلات المالية لفائدة الشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر العصب المحرك لعجلة التنمية الإقتصادية من جهة ، و ما توفره من مناصب عمل لفائدة البطالين من جهة أخرى ، لذا يتوجب على السلطات العمومية الإهتمام بالقطاع الخاص مع إلغاء كافة صور التمييز بينه و بين القطاع العام ، قصد تفعيل دور النشاط الإقتصادي من خلال الرفع من مستويات الإنتاجية التي تساهم حتما هي الأخرى من إمتصاص الفائض من اليد العاملة المعطلة .

**خاتمة الفصل :**

يعتبر سوق العمل أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها النظرية الإقتصادية الكلية ، التي لا تجد صداها إلا بتفاعلات الأسواق الثلاثة الأخرى و التي تكمن في سوق السلع و الخدمات ، السوق النقدية و السوق المالية.

و يتميز سوق العمل من جهة أخرى بحساسية كبيرة بكل العوامل الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية ، لذا من الصعب التحكم في تغيراته الظرفية سواء في الأجل القصير أو الطويل، إذ بات لازما على دول العالم بإعطاء الأهمية البالغة لهذا السوق، من خلال التحكم بجدية في مختلف الآليات التي تحدد جانب العرض و الطلب لسوق العمل، و ذلك من خلال إرساء نظام معلوماتي فعال بين مختلف المؤسسات و الشركات في القطاع العام و الخاص ، الذي من شأنه تسريع تنقل المعلومات بين البطالين و أصحاب الأعمال الباحثين عن العمالة الماهرة و الكفوءة ، و لا يتم تحقيق ذلك إلا بتفعيل دور مكاتب التشغيل المنتشرة في جميع المناطق ، التي تساهم في التنسيق ما بين البطالين الباحثين عن العمل ، و المؤسسات الطالبة لليد العاملة الشغيلة.

و من جهة أخرى ، لابد من الإهتمام بنظام التعليم و التدريب المهني و التقني الذي يساهم في تكوين و تخريج اليد العاملة المطلوبة من قبل سوق العمل ، لذا على متخذى القرار إعطاء الرعاية الكاملة لهذا الجانب ، من خلال بناء المعاهد و الجامعات التي تساهم في تكوين رأس المال البشري الذي يعمل على تنشيط العملية الإنتاجية في المؤسسات الإقتصادية. كما يجب إلغاء كافة أشكال التمييز الجنسي ، من خلال تفعيل دور المرأة في الحياة الإقتصادية مع إعطائها كافة الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال في ميدان العمل ، إنطلاقا من التساوي في الأجور عند شغل نفس الوظيفة ،إلى تشجيعها بتقلد مناصب المسؤولية في مختلف القطاعات ، فالمرأة تساهم بجدية في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية حسب ما أكدته تقارير المنظمات الدولية في هذا الشأن.

و بهدف إمتصاص البطالة ، لابد على الحكومات من إتباع الإستراتجيات و الآليات الإيجابية للتشغيل و المرتبطة بتحفيز الشباب على إقامة مشاريعهم الإستثمارية، مع ضرورة توفير الدعم المالي اللازم لذلك، إضافة إلى توفير الظروف و الإمكانيات اللازمة لقيامها، من تسخير الموارد اللازمة لتنشيط العملية الإستثمارية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي، كما لابد على الحكومات من الحد من الآليات و السياسات السليبة للتشغيل ، كالتقاعد المبكر و الإعانات المالية الممنوحة للشباب غير الراغبين في العمل، و على الدول الإنتقال إلى مرحلة البناء الإقتصادي من خلال تشجيع البطالين على خلق مقاولاتهم الإستثمارية مع إعطاء الدعم الكامل في سبيل إنجاح هذه العملية ، و ذلك من منطلق أن المشاريع الإستثمارية على إختلاف أنواعها تعتبر المصدر الرئيسي لخلق مناصب الشغل و التقليل من خطر المعدلات المرتفعة للبطالة، و التي بدورها تحد من مستويات النمو الإقتصادي التي ترغب في تحقيقه كل دول العالم.

و في الفصل الموالي سنتطرق إلى واقع سوق العمل في الجزائر ، من خلال إبراز كافة السياسات و الإستراتجيات المتبعة من طرف السلطات العمومية بهدف الحد أو التخفيف من المعدلات المرتفعة للبطالة خاصة بين أوساط الشباب حاملي الشهادات .

# الفصل الثالث : تحليل سوق العمل في الجزائر

**مقدمة الفصل :**

يتميز سوق العمل في الجزائر بعدم التجانس ، و هذا راجع إلى عدم نجاعة الإستراتجيات و الآليات المطبقة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل من طرف الحكومة ، و التي من شأنها تحقيق التوازن بين جانبي العرض و الطلب ، إذ عادت معدلات البطالة إلى الإرتفاع في السنوات الأخيرة ، و التي تزامنت مع تهاوي أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، الأمر الذي ساهم في إرتفاع معدلات البطالة، بعدما كانت مستوياتها مقبولة في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2013 .

و من جهة أخرى ، فإن وتيرة التشغيل في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة لتنخفض بذلك معدلات البطالة من 27.77% سنة 2000 إلى" 9.9 % في أفريل 2016 ، لترتفع من جديد إلى 10.5 % في سبتمبر 2016 "[155] حسب أحدث إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، و على العموم فإن هذا التحكم لا يفسر بنجاعة سياسة التشغيل المنتهجة من طرف السلطات العمومية الرامية إلى تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها ، كما أن معدلات النمو الإقتصادي المنخفضة و المسجلة بسبب تراجع المداخيل النفطية في السنوات الأخيرة ساهم في تجميد التوظيف على مستوى بعض القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ، الأمر الذي أتاح فرصة خلق مناصب العمل في القطاع الغير الرسمي و بوتيرة أكبر من تلك التي يوفرها القطاع الرسمي.

لذا يجب على السلطات العمومية إتباع آليات و إستراتجيات ناجعة تعمل على التنسيق ما بين جانبي الطلب و العرض لسوق العمل ، و التي من شأنها إعطاء دفعة قوية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة على حد سواء، قصد تحسين وضعية الإقتصاد الوطني و التحول به من حالته الريعية إلى الحالة الإنتاجية المتميزة بالنشاط و التوجه نحو تحريك القوة العاملة بجميع أصنافها و مستوياتها إلى المشاركة في تطوير الصناعات المحلية من خلال إعطائها صبغة العالمية لمنافسة نظيرتها الأجنبية ،مع إعطاء

[155] ONS « ACTIVITE,EMPLOI ET CHOMAGE EN SEPTEMBRE 2016 », Bulletin N° 763, Décembre 2016, Alger , p 12

الأهمية البالغة لقطاعات الزراعة و الصناعة دون إهمال دورهما في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي، و هذا ما يؤدي حتما إلى تنشيط سياسات التشغيل التي تقرها الحكومة من خلال توسيع دائرة الإستثمارات التي تستوجب توفر يد عاملة كثيفة قصد إقامة هذه المشاريع ، الأمر الذي يساهم في تخفيض معدلات البطالة التي تعتبر أحد أهم المعضلات التي تواجه السياسات الحكومية ، والتي تساهم في الحد من سرعة تنفيذ البرامج المسطرة و المراد بلوغها من طرف صانعي القرار.

و في المقابل سنتطرق في هذا الفصل إلى معالجة المشاكل و العراقيل التى تقف عائقا أمام قدرة السلطات و رجال الأعمال على تحقيق الإنطلاقة الفعالة لقطاعات الإقتصاد الوطني، من خلال إبراز دور سياسة التشغيل في تحريك الجهاز الإنتاجي للقطاعات الإقتصادية ، وفق خصائص و متطلبات سوق العمل من جهة، و كذا تنشيط السياسات الإقتصادية الرامية إلى تشجيع الإستثمار بمختلف أنماطه في مختلف القطاعات و الميادين من جهة أخرى ، و ذلك قصد إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين، و لتيسير ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية :

- ✓ **المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني :خصائص سوق العمل في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثالث: إستراتجيات التشغيل المنتهجة في الجزائر**

## المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف مكونات جانبي سوق العمل ، و نقصد بذلك جانب العرض الذي يمثل حجم الطاقة العاملة و التي تعتبر الأسر المصدر الأساسي لها ، كما نقصد به أيضا جانب الطلب الذي يبين إحتياجات المؤسسات الإقتصادية العامة و الخاصة من اليد العاملة المطلوبة لشغل الوظائف المعروضة لفائدة البطالين الشباب ، و إختلال الجانبين يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالبطالة. و التي تفسر نظريا بنقص في النمو و الإستثمار لإستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي الشغل، لذا يتميز سوق العمل في الجزائر بعدم المرونة ما بين الطلب و العرض على اليد العاملة الموجهة للعملية الإنتاجية خاصة في القطاعات الإستراتيجية، التي من المنتظر أن تخرج البلاد من الأزمة الإقتصادية الحالية التي تعود أسبابها إلى إنهيار أسعار النفط.

و من جهة أخرى، فإنه رغم الإصلاحات الواسعة التي باشرتها الدولة في ميدان التشغيل ، إلا أن معدلات البطالة في إرتفاع مستمر خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات ، حيث أكدت تقارير منتدى الإقتصاد العالمي **DAVOS** بأن معدلات البطالة ما بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية، و "أن معدلها ترتفع في أوساط ذوى التعليم المتوسط و الثانوي و حتى الجامعي ،لتصل إلى ثلاثة أضعاف في الجزائر"[156].

لذا بادرت الدولة بخلق جملة من الآليات التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة، و المتضمنة تشغيل و بث روح المقاولاتية في أوساط البطالين من خلال مرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، و العمل على تسخير كافة الإمكانيات المادية، إضافة إلى تذليل العراقيل المرتبطة بالبيروقراطية، و عدم الشفافية الممارسة من طرف الإدارات العمومية و المتعلقة بتمويل المشاريع الإستثمارية المختلفة.

### المطلب الأول: تطور معدلات التشغيل في الجزائر

[156] حمدي سليم " معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى و الأسوأ"، المكتب الإقليمي للدول العربية، منظمة العمل الدولية، لبنان،2008،ص54

تعتبر إشكالية التشغيل إحدى إهتمامات السلطات العمومية من أجل التحكم في معدلات البطالة المرتفعة ، والتي تعتبر أحد الأهداف المعلنة في مختلف البرامج التنموية المسطرة ،"غير أن عدد المناصب المستحدثة من برنامج تنموي لآخر تعتبر غير كافية مقارنة بحجم الطلب المتزايد على العمل" [157].

إنتهجت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2008 ،السياسة الوطنية للتشغيل و التي تهدف إلى مواجهة تحديات البطالة عن طريق "المقاربات الإقتصادية و السياسات المطبقة من أجل زيادة فرص العمل في إطار تنشيط عملية الإستثمار"[158]، مع الإهتمام بتكوين و تأهيل الموارد البشرية وفق متطلبات و إحتياجات سوق العمل في ظل توفر نظام معلوماتي سليم ، و الذي بإمكانه التسريع من تدفق المعلومات بين جانبي العرض و الطلب لسوق العمل، و هذا بهدف تنشيط عملية التشغيل التي تهدف إليها الحكومة.

و لتحقيق هذه الأهداف "إعتمدت السلطات العمومية على 07 محاور أساسية لإنجاح السياسة الوطنية للتشغيل"[159] و ذلك من خلال :

1- تشجيع الإستثمار في القطاع الإقتصادي، بإعتباره مصدر فعال لخلق و إستحداث مناصب العمل.

2- الإهتمام بتكوين المتربصين في وظائفهم ، قصد تسهيل إدماجهم في سوق العمل.

3- ترقية سياسات المؤسسات ، و الحث على تشجيع خلق مناصب العمل لفائدة البطالين.

4- ترقية سياسة تشغيل الشباب.

---

[157] MEBARKI Naceur « pertinence et limites des modèles dualistes de fonctionnement du marché du travail : évaluation à partir du cas de l'économie Algérienne », revue Economie ɣ Gestion , Université d'Oran, N° 08 , 2013 , p 90

[158] Mohamed Saib Musette « les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie » ,CREAD, 2013, p 14

[159] Le site web du ministère du Travail, et de l'emploi et de la sécurité sociale ; www.mtess.gov.dz/mtss_Fr_N/emploi2008

5- تحسين و تحديث تسيير سوق العمل، من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة في عملية التوظيف و الإنتقاء.

6- مراقبة و تقييم مكانيزمات سوق العمل .

7- إستحداث هيئات تعمل على التنسيق و المتابعة الجوارية للمؤسسات قصد إستحداث مناصب العمل في مختلف القطاعات .

كما تحسب نسبة التشغيل إنطلاقا من إجمالي السكان المشتغلين بالنسبة إلى إجمالي السكان الذين هم في السن القانوني للعمل و المحدد ب 15 سنة فما فوق حسب تعريف منظمة العمل الدولية ، إذ أن نسبة التشغيل في الجزائر تتطور سنويا حسب الديوان الوطني للإحصاء، لكن بوتيرة ضعيفة و هذا راجع إلى ضعف النشاط الإقتصادي، و عدم تمكنه من إستيعاب الطاقة الشبانية القادرة على العمل ، حيث سجل الديوان الوطني للإحصاء "إنخفاضا ملحوظا لحجم التشغيل إذ أحصى10.845.000شخص موظف في سبتمبر 2016، مقارنة بنفس الفترة من2014 ،أين أحصى حوالي10.239.000 موظف" [160]و يبرز الجدول الموالي تطور نسبة التشغيل في الجزائر مقارنة بالدول المغاربية الأخرى .

**الجدول رقم 16: تطور نسبة التشغيل في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية من 2007 إلى 2016 (%)**

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013* | 2014* | 2015* | 2016* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 36.90 | 37.9 | 38.40 | 38.79 | 39.09 | 38.90 | 39.59 | 36.4 | 37.1 | 37.8 |
| تونس | 40.70 | 40.90 | 40.70 | 41 | 41.20 | 41.40 | ----- | ------ | ------- | ----- |
| المغرب | 46.40 | 46.20 | 45.90 | 45.5 | 45.70 | 45.79 | ------ | ----- | ----- | ----- |

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على:
.* ONS « les - FMI , data base , consulter le 10/09/2015
donnes statistiques, activité, emploi et le chômage » ,bulletin statistique ( 1962-2013) , p69, et Bulletin N°748 du Avril 2016 p 12

[160] ONS « ACTIVITE,EMPLOI ET CHOMAGE EN SEPTEMBRE 2016 », Bulletin N° 763, Décembre 2016, Alger , p 12

و يتبين من الجدول الوتيرة البطيئة التي تتزايد بها معدلات التشغيل من سنة لأخرى، فبعد مرور سبع سنوات إرتفعت النسبة من 36.90% سنة 2007 إلى 39.59 % سنة 2013 بالنسبة للجزائر ، أي بتغير قدره 2.69% و هي نسبة ضعيفة مقارنة مع الحجم الكلي للطاقة الشغيلة و ضعيفة أيضا هي الأخرى مقارنة بتونس و المغرب التي تعدت فيها معدلات التشغيل نسبة 40% ، و من جهة فإن نسبة التشغيل عرفت إنخفاضا قدر ب 1.79% في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 ، و يرجع سبب ذلك إلى آثار إنخفاض عائدات البترول على الميزانية العامة ، الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى إنتهاج سياسة التقشف التى أدت إلى تجميد عملية التوظيف في بعض القطاعات التي تساهم في تشغيل اليد العاملة حسب الإحتياجات الضرورية لها ، إذ سجل قطاع مواد البناء نسبة 13.1% سنة 2012 ، قطاع صناعة الأغذية نسبة 19.8% في نفس السنة ، حسب إحصائيات الديوان الوطني ، أما القطاعات الأخرى فهي تتفاوت فيما بينها إذ لا تتعدى نسبة 10% على العموم ، و الجدول الموالي يوضح مدى تطور نسبة التشغيل في مختلف القطاعات حسب الديوان الوطني للإحصاء.

**الجدول رقم 17: تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات للفترة من 2010 إلى 2012.**

| | حجم التشغيل | | | النسبة المئوية | | | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2010 | 2011 | 2012 | 2012-2010 |
| الفحم و المقالع | 6567 | 6599 | 6687 | 6.5 | 6.4 | 6.7 | 1.3 |
| مواد البناء و الزجاج | 13667 | 13480 | 13135 | 13.4 | 13.1 | 13.1 | -2.6 |
| الصيدلية و الكيماويات | 9611 | 7648 | 7461 | 9.4 | 7.5 | 7.4 | -2.4 |
| صناعة الأغذية | 19169 | 19486 | 19854 | 18.8 | 19 | 19.8 | 1.9 |
| النسيج | 11075 | 10832 | 7421 | 10.9 | 10.6 | 7.4 | -31.5 |
| الخشب و الورق | 6431 | 9025 | 9506 | 6.3 | 8.8 | 9.5 | 5.3 |

**Source :** ONS « les donnes statistiques, 3ème chapitre , l'emploi » Alger , 2013, pp 25,27

و من جهة أخرى فإن عملية إستحداث مناصب عمل لفائدة البطالين تبقى جد ضعيفة ، الأمر الذي يساهم في إرتفاع معدلات البطالة ، حيث أحصى المجلس الوطني الإقتصادي أكثر من 3 ألاف منصب عمل سنة 2015 للفئة العمرية الشابة، و توقع أن ينخفض حجم التوظيف في سنة 2020 إلى أقل من 3.2 ألف، و الجدول الموالي يبرز عدد المناصب الممكنة و المتوقعة حتى سنة 2025.

**الجدول رقم 18: تقديرات حجم التشغيل للفئة ذو السن ( 16-29) ما بين 2015 و 2025**

| السنوات | 2015 | 2020 | 2025 |
|---|---|---|---|
| عدد مناصب الشغل | 3.142.498 | 3.114.302 | 3.366.105 |

Source : Calcul CNES sur la base des données de l'ONS 2014

**المطلب الثاني : تطور معدلات البطالة في الجزائر**

تتعدد مراحل تطور معدلات البطالة حسب الظروف و الإستراتجيات المتبعة من طرف الحكومة من فترة لأخرى، حيث يمكن تمييز المراحل التالية[161] :

**1- مرحلة ما قبل 1973:**

تميزت هذه المرحلة بإرتفاع معدلات البطالة، إلا أنه و مع إرتفاع عدد المهاجرين إلى فرنسا و بعض الدول الأوروبية بدأت بالإنخفاض، كما تميزت هذه المرحلة بتطبيق النظام الإشتراكي و الإعتماد على التخطيط المركزي في توجيه و تسيير شوؤن الدولة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في الإعتماد على الصناعة و غيرها من القطاعات ، حيث تم إستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة الشباب ، و التي بلغت نسبة 30% في قطاع البناء، 28% في قطاع الصناعة ، 23% في قطاع الوظيف العمومي و 19% في قطاع الخدمات.

[161] Sari.D « interaction entre perspective d'emploi et dynamique socio-économique chez les jeunes : le cas Algérie » , fichier PDF , P 08

2- **مرحلة 1973-1985**:تميزت هذه المرحلة بتسجيل أضعف نسبة بطالة منذ الإستقلال و كان ذلك سنة 1984، أين سجلت نسبة 8.7% ، و يرجع سبب ذلك إلى سياسة الدولة المنتهجة في إطار خلق المزيد من فرص العمل لفائدة الفئة النشطة غير المشغلة، حيث وفرت أكثر من 150 ألف منصب شغل سنويا .

3- **مرحلة 1986-1995**:لقد بلغت نسبة البطالة مستوياتها القياسية في هذه المرحلة، إذ سجلت نسبة 28.1% سنة 2005، و يعود سبب ذلك إلى الأوضاع السياسية و الأمنية غير المستقرة التي مرت يها البلاد، كما أرجع بعض الخبراء أسباب تفاقم البطالة إلى :

- ✓ أزمة البترول التي حدثت في 1986، و ما ترتب عنها من إنخفاض أسعار برميل النفط إلى ما دون 9 دولارات.
- ✓ فقدان العمال لمناصب عملهم نتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي إبتداءا من سنوات التسعينات.

4- **مرحلة 1996-2004**:تميزت هذه المرحلة أيضا بإرتفاع معدلات البطالة، حيث سجلت أعلى نسبة ما بين سنتي 1999 و 2000، و ذلك بمعدل 29.2% و 29.5% على الترتيب .و أهم ما ميز هذه المرحلة هو تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي الممتد من سنة 2001 إلى 2004 ، و الذي خصصت له الدولة غلاف ماليا قدر ب 525 مليار دينار، و الذي يهدف إلى إنعاش الأنشطة الزراعية المنتجة و تعزيز الخدمات العمومية في ميادين الصحة و النقل و غيرها من القطاعات الحيوية، إضافة إلى تحسين ظروف معيشة الأفراد من خلال إستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين .

5- **مرحلة 2004 إلى يومنا هذا** :إنخفضت معدلات البطالة في هذه الفترة ، نتيجة المخططات التنموية المطبقة من طرف السلطات العمومية ، بداية من البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة من 2004 إلى 2009 ، حيث رصدت له الحكومة غلافا ماليا قدر ب 4023 مليار دينار ، و الذي يهدف إلى دعم التنمية في مختلف المجالات .أما برنامج توطيد النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ، فقد

خصص له مبلغا ماليا قدر ب 21214 مليار دينار، و الذي يهدف إلى تأهيل الموارد البشرية مع الإهتمام بإقتصاد المعرفة، من خلال دعم مجالات البحث العلمي و كذا إدخال التقنيات الحديثة و الرقمنة في تسيير الإدارات و المؤسسات الإقتصادية.

أما المخطط الخماسي للنمو و الممتد في الفترة من 2015 إلى 2019، و الذي خصصت له الدولة غلافا ماليا قدر ب 260مليار دولار ، فهو يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين ، مع "تحقيق نمو إقتصادي خارج المحروقات يقدر بنسبة 6.5 % في أفاق 2030 وفق ما يهدف إليه النموذج الجديد للنمو الإقتصادي [162]".

و أمام تطور حجم البطالة بشكل مستمر على مستوى العالم ، حيث أحصت منظمة العمل الدولية سنة 2015 "حوالي 3 ملايين بطال ، و سيصل إلى 8 ملايين سنة 2019 "[163]، أما في الجزائر فقد قدر حجم البطالة سنة 2015 ب 1.337.000 شخص ، و ذلك بزيادة قدرها 123.000 بطال مقارنة بحجمها المسجل سنة 2014 ، كما تمثل نسبة 31.7% من فئة الشباب التي تتروح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة ، في حين تمثل نسبة 67.8% من الأشخاص دون سن الثلاثين ، "و هو ما يقابله 7 شباب بطالين من أصل 10 أشخاص"[164]. فالبرغم من تحسين الوضعية العامة للتشغيل في الجزائر في السنوات العشر الأخيرة ، "إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض بنفس المعدل في جميع فئات المجتمع ، و خاصة في أوساط الشباب حاملي الشهادات العليا ، و كذا فئة الإناث "[165]. كما يتوقع صندوق النقد الدولي إستقرار معدل البطالة في الجزائر عند نسبة 12.65 % في أفاق 2020، "إذ أنه بالرغم من المجهودات

[162] Ministère des finances « le nouveau modèle de croissance », (synthèse ), Algérie, juillet 2016 , p 11.
[163] OIT « perspective pour l'emploi et le social dans le monde » , tendance pour 2015.
[164] CNES « Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain en Algérie »,rapport national sue le développement humain , Algérie, 2013-2015, p 104
[165] FMI « Algérie :Questions choisis » , rapport N°12/22 , Washington DC 20431, février 2012, p04

المبذولة في هذا الإطار ، إلا أن معدلاتها لا تزال مرتفعة خاصة في أوساط الشباب حاملي الشهادات العليا ، و قد يرجع سبب تفاقم معدلات البطالة إلى" [166]:

1 – عجز السياسات التنموية و الإجتماعية على توفير مناصب العمل الكافية لمواجهة تحديات البطالة المتفاقمة من سنة لأخرى خاصة بالنسبة لفئة الشباب دون سن الثلاثين.

2 –التمييز بين القطاعين العام و الخاص في عملية التوظيف، الأمر الذي يساهم في تنقل اليد العاملة نحو القطاع العمومي، نظرا للحماية الإجتماعية و التأمين التي يوفرها على حساب القطاع الخاص.

3– تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، بسبب ضعف عملية الإستثمار و خلق المؤسسات الإقتصادية التي من شأنها إمتصاص الفئة العاطلة .

4– النمو الديموغرافي المتزايد و ما يسببه من ضغط على سوق العمل ، بسبب محدودية مناصب العمل المستحدثة مقارنة بالطلب الإجمالي الكبير على الوظائف من طرف الفئة النشطة.

5– إستمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، بسبب زيادة أعداد الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر ، و التي تجلب العمالة من مواطنها الأصلية مثل : تركيا، الصين وبعض الدول الأوروبية.

6– غياب التوافق بين متطلبات سوق العمل من المؤهلات و الخبرات التي تشترطها الوظائف المعروضة .

لذا بادرت الحكومة بإتخاذ جملة من الإجراءات التي أقرها صندوق النقد الدولي ، للتحكم أكثر في النسب المرتفعة للبطالة و هي[167] :

- ✓ دعم الطلب الكلي من خلال التحكم أكثر في إجراءات السياسة النقدية و السياسة المالية .

[166] زايري بلقاسم" أزمة البطالة في العالم العربي و تحديات أسواق العمل "،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد و الإدارة، جدة 2009،ص20-26

[167] صندوق النقد الدولي" مكان الأسواق الصاعدة " ، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 47، العدد4، 2010، ص23

- ✓ برامج العمل قصيرة الأجل و منافع التأمين الخاصة بالبطالة للتخفيف من سوء الأوضاع في سوق العمل.
- ✓ برامج الدعم الموجهة للتوظيف ، بغية الحد من تسريح العمالة و تسريع إنتعاش خلق الوظائف.
- ✓ ضرورة توفر نظام معلومات يتعلق بجانبي الطلب و العرض لسوق العمل ، قصد تمكين المؤسسات و الأفراد من الحصول على المعطيات الدقيقة و اللازمة في الوقت المناسب[168] .
- ✓ تنمية المهارات و سياسات التعليم و التدريب المهني و التقني ، إستجابة لإحتياجات سوق العمل من مخرجات النظام التعليمي الذي لابد و أن يتوافق مع متطلبات سوق العمل[169] .

ويبرز الجدول الموالي تطور معدلات البطالة و توقعاتها حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي للجزائر مقارنة ببعض المغاربية في الفترة من 2012 إلى 2020.

**الجدول رقم 19: تطور معدل البطالة في الدول بعض المغاربية ( %)**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | *2017 | *2018 | *2019 | *2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 11,0 | 9.82 | 10,6 | 11,2 | 10.5 | 11,79 | 11,99 | 12,28 | 12,65 |
| تونس | 16,72 | 15,33 | 15,30 | 15 | 14 | 13 | 12 | 12 | 12 |
| المغرب | 8,98 | 9,23 | 9,87 | 9,77 | 9,67 | 9,57 | 9,47 | 9,37 | 9,27 |

من إعداد الباحث إعتمادا على المصادر التالية :

Source : FMI, World Economic outlook, at site ; http// www.imf.org, consulter le 05/10/2015

ONS « Activité ,Emploi et chômage », bulletin N° 748 , avril 2016, p 12

يتبين من معطيات الجدول ، بأن معدلات البطالة في الجزائر سترتفع في المدى القريب بعد ما سجلت سنة 2016 نسبة 9.9%، و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى إنخفاض أسعار النفط و ما سيترتب عنه من

[168] منظمة العمل الدولية" التشغيل و البطالة في الدول العربية " التقرير العربي الأول، القاهرة، يوليو 2008، ص 13

[169] الإتحاد الإفريقي " تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل في إفريقيا لتلبية التحديات الحالية و المستقبلية" أديسا أبابا ، أثيوبيا ، أبريل 2013، ص13

تطبيق لسياسات التقشف التي حتما ستؤدي إلى تجميد عمليات التوظيف خاصة في القطاع العام ،" إذ ستسجل في أفاق 2020 ما نسبته 12.65%، و تعود أسباب إرتفاع هذا المعدل إلى"[170]:

- ✓ عدم القدرة على خلق مناصب جديدة للعمل.
- ✓ مناخ عدم الإستقرار الإقليمي ، خاصة و أن أغلبية حدود الدولة تعرف إضطربات غير مسبوقة.
- ✓ إرتفاع معدل بطالة المتعلمين و حاملي الشهادات ،إذ يقارب 20.3% حيث تسجل النساء منه 33.33%.

كما يتبين من الجدول إرتفاع معدلات البطالة في تونس خاصة أثناء ثورات الربيع العربي ، إذ سجلت 16.72 % وهي النسبة المرتفعة بين الدول المغاربية الأخرى سنة 2012 ، لكن ستنخفض تلك النسبة في أفاق 2020 إلى 12% مع تحسن الظروف السياسية و الإقتصادية للدولة. أما المغرب تعتبر الدولة الوحيدة التي تتحكم أكثر من باقي الدول في معدلات البطالة التي سجلت سنة 2012 ما نسبته 8.98%، و يرجع ذلك إلى كثافة العمالة التي يحتاجها قطاع الفلاحة ما بين القطاعات الأخرى.

و أمام هذه المعدلات المرتفعة للبطالة، تعمد السلطات على تحقيق أو بلوغ إحتياجات سوق العمل من خلال إستحداث آليات جديدة لخلق مناصب شغل في أفاق 2018 و هذا من خلال تنفيذ الخطة التالية[171]:

- ✓ من 329 ألف إلى 488 ألف منصب مخصص لسنة 2008.
- ✓ من 359 الف إلى 423 ألف منصب مخصص لسنة 2013.

[170] Ahmed Galal, jean,louis Reiffers « vers une nouvelle dynamique pour le maintien des équilibres économiques et sociaux » , Femise, janvier 2014, p 111

[171] M.saib Musette, M, Arezki Isli, N.Hammouda "Marché du travail et emploi en Algérie» Organisation Internationale du Travail( OIT) , Alger, Octobre2003, p9

- ✓ من 385 ألف إلى 458 الف منصب مخصص لأفاق 2018.

كما يتم تحقيق هذه الخطط الإستراتجية من خلال وضع جملة من الشروط :

- ✓ ملائمة السياسة العامة مع برامج التأهيل لسوق العمل.
- ✓ تعميق شروط الإندماج في السياسة الوطنية للتشغيل.
- ✓ الإقرار بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق الوظائف ، و المساهمة في الرفع من مستويات الإنتاجية.
- ✓ خلق المزيد من القدرات لدراسة و تكوين القائمين على إنجاح سياسة التشغيل من خلال برامج التأهيل و التدريب المهني على تنظيم المشاريع. مع إعطاء أهمية بالغة لمستويات التأهيل و التكوين وفق متطلبات سوق العمل ، و لا يكون ذلك إلا بزيادة إستحداث مناصب عمل لفائدة الشباب المؤهلين و الحاملين للشهادات العليا .

**المطلب الثالث : مؤشرات و مكونات سوق العمل في الجزائر**

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للرفع من نسبة التشغيل ، إلا أن ذلك يبقى ضعيفا مقارنة مع التزايد الديموغرافي الكبير ، حيث "بلغ عدد السكان 41.3 مليون نسمة في جانفي 2017 و يتوقع أن يصل إلى 42.2 مليون في جانفي 2018 " [172] ، الأمر الذى يؤدي حتما إلى زيادة حجم قوة العمل و زيادة الطلب على الوظائف المعروضة من طرف مؤسسات القطاع العام و الخاص.

172 ONS ,« DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2016 » , la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, N°779, juin 2017, p1

إلا أنه و بالرغم من المعدلات المسجلة لمستويات النمو الإقتصادي في السنوات الأخيرة، إلا "أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة نسبيا مقارنة مع غيرها من الدول، و ذلك بسبب التطور الجد سريع لجانبي العرض و الطلب لسوق العمل في الجزائر "[173]، و من المرجح أنها ستبقى مرتفعة في أوساط الشباب على المدى المتوسط ، بسبب النمو الديموغرافي المتزايد من سنة لأخرى و كذا الزيادات المستقبلية في قوة العمل ، إذ تنجم البطالة من "تراجع الأداء الإقتصادي في البلد و إنخفاض النشاط عن مستوياته الكامنة من سنة لأخرى" [174].

1- **جانب الطلب على العمل** :تتحدد دالة الطلب على العمل وفق ثلاث عوامل رئيسية :

**1-1 النمو الديموغرافي** : تؤثر الزيادة السكانية على دالة الطلب على العمل ، إذ أن إرتفاع معدل النمو الديموغرافي بمعدلات أكبر من الزيادة الإنتاجية يؤدي حتما إلى ركود الإقتصاد في ظل عدم قدرته على إمتصاص الفائض من اليد العاملة ، فقد إرتفع تعداد السكان في الجزائر من 39.928.947 نسمة سنة 2014 إلى أكثر من 40.4 مليون سنة 2016 حسب الديوان الوطني للإحصاء، و هذه الزيادة تؤدى حتما إلى كبح ديناميكية سوق العمل . و الجدول الموالي يوضح تطور التعداد السكاني حسب الفئة العمرية .

**الجدول رقم 20 : تطور تعداد السكان حسب الفئة العمرية في الفترة من 1987-2025**

| السن | 1987 | 1998 | 2008 | 2013 | 2015 | *2020 | 2025* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 14-0 | 9946100 | 10522658 | 9552068 | 10757965 | 11678783 | 13323420 | 13724231 |
| 19-15 | 2473329 | 3499291 | 3635770 | 3309966 | 3016970 | 3063429 | 3842931 |
| 24-20 | 2202665 | 2914835 | 3763506 | 3683726 | 3654556 | 3013591 | 3061273 |
| 29-25 | 1647752 | 2502614 | 3422377 | 3805173 | 3730653 | 3649095 | 3010685 |

[173] Ahmed BOUYAOUB « Emploi et croissance en Algérie 1990-2003 » CREAD , sans date , p 130

[174] محمد إبراهيم السقا" إتجاهات النمو في الإقتصاد السعودي من الناتج الحقيقي" الصفحة الإقتصادية الإلكترونية، العدد 6675، جانفي 2012، متاح على الموقع: www.economyofkuwait.blogspot.com/search

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 29-15 | 6323746 | 8916740 | 10821053 | 10798865 | 10402179 | 9726115 | 9914889 |
| 29-0 | 16269846 | 19439398 | 20373121 | 21556830 | 22080962 | 23049535 | 23639120 |
| المجموع | 22600957 | 29100867 | 34080030 | 38297000 | 40048608 | 43994491 | 47416076 |

Source : les RGPH 1987,1998,2008 et Démographie Algérienne 2013,

*projection établis par le CNES sur la base du RGPH de 2008

و يتبين من الجدول بأن فئة الشباب هي الميزة الأساسية التي تخص المجتمع الجزائري ، إذ تمثل ما يفوق 10 ملايين شاب حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2015 و التي تتروح أعمارهم مابين 15 و 29 سنة ، في حين بلغ حجم فئة الشباب القادرين عن العمل و التي تتروح أعمارهم ما بين 25 و 29 سنة ما يفوق 3 ملايين شخص ، كما يتوقع المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي إنخفاض طفيف لفئة الشباب المقبلين على سوق العمل و التي تتروح أعمارهم ما بين 25–29 سنة ، إذ سجل قيمة 3.6 مليون في سنة 2020 ، و كذا قيمة 3.01 مليون في أعقاب سنة 2025 .و من خلال ما سبق فإن التزايد السكاني يؤثر على سوق العمل من خلال[175] :

- ✓ تحديد نسبة القوة النشيطة في البلد ، إذ أن النمو الديموغرافي السريع يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض النسبة حسب إتجاه هذه الزيادة.
- ✓ تحديد معدل المشاركة في قوة العمل، حيث أن إنخفاض معدل الخصوبة يساهم في إرتفاع نسبة إندماج النساء في سوق العمل.
- ✓ تحديد ساعات العمل لكل عامل ، و بصفة عامة فإن أثر النمو الديموغرافي على التشغيل يتوقف أساسا على طبيعة سوق العمل و هيكل الإنتاج .

و في المقابل يمكن إرجاع سبب التزايد المستمر لتعداد السكان من سنة لأخرى، إلى الإهتمام بالرعاية الصحية و كذا الإمكانيات و الظروف التي توفرها الدولة إلى مواطنيها و بشكل شبه مجاني في

[175] Heba Nassar « Demographic Transition , Employment and labor in the Arab region" UN, 2006 p 23

مجمل الخدمات الإنسانية و الإجتماعية ، التي تهدف إلى الإهتمام بالعنصر البشري، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في زيادة المعدل السنوي للتوقع على الحياة ، و الجدول الموالي يبرز تطور هذا المعدل بين مختلف فئات المجتمع من سنة 1980 إلى 2014.

**الجدول رقم 21 : تطور معدل التوقع على الحياة للفئات العمرية من 10 إلى 25 سنة (الوحدة : %).**

| السن | 10 سنوات | 15 سنة | 20 سنة | 25 سنة |
|---|---|---|---|---|
| 1980 | 58.1 | 53.5 | 49.1 | 44.8 |
| 1985 | 61.1 | 56.6 | 52.1 | 47.5 |
| 1990 | 62.2 | 57.5 | 52.8 | 48.1 |
| 2000 | 65.9 | 61.1 | 56.3 | 51.6 |
| 2005 | 67.5 | 62.7 | 57.8 | 53.1 |
| 2010 | 68.6 | 63.7 | 58.9 | 54.1 |
| *2013 | 69.2 | 64.3 | 59.5 | 54.7 |
| *2014 | 69.3 | 64.5 | 59.6 | 54.8 |

Source: Rétrospective statistique 1962-2011 ;

*ONS « Démographie Algérienne 2013 et 2014 »

## 2-1 حجم الفئة النشيطة

يقصد بهذه الفئة مجموع الأشخاص القادرين على العمل سواءا كانوا مشتغلين أو بطالين ، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد قدر حجم هذه الفئة في سبتمبر 2016 ب 12.117.000 شخص ، إذ يشارك فيها الذكور بنسبة 80.3% ، أما الإناث فهم يشكلون نسبة 19.7%.و الجدول الموالي يبرز معدل المشاركة في قوة العمل حسب الفئة العمرية من سنة 2004 إلى 2015

**الجدول رقم 22: تطور معدل المشاركة في قوة العمل ( معدل المشاركة الإقتصادية %)**

| الفئة العمرية | 2004 | 2008 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 19-15 | 7.7 | 5.4 | 3.6 | 3.6 | 3.3 | 3 |
| 24-20 | 17.2 | 16.1 | 13.5 | 13.3 | 13.3 | 11.6 |
| 29-25 | 18.4 | 18.8 | 18.4 | 19 | 18.4 | 17.7 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - 30 سنة | 43.2 | 40.3 | 35.5 | 36 | 34.9 | 32.3 |
| + 15 سنة | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

Source :ONS « collections statistiques n°123, n°181, n°185, et les données statistiques n°683 et n°726 .

يتضح من الجدول أن الفئة العمرية الشبانية، التي تتراوح أعمارها مابين 20 و 29 سنة هي الأكثر مشاركة في قوة العمل حيث سجلت معدل إجمالي يقدر ب29.3% سنة 2015، مما يدل على أهمية هذه الفئة في سوق العمل ، إذ يعول عليها في تحسين الوضعية الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية من خلال توفير الظروف الملائمة و الإمكانيات المناسبة لتحسين مناخ العمل لهذه الفئة ، خاصة ما يتعلق بالأجور و مختلف المنح العائلية التي يستفيد منها الموظفين .

### 1-3 تطور مشاركة الإناث في إجمالي الفئة النشطة :

يبرز الجدول الموالي مشاركة المرأة في القوة الإجمالية النشطة في الجزائر للفترة من 1977 إلى 2016.إذ إرتفعت نسبة المشاركة بأكثر من ثلاثة أضعاف من سنة 1977 إلى 2016 ، لتسجل بذلك نسبة تفوق 19 % من إجمالى الطاقة النشيطة . و يعود سبب ذلك إلى سياسة الحكومة الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة و إعطائها كامل الحقوق المخولة لها قانونا .

**الجدول رقم 23: تطور مشاركة الإناث في إجمالي القوة النشطة( بالآلاف)**

| | 1977 | 1987 | 2001 | 2008 | 2013 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئة النشطة (إناث) | 159.5 | 430.3 | 1288 | 1730 | 2275 | 2392 |
| إجمالي الفئة النشيطة | 3047.9 | 5341.1 | 8565 | 10315 | 11964 | 12177 |
| نسبة مشاركة الإناث من إجمالي الفئة النشيطة | 5.2 | 8.1 | 15 | 16.8 | 19 | 19.7 |

Source : ONS « Activité ,emploi et chômage en septembre 2016 ; N°763

كما يتضح من الجدول ، مدى تطور مشاركة المرأة في إجمالي الفئة النشطة ، و هذا راجع إلى توصيات الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي و منظمة العمل الدولية ، على ضرورة زيادة تمثيل و إدماج المرأة

في سوق العمل، "إذ تتزايد نسبة مشاركة المرأة في الجزائر من سنة لأخرى و التي ترجع أسبابها لعدة عوامل"[176]:

- ✓ ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي يساهم في زيادة تمثيل المرأة في سوق العمل .
- ✓ إرتفاع مستويات التعليم الذي أدى إلى تأخر سن الزواج ، الأمر الذي ساهم في بحث النساء عن أعمال و نشاطات تمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية.

أما عن معدل مشاركة الإناث في العمالة مقارنة بين الدول المغاربية الثلاث ، فلقد سجلت الجزائر النسبة الأضعف ب 15% سنة 2012 ، بينما سجلت المغرب نسبة 26.29% تليها تونس ب 25.10% ، و يرجع سبب ذلك إلى توفير الشروط التحفيزية اللازمة لزيادة إدماج المرأة في سوق العمل إلى جانب الذكور ، قصد المساهمة أكثر في النشاط الإقتصادي المنتج. و يبين الجدول أسفله معدل المشاركة في سوق العمل في الجزائر مقارنة ببعض للدول المغاربية من 2009 إلى 2014.

**الجدول رقم24 : مقارنة معدلات المشاركة في العمالة في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية.(%)**

| | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور |
| الجزائر | 14.39 | 70.69 | 14.6 | 71.09 | 14.8 | 71.5 | 15 | 71.9 | 15.2 | 72.19 | 15.4 | 72.5 |
| تونس | 24.79 | 69.8 | 24.89 | 70.09 | 25 | 70.4 | 25.1 | 70.59 | 25.1 | 70.90 | 25.20 | 71 |
| المغرب | 25.79 | 76.9 | 25.89 | 75.69 | 26.1 | 75.8 | 26.29 | 75.8 | 26.5 | 75.80 | 26.7 | 75.9 |

**المصدر** : من إعداد الباحث إعتمادا على:

- ✓ FMI, World Economic outlook , ONS, FMI a partir des Indicateurs du développement dans le monde ( renouveler le 14/06/2016)

[176] شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد" البطالة في الجزائر ، مقاربة تحليلية و قياسية" المعهد العربي للتخطيط، مارس 2008، ص11

يتبين من معطيات الجدول مدى مساهمة المغاربة في قوة العمل لكلا الجنسين ، و يرجع سبب ذلك إلى الإهتمام بقطاع الزراعة و الخدمات التي تستقطب يد عاملة كثيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، حيث سجلت ما يقارب 76 % كطاقة نشطة بالنسبة للذكور ، و ما يقارب 27 % بالنسبة للإناث سنة 2014 ، لكن الجزائر سجلت نسب متدنية في توظيف الإناث مقارنة بالدول المغاربية ، أين سجلت سنة 2014 أقل من 16% من الفئة النسوية النشطة ، في حين سجلت ما نسبته 72.5% كطاقة عاملة بالنسبة لفئة الذكور و التي تعتبر منخفضة أيضا مقارنة بكل من تونس و المغرب .

**2-جانب العرض على العمل :**

تتميز دالة جانب العرض لسوق العمل في الجزائر بإدراج قطاعين أساسين ، يتعلق الأول بالقطاع الريفي و الذي يمثل مجمل نشاطات الفلاحة و الزراعة و الصيد البحري و غيرها ، أما القطاع الثاني فيرتبط بالقطاع الحضري و الذي يشمل الممارسات المهنية الرسمية و غير الرسمية ، حيث أن حجم الفئة العاملة في القطاع الحضري سجلت مستويات مرتفعة من تلك المسجلة في القطاع الريفي .

**2-1 إختلاف مستويات العمالة بين الأقاليم الريفية و الأقاليم الحضرية**

ترتفع مستويات العمالة في المناطق الحضرية بنسب أكبر من تلك المسجلة في المناطق الريفية، و يرجع سبب ذلك إلى المناطق الصناعية و المؤسسات الإقتصادية التي تنشط في المدن بسبب توفر الظروف و الإمكانيات اللازمة لمزاولة نشاطاتها من جهة ، و كذا زيادة هجرة العمالة من الريف نحو المدينة بحثا عن مناصب العمل، الأمر الذي ساهم أكثر في إرتفاع حجم العاملة الإجمالية في المناطق الحضرية ، و الجدول الموالي يبرز تفاوت نسب العمالة بين المناطق الريفية و الحضرية بين سنتي 2010 و 2013.

**الجدول رقم 25: حجم و نسبة الفئة العاملة حسب الجنس و الرقعة الجغرافية لسنتي 2010 و 2013**

| | 2010 | | | | 2013 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الذكور | | الإناث | | الذكور | | الإناث | |
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| المناطق الحضرية | 5234 | 63.36 | 1126 | 76.39 | 3789 | 55 | 1464 | 76.90 |
| المناطق الريفية | 3027 | 36.64 | 348 | 23.61 | 3096 | 45 | 440 | 23.10 |
| إجمالي | 8261 | 100 | 1474 | 100 | 6885 | 100 | 1904 | 100 |

Source : ONS « Activité , Emploi et chômage , Au 4ème trimestre de 2013 ,N°653

يتضح من الجدول مدى تأثير الرقعة الجغرافية على سوق العمل في الجزائر، حيث أن كلا الجنسين في المناطق الحضرية سجلا نسب مرتفعة في عملية التوظيف و التي قدرت ب 55% بالنسبة للذكور و كذا نسبة 76 % بالنسبة للإناث حسب إحصائيات سنة 2013 ، خلافا للمناطق الريفية التي سجلت النسب الأضعف لكلا الجنسين على حد سواء ، أما الملاحظة الأخرى التي نستخلصها من الجدول ، و التي تتعلق بالنسبة الكبيرة لتوظيف المرأة في المناطق الحضرية مقارنة بالرجال في نفس الرقعة الجغرافية ، خلافا للمناطق الريفية التي لا تتميز بهذه الخاصية ، و يرجع ذلك إلى زيادة خلق المؤسسات الإقتصادية ، و مضاعفة فرص التوظيف في المدينة على حساب الريف .

### 2-2 إختلال التوازن بين جانبي سوق العمل :

رغم الإستراتجيات المطبقة من طرف السلطات العمومية ، و التي ترمي إلى تفعيل السياسة الوطنية للتشغيل ، إلا أن مستويات البطالة ما زالت مرتفعة خاصة في فئة الشباب دون السن الثلاثين ، و يرجع سبب ذلك إلى عجز مؤسسات الإقتصاد الوطني عن إستقطاب المزيد من اليد العاملة من جهة ، و كذا محدودية مناصب العمل المستحدثة من سنة لأخرى، و التي تعتبر قليلة جدا مقارنة بحجم الفئة النشطة القادرة على العمل ، الأمر الذي ساهم في إختلال التوازن بين جانبي الطلب و العرض لسوق العمل و ما

نتج عن ذلك إرتفاع مستويات البطالة في أوساط الفئة الشبانية .و يبرز الجدول الموالي حجم هذا الإختلال بين جانبي سوق العمل في الجزائر .

**الجدول رقم 26: إختلال التوازن بين الطلب على العمل و العرض على العمل**

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطلب على العمل | 1176156 | 963016 | 1090963 | 1647047 | 1939377 | 2048531 | 2050230 |
| العرض على العمل | 213194 | 235606 | 234666 | 253605 | 287110 | 349179 | 400734 |
| إجمالي التوظيف | 155272 | 178884 | 198776 | 212022 | 214812 | 260154 | 304383 |
| نسبة المناصب الشاغرة(%)* | 27.17 | 24.08 | 15.29 | 16.39 | 25.18 | 25.49 | 24.04 |

Source: Ministère du travail et de l'emploi et de sécurité sociale pour les années 2012,2013 et 2014
Algérie en quelque chiffres pour les années 2008 à 2011.
*établie par le chercheur.

يتبين من الجدول إرتفاع حجم الطلب على حجم العرض لسوق العمل ، و هذا ما يوضح الإختلال الكبير بين جانبي سوق العمل ، حيث إرتفعت مستويات الطلب من ما يفوق مليون شخص من طالبي العمل سنة 2008 إلى ما يفوق 2 مليون شخص سنة 2014 ، في حين إرتفعت عدد المناصب المعروضة لكن بنسب ضئيلة جدا مقارنة بمعدلات الطلب على العمل ، حيث إرتفع عرض العمل من أكثر من ألفين منصب شغل سنة 2008 إلى ما يفوق 4 ألاف منصب سنة 2014 ، إلا أن هذه المناصب لم تستغل كليا من طرف المؤسسات العمومية والخاصة ، حيث تعدت نسبة مناصب العمل الشاغرة 24% سنة 2014 ، و قد يرجع سبب ذلك إلى طرق التوظيف التي تطغى عليها البيروقرطية و المحاباة في توظيف الأشخاص دون مراعاة المصلحة الإقتصادية للوطن .

**المبحث الثاني : خصائص سوق العمل في الجزائر**

يتميز سوق العمل في الجزائر بإرتفاع معدلات البطالة ، "خاصة بالنسبة لفئة الشباب و العمال الريفيين و أصحاب المهارات المتدنية ، التي تعتبر من الفئات الأقل حظا من حيث الحصول على وظائف ، لذلك تكون هذه الفئات في معظم الأحيان غير ناشطة و عاطلة عن العمل ، أو تعمل بشكل غير رسمي مقابل أجور متدنية" [177].

[177] روبرتا غاتي و آخرون " الوظائف في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " ، البنك الدولي ،واشنطن ، 2013، ص 8

لكن و من المتناقضات في الجزائر و غيرها من الدول النامية ، فإن معدلات البطالة تتزايد أيضا بإزدياد المستوى التعليمي و التأهلي ، لتبلغ ذروتها عند الشباب الأقل من 30 سنة، لذا أصبح سوق العمل في الجزائر يتميز بنوع من الفوضى في عملية إنتقاء و إختيار الأفراد المؤهلين لشغل الوظيفة المطلوبة ، إضافة إلى غياب النظام المعلوماتي المنسق لسوق العمل ، حيث يسمح للأفراد و المؤسسات من التعرف على إحتياجات سوق العمل و بسرعة كبيرة.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث، التطرق إلى بعض خصائص سوق العمل في الجزائر و المرتبطة ب:

- عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- عدم تجانس سوق العمل.
- إرتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل.
- الإعتماد على المصادر التقليدية لإيجاد فرص العمل.
- تباين مستوى الأجور ما بين القطاعات الإقتصادية.

**المطلب الأول: عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل**

تشهد معدلات البطالة في الجزائر إرتفاعا ، خاصة بإرتفاع المستوى التعليمي الذي عرف عدة إصلاحات مست المسار التعليمي و الجامعي على حد سواء، و ذلك قصد تكييف و تخريج كفاءات علمية وفق متطلبات سوق العمل ، "إذ تضاعف حاملي الشهادات في الفترة من 2001 إلى 2014 ، مما سبب

الضغط على التوظيف في القطاع العام"[178].و يوضح الجدول الموالي معدلات التشغيل في الجزائر حسب المستوى التعليمي في الفترة من سبتمبر 2013 إلى سبتمبر 2016.

**الجدول رقم27: معدل التشغيل حسب المستوى التعليمي (%)**

| | سبتمبر 2013 | | سبتمبر 2014 | | سبتمبر 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث |
| بدون مستوى | 59.6 | 6.6 | 61.4 | 7.2 | 56.6 | 5.7 |
| تكوين مهني | 80.1 | 37.1 | 85.8 | 44.7 | 76.5 | 32.5 |
| تعليم عالي | 77.5 | 58.1 | 84.8 | 67 | 73.6 | 49.6 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء" النشاط الإقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2014 و سبتمبر 2016."، 2014، ص05

يتبين من الجدول أن نسبة تشغيل الأميين مرتفعة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى ، إذ تبقى نسبة تشغيل حاملي الشهادات السنوية منخفضة عموما ، هذا ما أحدث خللا كبيرا بسبب غياب التنسيق بين المنظومة التربوية و المؤسسات ، خاصة فيما يتعلق بفتح التخصصات و الشعب على مستوى الجامعات و معاهد التكوين المهني المطلوبة في سوق العمل من جهة ، كما يرجع سبب ذلك أيضا إلى :

- ✓ عدم التوافق بين مخرجات التعليم و التدريب المهني مقارنة مع إحتياجات سوق العمل.
- ✓ غياب التنسيق بين مختلق القطاعات فيما يتعلق بنظام المعلومات التي تخص سوق العمل .
- ✓ تركيز التعليم على البحوث النظرية و غياب التربصات الميدانية و التطبيقية في المؤسسات الإقتصادية. مما يسبب ذلك ضعف في مستوى الإنتاجية المطلوبة .

**المطلب الثاني : عدم تجانس سوق العمل**

[178] ONS « Enquête d'emploi auprès des ménages 2013 » collecte- statistique,n°185, Alger, 2013, pp25-27

يرتبط مفهوم عدم التجانس بجانبي سوق العمل ، فمن جهة الطلب ، أي أن المؤسسات تتطلب يد عاملة ذات كفاءة محددة وفق شروط و أسس المناصب المعروضة ، و كذا من جهة العرض إذ يواجه العمال عراقيل و صعوبات في الظفر بمنصب عمل ، حيث أن المؤسسات تفرض شروط الخبرة و التكوين التي يفتقر إليها أغلب البطالين ، الأمر الذي يصعب من مهمة البحث عن مناصب عمل جديدة و بأجور تناسب إحتياجاتهم اليومية، أي أن "عدم التجانس مرتبط بالعمال و المؤسسات وفق دراسة متطلبات و إحتياجات هذه المؤسسات من سوق العمل "[179].

كما يتميز سوق العمل في الجزائر بعدم الشفافية و الوضوح ، جراء البيروقراطية و المحاباة الممارسة من طرف المؤسسات سواءا في القطاع العام أو الخاص ، و المرتبطة بعملية إنتقاء العمال لشغل المنصب المعروض للتنافس بين المترشحين، الأمر الذي يصعب من مهمة البطالين في البحث عن مناصب عمل.

**المطلب الثالث: إرتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل**

ظهر هذا القطاع في الدول النامية في سنوات السبعينات من القرن الماضي ، "و الذي تميز بإرتفاع تدفق المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثا عن مناصب العمل ، الأمر الذي ساهم في إرتفاع حجم الداخلين الجدد لسوق العمل"[180] .

كما يساهم القطاع غير الرسمي في إمتصاص الفائض من الطاقة العمالية العاطلة بأعداد كبيرة ، و هو بذلك ينافس القطاع الرسمي في الحد من معدلات البطالة المرتفعة ، فالبرغم من الأطر غير القانونية و التشريعات التي تحد من توسع القطاع غير الرسمي ،إلا أنه يبرهن عن قدرته في تنمية الإقتصاد الوطني ، و هذا ما أكده منتدى رؤساء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، الذي" قدر عوائد هذا القطاع ب 8.5

[179] Xavier Wauthy, Yves Zenou « le rôle de l'hétérogénéité des agents sur un marché du travail en concurrence imparfait », Revue économique, volume 50, n° 5, 1999, p 966

[180] MEBARKI Naceur « pertinence et limites des modèles dualistes de fonctionnement du marché du travail : évaluation à partir du cas de l'économie Algérienne », revue Economie ɣ Gestion , Université d'Oran, N° 08 , 2013 , p 106

مليار دولار، و شكل ما نسبته 27% من مجموع العمالة سنة 2007 ، مرتفعا بذلك من نسبة 20% و المسجلة في سنة 2000 "[181]. و الجدول الموالي يوضح نسبة تطور العمالة في القطاع غير الرسمي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 .

**الجدول رقم 28: تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي | 20.2 | 21.2 | 21.1 | 21.1 | 25.7 | 26.8 | 27.2 | 27 |

Source : Lachen Achey « substituer des emplois précaires à un chômage élevé : les Défis de l'emploi au Maghreb »,carnegrie middle East center, N°11 , Novembre 2010, p 10.

تبين من الجدول مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في توظيف اليد العاملة العاطلة ، حيث إرتفعت نسبة التشغيل من 20.2% سنة 2000 إلى 27% سنة 2007 ، و تعود أسباب تطور هذا القطاع في الجزائر إلى :

✓ زيادة الطلب على العمل في القطاع الرسمي، مما يساهم في زيادة الضغط على المناصب المتوفرة مقارنة مع تزايد حجم الفئة النشطة الغير موظفة .

✓ حجم الإنتاج يتوافق مع مستويات الطلب المتزايد ،"كما أن السلع و الخدمات المنتجة في إطار هذا القطاع تباع بأسعار منخفضة"[182] مقارنة مع تلك المنتجة في القطاع الرسمي .

✓ الإجراءات و العراقيل التي تفرضها بعض مؤسسات القطاع الرسمي على الباحثين عن العمل ، الأمر الذي يدفعهم إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي.

[181] علي بودلال " القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري –دراسة تحليلية تقييمية للفترة من 2000 على 2010" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد65، 2014، ص 19

[182] MEBARKI Naceur « pertinence et limites des modèles dualistes de fonctionnement du marché du travail : évaluation à partir du cas de l'économie Algérienne », revue Economie ɣ Gestion , Université d'Oran, N° 08 , 2013 , p 107

✓ البيروقراطية و المحاباة التي يتميز بها التوظيف في القطاع الرسمي ، عكس القطاع غير الرسمي الذي يطلب الشباب القادرين عن العمل ، و الذين يؤدون أعماله بكل مسؤولية قصد زيادة الأرباحية التي تهدف إليها مؤسسات هذا القطاع .

**المطلب الرابع : الإعتماد على المصادر التقليدية لإيجاد فرص العمل**

مازالت وكالات التشغيل الوطنية و المحلية تفتقر للإستراتجيات الحديثة التي تتطلبها عملية التوظيف ، و هذا من منطلق إعتمادها على الطرق التقليدية ، إذ مازال يعتمد على الإشهار في الجرائد الوطنية ، و مختلف وكالات التشغيل ، أضف إلى ذلك كثرة الوثائق المطلوبة في ملف التوظيف و التي تساهم في تضييع الكثير من الوقت للمترشحين ، و من جهة أخرى مازال يعتمد على الطرق التقليدية في عملية الإنتقاء من خلال الإختبارات الشفوية و الكتابية التي يجتازها المترشحون ، غير أن الطرق الحديثة تطورت كثيرا بفعل إستعمال التكنواوجيات الحديثة ، حيث أن المترشح يقوم بتسجيل طلب المشاركة على موقع التوظيف مباشرة ، دون عناء التنقل أو تكوين الملف المتعلق بالمسابقة ، لذا وجب على المؤسسات الوطنية العمومية و الخاصة مواكبة التطورات بفعل إستعمال التكنولوجيات الحديثة في عملية التوظيف.

**المطلب الرابع : تباين مستوى الأجور ما بين القطاعات الإقتصادية**

تختلف مستويات الأجور ما بين مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني ، و حتى بين القطاع العام و الخاص ، إذا لا يرع في حساب الأجور بين الموظفين من قطاع لآخر ، فتجد الفرد العامل له نفس المؤهلات التي يملكها عمال آخرون في قطاع آخر ، إلا أن أجورهم تختلف ، و هو الحال بالنسبة للموظفين في قطاع المحروقات ، فتجد أجورهم مرتفعة عن كل العمال في القطاعات الأخرى ، بالرغم من أنهم يملكون نفس المؤهلات و الخبرات ، الأمر الذي يجعل العمال يحاولون الإنتقال من القطاعات التي

يعملون فيها إلى قطاعات أخرى قصد تحسين أجورهم و بذلك تحسين قدرتهم الشرائية ، و الجدول الموالي يوضح تطور كتلة الأجور للعمال في بعض القطاعات .

**الجدول رقم29 : تطور كتلة الأجور للفترة من 2011 إلى 2013.**

**الوحدة : $10^9$ دج**

| | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|
| القطاع الإقتصادي | 1283 | 1411.5 | 1588.7 |
| الزراعة | 129.4 | 132.4 | 168.8 |
| الإدارة | 2432.9 | 2708.9 | 2585.9 |
| المجموع | 3846.1 | 4252.9 | 4343.4 |

**Source** :ONS « L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES ; RESULTATS 2011-2013 » , Bulletin N° 44, 2014 , p24

و يتبين من الجدول بأن الإدارة تستحوذ على الجزء الأكبر من كتلة الأجور حيث تطورت بنسبة فاقت 6% في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 ، و هذا يبين مدى توجه العمال إلى قطاع الخدمات عن باقي القطاعات الأخرى ، غير أن قطاع الزارعة يستقبل القيمة الأضعف من كتلة الأجور مقارنة بقطاع الإدارات و القطاع الإقتصادي حيث لم يتجاوز عتبة 200. $10^9$ دج في الفترة المدروسة ، و يرجع سبب ذلك إلى عزوف العمال عن العمل في قطاع الزراعة بسبب تدنى الأجور من جهة، وكذا طبيعة التوظيف الموسمي الذي يغلب على هذا القطاع من جهة أخرى، إضافة على ذلك إ أنه قطاع يتطلب من العمال بذل جهد عضلي أكبر في العملية الإنتاجية مقارنة بالقطاعات الأخرى .

## المبحث الثالث: آليات و هياكل التشغيل في الجزائر

إعتمدت الحكومة عدة آليات لتنفيذ سياستها في ميدان التشغيل، سواءا كان مباشرا أو ما تعلق بتشجيع المؤسسات العامة و الخاصة على خلق المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب ، و كذا ما تعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف لبعض الفئات العمالية ، على غرار حاملي الشهادات الجامعية و التكوين المهني ، و حتى الأشخاص غير المؤهلين و الموظفين في إطار آلية تشغيل الشباب، أما عن مختلف الآليات المطبقة في ميدان التشغيل فهى موضحة في النقاط التالية :

- ✓ الأجهزة المسيرة في إطار وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.
- ✓ الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية **(ADS)**

**المطلب الأول: الأجهزة المسيرة في إطار وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي**

تضم هي الأخرى آليتين مهمتين لإمتصاص بطالة الشباب:

- ✓ برنامج تشغيل الشباب.
- ✓ جهاز الإدماج المهني .

**1- برنامج تشغيل الشباب**

تقتصر هذه الآلية على تشغيل الشباب الذي يتراوح سنهم ما بين 16 و 30 سنة بشكل مؤقت في ورشات المنفعة العامة التابعة للمؤسسات و الإدارات المحلية و الوزارات ، كما يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق

صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث تكفل بتوظيف أكثر من 100 ألف شاب ، إلا أن هذه الآلية لم تحقق أهدافها الأساسية لعدة أسباب[183]:

- ✓ طبيعة التوظيف المؤقت الذي يجعل الشباب ينفرون من هذه الآلية في سبيل البحث عن مناصب عمل دائمة.
- ✓ مركزية التسيير و التخصيص المالي لصندوق دعم تشغيل الشباب.
- ✓ غياب عملية التوجيه و التنسيق ما بين مختلف مكاتب التشغيل وكذا الإدارات الطالبة لليد العاملة.

أمام فشل هذا الجهاز بادرت السلطات بإنشاء هيئة جديدة مع بداية التسعينات لتعويض هذه الآلية تحت إسم جهاز الإدماج المهني .

**2- جهاز الإدماج المهني للشباب(** **D**ispositif d'**I**nsertion **P**rofessionnelle des **J**eunes)

تم إدخال هذا الجهاز حيز الخدمة في 1990 ، و الذي يهدف إلى التشغيل المؤقت ، من خلال خلق مناصب عمل مأجورة و لمدة سنة واحدة، كما يهدف إلى مرافقة وإعانة الشباب على إنشاء مؤسساتهم و مقاولاتهم الفردية أو الجماعية، و جاء هذا البرنامج لإزالة نقائص الجهاز الأول خاصة فيما يتعلق بإعانة الشباب على الإندماج في سوق العمل.

[183] شقير أحمين " التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي" المعهد العربية للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر، القليعة، الجزائر ، 1999، ص160

و لقد بلغت حجم القروض المخصصة من طرف الحكومة لإنجاح هذه الآلية حوالي 2.6 مليار دينار، كما بلغ عدد المستفدين من هذا الجهاز حوالي 185 ألف شاب، منهم 8300 شاب إستفادوا من مناصب عمل دائمة ، أي بمعدل 4.5% سنويا ، كما لا يخلوا هذا الجهاز هو الآخر من عدة نقائص[184] :

- ✓ غياب معايير منح القروض لفائدة الشباب الذين يريدون إنشاء مؤسساتهم، مع ممارسة البيروقراطية في المعاملات البنكية و المصرفية فيما يتعلق بمنح تلك الإعتمادات للمستفيدين.
- ✓ إقتصار عملية التوظيف على النشاطات و الأشغال غير المنتجة و توجيهها فقط للإدارات و المؤسسات غير الإقتصادية.
- ✓ عدم جدوى المشاريع المقدمة بسبب غياب روح الإبتكار و الإبداع لدى فئة الشباب ، إذ يعتمدون فقط على التوظيف في القطاع العمومي.

**المطلب الثاني : الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية(ADS)**

أنشأت هذه الوكالة سنة 1996، لمكافحة البطالة خاصة الشباب ذو السن القانوني للعمل و القادرين عليه، إذ تتمثل مهامها الأساسية في :

- ✓ ترقية و إختيار مع تمويل كل النشاطات الموجهة لفائدة الشباب.
- ✓ تمويل المشاريع ذات القيمة الإقتصادية و الإجتماعية .

كما تسير هذه الوكالة جملة من الأجهزة التي تهدف بدورها إلى ترقية التشغيل في أوساط الشباب، و التي نتطرق إليها من خلال ما يلي :

**1 –جهاز النشاطات ذات المنفعة العامة :**

[184] رشيد بلخريصات، جميل عبد العزيز " سياسات التشغيل في الجزائر"، بحوث و أوراق عمل ، الندوة العربية حول البطالة ،أسبابها ،معالجتها ، و أثرها على المجتمع، جامعة البليدة، 2006، ص379

يهدف هذا الجهاز إلى تشغيل الشباب في إطار الشبكة الإجتماعية من خلال ورشات البلديات "مقابل تعويض شهري يقدر ب 6 آلاف دينار"[185] . كما لا تشكل هذه الآلية أي علاقة عمل للمستفيدين منه ، بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن .

بلغ عدد المستفيدين من هذا الجهاز سنة 1995 حوالي 588200 شاب ، أما في سنة 2001 فقد قدر عددهم ب 13600 شاب ، و بالرغم من أهمية هذا الجهاز إلا أنه لا يخلوا من نقائص هو الآخر والتي تكمن في [186]:

- ✓ إنخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة مقارنة بعدد الأشخاص الطالبين للإستفادة من خدمات هذا الجهاز.
- ✓ صعوبة الأعمال المنجزة في بعض الأحيان ، مقارنة بالأجور الزهيدة التي يتقاضاها المستفيدون ، إذ لا تكفيهم من سد نفقات العيش الكريم .
- ✓ مركزية إتخاذ القرار من السلطة الوصية ، خاصة فيما يتعلق بتخصيص المناصب المالية لكل بلدية ، و كذا طريقة التوظيف المؤقتة، مما يؤدي إلى إنتشار المحاباة و غياب الشفافية في تشغيل الشباب.

**2 – الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة**

أنشأت هذه الآلية على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاءاو التعمير سنة 1997 ، إذ يهدف إلى إستحداث مناصب عمل مؤقتة لفائدة الشباب ، من خلال تنظيم "ورشات عمل تخص شبكات الطرقات ، الري و المحافظة على البيئة و الغابات و مشاريع أخرى"[187] .

[185] المجلس الإقتصادي و الإجتماعي " مشروع تقويم حول أجهزة الشغل" الجزائر ، 2015، ص 101
[186] المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ، نفس مرجع ، ص 112

لكن بالرغم من النتائج التي حققها هذا الجهاز، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يخلوا من نقائص و التي منها :

- ✓ العراقيل الإدارية التي تخص تمويل مشاريع هذا الجهاز و الموجهة لفائدة الشباب.
- ✓ إهمال دور القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة كثيفة في مجال المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

### 3- عقود ما قبل التشغيل

في ظل تزايد خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة ، بادرت السلطات إلى إنشاء هذا الجهاز ، قصد مساعدة حاملي الشهادات على الإندماج في سوق العمل، إذ تم البدء في تنفيذ هذه الآلية في سنة 1998.

كما يلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل و دفع أجور المستفيدين من هذه الآلية المستحدثة ، إذ تصرف رواتب تقدرب 15 ألف دينار للجامعيين و 12 ألف بالنسبة للتقنيين خلال المرحلة الأولى، كما يمكن أن تمدد فترة التعاقد إلى سنتين متتاليتين حسب موافقة المتعاقد ، و الجدول الموالي يبرز عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا الجهاز.

**الجدول رقم 30: حصيلة عقود ما قبل التشغيل ( 1998-2000)**

| قطاع التشغيل | 1998 | | 1999 | | 2000 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العرض | التوظيف | العرض | التوظيف | العرض | التوظيف |
| المجال الإداري | 5980 | 5347 | 7274 | 5927 | 4000 | 2000 |
| المجال الإقتصادي | 991 | 926 | 6332 | 4632 | 7543 | 7711 |
| المجموع | 6971 | 6273 | 13606 | 10559 | 11543 | 9711 |

[187] ناصر مراد"فعالية آليات التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل و آليات تحسينه، جامعة الجزائر، جوان 2008،ص 37

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي" التقرير الوطني حول التنمية البشرية" الدورة 19، نوفمبر 2000، ص156.

## 4- برامج القرض المصغر (Micro-crédit)

أنشأ هذا الجهاز ضد مكافحة البطالة والفقر، فهو موجه للأشخاص العاطلين عن العمل ، إذ يتراوح الراتب الشهري من 50 ألف إلى 350 ألف بنسب فوائد منخفضة، كما تقوم وكالة التنمية الإجتماعية بتسيير هذه القروض من خلال تنسيق البرامج و ضبط إجراءات منح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك قصد التمويل.

كما بلغ "عدد المستفيدين من هذا البرنامج سنة 2002 حوالي 11800 شاب، و لكن تقلصت القيمة في سنة 2005 إلى حوالي 6500 مستفيد ، الأمر الذي يدل عن عدم نجاعة هذا البرنامج "[188]. و منذ سنة 2004 أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)** و التي هي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي، تهدف أساسا إلى تطبيق السياسة الوطنية للتشغيل و الحد من معدلات البطالة. و يبين الجدول الموالي مناصب العمل المستحدثة في إطار هذه الآلية في الفترة من 2008 إلى 2014.

**الجدول رقم 31 :تطور مناصب العمل حسب صيغة (ANGEM) لفئة الشباب**

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المناصب المستحدثة | 8057 | 14333 | 14874 | 36636 | 55082 | 56570 | 57736 |
| عدد المشاريع | 5371 | 9555 | 9916 | 24424 | 26721 | 37713 | 38491 |
| معدل حصة الشباب الأقل من 30سنة | 12.8 | 15.7 | 19.1 | 22.72 | 25.1 | 34.1 | 32.8 |

Source : le site de ANGEM , www.angem.dz ,consulter le 15/12/2016

يتبين من الجدول مدى أهمية هذه الآلية في إستحداث مناصب العمل لفائدة الشباب، حيث تطور معدل تشغيل الشباب من 12.8% سنة 2008 إلى 23.8% سنة 2014 ، و هذا بزيادة قدرت بأكثر من 20% في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 ، ويرجع سبب ذلك إلى تطور المشاريع الإستثمارية

[188] CNES « Rapport national sur le développement humain » Algérie, 2000, p69

الموجهة لفائدة الشباب و التي إرتفعت من 5371 مشروع مسجل سنة 2008 إلى أكثر من 38 ألف مشروع سنة 2014 . الأمر الذي ساهم في خلق مناصب عمل جديدة في نفس الفترة و التي قدرت بزيادة وصلت إلى أكثر من 49 ألف منصب عمل في نفس الفترة .و الجدول الموالي يبرز حجم القروض الممنوحة لفائدة الشباب في إطار هذه الآلية .

**الجدول رقم 32: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 2017/02/28**

| الجنس | عدد القروض | % |
|---|---|---|
| النساء | 491.089 | 62.31 |
| الرجال | 297.073 | 37.69 |
| المجموع | 788.162 | 100 |

Source : www.angem.dz; consulter le 17/07/2017

**المطلب الثالث : الآليات الأخرى المنتهجة في عملية التشغيل**

**1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Caisse Nationale de l'Assurance Chômage)**

نظرا لتفاقم معدلات البطالة الناتجة عن ضعف النشاط الإقتصادي ، إذ أدى ذلك إلى غلق المؤسسات العمومية ، كما نتج عنه تقليص عدد الوظائف الدائمة في القطاع العمومي إلى حوالي 3% في سبتمبر 2003، لذا بادرت الحكومة بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الذي يعتبر الأول على المستوى العربي و الثاني على المستوى الإفريقي.

و تقوم فكرة التشغيل في إطار هذا الصندوق على المحافظة على مناصب العمل المستحدثة و المساهمة أكثر في خلق المزيد من الوظائف المنتجة . حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا الصندوق سنة 2003

حوالي 188411 شاب ، إلا أن السلطات عمدت مؤخرا على إلغاء هذا الجهاز بصفة نهائية لعدم تحقيقه الأهداف المرجوة.

### 2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

تعتبر ضمن أجهزة دعم تشغيل الشباب بإعتباره أحد الحلول الفعالة للتخفيف من حدة البطالة المتفاقمة في أوساط الشباب، من خلال "تشجيع البطالين على خلق المشاريع الإستثمارية و بعث روح المقاولاتية للرفع من مستويات النشاط الإقتصادي ، الذي يرمي بدوره إلى إستحداث مناصب شغل جديدة" [189].

كما أن هذه الآلية موجهة لفئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، إذ تضم 53 فرعا عبر كامل التراب الوطني، حيث تم إنشاء أكثر من 6677 مؤسسة مصغرة سنة 2004، مما سمحت بتوفير 18890 منصب شغل، لكن يبقى عائق تمويل هذه المشاريع من طرف البنوك يشكل أكبر عائق بالنسبة للأشخاص الباحثين عن خلق مؤسساتهم المصغرة، "الأمر الذي يساهم في إضعاف قدرة هذا الجهاز على بلوغ الأهداف المسطرة "[190]. كما ساهمت هذه الآلية من توفير مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين ، حيث بلغ عدد المناصب المتوفرة سنة 2014 بأكثر من 69 ألف منصب ، و الجدول الموالي يبرز عدد المشاريع و كذا عدد المناصب التي وفرتها هذه الآلية في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014.

**الجدول رقم33 : تطور مناصب العمل حسب صيغة ANSEJ للأشخاص الأقل من 30 سنة**

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المناصب المتوفرة | 20.182 | 40.482 | 42.702 | 68.831 | 98.321 | 73.545 | 69.717 |
| عدد المشاريع | 6.960 | 14.817 | 16.213 | 32.314 | 50.591 | 33.009 | 30.772 |
| معدل تطور المشاريع | ---- | 112.9 | 9.4 | 99.3 | 56.6 | -34.8 | -6.8 |

Source :ANSEJ, consulter le 15/12/2016.

[189] المجلس الإقتصادي و الإجتماعي" مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول عن سنة 2004" الدورة العامة العادية الخامسة و العشرين، دسيمبر 2004، ص117

[190] ناصر مراد" مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر" بحوث و أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة،أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة ، أفريل 2006،ص352

يمكن تمييز فترتين مهمتين من خلال الجدول أعلاه ، الأولى من 2008 إلى 2012 و التي عرفت تطورا ملحوظا في عدد مناصب العمل بسبب إرتفاع عدد المشاريع المستحدثة في إطار هذه الآلية ، حيث إرتفعت مناصب العمل من أكثر من 20 ألف سنة 2008 إلى أكثر من 98 ألف سنة 2012.

أما الفترة الثانية و الممتدة من 2013 إلى 2014 ، عرفت تراجعا في مناصب العمل المتوفرة بسبب إنخفاض عدد المشاريع التنموية ، لتنخفض بذلك عدد المشاريع عن تلك المسجلة سنة 2012 إلى أقل من 31 ألف سنة 2014 ، الأمر الذي ساهم في تراجع مناصب العمل المستحدثة لتنخفض هي أيضا عن تلك المسجلة سنة 2012 ، إلى أقل من 70 ألف سنة 2014.

**3- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)**

إذ تغير إسمها من وكالة ترقية و دعم و متابعة الإستثمار **(APSI)** إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار **(ANDI)** بمقتضى المرسوم (01-03) ، و هي آلية تابعة مباشرة لرئيس الحكومة ، تقوم بضمان و ترقية الإستثمارات الوطنية و الأجنبية في ظل توفير الظروف و الإمكانيات اللازمة لقياسها، خاصة فيما يتعلق بعنصر التمويل ، إذ بلغ عدد المشاريع المبرمجة لسنة 2002 حوالي 3109 مشروع و بتكلفة إجمالية قدرها 368882 مليون دينار، الأمر الذي يساهم في إستحداث ما يقارب 96 ألف منصب عمل جديد.

و من خلال ما سبق فإن سياسة التشغيل في الجزائر تركز بصورة عامة على :

**أولا -دعم و تنمية المبادرات المقاولاتية:** إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال :

- ✓ جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال ذوى المشاريع و التي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة .

- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و المخصص لفائدة الشباب التي تتروح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.
- ✓ جهاز القرض المصغر .

**ثانيا – دعم الشغل المأجور:** و ذلك عن طريق الإستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل

هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

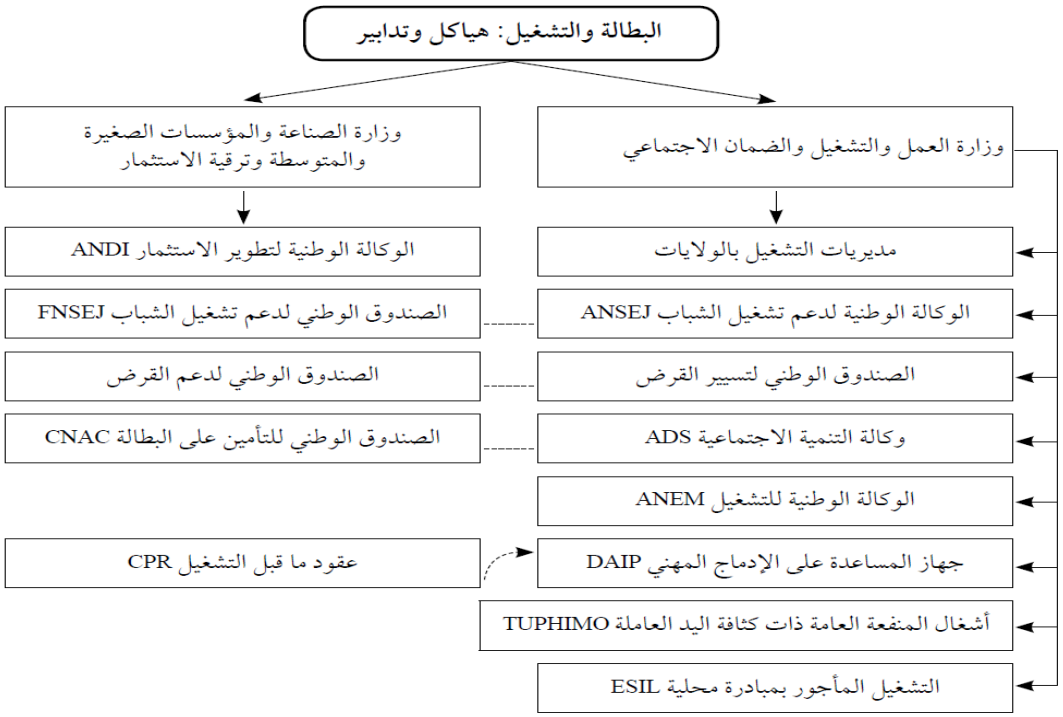


لأول مرة لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ، عن طريق تسهيل إدماجهم في القطاع الإقتصادي العمومي و الخاص. و الشكل الموالي يبرز مختلف آليات التشغيل المطبقة من طرف الحكومة قصد التقليل من حدة الآثار المتوقعة للبطالة على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي .

**المطلب الرابع : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستحداث الوظائف**

في ظل الإنفتاح الإقتصادي ، توجب على السلطات تكييف البرامج الإقتصادية وفق المقتضيات الدولية، من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية، وفسح المجال أمام القطاع الخاص من خلال إنشاء

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المساهمة في تفعيل التنافسية من أجل الرفع من مستوى الإنتاجية و توظيف المزيد من اليد العاملة، من خلال "تهيئة البنية الإقتصادية و التشريعة المناسبة للأعمال"[191]. و توفير المناخ الملائم للتنافس ما بين المؤسسات الإقتصادية العمومية و الخاصة لأجل إنتاج منتوجات ذات جودة عالية ، تمكنها من إكتساح الأسواق الوطنية والدولية ، كما أن الإهتمام بالقطاع الخاص أصبح ضرورة ملحة ، حيث أنه "يساهم بحوالي 75% من الإنتاج الداخلي الخام ، إضافة إلى نسبة 55% كمساهمته في القيمة المضافة "[192]. ويوضح الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة من 2003 إلى 2014.

**الجدول رقم34: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2003 – 2014)**

| عدد المؤسسات | 2003 | 2005 | 2008 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **في القطاع الخاص** | 128.099 | 149.770 | 265.126 | 526.061 | 579.133 | 656.949 |
| **في القطاع الحرفي** | 79.850 | 96.072 | 126.887 | 160.764 | 168.801 | 194.562 |
| **في القطاع العمومي** | 788 | 874 | 626 | 561 | 547 | 542 |
| **المجموع** | 208.737 | 246.716 | 392.639 | 687.386 | 748.481 | 852.053 |

Source :Ministère de l'industrie et des mines « Bulletin semestriel 2013-2014 ».

و يتبين من الجدول ،أهمية القطاع الخاص في خلق المؤسسات الجديدة ، حيث تطور عددها من أكثر من 128 ألف سنة 2003 إلى أكثر من 650 ألف سنة 2014 أي بفارق يفوق 500 ألف مؤسسة مستحدثة في الفترة من 2003 إلى 2014 ، الأمر الذي يساهم في تنشيط سياسة التشغيل ، في حين قد سجل القطاع الحرفي تزايدا قدر بأكثر من 114 ألف مؤسسة في نفس الفترة ، غير أن القطاع العمومي سجل إنخفاض في إستحداث المؤسسات ، أي إفلاس بعض المؤسسات العمومية ،مما ساهم في إنخفاض عددها من 788 مؤسسة سنة 2003 إلى 542 مؤسسة سنة 2014 أي بإنخفاض قدر بأكثر من 240

[191] بلال حمودي" شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي" المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية، أبريل 2014، ص03

[192] KPMG Algérie « Guide Investir en Algérie » , édition de ELLIPSE , mars 2013, p 34

مؤسسة ، أما فيما يتعلق بمدى إستقطاب القطاعين العام و الخاص للعمالة، فالجدول الموالي يبرز نسبة التوظيف في القطاعين على حد سواء.

**الجدول رقم 35: حجم التوظيف في القطاع العام و الخاص في الجزائر (2012-2016)**

**الوحدة : بالملايين**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | أفريل 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع العام | **4440** | 4338 | 4100 | 4455 | 4563 |
| القطاع الخاص | **6349** | 6228 | 6139 | 6139 | 6332 |

**Source** : ONS, « Activité, Emploi et chômage en Avril 2016 » , Bulletin N° 748 , 2016, p 13

و يتبين من المعطيات الإحصائية، مدى مساهمة القطاع الخاص في عملية التوظيف ، فهو بذلك يساهم في عملية تنشيط حركية التشغيل بوتيرة أكبر من تلك التي يوفرها القطاع العمومي ، حيث سجل القطاع الخاص معدلات تشغيل تفوق 58% في أفريل 2016 ، غير أن القطاع العام لم يتجاوز 42% على العموم . كما يشير البنك الدولي إلى ضرورة التكامل بين القطاعين العام و الخاص ، في سبيل إنجاح سياسة التشغيل و العمل على تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية التي تطمح إليها الحكومة، لكن رغم ذلك فإن هناك العديد من الأسباب التي تعرقل مسار خلق الوظائف الجديدة[193]:

- ✓ ضعف و عدم جدوى سياسات وإستراتجيات التوظيف المرسومة من طرف الحكومة.
- ✓ هشاشة البنية التحتية و عدم توفرها على شبكة النقل و المواصلات الضرورية لمزاولة الأنشطة و الأعمال الإستثمارية.
- ✓ صعوبة و محدودية فرص الحصول على تمويل المشاريع من طرف المؤسسات المصرفية ، التي تتسبب في عرقلة التسريع من وتيرة الإنجاز.

[193] مجموعة البنك الدولي"مسائل القطاع الخاص في خلق فرص العمل" ،مارس 2012، ص1

- ✓ غياب التنسيق ما بين الجامعات و المؤسسات الصناعية فيما يتعلق بتليه إحتياجات سوق العمل ، خاصة فيما يتعلق باليد العاملة المدربة و المكونة وفق معايير و متطلبات التوظيف المشروطة.

**المطلب الخامس : أثر تطور كتلة الأجور على حركية سوق العمل**

لقد عرف الأجر الوطني الأدنى المضمون عدة تطورات، حيث إرتفع من 15 ألف دينار سنة 2010 إلى 18 ألف دينار في سنة 2012، كما مس هذا التغير هيكل الأجور في كل القطاعات دون إستثناء، الأمر الذي أدى بالسلطات النقدية إلى تجنيد المزيد من الموارد المالية بغية صبها كرواتب و أجور لفائدة الموظفين حسب كل قطاع ، و الجدول الموالي يوضح تطورات كتلة الأجور للفترة من 2004 إلى 2010 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

**الجدول رقم 36: تطور كتلة الأجور (الوحدة: $10^9$ دينار جزائري)**

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الإقتصادي | 651.8 | 651.8 | 725.2 | 820.5 | 921.6 | 1016.6 | 1164.1 |
| القطاع الزراعي | 78.1 | 78.1 | 90.9 | 90.7 | 96.1 | 114 | 118.7 |
| الإدارات | 634.1 | 634.1 | 684 | 810.7 | 1105.6 | 1234.7 | 1618.1 |
| الإجمالي | 1363.9 | 1363.9 | 1500.1 | 1721.9 | 2123.8 | 2365.3 | 2900.9 |

**المصدر**: معطيات الديوان الوطني للإحصاء من موقعه الرسمي : إطلع عليه في 2015/10/08.

يتبين من الجدول أن كتلة الأجور منخفضة جدا في قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، الأمر الذي ساهم في عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب هشاشة الأجور التي يتقاضونها مقارنة بالجهد العضلي المبذول في هذا القطاع ، و الذي يفتقر على العموم للوسائل التقنية الحديثة المستعملة في العملية الإنتاجية. أما القطاع الإقتصادي يعتبر القطاع الوحيد الذي تزايدت فيه الأجور بقيم متفاوتة و بوتيرة أحسن من باقي القطاعات ، إذ إرتفعت من 651,8 .$10^9$ دينار سنة 2004 إلى 1164,1 $10^9$. دينار سنة 2010.كما يتبين من الجدول إرتفاع في الكتلة النقدية المخصصة للأجور إلى حوالي

الضعف من سنة 2004 إلى سنة 2010، الأمر الذي أدى حتما إلى إرتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة، مما ساهم في إرتفاع أسعار السلع الغذائية و ضعف المستوى العام للإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى ضعف النشاط الإقتصادي.

**المطلب السادس : أسباب فشل آليات التشغيل في الجزائر**

رغم تعدد آليات سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر و الموجهة أساسا إلى الحد من المعدلات المرتفعة للبطالة ، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك بحكم فشل آليات تشغيل الشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا المتخرجين من الجامعات و معاهد التكوين التي تتزايد أعدادهم من سنة لأخرى. و كذلك "ضعف نسبة التشغيل في بعض القطاعات كالزراعة التي تشهد في هذه السنوات عزوفا شبه تام للشباب عن ممارسة الأنشطة الزراعية ، بسبب تدنى الأجور مقارنة بالقطاعات الأخرى"[194].

إذ تعود أسباب فشل هذه الآليات في تحقيق أهدافها المسطرة إلى:

- ✓ غياب نظام المعلومات الضابط لسوق العمل ، من خلال توفير المعطيات حول المناصب المعروضة من طرف المؤسسات و كذا حجم القوة العمالية المطلوبة من طرفها.
- ✓ غياب التنسيق بين قطاعات الإقتصاد الوطني ، خاصة فيما يتعلق بإحتياجات سوق العمل ، إضافة إلى تجاهل الأحكام القانونية التي تضبطه.
- ✓ عجز الجامعات و المعاهد عن تلبية إحتياجات سوق العمل، من خلال" فتح الشعب و التخصصات التي تتوافق و إحتياجات المؤسسات و الشركات"[195].

[194] منظمة العمل الدولية" نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي ، نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة" ، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان 2013، ص33

[195] منظمة العمل الدولية" خيارات نحو تنمية بديلة و نمو تشاركي و تضمني، مقاربة عمالية" المكتب الإقليمي للدول العربية، الطبعة الأولى،2014 ، ص34

- ✓ العراقيل المالية و المصرفية التي تفرضها البنوك في منح القروض لفائدة الشباب الذين يريدون خلق مقاولاتهم و مؤسساتهم الفردية أو الجماعية، و إنتشار البيروقراطية و عدم الشفافية في دراسة ملفات المستفيدين.

- ✓ التميز ما بين القطاعين العام و الخاص في ممارسة الأنشطة الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بمنح المشاريع الإستثمارية المختلفة ، "لذا لابد من تشجيع و تحفيز الخواص على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لأجل زيادة التنافسية قصد تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية ، في ظل البيئة التشريعية و القانونية المناسبة لها"[196].

- ✓ الميزة المؤقتة التي إتسمت بها آليات التشغيل ، الأمر الذي يجعل الشباب ينفرون منها قصد البحث عن بدائل أخرى في سبيل إيجاد مناصب دائمة ،" مما يساهم ذلك في إرتفاع مستويات الهجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط قصد تأمين مكسب عيشهم"[197] .

[196] صندوق النقد الدولي" آفاق الإقتصاد العالمي ، التعافي يكتسب قوة لكنه يضل متفاوتا" ، الطبعة العربية، أفريل 2014، ص03

[197] M.S.Musette « Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle ? », CREAD – Alger,2013, p5

**خاتمة الفصل :**

تبقى سياسة التشغيل المنتهجة من طرف السلطات العمومية غير مجدية بحكم أنها لم تحقق هدفها المرتبط بتخفيض معدلات البطالة إلى مستوياتها الدنيا، و يرجع سبب ذلك إلى غياب الخطط الإستراتجية التنموية الهادفة إلى تنويع الإقتصاد الوطني الذي يعتبر محل تخمين صناع القرار و الإقتصاديين على حد سواء، قصد بلوغ هدف تحرير تبعية الإقتصاد الوطني من الإيرادات الريعية التي تشهد اليوم تذبذبات مستمرة ، لذا لابد من بناء الخطط و الإستراتجيات التنموية التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة، في ظل توفر الإمكانيات و الموارد اللازمة لتنفيذها، من خلال الدور التوافقي ما بين الحكومة، القطاع الخاص ، و كذا مؤسسات المجتمع المدني ، لأجل رسم الخطط التنموية الفعالة و الهادفة، دون إهمال أي طرف من أطراف المعادلة الإقتصادية التي تشترط توفر آليات الحكم الراشد لنجاحها.

كما تشترط ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الحياة الإقتصادية ، من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تهدف إلى رفع تحديات الإنتاجية و كذا المساهمة الفعالة في توظيف الشباب البطالين و الداخلين الجدد لسوق العمل من خلال الإهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر أساس الإنطلاقة الإقتصادية الفعالة ، في ظل توفر البيئة الإستثمارية الملائمة لممارسة الأنشطة و الأعمال الإقتصادية ، بإعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية المساهمة بفعالية في خلق الوظائف و إمتصاص البطالة ، التي لها آثار إقتصادية و إجتماعية وخيمة على المجتمع.

# الفصل الرابع : الدراسة القياسية للعلاقة الجدلية بين معدلات النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر

**مقدمة الفصل :**

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى تحديات النمو الإقتصادي و كذا مختلف النظريات الكلاسيكية و الحديثة التي ركزت على إمكانية تحقيق المعدلات المرتفعة في دول العالم من جهة ، كما حاولنا معرفة أثر ذلك على مستويات التشغيل ، من خلال دراسة سوق العمل و مختلف الآليات و الأطر المنظمة له ، كما حاولنا عرض بعض المؤشرات المهمة و التي توفرت فيها الإحصائيات التي ساعدت على التحليل ، خاصة بين المؤشرين المهمين و المتعلقان بالنمو الإقتصادي و حجم العمالة أو ما يطلق عليه بمعدلات التشغيل .حيث يعتبر كلا المؤشرين، أحد أهم إهتمامات السلطات العمومية ، في حين تعرف معدلات التشغيل وتيرة متباطئة من سنة لأخرى ، خاصة فيما يتعلق بالشباب حاملي الشهادات و المتخرجين من المعاهد العليا ، فبالرغم من تعدد الآليات الموجهة لإمتصاص الفائض لهذه الفئة ، "إلا أن البطالة بلغت نسبة 13% بالنسبة للشباب المتخرجين من التكوين المهني و كذا نسبة 17.7% بالنسبة للشباب الحاصلين على شهادات عليا "[198]، و يرجع سبب ذلك إلى غياب الإستراتجيات الناجعة الرامية إلى تحسين إنتاجية الإقتصاد الوطني ، من خلال تشجيع و تحفيز الخواص على إقامة مشاريعهم الإستثمارية الخاصة من خلال خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة ، وكذا العمل على زيادة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى ، من أجل خلق مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين على إختلاف مستويات كفاءتهم .

و نحاول من خلال الجانب التطبيقي دراسة العلاقة القياسية التي تربط المتغيرين المدروسين ( معدل النمو الإقتصادي و معدل التشغيل )،إضافة إلى المتغيرات المفسرة للظاهرة و الجدول المبين في الملحق الإحصائي رقم 01 يبين إحصائيات تلك المتغيرات لفترة الدراسة الممتدة من 1985 إلى 2015 و المحملة مباشرة من موقع البنك العالمي حسب مؤشرات التنمية العالمية المحدثة إلى غاية 10 أفريل 2016 ، و كذا الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء من 1962 إلى 2011.

[198] ONS « Activité , Emploi et Chômage en septembre 2016 » ; 2016, p 6

كما سنحاول توضيح إتجاه العلاقة السببية التي تربط بينهما ، ثم نحاول بناء النموذج القياسي في مرحلة ثانية ، وذلك بمحاولة تحديد المتغيرات الأخرى التي تساهم في شرح و تفسير العلاقة بين المتغيرين ، مستعينا بمخرجات البرنامج القياسي المستعمل **EVIEWS 8.1** ، لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة ، و ذلك لإيجاد علاقة التكامل المتزامن بإستخدام أحد الإختبارت الملائمة لذلك ، سواءا تعلق الأمر بإختبار **Angel – Granger** ذو المرحلتين إضافة إلى إختبار **Johansenn** ، أو إختبار منهج الحدود للتكامل المشترك **(ARDL)** . لنحاول بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ، إثبات وجود نموذج تصحيح الخطأ من خلال دراسة العلاقة التوازنية قصيرة الأجل من مستويات النمو الإقتصادي و حجم العمالة .

## المبحث الأول : الدراسة القياسية لأثر النمو الإقتصادي على العمالة في الجزائر

سنستعمل في هذه الدراسة برنامج**EVIEWS 8.1** لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرين قيد الدراسة قصد تحديد إتجاه التأثير حسب مفهوم **Granger** ، ثم نقوم في مرحلة ثانية بإختيار مجمل المتغيرات الخارجية التي بإمكانها تأكيد و تفسير معنوية النموذج المقترح ، ومدى تطابقها مع النظرية الإقتصادية من جهة أخرى في إطار التوصيف الجيد للنموذج القياسي ، من خلال النموذج الخطي المقترح . كما سنعتمد في الدراسة القياسية على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية(**OLS**) لتقدير النماذج ،لأنها تعطي نتائج غير متحيزة .

**المطلب الأول: دراسة العلاقة السببية بين العمالة و النمو الإقتصادي في الجزائر**

قبل دراسة إتجاه السببية ل **Granger** لابد من إجراء إختبار جذور الوحدة للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية ، وذلك بإتباع الإختبارات المرتبطة بذلك و المبينة في نموذج التكامل المتزامن ، و بعد إجراء إختبارات كشف الإستقرارية لسلسلة معدل التشغيل (**Temp**) و كذا سلسلة معدل النمو الإقتصادي (**GDP**) بإستعمال إختبار **Augmented Dickey – Fuller** ، **إختبار (Phillips– Perron)**أو إختبار ( **Kwiatkowski,Phillips, Schmidt, Shin**)،تبين بأن هاتين السلسلتين لا تستقران عند المستوى ، و لكنها تستقر عند إجراء الفرق الأول لها ، مما يعنى أن السلسلتين المدروستين متكاملتان من الدرجة الأولى (**I=1** ) .

بعد التأكد من إستقرار السلسلتين قيد الدراسة ( معدل النمو الإقتصاديGDP و معدل التشغيل **Temp** ) ، نستطيع إجراء إختبار سببية **Granger** و الذي يعتمد على تحديد فترات الإبطاء و المحددة **ب3 =p** من خلال الإعتماد على معياري **Akaikeو Schwarz** ، و الجدول الموالي يوضح إختبار سببية **Granger** حسب مخرجات البرنامج القياسي:

نقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين :

- فرضية العدم: معدلات التشغيل لا تسبب أثر في الناتج المحلي (تقبل إذا $F_{tab} > F_{cal}$ )
- الفرضية البديلة : معدلات التشغيل تسبب أثر في الناتج المحلي (تقبل إذا $F_{tab} < F_{cal}$ )

**الجدول رقم 37: دراسة إتجاه السببية بين معدل العمالة و معدل نمو الناتج المحلي**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/11/16 Time: 06:32
Sample: 1985 2015
Lags: 3

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| GDP does not Granger Cause TEMP | 28 | 3.93419 | 0.0225 |
| TEMP does not Granger Cause GDP | | 0.66560 | 0.5825 |

*معنوية عند مستوى 1 % 5% و 10 %

**المصدر** : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات Eviews 8.1

من خلال الجدول أعلاه :

فرضية العدم الأولى : معدل النمو الإقتصادي لا يسبب أثر في معدل التشغيل نلاحظ بأن الإحتمال المرافق لإحصائية Fisher أقل من المستويات الحرجة (1% ،5% و 10 %)، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن هناك علاقة سببية بين السلسلتين المدروستين في إتجاه واحد، حيث أن معدل النمو الإقتصادي يتسبب في معدل التشغيل .

أما فرضية العدم الثانية فهي تثبت إتجاه العلاقة من النمو الإقتصادي إلى معدلات التشغيل ، أين يتم قبول هذه الفرضية ، لأن الإحتمال المرافق لإحصائية Fisher أكبر من المستويات الحرجة (1% ، 5% و 10 %).

و مما سبق يتبين وجود علاقة سببية بين معدل النمو الإقتصادي و معدل التشغيل في إتجاه واحد أي أن إتجاه السببية يكون من التغير في في الناتج المحلي يسبب التغير في معدلات التشغيل ، وفقا للنموذج المقدر للمتغير Temp بدلالة GDP

$$\mathbf{Temp = f ( GDP)}$$

حيث أن :

Temp : يمثل معدل التشغيل (%)

GDP : يمثل معدل الناتج المحلي الإجمالي (%)

و حسب النظرية الإقتصادية الكلية ، فإن هناك علاقة طردية بين المتغيرين قيد الدراسة ، حيث أنه أي زيادة في مستويات النمو الإقتصادي تنعكس بالإيجاب على معدلات التشغيل ، بفضل النشاط الإقتصادي المعتمد على تنمية القدرات الإستثمارية التي من شأنها إمتصاص الفائض من اليد العملة البطالة.

**المطلب الثاني : توصيف النموذج القياسي**

حتى نتمكن من معرفة العلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة ، لابد من تحديد المتغير التابع و مختلف المتغيرات الخارجية المفسرة للظاهرة القياسية المدروسة ، و إحصائيات المتغيرات المدروسة موضحة في الملحق (1) .

**المتغير التابع :**

معدل التشغيل ( بالنسبة المئوية) و نرمز له بالرمز **Temp**

**المتغيرات المفسرة :**

لقد تم تحديد بعض المتغيرات التى بإمكانها شرح الظاهرة القياسية ، و التي توفرت بياناتها الإحصائية من مؤشرات التنمية الإقتصادية و المحملة مباشرة من موقع البنك العالمي ، و المحدثة إلى غاية أفريل 2016، و كذا الحوصلة الإحصاية للديوان الوطني للإحصاء للفترة من 1962 إلى 2011 ، و هذه المتغيرات هي :

- الناتج المحلي الإجمالي ( بالنسبة المئوية ) و نرمز له بالرمز **GDP**
- معدل الإستثمار ( % من GDP) و نرمز له بالرمز **Tinvs**
- إجمالي القوة العاملة ( بملايين ) و نرمز له بالرمز **popact**
- النفقات العامة ( % من GDP) و نرمز له بالرمز **dep**

كما يمكن كتابة النموذج الخطي على الشكل الرياضي التالي :

$$Temp_t = C_0 + C_1 * gdp_t + C_2 * popact_t + C_3 * Tinvs_t + C_4 * dep_t + \varepsilon$$

**علما أن :** $C_0$ , $C_1, C_2, C_3, C_4$ : تعبر عن معلمات النموذج و المقدرة وفق طريقة المربعات الصغرى التي تعتبر أحسن طريقة لتقدير مقدرات النماذج القياسية .

$\varepsilon$**:** يعبر عن قيمة الخطأ العشوائي و الناتج عن أخطاء في القياس ، أو عن سوء تقدير النموذج القياسي بإهمال بعض المتغيرات الخارجية و التي لا نستطيع قياسها في بعض الأحيان خاصة ما يتعلق بالمتغيرات الكيفية ك ( الحكم الراشد ، مناخ الأعمال ، الديمقراطية وغيرها من المتغيرات التي بإمكانها شرح النموذج المقدر) .

**1- تقدير معادلة النموذج الخطي بإستعمال برنامج EVIEWS 8.1**

Dependent Variable: TEMP
Method: Least Squares
Date: 03/11/2016 Time: 09:09
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 73.62467 | 10.15701 | 7.248658 | 0.0000 |
| GDP | -0.592437 | 0.344749 | -1.718456 | 0.0976 |
| POPACT | 8.96E-07 | 4.33E-07 | 2.070362 | 0.0485 |
| TINVES | 1.113511 | 0.216524 | 5.142672 | 0.0000 |
| DEP | -0.321886 | 0.114993 | -2.799185 | 0.0095 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.738364 | Mean dependent var | 80.32935 |
| Adjusted R-squared | 0.698112 | S.D. dependent var | 6.870847 |
| S.E. of regression | 3.775142 | Akaike info criterion | 5.641443 |
| Sum squared resid | 370.5441 | Schwarz criterion | 5.872731 |
| Log likelihood | -82.44237 | Hannan-Quinn criter. | 5.716837 |
| F-statistic | 18.34364 | Durbin-Watson stat | 0.533550 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات Eviews 8.1

و وفقاً للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل التشغيل على النحو التالي:

TEMP = 73.62 - 0.592*GDP + 8.96E-07*POPACT + 1.113*TINVES - 0.321*DEP

(.) (7.24) (-1.71) (2.07) (5.14) (-2.79)

$R^2 = 0.738$ $F = 18.34$ $DW = 0.53$ $\overline{R}^2 = 0.698$

علما أن :

(.) : عبارة عن قيم إحصائية (t-student).

$R^2$ : معامل التحديد .

F : إحصائية Fisher.

N : عدد المشاهدات و المساوية إلى 31 مشاهدة .

DW : إحصائية *Durbin Watson*

$\overline{R}^2$ : معامل التحديد المعدل .

Prob: إحتمال الخطأ.

## 2- دراسة جودة النموذج الخطي

### 2-1 الدراسة الاقتصادية:

من خلال الجدول السابق و المتعلق بمخرجات برنامج Eviws 8.1 نلاحظ أن :

- ✓ بالنسبة لمعامل الناتج المحلي **(GDP)** نلاحظ أن إشارته سالبة ، أي هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير ، و هو ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية ،أي أن زيادة الناتج المحلي من شأنه زيادة النشاط الإقتصادي و الذي يستحق بدوره عمالة كثيفة أي زيادة حجم تشغيل اليد العاملة ، حيث أنه و حسب المعادلة المقدرة فإن إرتفاع الناتج المحلي بوحدة واحدة ،من شأنه أن يخفض من معدلات التشغيل ب 0.592 وحدة .

- ✓ بالنسبة لمعامل إجمالي القوة العاملة **(popact)**، فنلاحظ من خلال مخرجات البرنامج أن إشارته موجبة ، أي أن هناك علاقة طردية بين هذا المتغير و معدلات التشغيل ، و هو ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية ، إذ أنه بإرتفاع حجم القوة العاملة في البلاد يؤدى ذلك إلى حدوث فائض ، و التي تعجز السلطات عن توفير مناصب الشغل اللازمة لذلك ، مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات التشغيل ، كما

تفسر النتيجة المحصل عليها ، أنه بإرتفاع حجم إجمالي الطاقة العاملة بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى إرتفاع في معدلات التشغيل بمقدار ضعيف جدا قدر ب $8.96 .10^{-7}$ وحدة .

- ✓ كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية متزايدة بين معدل الإستثمار(**tinvs**) و معدلات التشغيل ، و هو ما يؤكد صحة النظرية الإقتصادية ، حيث أنه بإرتفاع معدل النشاط الإقتصادي من خلال تحفيز الإستثمارت عن طريق المزيد من المشاريع التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى إرتفاع معدلات التشغيل في البلاد ، إذ أن إرتفاع معدلات الإستثمار بوحدة واحدة سيؤدي إلى إرتفاع معدلات التشغيل ب1.113 وحدة .

- ✓ أما بالنسبة لمعامل النفقات العامة(**dep**) فنلاحظ أن إشارته سالبة ، و هذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير و معدلات التشغيل ، و هو ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية ، حيث أن زيادة الإنفاق العام و الموجه إلى خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الإعانات الممنوحة للبطالين من أجل مباشرة أعمالهم الإستثمارية من شأنه إمتصاص الفائض من العمالة ، و بالتالي تساهم فعلا في الرفع من معدلات التشغيل في البلاد، لكن وحسب المعادلة المقدرة فأن إرتفاع النفقات العمومية بوحدة واحدة ، سيؤدي إلى إنخفاض حجم العمالة المشغلة ب 0.321 وحدة .

## 2-2 : الدراسة الإحصائية

### أولا- دراسة معنوية النموذج

نقوم بإختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر بإستخدام معامل التحديد و كذا إختبار فيشر ، من خلال الفرضيتين التاليتين :

- **فرضية العدم $H_0$ :** النموذج غير مناسب ( أي أن المتغيرات الخارجية لا تفسر الظاهرة المدروسة)

- **الفرضية البديلة $H_1$** : النموذج مناسب ( أي أن المتغيرات الخارجية تفسر الظاهرة المدروسة)

نقوم أولا بإستخرج القيمة الجدولية المقابلة لإحصائية فيشر و نقارنه مع تلك المحسوبة ،كما أن عدد المشاهدات هو 26 مشاهدة

القيمة الجدولية : $F_{(n-k-1)} = F_{(31-4-1)} = F_{26}$

| | عند مستوى 1% | عند مستوى 5% | prob |
|---|---|---|---|
| $F_{tab}$ | **4.14** | **2.74** | **0.0000** |
| $F_{cal}$ | **18.34** | | |

من الجدول يتبين أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى **1% و 5%** أي أن $(F_{cal}>F_{tab})$ ، و بالتالي نرفض فرضية العدم ، و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن النموذج مناسب و أن المتغيرات الخارجية المدروسة تساهم في تفسير و شرح معدلات العمالة المشغلة .

و من خلال معدل التحديد ( $R^2 = 0.738$) و هي قريبة من الواحد، و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته 73.8% من المتغير التابع ( معدلات التشغيل ) ، و تبقي ما نسبته 26.2% لمتغيرات أخرى بإمكانها شرح النموذج إلا أنها في غالب الأحيان تكون عبارة عن متغيرات كيفية لا يمكن قياسها .

**ثانيا- إختبار معنوية المعالم**

تستخدم إحصائية **(t-stat)** لتقييم معنوية معالم النموذج المقدر ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع ، من خلال إختبار الفرضيات المتعلقة بالمعالم المقدرة على الشكل التالي :

$H_0$ : فرضية العدم : $C_0 = C_1 = C_2 = C_3 = C_4 = 0$

$H_1$ : الفرضية البديلة : $C_0 \neq C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq C_4 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار (t–stat)للنموذج المقدر من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة $t_{cal}$ للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية $t_{tab}$ ، وأدنى مستوى معنوية **prob** وذلك عند مستوى معنوية 5 %.القيمة الجدولية لإحصائية ( t–stat) نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس المعنوية و بدرجة حرية (n–p) ، n تمثل عدد المشاهدات و p تمثل عدد معلمات النموذج المقدر.و تساوي (n-p = 31-5 = 26) ، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

| المقدرات | المعالم | القيم المحسوبة ( $T_{cal}$ ) | القيم الجدولية($T_{tab}$) | القيم الجدولية($T_{tab}$) | أدنى مستوى معنوية Prob |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | عند مستوى 1% | عند مستوى 5% | |
| الثابت | $C_0$ | 7.24 | 2.779 | 2.056 | 0.0000 |
| gdp | $C_1$ | -1.71 | 2.779 | 2.056 | 0.0976 |
| popact | $C_2$ | 2.07 | 2.779 | 2.056 | 0.0485 |
| tinvs | $C_3$ | 5.14 | 2.779 | 2.056 | 0.0000 |
| dep | $C_4$ | -2.79 | 2.779 | 2.056 | 0.0095 |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ($C_0$)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، أي $T_{tab} < T_{cal}$ عند كل المستويات ، و بهذا سنرفض فرضية العدم ، و نقبل الفرضية البديلة ، أي أن الثابت له معنوية في النموذج المقدر و بإحتمال خطأ قدره 00.000، و منه يمكن قبول الثابت في النموذج .
- ✓ بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ($C_1$) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أصغر من القيمة الجدولية أيضا ، أي( $-1.793 > 2.056 > 2.779$ ) عند المستوى 1% و 5 %

على التوالي، و بالتالي نقبل فرضية العدم ، أي أن المعلمة ($C_1$) ليس له معنوية ، و منه يمكن القول بأن الناتج المحلي الإجمالي ليس له معنوية إحصائية عند القيم الحرجة في تفسير معدل التشغيل ، و الإحتمال الموافق أكبر من القيم الحرجة (0.0846 >5 % > 1% ) ، أي أن معلمة الناتج المحلي ليست لها معنوية إحصائية في النموذج ، وهو ما يفسر إقتصاديا زيادة النمو الإقتصادي دون زيادة في معدلات التشغيل

- ✓ بالنسبة لمعامل إجمالي القوة العاملة ($C_2$)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5% أي أن 2.07 >2.05، و بالتالي نرفض فرضية العدم ، و نقول أن معامل إجمالي القوة العاملة له معنوية إحصائية ، أي أن المتغير (popact) يساهم في شرح و تفسير المتغير التابع . و هذا ما يؤكد الإحتمال المرافق و الأقل من مستوى 5%.
- ✓ أما معامل الإستثمار ($C_3$)، فنلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت أكبر من القيمة الجدولية عند كل المستويات الحرجة 10% و 5% و1% على الترتيب ، أي أن 5.14> 2.779 > 2.056 وبالتالي نرفض فرضية العدم ، أي أن الإستثمار(tinvs) يؤثر في معدلات التشغيل . و هذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية.
- ✓ بالنسبة لمعامل النفقات العمومية ($C_4$) ، نلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية عند كل المستويات10 %و 5% و 1 % )، أي 2.79> 2.779 > 2.056، و بالتالي نرفض فرضية العدم ، و نقبل الفرض البديل المرتبط بمعنوية معلمة النفقات العمومية في النموذج المقدر ، أي أن متغير النفقات العمومية (dep) تؤثر في تغيرات معدلات التشغيل .أي أن زيادة الإنفاق من شأنه التسريع من وتيرة النشاط الإقتصادي الذي يتطلب لذلك يد عاملة كثيفة ، الأمر الذي يساهم في إمتصاص البطالة .

**المبحث الثاني : نموذج التكامل المتزامن و تصحيح الخطأ**

يقوم تحليل التكامل المتزامن ( المشترك) بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل، حيث أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة قد تكون غير مستقرة في المدى القصير ، إلا أنها ستستقر في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما ، تسمى بعلاقة التكامل المتزامن و لكشف مشكل عدم إستقرارية السلاسل الزمنية لابد من إجراء إختبار جذور الوحدة كمرحلة أولى ،و بعد إثبات إستقرارية السلاسل الزمنية و تكاملها من نفس الدرجة، نستخدم نموذج تصحيح الخطأ في المرحلة الثانية، حيث أنه لا يتم تنفيذ المرحلة الثانية ، ما لم يتم إثبات إستقرارية السلاسل الزمنية و تكاملها من نفس الرتبة حسب إختبار **Angel - Granger** . كما هناك إختبار أخر يتعلق بنموذج التكامل المتزامن و المقترح من طرف **Johannsen** ، إذ يعتبر أحسن من الإختبار الأول خاصة عندما يكون حجم العينة صغير .

أما في حالة عدم إستقرارية السلاسل الزمنية و تكاملها من نفس الرتبة ، أي هناك سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة **(I = 0)** و سلاسل أخرى متكاملة من الدرجة الأولى **(I=1)** ، فهنا يجب أن لا نستعمل الإختبارين السابقين و المتعلقين بنموذج التكامل المشترك سواء ل**Angel – Granger** ، **أو** ل **Johannsen**، بل يجب إجراء إختبار آخر يتعلق بإختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (**ARDL**) ، و الذي يستعمل في حالة السلاسل الزمنية غير المستقرة و غير المتكاملة من نفس الرتبة ، شرط أن لا تتعدى رتبة التكامل الدرجة الأولى ( أي يستخدم هذا الإختبار فقط من أجل درجة التكامل **(I =0)** و **(I=1)** .

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها مستقرة من نفس الدرجة، ومن ثم التحقق من أنها متكاملة تكاملا متزامنا ( مشتركا) ، يتبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع و مجموع المتغيرات المستقلة ، و ذلك حسب أحد الإختبارت السابقة الذكر، لذا لابد من المرور إلى تمثيل نموذج تصحيح الخطأ.

يتم تقدير هذا النموذج بإضافة البواقي المقدرة متباطئة بسنة واحدة في الإنحدار القصير المدى ، كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة كما يلي :

$$dtemp_t = C_0 + C_1 dgdpt + C_2 dpopact_t + C_3\, dtinvs_t + C_4 d\, dep_t + \gamma\, E_{t-1} + \varepsilon_t$$

و يسمى بنموذج تصحيح الخطأ ، حيث يأخذ بعين الإعتبار ديناميكية السلاسل الزمنية المدروسة في المدى القصير و الطويل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و المفسرة للظاهرة المدروسة . و أساسا ظهور( $E_{t-1}$ ) في المعادلة أعلاه تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة معدلات العمالة في الأجل القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل .

و من خلال ذلك ، ففي الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي في هذا الإختلال ، و هنا يمثل معامل حد التصحيح الخطأ ( $\gamma$ ) ، و التي تعتبر معلمة تعديل القيم الفعلية لمعدلات العمالة بإتجاه قيمتها

التوازنية من فترة لأخرى ، حيث تقيس هذه المعلمة نسبة إختلال التوازن في الفترة المبطئة **(t−1)** و التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة **(t)**.

**المرحلة الأولى** : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

نقوم بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار جذور الوحدة **( Unit Roots test)** و ذلك بهدف تجنب النتائج الخاطئة في عملية التقدير بسبب عدم سكون السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة القياسية ، و ذلك بإستعمال إختبار **( Augmented Dickey – Fuller)** ، أو إختبار **(Phillips-Perron)** أو إختبار **( Kwiatkowski,Phillips, Schmidt, Shin)**

و نشير في هذا الصدد و قبل تطبيق إختبار **( Augmented Dickey – Fuller)** ، لا بد من إيجاد درجة تأخر السلسلة المدروسة وهذا من أجل تحديد نوع الإختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي و مركبة الإتجاه العام في السلسلة و ذلك من خلال الخطوات التالية :

- ✓ نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلسلة محل الدراسة.
- ✓ نقوم بملاحظة **Correlogram** للسلسلة التي أجرينا عليها الفرق من الدرجة الأولى ، و ذلك بتحديد الأعمدة الخارجة من مجال الثقة لدالة الإرتباط الذاتي الجزئية ، فإذا كان الإحتمال معدوم **(p=o)** ، أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية ، هنا نستعمل إختبار ديكي فولار البسيط .
- ✓ أما إذا كان **p≤ 1** نستعمل إختبار ديكي فولار الصاعد ( أي يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية ).

كما نقصد بإستقرارية السلاسل الزمنية، بأنها تلك السلاسل التي لا تتغير خصائصها مع تغير الزمن ، و نقول أن السلسلة مستقرة إذا و فقط إذا حققت الشروط التالية:

- المتوسط ثابت .
- التباين ثابت عبر الزمن .
- التباين المشترك يعتمد على فترات الإبطاء ( فترات التأخير) .

و سنجرى إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار جذور الوحدة **Unit Roots test** في كل الصيغ الثلاثة للنماذج المدروسة:

**الصيغة الأولى** : نستعمل هذا الإختبار في الكشف عن إستقرار الثابت فقط .

**الصيغة الثانية** : الثابت و الإتجاه الزمني للسلسلة المدروسة.

**الصيغة الثالثة** : نختبر السلسلة دون ثابت و دون الإتجاه الزمني.

و بعد إثبات إستقرارية السلاسل قيد الدراسة و متكاملة من نفس الرتبة ، نقوم بإختبارات التكامل المتزامن بإستعمال منهجية **Angel – Granger** ، أو بإستعمال إختبار **Johansen**

**المرحلة الثانية :** بعد إثبات إستقرارية السلاسل قيد الدراسة ، شرط أن تكون متكاملة من نفس الدرجة ، نمر إلى المرحلة الثانية من إختبار Angel – Granger و التي تتعلق بإستعمال نموذج تصحيح الخطأ **( Error Correction Model)** ، إذ له القدرة على إختبار و تقدير العلاقة في المدى الطويل و القصير بين متغيرات النموذج ، كما يسمح بتفادي المشاكل القياسية الناجمة عن الإرتبط الزائف.

**المطلب الأول : نموذج التكامل المتزامن**

**1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار** Dickey – Fuller

✓ **إختبار إستقرارية السلسلة (temp)**

**فرضية العدم :** السلسلة بها جذر وحدة ، أي أنها غير مستقرة عندما تكون $t_{tab} < t_{cal}$

**الفرضية البديلة :** السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة ، أي ( السلسلة مستقرة) $t_{tab} > t_{cal}$

**الجدول رقم 38: إستقرارية السلسلة (temp) حسب إختبار (ADF)** [199]

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | | عند الفرق الأول | | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| temp | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون ثابت و إتجاه | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون ثابت و إتجاه | |

[199] أنظر الملحق رقم 2 و 3، الجدول رقم( 01 ،02،03)، و كذا الملحق رقم 13 و 19 الخاص بالتماثيل البيانية لعدم الإستقرارية عند المستوى ، وإستقرارية السلسلة عند الفرق الأول.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | −0.31 | −1.21 | 1.085 | −3.78 | −3.76 | −3.73 | I = (1) |

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج القياسي أنه :

✓ **عند المستوى :**

– **بالنسبة للثابت** : قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند كل المستويات الحرجة (1%، 5%، 10%)،و الإحتمال المقابل أكبر من القيم الحرجة، أي أن $t_{tab} < t_{cal}$ و بالتالي نقبل فرضية العدم ، أي أن السلسلة **temp** بها جذر وحدة و بالتالي فهي لا تستقر عند المستوى (I = 0 ) .

– **بالنسبة للثابت و الإتجاه معا** : نلاحظ أن إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند كل المستويات ، و الإحتمال المقابل أيضا أكبر من القيم الحرجة (1%، 5%، 10%)، أي أن $t_{tab} < t_{cal}$ و بالتالي نقبل فرضية العدم ، أي أن السلسلة **temp** بها جذر وحدة و بالتالي فهي لا تستقر عند المستوى ( الدرجة0 = I ) .

– **بالنسبة بدون الثابت و الإتجاه** : $t_{tab} < t_{cal}$ و بالتالي نقبل فرضية العدم ، أي أن السلسلة **temp** بها جذر وحدة و بالتالي فهي لا تستقر عند المستوى ( الدرجة0 = I ) .

نقوم بإختبار هذه السلسلة عند الفرق الأول بإستعمال نفس الإختبار ، كما نلاحظ :

✓ **عند الفرق الأول :**

**بالنسبة للثابت** : نلاحظ أن إحصائية ستيودنت أصغر من القيمة الجدولية عند القيم الحرجة ( 1%، 5 %، 10%)، كما الإحتمال الموافق أقل من1%، 5% و 10% ، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل ، أي أن هذه السلسلة لا تحتوى على جذر و حدة و بالتالي فهي مستقرة عند الدرجة الأولى (I = 1)

**بالنسبة للثابت و الإتجاه :** نلاحظ أن $t_{tab} > t_{cal}$ أي $-3.76 < -3.57 < -3.22$ عند 5% و 10%، كما أن الإحتمال الموافق أقل من كل القيم الحرجة ، و بالتالي فإن السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة ، مما يجعلها مستقرة عند الفرق الأول .

**بالنسبة لعدم وجود الثابت و الإتجاه** ": نلاحظ أن إحصائية ستودنت أقل من كل القيم الحرجة ، كما أن الإحتمال الموافق أقل من 1 %، 5%، 10 %، و بالتالي نقبل الفرض البديل ، وهو أن السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة مما يجعلها مستقرة عند الرتبة الأولى .

- ✓ **إختبار إستقرارية السلسلة [200](gdp)**

نقوم بإختبار نفس الفرضيات السابقة ، لمعرفة درجة إستقرارية سلسلة لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي .

**الجدول رقم39 : إستقرارية السلسلة (gdp)حسب إختبار (ADF)**

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | | عند الفرق الأول | | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | |
| gdp | -3.59 | -4.42 | -1.038 | -8.64 | -8.46 | -8.78 | I= (1) |

يتبين من مخرجات البرنامج القياسي بأن هذه السلسلة لا تستقر عند المستوى ، لأن القيم الإحصائية لستيودنت المحسوبة أكبر من الجدولية عند كل المستويات الحرجة (1%، 5%، 10%) خاصة بالنسبة للنموذج الأول و الثالث ، كما أن الإحتمال الموافق لكل من الثابت فقط ، ، أي أن هذه السلسلة من نوع DS دون إنحراف و أفضل طريقة لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق الأولى .

عند إجراء الإختبار عند الفرق الأول لوحظ بأن السلسلة تستقر عند الدرجة الاولى ، لأن القيم الإحصائية لستودنت لها معنوية حيث كانت قيمتها أقل من القيم الجدولية عند كل القيم الحرجة ، إضافة إلى أن الإحتمال الموافق كان أقل بكثير من هذه القيم الحرجة ، مما يجعلنا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض

[200] أنظر الملحق( 4 و 5) ، الجداول (1،2،3) ،و كذا الملحق رقم 13 و 19 الخاص بالتماثيل البيانية لعدم الإستقرارية عند المستوى ، وإستقرارية السلسلة عند الفرق الأول.

البديل القائلة بأن سلسلة إجمالي الناتج المحلي لا تحتوى على جذر و حدة في كل من الثابت و الإتجاه أو معا ، و بالتالى فإن هذه السلسلة مستقرة عند الرتبة الأولى .

- ✓ **إختبار إستقرارية السلسلة [201](popact)**

نقوم بإختبار إسقرارية هذه السلسلة من خلال الفرضيتين السابقتين المتعلقة بفرضية العدم و الفرضية البديلة ، النتائج موضحة في الجدول الموالي :

**الجدول رقم 40 : إستقرارية السلسلة (popact)حسب إختبار(ADF)**

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | | عند الفرق الأول | | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| popact | الثابت فقط | ثابت و إتجاه | بدون الإتجاه و الثابت | الثابت فقط | ثابت و إتجاه | بدون الإتجاه و الثابت | |
| | −1.90 | −4.03 | 2.53 | −6.39 | −6.86 | −1.83 | I= 1 |

يتبين من مخرجات البرنامج القياسي ، بأن هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى في النموذج الأول و الثالث ، لأن القيمة الموافقة لإحصائية ستيودنت أكبر من كل القيم الحرجة، و إحتمال الأخطاء لهذه السلسة أكبر من القيم الحرجة، مما يجعل فرضية العدم مقبولة ، أي أن هذه السلسلة تحتوى على جذر وحدة و بالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى.لكنها تستقر عند إجراء الفروق الأولى لها في جميع النماذج الثلاثة ، إحصائية ستودنت أقل من القيم الحرجة ، إضافة إلى أن الإحتمال الموافق لكل نموذج أقل من القيم الحرجة .

- ✓ **إختبار إستقرارية السلسلة [202](Tinves)**

[201] أنظر الملحق 6 و 7 ،الجداول(3،2،1)، و كذا الملحق رقم 13 و 19 الخاص بالتماثيل البيانية لعدم الإستقرارية عند المستوى ، وإستقرارية السلسلة عند الفرق الأول.

نقوم بنفس الطريقة التي إختبرنا بها السلاسل السابقة من خلال الفرضيتين التاليتين :

- فرضية العدم: **Tinves** تحتوى على جذر وحدة (أي أنها غير مستقرة)
- الفرضية البديلة: **Tinves** لا تحتوى على جذر وحدة ( السلسلة مستقرة)

و النتائج ملخصة في الجدول الموالي طبقا لمخرجات برنامج **EVIEWS 8.1**

**الجدول رقم 41 : إستقرارية (Tinves)السلسلة حسب إختبار (ADF)**

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | | عند الفرق الأول | | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Tinves | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | |
| | −1.73 | −2.09 | −0.23 | −5.13 | −5.21 | −5.22 | I = (1) |

من خلال مخرجات البرنامج يتضح أن القيم المحسوبة لستيودنت أكبر من القيم الجدولية عند كل القيم الحرجة و الموافقة لإحتمال خطأ أكبر من (1%، 5%، 10%) ، و بالتالي نقبل فرضية العدم ، أي أن سلسلة معدل الإستثمار غير مستقرة عند المستوى.

أما عند إجراء إختبار ديكي فولار عند الفرق الأول تبين ،بأن قيم ستيودنت المحسوبة أصغر من القيم الجدولية عند الصيغ الثلاثة ، و أن الإحتمال الموافق للثابت و الإتجاه العام للسلسلة أقل من القيم الحرجة ، مما يجعلنا نستنتج بأن هذه السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة و بالتالي فهي مستقرة عند الدرجة الأولى .

- ✓ **إختبار إستقرارية السلسلة [203](dep)**

نقوم بكشف ما إذا كانت هذه السلسلة تحتوى على جذر وحدة ، من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين :

---

[202] أنظر الملحق 8 و 9 ، الجداول(3،2،1)، و كذا الملحق رقم 13 و 19 الخاص بالتماثيل البيانية لعدم الإستقرارية عند المستوى ، وإستقرارية السلسلة عند الفرق الأول.

[203] أنظر الملحق 10و 11 الجداول (3،2،1)، و كذا الملحق رقم 13 و 19 الخاص بالتماثيل البيانية لعدم الإستقرارية عند المستوى ، وإستقرارية السلسلة عند الفرق الأول.

- فرضية العدم: **dep** تحتوى على جذر وحدة (أي أنها غير مستقرة)
- الفرضية البديلة: **dep** لا تحتوى على جذر وحدة ( السلسلة مستقرة)

و النتائج مبينة في الجدول أسفله :

**الجدول رقم 42: إستقرارية السلسلة dep حسب إختبار (ADF)**

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | | عند الفرق الأول | | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | |
| dep | −2.004 | −1.86 | −0.25 | −5.65 | −5.45 | −5.74 | I = (1) |

يتبين من الجدول أن القيم الإحصائية لستيودنت في كل من الثابت و الإتجاه العام للسلسلة أكبر من القيم الجدولية في كل المستويات الحرجة (1%، 5%، 10%)، كما أن الإحتمال الموافق أكبر من هذه القيم الحرجة ، مما يدل على أن سلسلة النفقات العمومية غير مستقرة عند المستوى ، أي في الدرجة 0.

أما عند إجراء نفس الإختبار لكن عند الفرق الأول ، لوحظ بأن إحصائية ستودنت في كل من الثابت و الإتجاه العام لهذه السلسلة أقل من القيم الحرجة عند مستوى (1%، 5%، 10%)، و أن الإحتمال أقل من هذه القيم أيضا ، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل ، أي أن هذه السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة ، و بالتالي فهي مستقرة عند الدرجة الأولى.

**2- إستقرارية السلاسل بإستعمال إختبار ( Phillips-Perron)**

يعتبر هذا الإختبار أفضل من إختبار **Augmented Dickey – Fuller** ، خاصة في حجم العينات الصغيرة ، إضافة إلى أن إختبار ديكى فولار لا يأخذ بعين الإعتبار مشكلة إختلاف التباين و إختبار التوزيع الطبيعي الموجود في السلسلة الزمنية ، لذا نستعمل إختبار ( **Phillips-Perron**) للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة في الصيغ الثلاثة أي ( بوجود الثابت فقط ، بوجود الثابت و الإتجاه العام ، دون وجود الثابت والإتجاه)

و مخرجات هذا الإختبار موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم 43: إستقرارية السلاسل حسب إختبار Phillips-Perron**

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | | عند الفرق الأول | | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | الثابت فقط | الإتجاه و الثابت | دون الثابت و الإتجاه | |
| temp | -0.70 | -1.84 | 0.77 | -3.84*** | -3.76** | -3.79*** | I = (1) |
| gdp | -3.72*** | -4.52*** | -1.94 | -10.29*** | -9.97*** | -10.3*** | I = (1) |
| popact | -2.44 | ***-4.58 | 2.66 | -6.41 | -6.91 | -6.66 | I = (1) |
| tinves | -1.79 | -1.95 | -0.18 | -4.51 *** | -5.87*** | -4.63*** | I = (1) |
| dep | -1.86 | -1.78 | -0.2 | -6.11*** | -10.36 *** | -6.09*** | I = (1) |

*معنوية عند مستوى 1% ، ** معنوية عند مستوى 5% ، ***معنوية عند مستوى 10%

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي المستعمل ،بأن القيم الإحصائية لستيودنت ليس لها معنوية عند إجراء إختبار **Phillips-Perron** عند المستوى في كل السلاسل الزمنية المدروسة ،أما عند إجراء هذا الإختبار عند الفرق الأول لوحظ بأن السلاسل الزمنية الأخرى مستقرة عند الدرجة الأولى، لأن القيم المطلقة لقيم ستودنت المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند المستويات (1%، 5%، 10%) ، و الإحتمال الموافق لكل سلسلة أقل من هذه القيم الحرجة ، مما يجعلنا نقبل الفرض البديل ، أي عدم وجود جذور وحدة في السلاسل الزمنية المدروسة ، مما يجعلها مستقرة عند الدرجة الأولى**(I=1)**.

**3- إستقرارية السلاسل بإستعمال إختبار(KPSS)**

خلافا للإختبارين السابقين ، يقوم هذا الإختبار بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال الفرضيتين التاليتين و بإستعمال إحصائية (LM stat):

- فرضية العدم : السلسلة مستقرة ( لا توجد جذور وحدة ) عندما تكون $LM_{tab} > LM_{cal}$
- الفرضية البديلة : السلسلة غير مستقرة ( توجد جذور وحدة) عندما تكون $LM_{tab} < LM_{cal}$

كما يجرى هذا الإختبار على صيغتين فقط عوض الصيغ الثلاثة السابقة ، وهي من أجل الثابت فقط ، و من أجل الثابت و الإتجاه الزمني للسلسلة.

و نتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول حسب مخرجات **EVIEWS 8.1**

**الجدول رقم44 : إستقرارية السلاسل حسب إختبار KPSS**

| السلسلة الزمنية | عند المستوى | | عند الفرق الاول | | درجة الإستقرار |
|---|---|---|---|---|---|
| | الثابت فقط | الثابت و الإتجاه | الثابت فقط | الثابت و الإتجاه | ---------- |
| **temp** | 0.43 | 0.14 | $0.17^{***}$ | $0.10^{***}$ | I= (1) |
| **gdp** | 0.35 | 0.12 | $0.12^{***}$ | $0.10^{***}$ | I= (1) |
| **popact** | 0.73 | 0.17 | $0.31^{**}$ | $0.16^{*}$ | I= (1) |
| **tinvs** | 0.22 | 0.17 | 0.25 | $0.062^{***}$ | I= (1) |
| **dep** | 0.37 | 0.17 | 0.27 | $0.05^{***}$ | I= (1) |

*معنوية عند مستوى 1%، ** معنوية عند مستوى 5%،*** معنوية عند مستوى 10%

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج ، بأن القيم الإحصائية ل LM غير معنوية عند كل المستويات الحرجة ، أي أن قيم LM المحسوبة أكبر من القيم الجدولية ، مما يجعل الفرضية العدمية مرفوضة ، أي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة لإحتوائها على جذور الوحدة ، و هذا عند المستوى.

لكن عند إجراء هذا الإختبار عند مستوى الفرق الأول تبين ، بأن السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة الأولى ، لأن القيم الإحصائية لLM ذات معنوية إحصائية عند المستويات الحرجة، أي أن قيم LM المحسوبة أقل من القيم الجدولية ، و بالتالي نقبل فرضية العدم ( أي عدم جذور وحدة في السلاسل الزمنية )، و هذا مايجعل السلاسل مستقرة عند الدرجة الأولى .

من خلال الإختبارات الثلاثة **A**ugmented **D**ickey – **F**uller ، **Phillips–Perron** و **KPSS**، نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية المدروسة (temp, gdp,popact , tinvs, dep) مستقرة عند إجراء الفروق الأولى ، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي **(I=1)** ، لذا يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك ذات المرحلتين ل **Angel – Granger**. أو **إختبار Johansen**، كما يمكننا المرور إلى المرحلة الثانية و المتعلقة ببناء نموذج تصحيح الخطأ.

**المطلب الثاني :إختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen**

يعتبر هذا الإختبار أفضل من إختبار التكامل المشترك ذات المرحلتين ل **Angel – Granger** خاصة عندما يكون حجم العينة المدروسة صغير ، و بعد دراستنا لإستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة و التي وجدناها تستقر عند الدرجة الأولى، نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى و ذلك بالإستعانة ببرنامج Eviews8.1 و بالمعايير المعروفة Akaike و Schwarz ، إذ وجدنا فترة الإبطاء المثلى هي **p = 3**، و الجدول الموالي يبرز علاقة التكامل المشترك بإستعمال إختبار **Johansen**

**الجدول رقم 45 :إختبار Johansen**

Date: 02/11/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1989 2015
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TEMP GDP POPACT TINVES DEP
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.969566 | 180.4099 | 69.81889 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.800244 | 86.12089 | 47.85613 | 0.0000 |
| At most 2 * | 0.624676 | 42.63306 | 29.79707 | 0.0010 |
| At most 3 * | 0.450648 | 16.17397 | 15.49471 | 0.0395 |
| At most 4 | 1.98E-05 | **0.000535** | **3.841466** | 0.9835 |

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.969566 | 94.28901 | 33.87687 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.800244 | 43.48783 | 27.58434 | 0.0002 |
| At most 2 * | 0.624676 | 26.45909 | 21.13162 | 0.0081 |
| At most 3 * | 0.450648 | 16.17344 | 14.26460 | 0.0247 |
| At most 4 | 1.98E-05 | **0.000535** | **3.841466** | 0.9835 |

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات Eviews 8.1

من خلال مخرجات البرنامج يتضح أن :

نتائج إختبار الأثر للفرضية العدمية القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو تساوي R ، حيث أن قيمة الإحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية في الصفوف الثلاثة الأولى و عليه نرفض الفرض العدم .

لذا يمكن القول بأن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة ما بين المتغيرات المدروسة .والاختيار البديل وهو اختيار القيم المميزة العظمى Max و الذي يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتساوى هي R=4 ، مقابل الفرض البديل بأنها تساوي r +1 ، ( لأن0.00053> 3.84) ،لذا يمكن الجزم على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة طويلة الأمد ما بين المتغيرات المدروسة . يوضح الشكل الموالي متجه التكامل المشترك بيانيا بين متغيرات النموذج، حيث يظهر بشكل عام استقرار هته العلاقة وتأرجحها حول الصفر بالرغم من ابتعاد هذا المتجه خلال بعض السنوات بشكل واضح نوعا ما.

**الشكل رقم 19 : متجه علاقة التكامل المشترك**

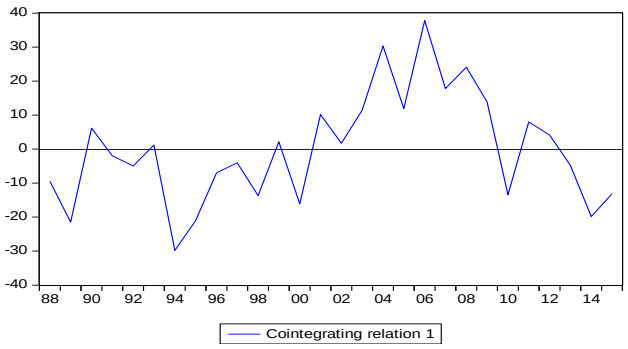


المصدر : من إعداد الباحث إعتماد على مخرجات EVIEWS

أما الجدول الموالي يبرز علاقة التكامل المشترك .

**الجدول رقم 46: معادلة التكامل المشترك**

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -509.4864

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

| TEMP | GDP | POPACT | TINVES | DEP |
|---|---|---|---|---|
| 1.000000 | 3.914109 | -5.46E-06 | 0.311248 | -0.898283 |
| | (0.32701) | (4.8E-07) | (0.17257) | (0.09790) |

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات Eviews 8.1

**كما يمكن كتابة معادلة التكامل المشترك على الشكل الرياضي التالي :**

$$Temp = 3.91GDP - 5.46 .10^{-6} popact + 0.311 TINVES - 0.89 DEP$$

يتبين من معادلة التكامل المشترك بأن هناك علاقة طردية بين معدلات التشغيل و معدل الناتج المحلي و كذا معدل الإستثمار ، و هو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية ، كما أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التشغيل و حجم القوة النشطة و معدل النفقات العمومية ، و هو ما يتوافق أيضا مع النظرية الإقتصادية، حيث أن زيادة حجم القوة العاملة بإمكانها خلق نوع من الضغط على مناصب الشغل المتاحة. و الشكل الموالي يوضح مدى تقارب القيم المقدرة و القيم الفعلية لمتغيرات السلاسل المدروسة .

**الشكل رقم 20: القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي لنموذج السلسلة**

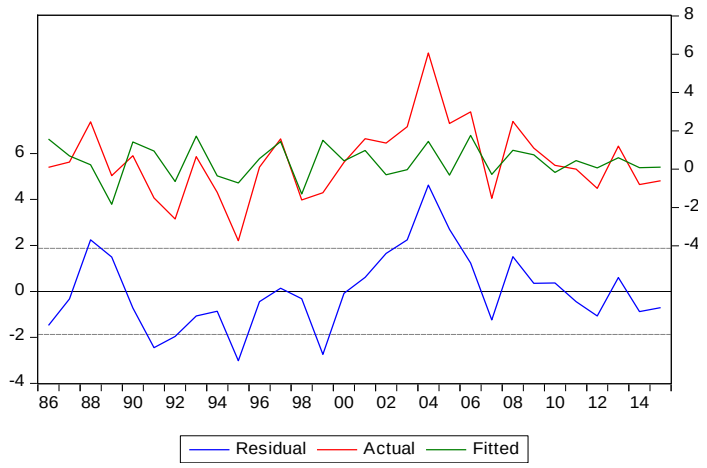


**المصدر**: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات Eviews

يلاحظ من الشكل مدى تقارب القيم الحقيقية مع القيم المقدرة ، و هذا ما يؤكد فعالية و جودة النموذج المدروس الذي يتميز بضعف إنحراف الأخطاء ما بين القيم الفعلية و المقدرة ، مما يسمح لنا إمكانية

التفسير الفعال للنموذج ككل.و وجود تكامل يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى.

**المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ**

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات المدروسة فلابد أن يحض بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يدرس إمكانية تواجد علاقة التكامل المشترك في الأمد القصير ، و الذي يأخذ بعين الإعتبار قيمة الأخطاء المبطئة بفترة واحدة ، و للإشارة فإن سلسلة البواقي( E ) إستقرت عند المستوى بعد إجراء إختبار جذور الوحدة الثلاثة[204] ، و هذا ما يؤكد عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

و لصياغة نموذج الخطأ الذي يدل عن وجود علاقة توازنية في الأمد القصير ، نقوم بتأخير سلسلة البواقى فترة واحدة ، و ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$dTemp_t = C_0 + C_1\, dGDP_t + C_2 dpopact_t + C_3\, dTinves_t + C_4\, ddep_t + E_{t-1}$$

و بعد تقدير المعادلة عند الفروق الأولى للمتغيرات المدروسة و بفترة مبطئة واحدة لقيمة الأخطاء، تحصلنا على المعادلة المقدرة التالية من خلال البرنامج القياسي المستعمل في الدراسة:

**DTEMP = 0.381 - 0.36*DGDP + 2.43e-08*DPOPACT + 0.072*DTINVES - 0.019*DDEP - 0.047*E(-1)**

كما يتبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي، بأن عملية تصحيح أخطاء النموذج تساهم في الرفع من معنوية النموذج ، حيث ترتفع إحصائية Fisher لتيساوي بذلك نسبة 27.07% ، أي أن المتغيرات المدروسة تساهم في شرح النموذج المدروس بتلك النسبة المقدرة ، و الجدول التالي يبين قيمة المقدرات و كذا القيم الإحصائية لكل متغير:

[204] أنظر الملحق 12 المتعلق بإستقرار سلسلة البواقي ، و كذا الملحق رقم 15 الخاص بالتمثيل البياني لإستقرارية البواقي عند المستوى .

Dependent Variable: DTEMP
Method: Least Squares
Date: 03/11/16 Time: 14:14
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.381419 | 0.410958 | 0.928119 | 0.3626 |
| DGDP | -0.360048 | 0.141775 | -2.539577 | 0.0180 |
| DPOPACT | 2.43E-08 | 7.49E-07 | 0.032509 | 0.9743 |
| DTINVES | 0.072817 | 0.216123 | 0.336924 | 0.7391 |
| DDEP | -0.019485 | 0.086048 | -0.226447 | 0.8228 |
| E(-1) | -0.047553 | 0.107534 | -0.442209 | 0.6623 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.220003 | Mean dependent var | 0.393333 |
| Adjusted R-squared | 0.057504 | S.D. dependent var | 1.928400 |
| S.E. of regression | 1.872134 | Akaike info criterion | 4.268891 |
| Sum squared resid | 84.11726 | Schwarz criterion | 4.549131 |
| Log likelihood | -58.03337 | Hannan-Quinn criter. | 4.358543 |
| F-statistic | 1.353870 | Durbin-Watson stat | 0.912240 |
| Prob(F-statistic) | 0.276348 | | |

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات Eviews 8.1

و من خلال الجدول يتبين بأن قيمة حد الخطأ سالبة و مساوية ل$(-0.047)$ ، و تفسر الإشارة السالبة بإثبات لوجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل ما بين المتغيرات المدروسة كما ذكرنا سالفا. وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن الطويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن معدل التشغيل كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية و التي تعادل نسبة 4.7 % و التي تعني أنه عندما ينحرف معدل التشغيل في الفترة القصيرة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية ، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 4.7% في الفترة $(t)$، كما يلاحظ الإشارة الموجبة لمعدل الإستثمار و هو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية من جهة ، غير أن إشارة معامل الناتج المحلي و معامل النفقات العمومية جاءت سالبة و هو ما لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية ، أما معامل حجم الطاقة العمالية جاءت موجبة لكن بنسبة ضعيفة جدا.

### أ- اختبار استقرار النموذج

لإختبار إستقرار معلمات النموذج في المدى الطويل مع القصير بفعل بعض التغييرات الهيكلية التي قد تؤثر على النموذج نستخدم الإختبارين التاليين .الأول يتعلق بالمجموع التراكمي للبواقي

المعاودة **(CUSUM)** و كذا المجمع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة**(CUSUM of squares)** ، و الشكل يوضح ذلك :

**الشكل رقم 21: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة**

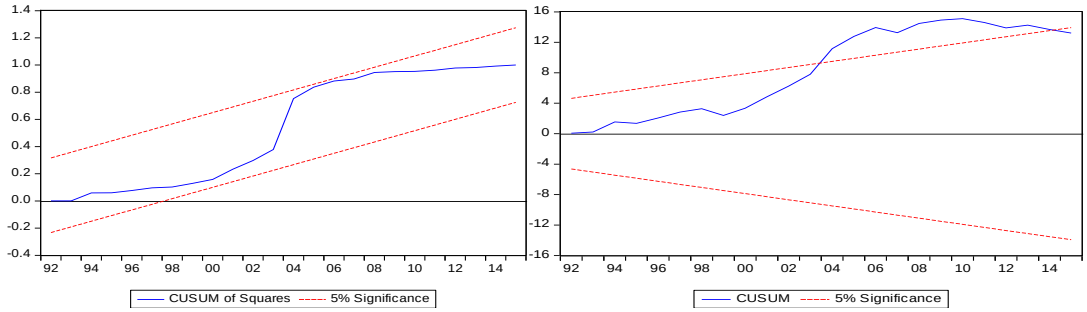


من خلال الرسم البياني لكلا الإختبارين نلاحظ إستقرار النموذج داخل حدود المنطقة الحرجة ، إلا أنه نلاحظ من خلال منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعاودة**(CUSUM)** خروج المنحنى عن خطوط المنطقة الحرجة بداية من سنة 2003 إلى 2012 ، لكنه سرعان ما يعاود الدخول في منطقة الإستقرار ، و هذا ما يؤكده المنحنى الثاني المتعلق بمربعات البواقي المعاودة .

**خـــاتمـــة الفصـــــل :**

حاولنا من خلال الفصل التطبيقي ، دراسة مدى وجود علاقة تكامل مشترك ما بين معدل النمو الإقتصادي و حجم العمالة في الجزائر من خلال الفترة المدروسة (1985 إلى 2015) ، و ذلك بإستعمال إختبار **Johansen** الذي يعتبر أفضل من إختبار **Angel–Granger** ذو المرحلتين خاصة بالنسبة للعينات الصغيرة، إذ بينت الدراسة القياسية عن وجود علاقة توازنية في المدى الطويل ما بين المتغيرين و كذا مع جملة المتغيرات الأخرى المفسرة للظاهرة القياسية المدروسة .

كما بينت الدراسة العلاقة العكسية بين معدلات التشغيل و معدلات النمو الإقتصادي ، حيث أن معدل النمو الإقتصادي لا يساهم في الرفع من حجم العمالة الفعلية المشغلة في الجزائر ، و هذا ما يؤكد فرضية النمو بدون تشغيل و هو ما يتوافق مع النتيجة التي توصل إليها الكثير من الإقتصاديين .

كما أثبت إختبار السببية ل**Granger** وجود العلاقة ذات الإتجاه الوحيد لكن بمستوى ضعيف.و حسب هذه الدراسة فإن معدلات التشغيل قد تكون مرتفعة ، لكن لا يفسر إرتفاعها بإرتفاع النمو الإقتصادي في الجزائر، وإنما يعود ذلك إلى مختلف الآليات و الإستراتجيات التي وضعتها الحكومة لإمتصاص الفائض من العمالة على إختلاف مستويات كفاءتها ، و يتعلق الأمر بوكالات التشغيل ،عقود ما قبل التشغيل ، و غيرها من الآليات المستحدثة في سوق العمل ، إلا أن سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر لم تراع أهداف تحقيق المستويات المرتفعة للإنتاجية المطلوبة ، فهي وضعت لأجل إسكات الجبهة الإجتماعية و ليس لتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي ، في إطار غياب الإستراتجيات المثلى لتنويع الإقتصاد الوطني و الخروج به من مشكلة التبعية للإيرادات الريعية التي تشهد اليوم إنخفاضات شديدة، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى مراجعة سياستها المنتهجة و العمل على إيجاد البدائل قصد تنويع الإقتصاد الوطني من خلال الإهتمام بالقطاع الزراعي و الصناعي اللذان يتطلبان عمالة كثيفة.

# الخـــاتمـــة الـــــعامـــــة

يبقى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي في الجزائر يكتسي إهتماما كبيرا في أوساط صناع القرار و كذا الإقتصاديين على حد سواء وفق ما يرمي إليه النموذج الإقتصادي الجديد و المرتبط بتحقيق نسبة نمو إقتصادي تصل إلى 6.5% في أفاق 2030، و يرجع سبب ذلك إلى قدرة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي على توضيح صورة الإقتصاد الكلي من جهة ، و مدى إرتباطه بالمتغيرات الإقتصادية الأخرى خاصة بحجم العمالة التي تتأثر كثيرا بتغيرات معدلات النمو الإقتصادي .

و لتحقيق هدف التطور الإقتصادي، بات لازما تحفيز و تنشيط العملية الإستثمارية ، من خلال تمكين الشباب على خلق مؤسساتهم الخاصة و كذا جلب الإستثمارت الأجنبية ، قصد خلق نوع من التنافس بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية بغية تحسين مستويات الإنتاجية ، لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهمية تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي ، و مدى تأثيرها على الواقع الإقتصادي للبلد ككل ، خاصة فيما يتعلق بإستحداث مناصب الشغل لفائدة البطالين .

و من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها ، تبين بأن زيادة مستويات التشغيل من سنة لأخرى ليس سببها إرتفاع مستويات النمو الإقتصادي ، حيث أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين مستويات التشغيل و النمو الإقتصادي ، و هذا ما يؤكد صحة الفرضيات الثلاثة التي يرتكز عليها هذا البحث ، و من أجل تحليل النتائج المتوصل إليها، نحاول التطرق إلى ذلك من خلال الجانبين النظري و التطبيقي .

**أولا : إنطلاقا من الدراسة النظرية**

يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بهذا الجانب في النقاط التالية:

- تعتبر إشكالية تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي في المدى الطويل مهمة جميع الفاعلين في الميدان ، و ذلك عن طريق توفير الشروط اللازمة مع تسخير كافة الموارد المتاحة قصد بلوغ الأهداف المسطرة في البرامج التنموية، إذ سجل "معدل النمو الإقتصادي نسبة 3.7 % في الثلاثي الأول

من سنة 2017 ، بعدما سجل نسبة 3.9% في نفس الفترة من سنة 2016 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات "[205].

- ضرورة الإهتمام بالموارد البشرية من خلال تكوينها و إعادة رسكلتها وفق أهداف السياسة الإقتصادية ، إضافة إلى إعطاء أهمية بالغة لرأس المال البشري الذي يعتبر مصدر الإبداع و الإبتكار، و لا يتحقق ذلك إلا بتكييف الجامعات و المعاهد العليا لأجل تنمية القدرات العلمية و المعارف التي من شأنها تحقيق إقلاع حقيقي للإقتصاد الوطني .

- التركيز على إدخال التقدم التقني في العملية الإنتاجية ، مما يساهم في سرعة تنفيذ البرامج الإستثمارية من جهة ، و الحفاظ على النوعية و الجودة التي تتطلبها المنتوجات الموجهة لعملية التصدير مباشرة .

- العمل على زيادة حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية التي تساهم في خلق المزيد من مناصب الشغل لفائدة البطالين، إذ تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي الذي يتطلب تفعيل كل القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني قصد تحسين الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للوطن .

- وجوب تكييف آليات و سياسات التشغيل المستحدثة بغرض تفعيل السياسة الوطنية للتشغيل، و جعلها تتماشى و متطلبات الإقتصاد الوطني الذي يرتبط بضرورة الرفع من مستويات الإنتاجية ، لذا على السلطات حسن توجيه الشركات و المؤسسات الإقتصادية في سبيل تحقيق هذا الهدف المهم.

- إزالة كافة عناصر التمييز الجنسي في سوق العمل ، و العمل على زيادة تمثيل المرأة في سياسات التشغيل ، و ذلك من خلال خلق مجال لتكافؤ الفرص ما بين الإناث و الذكور في تولى المسؤوليات على مستوى المؤسسات الإقتصادية المنتجة من جهة، و كذا تحقيق شروط العمل اللائق

[205] ONS « les comptes nationaux trimestriels ,1ére trimestre 2017 » , Bulletin N° 782 , juillet 2017 , p 01

الذي يتطلب حماية الحقوق الأساسية للعمال وفق نصوص قانون العمل من جهة أخرى، إضافة إلى تحقيق الحماية و العدالة الإجتماعية للموظفين حسب ما ترمي إليه منظمة العمل الدولية.

- تفعيل دور الإستراتجيات الإيجابية للتشغيل و المرتبطة بتحفيز الشباب البطال على خلق مؤسساتهم و مقاولاتهم الفردية ، و الحد من الإستراتيجيات السلبية التي تضعف من مستويات الإنتاجية ، و يتعلق الأمر بالتقاعد المبكر و الإعانات الممنوحة للشباب غير الراغبين في العمل و الممنوحة من طرف الحكومة بغية شراء السلم الإجتماعي على حساب الأهداف الإقتصادية.

- حتمية التوجه نحو التنويع الإقتصادي في ظل الإنخفاض المستمر لأسعار النفط ، و ذلك من خلال تنمية القطاع الزراعي و الصناعي في مجال خلق المشاريع الإستثمارية التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة المتفاقمة في أوساط الشباب خاصة حاملي الشهادات العليا .

- تفعيل دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني، من خلال تشجيع الأفراد على خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أحد الإستراتيجيات الناجعة لتشغيل اليد العاملة ، و لا يكون ذلك إلا بإزالة كل أشكال التمييز ما بين القطاع العام و الخاص لأجل تحقيق نمو إقتصادي مستمر.

- إزالة كافة العراقيل الإدارية و المالية التي من شأنها كبح النشاط الإقتصادي ، في ظل تفشي المحسوبية و الفساد و البيروقراطية في منح المشاريع الإستثمارية.

- إستحواذ القطاع غير الرسمي لسوق العمل على الحجم الكبير من العمالة مقارنة بالقطاع الرسمي الذي يجد فيه الشباب صعوبة للإندماج بسبب إنعدام الشفافية و إنتشار المحاباة في معالجة ملفات التشغيل .

- ضرورة توجيه دعم الأسعار المتعلق بالمواد الأساسية لفائدة الطبقة الهشة أو ضعيفة الدخل دون سواها ، حتى تتمكن الدولة من ضبط نفقاتها الأساسية في إطار سياسة ترشيد الإنفاق العمومي.

**ثانيا : إنطلاقا من الدراسة القياسية**

أما من خلال الدراسة القياسية فقد توصلنا إلى النتائج التالية و المبينة من خلال :

- وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من النمو الإقتصادي نحو معدلات التشغيل في الجزائر في فترة الدراسة الممتدة من 1985 إلى 2015 ، و يوضح ذلك مدى تأثير معدلات النمو الإقتصادي على حجم العمالة ، كما تبين وجود علاقة عكسية سلبية بين المتغيرين المدروسين.

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين معدلات النمو الإقتصادي و حجم العمالة، إذ تبين إمكانية بناء نموذج التكامل المتزامن بطريقة **Angel –Granger** و كذا بإستعمال منهج الحدود**(ARDL)** ، أو إختبار **Johansen** الذي يعتبر أفضل من إختبار التكامل المشترك ذات المرحلتين ل – **Angel Granger** خاصة عندما يكون حجم العينة المدروسة صغير، و هو الإختبار المستعمل في هذه الدراسة نظرا لحجم العينة الصغير.

- تفسر العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين بوجود إرتباط بين المتغيرين المتمثلين في الناتج الإجمالي المحلي و حجم العمالة ، الأمر الذي يدل على إستحالة تطبيق قانون **(OKUN)** على الإقتصاد الجزائري، أي نؤكد صحة فرضية النمو الإقتصادي بدون تشغيل .

- وجود علاقة طردية متزايدة ما بين معدلات التشغيل و معدل الإستثمار كما تؤكده النظرية الإقتصادية، إذ أن خلق المزيد من المشاريع الإستثمارية سيؤدي حتما إلى زيادة تشغيل اليد العاملة.

- وجود علاقة عكسية سالبة بين حجم العمالة و معدل النفقات العامة و هذا ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية، إذ أن زيادة الإنفاق العام على شكل المخصصات المالية لفائدة الخواص من شأنه الرفع من وتيرة التشغيل على المستوى الوطني.

- وجود علاقة طردية موجبة ما بين معدلات التشغيل و حجم الفئة النشطة القادرة على العمل ، إذ تؤكد تقارير البنك الدولي أن زيادة معدلات التشغيل لا يرجع إلى تناقص حجم العمالة فقط و إنما إلى إنخفاض معدل الخصوبة .

و من جهة أخرى ، يتطلب تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي الذي يصاحبه زيادة مستويات التشغيل ، من السلطات العمومية تفعيل السياسة الوطنية للتشغيل و كذا النموذج الإقتصادي الجديد و جعلهما يتماشيا وفق متطلبات الإقتصاد الوطني ، و ذلك من خلال:

- الإهتمام بالقطاع الخاص ، من خلال إزالة كل أوجه التمييز و التفريق بينه و بين القطاع العام مع تحفيز الشباب على خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني ، من خلال الرفع من مستويات الإنتاجية التي تصاحبها زيادة تشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل .

- الإهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر أساس الإنطلاقة الإقتصادية الفعالة ، و ذلك من خلال إعتماد برامج تكوين و تعليم لفائدة الشباب وفق متطلبات و إحتياجات سوق العمل .

- التنسيق بين جانبي سوق العمل ، من خلال بناء نظام معلوماتي فعال يساهم على تنقل معلومات سوق العمل بين المؤسسات و الشباب الباحثين عن العمل ، في إطار تبني الشفافية و كذا مبادئ الحكم الراشد في توجيه الأنشطة المتعلقة بسوق العمل ، خاصة تلك المتعلقة بعملية إنتقاء و إختيار الموظفين .

- الإهتمام بالتحول الطاقوي ، و ذلك من خلال الإستهلاك العقلاني للطاقة وفق ما يهدف إليه نموذج النمو الإقتصادي الجديد الهادف إلى تخفيض مستويات إستهلاك الطاقة من معدل 6% سنة 2015 إلى معدل 3% في أفاق 2030.

- الإهتمام بقطاعات الإقتصاد الوطني ذات الكثافة العمالية الكبيرة خاصة تلك المتعلقة بقطاعات الفلاحة و الصناعة ، مع إدخال التكنولوجيا و الوسائل التقنية الحديثة في العملية الإنتاجية ، بغية تحسين مستوى الأداء الإقتصادي .

- الإهتمام بقطاع الصناعة قصد مضاعفة قيمته المضافة ، من خلال بلوغ نسبة 10% في أفاق 2030 حسب الأهداف التي يرمي إليها النموذج الإقتصادي الجديد المسطر من طرف السلطات العمومية .

- العمل على تنويع الصادرات من خلال تنويع جملة السلع و الخدمات المنتجة و الفائضة عن الطلب المحلي .

- تفسر العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين بوجود إرتباط بين المتغيرين المتمثلين في الناتج الإجمالي المحلي و حجم العمالة ، الأمر الذي يدل على إستحالة تطبيق قانون **(OKUN)** على الإقتصاد الجزائري، أي نؤكد صحة فرضية النمو الإقتصادي بدون تشغيل .

- وجود علاقة طردية متزايدة ما بين معدلات التشغيل و معدل الإستثمار كما تأكده النظرية الإقتصادية، إذ أن خلق المزيد من المشاريع الإستثمارية سيؤدي حتما إلى زيادة تشغيل اليد العاملة.

- وجود علاقة عكسية سالبة بين حجم العمالة و معدل النفقات العامة و هذا ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية، إذ أن زيادة الإنفاق العام على شكل المخصصات المالية لفائدة الخواص من شأنه الرفع من وتيرة التشغيل على المستوى الوطني.

- وجود علاقة طردية موجبة ما بين معدلات التشغيل و حجم الفئة النشطة القادرة على العمل ، إذ تؤكد تقارير البنك الدولي أن زيادة معدلات التشغيل لا يرجع إلى تناقص حجم العمالة فقط و إنما إلى إنخفاض معدل الخصوبة .

و من جهة أخرى ، فإن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الإقتصادي الذي يصاحبه زيادة مستويات التشغيل ، يتطلب من السلطات العمومية تفعيل السياسة الوطنية للتشغيل و كذا النموذج الإقتصادي الجديد و جعلهما يتماشيا وفق متطلبات الإقتصاد الوطني ، و ذلك من خلال:

- الإهتمام بالقطاع الخاص ، من خلال إزالة كل أوجه التمييز و التفريق بينه و بين القطاع العام مع تحفيز الشباب على خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني ، من خلال الرفع من مستويات الإنتاجية التي تصاحبها زيادة تشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل .

- الإهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر أساس الإنطلاقة الإقتصادية الفعالة ، و ذلك من خلال إعتماد برامج تكوين و تعليم لفائدة الشباب وفق متطلبات و إحتياجات سوق العمل .

- التنسيق بين جانبي سوق العمل ، من خلال بناء نظام معلوماتي فعال يساهم على تنقل معلومات سوق العمل بين المؤسسات و الشباب الباحثين عن العمل ، في إطار تبني الشفافية و كذا مبادئ الحكم الراشد في توجيه الأنشطة المتعلقة بسوق العمل ، خاصة تلك المتعلقة بعملية إنتقاء و إختيار الموظفين .

- الإهتمام بالتحول الطاقوي ، و ذلك من خلال الإستهلاك العقلاني للطاقة وفق ما يهدف إليه نموذج النمو الإقتصادي الجديد الهادف إلى تخفيض مستويات إستهلاك الطاقة من معدل 6% سنة 2015 إلى معدل 3% في أفاق 2030.

- الإهتمام بقطاعات الإقتصاد الوطني ذات الكثافة العمالية الكبيرة خاصة تلك المتعلقة بقطاعات الفلاحة و الصناعة ، مع إدخال التكنولوجيا و الوسائل التقنية الحديثة في العملية الإنتاجية ، بغية تحسين مستوى الأداء الإقتصادي .

- الإهتمام بقطاع الصناعة قصد مضاعفة قيمته المضافة ، من خلال بلوغ نسبة 10% في أفاق 2030 حسب الأهداف التي يرمي إليها النموذج الإقتصادي الجديد المسطر من طرف السلطات العمومية .

- العمل على تنويع الصادرات من خلال تنويع جملة السلع و الخدمات المنتجة و الفائضة عن الطلب المحلي .

# الـــــــمـــــــلاحـــــــق

الملحق رقم 1: إحصائيات متغيرات الدراسة

| السنوات | معدل العمالة ( %) | معدل الناتج المحلي ( %) | معدل الإستثمار ( % من pib | الفئة النشطة (ملايين) | معدل النفقات العامة ( % من pib |
|---|---|---|---|---|---|
| 1985 | 77 | 3.7 | 32.44 | 2878000* | 103.6 |
| 1986 | 77.1 | 0.40 | 34.46 | 2921000* | 110.3 |
| 1987 | 77.47 | -0.70 | 29.69 | 5341100 | 104.13 |
| 1988 | 79.94 | -1 | 26.24 | 5486300 | 107.09 |
| 1989 | 79.6 | 4.4 | 27.12 | 5587600 | 109.8 |
| 1990 | 80.3 | 0.8 | 26.97 | 5856800 | 101.5 |
| 1991 | 78.8 | -1.2 | 25.86 | 5958500 | 94.5 |
| 1992 | 76.2 | 1.6 | 27.075 | 6221600 | 98.5 |
| 1993 | 76.85 | -2.2 | 27.007 | 6533400 | 101.35 |
| 1994 | 75.64 | 0.20 | 28.4 | 6814000 | 103.52 |
| 1995 | 71.9 | 3.8 | 29.14 | 7494000 | 102.8000 |
| 1996 | 72.01 | 3.7 | 24.88 | 8121000 | 94.18 |
| 1997 | 73.59 | 1.1 | 22.95 | 8072000 | 90.43 |
| 1998 | 71.98 | 6.2 | 25.75 | 8056.800 | 99.94 |
| 1999 | 70.75 | 3.20 | 24.39 | 8310.400 | 96.87 |
| 2000 | 71.11 | 3.8 | 20.68 | 8690800 | 80.18 |
| 2001 | 772. | 3 | 22.84 | 8568200 | 85.33 |
| 2002 | 74.06 | 5.6 | 24.57 | 8676500 | 90.121 |
| 2003 | 76.28 | 7.2 | 24.08 | 8762300 | 85.63 |
| 2004 | 82.35 | 4.3 | 24.02 | 9469900 | 85.59 |
| 2005 | 84.74 | 5.9 | 22.37 | 9492500 | 76.872 |
| 2006 | 87.73 | 1.70 | 23.16 | 10109600 | 73.111 |
| 2007 | 86.21 | 3.4 | 26.32 | 9968.900 | 77.8 |
| 2008 | 88.7 | 2 | 29.23 | 10315000 | 80.73 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 100.583 | 10644000 | 38.24 | 1.7 | 89.8 | 2009 |
| 92.98 | 10812000 | 36.283 | 3.6 | 90. | 2010 |
| 89.77 | 10661000 | 31.82 | 2.9 | 90. | 2011 |
| 91.36 | 11423000 | 31.51 | 3.4 | 89. 0 | 2012 |
| 97.14 | 11964000 | 33.79 | 2.8 | 90.2 | 2013 |
| 101.45 | 11453000 | 36.687 | 3.8 | 89.40 | 2014 |
| 101.68 | 11932000 | 32.95 | 3.9 | 88.8 | 2015 |

*إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ما عدا قطاع الزراعة

**المصدر** : حوصلة الديوان الوطني للإحصاء (1962-2011)

قاعدة بيانات البنك الدولي المحدثة إلى غاية 2016/04/10

**الملحق رقم 02 : إختبار Augmented Dickey-Fuller للسلسلة** TEMP **عند المستوى**

**الجدول رقم : 01**

Null Hypothesis: TEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.314570 | 0.9113 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول رقم :02**

Null Hypothesis: TEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.217307 | 0.8886 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول رقم : 03**

Null Hypothesis: TEMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.085436 | 0.9237 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 03 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة** TEMP **عند الفرق الأول**

**الجدول رقم : 01**

Null Hypothesis: D(TEMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.782629 | 0.0078 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول رقم : 2**

Null Hypothesis: D(TEMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.766718 | 0.0334 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

**الجدول رقم : 03**

Null Hypothesis: D(TEMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.735649 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 04 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة** gdp **عند المستوى**

**الجدول الأول**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.595752 | 0.0120 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول الثاني**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.421394 | 0.0075 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول الثالث**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.038128 | 0.2625 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 05 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة** gdp **عند الفرق الاول**

**الجدول رقم : 01**

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.641919 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

**الجدول رقم : 02**

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.468069 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول رقم : 03**

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.786790 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 06 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة** popact **عند المستوى**

الجدول رقم :01

Null Hypothesis: POPACT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.907803 | 0.3244 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم :02

Null Hypothesis: POPACT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.038170 | 0.0181 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم : 03

Null Hypothesis: POPACT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 2.530107 | 0.9962 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 07 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة** popact **عند الفرق الاول**

الجدول رقم :01

Null Hypothesis: D(POPACT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.399519 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم :02

Null Hypothesis: D(POPACT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.868346 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم : 03

Null Hypothesis: D(POPACT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.839953 | 0.0634 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 08 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة tinvs عند المستوى**

الجدول رقم :01

Null Hypothesis: TINVES has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.739340 | 0.4020 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم : 02

Null Hypothesis: TINVES has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.096835 | 0.5267 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم :03

Null Hypothesis: TINVES has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.239700 | 0.5914 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 09 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة tinvs عند الفرق الاول**

الجدول رقم :01

Null Hypothesis: D(TINVES) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.134546 | 0.0003 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم : 02

Null Hypothesis: D(TINVES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.219659 | 0.0012 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم: 03

Null Hypothesis: D(TINVES) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.225734 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 10 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة dep عند المستوى**

**الجدول رقم :01**

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.004472 | 0.2834 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم :02

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.861985 | 0.6489 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم :03

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.250034 | 0.5877 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 11 : إختبار Augmented Dickey–Fuller للسلسلة dep عند الفرق الاول**

الجدول رقم :1

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.653175 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم : 02

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.459144 | 0.0007 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |

| | | |
|---|---|---|
| | 5% level | -3.580623 |
| | 10% level | -3.225334 |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم :03

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.749197 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 12: إستقرارية سلسلة البواقي E**

**الجدول رقم : 1 ( بوجود الثابت)**

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.094628 | 0.0381 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الجدول رقم :2( عدم وجود المتجه الزمني والثابت)**

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.157981 | 0.0027 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 13: التمثيل البيانية لعدم إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

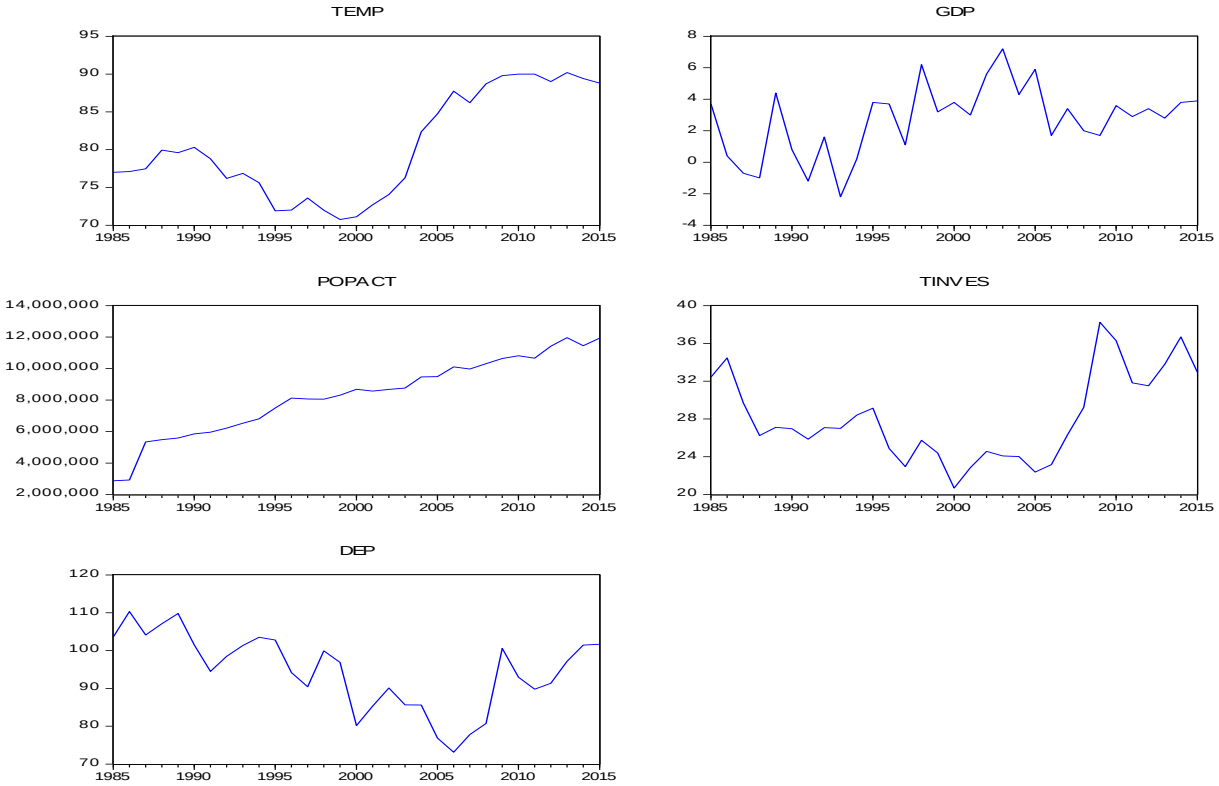


## الملحق رقم14 : التماثيل البيانية لإستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

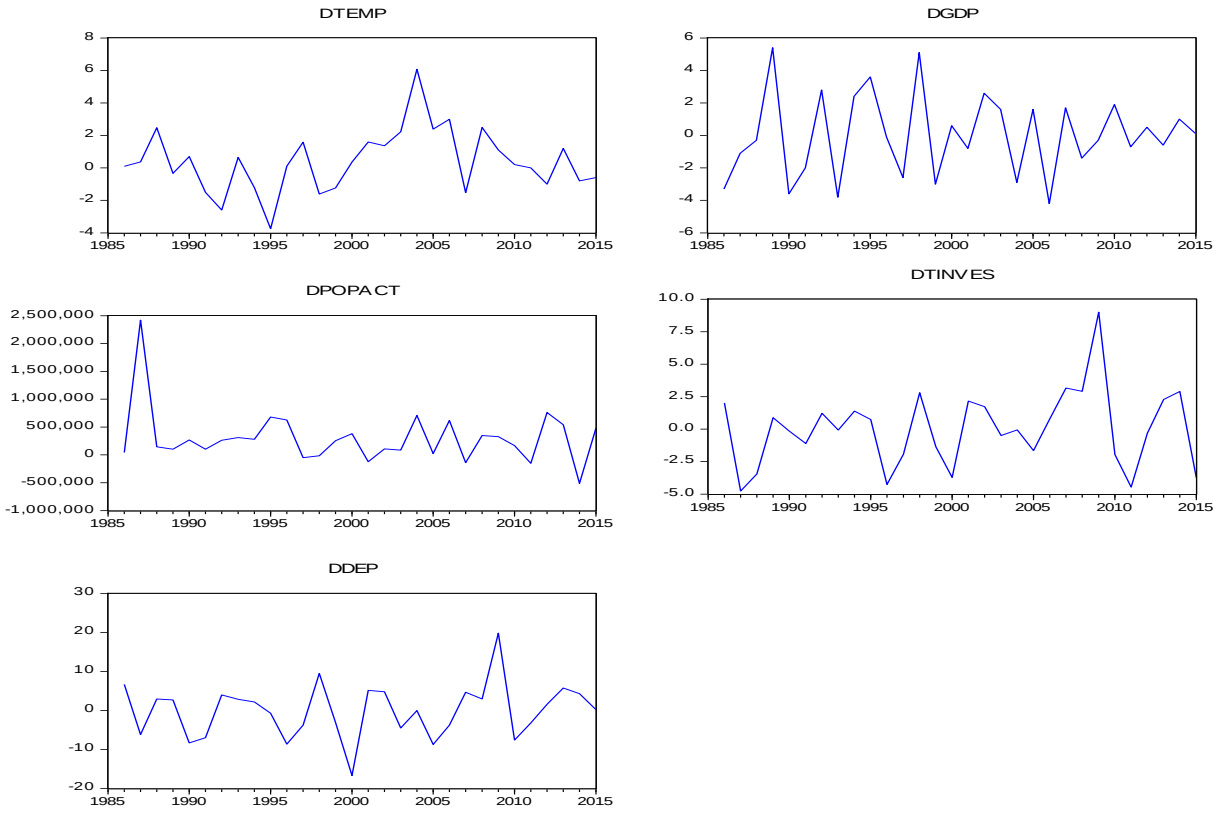

## الملحق رقم15 : التمثيل البياني لإستقرار سلسلة البواقي (E)عند المستوى

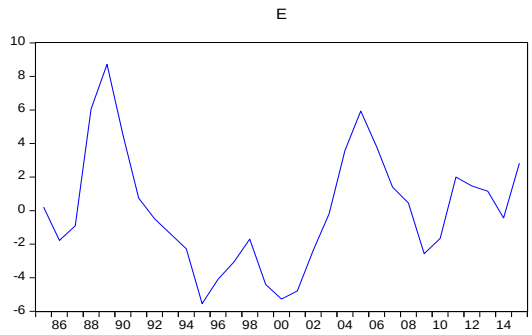


## الملحق رقم16 : نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/03/16 Time: 07:24
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

| Cointegrating Eq: | CointEq1 |
|---|---|
| TEMP(-1) | 1.000000 |
| GDP(-1) | 6.066401<br>(1.23568)<br>[ 4.90937] |
| POPACT(-1) | -9.71E-06<br>(1.7E-06)<br>[-5.79525] |
| TINVES(-1) | 1.621544<br>(0.63285)<br>[ 2.56229] |
| DEP(-1) | -1.913584<br>(0.28331)<br>[-6.75440] |
| C | 120.3020 |

| Error Correction: | D(TEMP) | D(GDP) | D(POPACT) | D(TINVES) | D(DEP) |
|---|---|---|---|---|---|
| CointEq1 | 0.138982<br>(0.04116)<br>[ 3.37696] | -0.134939<br>(0.04981)<br>[-2.70890] | 6009.750<br>(8319.74)<br>[ 0.72235] | 0.199946<br>(0.04952)<br>[ 4.03797] | 0.366982<br>(0.15508)<br>[ 2.36639] |
| D(TEMP(-1)) | 0.085812<br>(0.24402)<br>[ 0.35166] | 0.513599<br>(0.29535)<br>[ 1.73895] | -95083.45<br>(49329.4)<br>[-1.92752] | 0.130051<br>(0.29359)<br>[ 0.44296] | 0.459339<br>(0.91951)<br>[ 0.49955] |
| D(TEMP(-2)) | -0.406251<br>(0.26435)<br>[-1.53682] | 0.221994<br>(0.31995)<br>[ 0.69384] | 55071.85<br>(53437.8)<br>[ 1.03058] | -1.547508<br>(0.31805)<br>[-4.86568] | -3.819664<br>(0.99609)<br>[-3.83467] |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| D(GDP(-1)) | 0.003825 | -0.179209 | -23210.48 | -0.995081 | -1.899069 |
| | (0.23682) | (0.28663) | (47872.5) | (0.28492) | (0.89235) |
| | [ 0.01615] | [-0.62523] | [-0.48484] | [-3.49246] | [-2.12817] |
| D(GDP(-2)) | 0.017185 | -0.208618 | 18368.07 | -0.868591 | -2.543115 |
| | (0.17027) | (0.20608) | (34420.0) | (0.20486) | (0.64159) |
| | [ 0.10093] | [-1.01229] | [ 0.53364] | [-4.23998] | [-3.96375] |
| D(POPACT(-1)) | 1.11E-06 | -9.47E-07 | -0.118683 | -1.55E-06 | -2.92E-06 |
| | (7.2E-07) | (8.8E-07) | (0.14624) | (8.7E-07) | (2.7E-06) |
| | [ 1.53163] | [-1.08209] | [-0.81157] | [-1.78424] | [-1.07127] |
| D(POPACT(-2)) | 8.92E-07 | -8.16E-08 | -0.126679 | 6.49E-07 | 9.03E-07 |
| | (8.0E-07) | (9.7E-07) | (0.16176) | (9.6E-07) | (3.0E-06) |
| | [ 1.11530] | [-0.08421] | [-0.78311] | [ 0.67459] | [ 0.29948] |
| D(TINVES(-1)) | -0.147697 | -0.118984 | -68428.05 | 0.479674 | 0.156937 |
| | (0.23055) | (0.27905) | (46606.4) | (0.27739) | (0.86875) |
| | [-0.64062] | [-0.42639] | [-1.46821] | [ 1.72926] | [ 0.18065] |
| D(TINVES(-2)) | -0.139148 | 0.301992 | -20045.46 | -1.154905 | -1.361315 |
| | (0.23957) | (0.28996) | (48429.0) | (0.28823) | (0.90272) |
| | [-0.58083] | [ 1.04149] | [-0.41391] | [-4.00682] | [-1.50801] |
| D(DEP(-1)) | 0.143703 | 0.008587 | 27485.89 | 0.070817 | 0.303050 |
| | (0.10101) | (0.12226) | (20419.1) | (0.12153) | (0.38061) |
| | [ 1.42268] | [ 0.07024] | [ 1.34609] | [ 0.58272] | [ 0.79621] |
| D(DEP(-2)) | 0.108831 | -0.152969 | 9261.259 | 0.369610 | 0.470197 |
| | (0.10529) | (0.12743) | (21283.6) | (0.12667) | (0.39673) |
| | [ 1.03367] | [-1.20040] | [ 0.43514] | [ 2.91781] | [ 1.18518] |
| C | 0.020307 | 0.126564 | 349109.3 | 1.269392 | 2.514489 |
| | (0.51714) | (0.62592) | (104541.) | (0.62220) | (1.94865) |
| | [ 0.03927] | [ 0.20220] | [ 3.33945] | [ 2.04018] | [ 1.29037] |
| R-squared | 0.664818 | 0.702466 | 0.398557 | 0.767775 | 0.616475 |
| Adj. R-squared | 0.434381 | 0.497912 | -0.014935 | 0.608120 | 0.352801 |
| Sum sq. resids | 36.11678 | 52.90873 | 1.48E+12 | 52.28090 | 512.8127 |
| S.E. equation | 1.502431 | 1.818460 | 303718.3 | 1.807638 | 5.661342 |
| F-statistic | 2.885029 | 3.434128 | 0.963882 | 4.808966 | 2.338023 |
| Log likelihood | -43.29402 | -48.63937 | -385.3636 | -48.47225 | -80.43817 |
| Akaike AIC | 3.949573 | 4.331384 | 28.38312 | 4.319447 | 6.602726 |
| Schwarz SC | 4.520518 | 4.902329 | 28.95406 | 4.890391 | 7.173671 |
| Mean dependent | 0.404643 | 0.164286 | 235389.3 | 0.116429 | -0.087500 |
| S.D. dependent | 1.997711 | 2.566337 | 301475.5 | 2.887586 | 7.037211 |

| | |
|---|---|
| Determinant resid covariance (dof adj.) | 1.76E+13 |
| Determinant resid covariance | 1.07E+12 |
| Log likelihood | -586.4787 |
| Akaike information criterion | 46.53419 |
| Schwarz criterion | 49.62681 |

# الـــمـــراجـــع

## 1- المراجع باللغة العربية :

### أ- الكتب


- حسين عمر " الموسوعة الإقتصادية" ،دار الفكر العربي ،مصر ، 1991.
- خالد وصفى الوزني، أحمد حسين الرفاعي " مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق" دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
- سالم توفيق النجيفي،محمد صالح تركي القرشي " مقدمة في إقتصاد التنمية"، دار الكتاب للنشر و الطباعة ، جامعة الموصل،العراق ،1988.
- ساموبلسون،نورد هاوس" علم الإقتصاد" ،مكتبة لبنان ناشرون،لبنان 2006.
- ضياء مجيد الموسوي"النظرية الإقتصادية،التحليل الإقتصادي الكلي" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005.
- عبد السلام أبو قحف " مقدمة في إدارة الأعمال الدولية "،مكتبة الإشعاع الفنية،الطبعة الرابعة ،1998.
- عريقات حربي محمد موسى " مبادئ الإقتصاد الكلي"،دار وائل للنشر،عمان ، الأردن الطبعة الأولى2006.
- علي عبد الوهاب نجا " البطالة و أثر الإصلاح الإقتصادي عليها ، دراسة تحليلية تطبيقية " الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005.
- كارل. ماركس. "الرأسمال". ، ترجمة فالح عبد الجبار. المجلد الأول، الكتاب الأول، الجزء الثاني، الفصل 23، دار التقدم. موسكو،1987.
- محمد الليثي، إسماعيل أحمد الشناوي ، محمد فوزي أبو السعود" مقدمة في الإقتصاد الكلي " الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1997.
- محمود عبد الفضيل " تأملات في المسألة المصرية " ، دارالمستقبل العربي ، القاهرة 1983.
- نعمة الله نجيب إبراهيم " نظرية إقتصاد العمل " الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر ، 1997.


### ب- الأطروحات و المذكرات


– البياتي فارس رشيد" التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الأردن،2008


### ت- المجلات و الدوريات

- أسيموجلو دارون " الأسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية " صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية ، ، المجلد 40 ،يونيو 2003.
- رمزي زكي" الإقتصاد السياسي للبطالة " المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، عدد 226، الكويت، أكتوبر 1998.
- زايري بلقاسم" أزمة البطالة في العالم العربي و تحديات أسواق العمل "،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد و الإدارة، جدة 2009،
- شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد" البطالة في الجزائر ، مقاربة تحليلية و قياسية" المعهد العربي للتخطيط، مارس 2008.
- صندوق النقد الدولي" مكان الأسواق الصاعدة " ، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 47، العدد4، 2010.
- علي بودلال " القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري –دراسة تحليلية تقييمية للفترة من 2000 على 2010" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد65، 2014.
- محمد إبراهيم السقا" إتجاهات النمو في الإقتصاد السعودي من الناتج الحقيقي" الصفحة الإقتصادية الإلكترونية، العدد 6675، جانفي 2012.
- محمد سيد أبو السعود"الإمكانيات التكنولوجية و النمو الإقتصادي " المعهد العربي للتخطيط، العدد95، يوليو2010.
- المعهد العربي للتخطيط " التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي" مجلة جسر التنمية، العدد 73 ،ماي 2008.
- المعهد العربي للتخطيط " الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي" الكويت 2009.
- المعهد العربي للتخطيط " عرض العمل و السياسات الإقتصادية "، مجلة جسر التنمية ، العدد 84 ، الأردن. جوان 2009 .
- المعهد العربي للتخطيط" الإستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف و قضايا " السنة الثانية ، الكويت ،2004.
- نصر عارف" مفاهيم التنمية و مصطلحاتها" مجلة ديوان العرب،القاهرة،2008.
- وديع محمد عدنان " المعنى الضيق لسياسات التشغيل " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2006.
- ياسر أبديع "سد فجوة الوظائف ، البطالة المرتفعة بين الشباب تساهم في إنشار الإضرابات في الشرق الأوسط" ، مجلة التمويل و


## ث- التقارير و الأوراق العلمية :


- الإتحاد الإفريقي " تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل في إفريقيا لتلبية التحديات الحالية و المستقبلية" أديسا أبابا ، أثيوبيا ، أبريل 2013.
- الأمم المتحدة " نهضة الجنوب- تقدم بشري في عالم متنوع " ، التقرير السنوي للتنمية البشرية ، نيويورك ،2013.
- بلال حمودي" شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي" المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية، أبريل 2014.
- البنك الدولي " التقرير السنوي للبنك الدولي 2015 " ، واشنطن ، 2015.
- تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2013.

- حافظ عتب " تطوير مكاتب التشغيل و أقسام التوجيه المهني و رفع ادائها وفقا للمتغيرات الدولية و إحتياجات سوق العمل " الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل الدولية ، 2005.

- حمدي سليم " معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى و الأسوأ"، المكتب الإقليمي للدول العربية، منظمة العمل الدولية، لبنان،2008.

- رشيد بلخريصات، جميل عبد العزيز " سياسات التشغيل في الجزائر"، بحوث و أوراق عمل ، الندوة العربية حول البطالة ،أسبابها ،معالجتها ، و أثرها على المجتمع، جامعة البليدة، 2006.

- روبرتا غاتي و آخرون " الوظائف في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " ، البنك الدولي ،واشنطن ، 2013.

- سامي العوادي " التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و إستراتجيات الحد من الفقر" ، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ، سبتمبر 2005.

- شقير أحمين " التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي" المعهد العربية للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر، القليعة، الجزائر ، 1999.

- صندوق النقد الدولي" آفاق الإقتصاد العالمي ، التعافي يكتسب قوة لكنه يضل متفاوتا" ، الطبعة العربية، أفريل 2014

- صندوق النقد الدولي" التقرير الإقتصادي العربي الموحد" ، الفصل العاشر، ( تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية ) ، 2007.

- كاترين إيلبورغ، فوبتيك و مونيك نوياك و كالبانا كوتشار" المرأة و العمل و الإقتصاد : مكاسب الإقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين" ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2013.

- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي " مشروع تقويم حول أجهزة الشغل" الجزائر ، 2015.

- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي" مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول عن سنة 2004" الدورة العامة العادية الخامسة و العشرين، دسيمبر 2004

- مجموعة البنك الدولي"مسائل القطاع الخاص في خلق فرص العمل" ،مارس 2012.

- محمد عدنان وديع " المفاهيم الأساسية في إقتصاد العمل" ، المعهد العربي للتخطيط ، الأردن ، بدون سنة نشر .

- مصطفى بوضياف" تحديات التشغيل في أسواق العمل ، البرنامج التدريبي" خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي،30 نوفمبر- 03 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية ، المركز الدولي للتدريب.

- مكتب العمل الدولي" قياس السكان الناشطين إقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعداد السكان ،دليل " نيويورك ، 2011.

- منظمة الأمم المتحدة " تقريرالتنمية البشرية" 2004.

- منظمة العمل الدولية " الأزمة المالية و الإقتصادية" المكتب الإقليمي للدول العربية ، لبنان ، 2014.

- منظمة العمل الدولية " العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة " ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 67، جنيف ، 10 يونيو 2008.

- منظمة العمل الدولية " المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل " ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 88، جنيف ، 18 يونيو 1998.

- منظمة العمل الدولية" التشغيل و البطالة في الدول العربية " التقرير العربي الأول، القاهرة، يوليو 2008.

- منظمة العمل الدولية" التقرير العالمي للأجور 2013/2012 ، الأجور و النمو العادل" مكتب العمل الدولي ، جنيف، 2013.

- منظمة العمل الدولية" تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية"، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية ،بيروت، 2014،

- منظمة العمل الدولية" خيارات نحو تنمية بديلة و نمو تشاركي و تضمني، مقاربة عمالية" المكتب الإقليمي للدول العربية، الطبعة الأولى،2014

- منظمة العمل الدولية" سياسات التشغيل الوطنية، دليل إسترشادي" ، الطبعة الأولى ، جنيف ، 2014

- منظمة العمل الدولية" نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي ، نحو مجتمعات عربية منتجة و شاملة" ، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان 2013.

- ناصر مراد"فعالية آليات التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل و آليات تحسينه، جامعة الجزائر، جوان 2008.

- هبة أحمد نصار" التحول الديمغرافي و التشغيل و هجرة العمالة في دول المشرق"، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب أسيا ،الإسكوا ، ماي 2005.

- هوسمانس، ف.مهران" السكان الناشطين إقتصاديا، العمالة و البطالة و العمالة الناقصة" ، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، 1990،

## 2- المراجع باللغة الأجنبية :

**أ-الكتب**

- Adam Smith « Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations », Paris, GF-Flammarion,1776.

- Bernard Bernier, Yves Simon « Initiation à la Macroéconomie » ,DUNOD,9e édition ,paris , 2007.- C.Sobry, -

-

- Carl Bucher « industrial evolution » united states,1901.- David Ricardo (1817) « Les principes de l'économie politique et de l'impôt », (Réimpression, Champs-Flammarion, 1977.

- De Soto « l'autre sentier, la révolution informelle dans le tiers monde « la découverte , Paris , 1994

- Eric Bousserelle « Dynamique économique –croissance ,crises , cycles » Gualino Editeur , Paris, 2004.

- Gary .S.Becker « Human capital : A theoretical and empirical analysis with special reference to education » ,3rd edition , paperback, March 1994.- Gérard DUTHIL « économie de l'emploi et du chômage »,ellipses, Paris,1994.

- Gregory -N .Mankiw « Macroéconomie » ,traduit par Jean Houarn, 3e édition,de boeck, 2003.

- J.C.Verez « éléments de macroéconomie ; une approche empirique et dynamique » éditions Ellipses , paris, 1996.

- J-MARC, Mon toussé « Macroéconomie » , Bréal , 1 rue de Rome 93561, Paris ,1999

- Nurkse « problems of capiltal formation in the undeveloped countries" , Oxford, 1953.

- P.Samuelson,N.William « Economics » 14th edit , USA, Mc Graw-Hill, 1992

- PATRICK FEVE . JAVIER ORTEGA « Macroéconomie, Approche pratique contemporaine » ,DUNOD, paris, 2004.

- Philippe Deubel « Analyse économique et histoire des sociétés contemporaines » Pearson éducation,France,2008.

- Pierre Robert « croissance et crises », Pearson education,France,2010,p4

- SAY J-B "Traité d'économie politique" réédition chez Calmann Levy, 1972.

-Thomas Robert Malthus « Essai sur le principe de population » , édition de Flammarion , Paris , 1992.

## ب- الأطروحات و المذكرات

– Christine Dollo « quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES , l'exemple de chômage » , thèse de doctorat , université Aix – Marseille ,2001.

## ج- المجلات و الدوريات

-Mohamed Saib Musette « les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie » ,CREAD, 2013.

- Paul Streeten, "Costs and Benefits of Multinational Enterprises in kess Developed Countries", in John H. Dunning, ed., The Multinational Enterprise ,George Allen and Unwin, London, 1971.

-A.Bassanini,S.Scarpetta « les Moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE, Analyse empirique sur les données de panel », Revue économique de l'OCDE, N°33,2001.

-A.Lindbek, D.J.Snower « the insider-outsider theory of employment and unemployment " the MIT press , Cambridge, 1988.

-A.O Hirchman « the strategy of economic development" , new-haven, yale university press, 1958.

-A.w.Phillips « the relation between unemployment and the rate of change of Money wage in UK-(1861-1957) ,Economica, Vol 5, November 1958.

-Ahmed BOUYAOUB « Emploi et croissance en Algérie 1990-2003 » CREAD , sans date.

-Ahmed ZAKANE « L'impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en Algérie. Une approche en séries temporelles multi variées (VAR) »,CREAD ,N°87, 2009 .

-Barro, R.J. " Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth". Journal of Political Economy ,1990.

-D.Delande « croissance économique »,in cahiers Français,n°279.Découverte de l'économie ,Concepts et mécanismes. La documentation française,1997.

-D.North « Economic performance through time » ,American Economic Revieur , V°84 , N°3, 1994.

-Daron Acemoglu « Introduction to modern economic growth » , department of economics , MIT (Massachusetts institute of technology) Press,Combredge , 2007 .

–François Perroux « l'économie du XXème siècle » , Presses universitaires de France (PUF), Paris ,1961.

-François Vatin « Marx et le travail : acte créateur et instrument d'aliénation », Revue du Mauss permanente, 6 février 2010.

-George .J- Stigler « information in the labor market" , the journal of political economy ; Vol LXXX, N°5, parte 2, university of Chicago press , October 1962.

-I.Werenfels « obstacles to privatisation of state-owned industries in Algéria ; the politcal economy of a distributive conglict " , the journal of North African stdies,V°07,N°01,2003.

-Kaufman and Hotichkiss « the economics of labor Markets" 6th edition , 2003.

-Lachen Achey « substituer des emplois précaires à un chômage élevé : les Défis de l'emploi au Maghreb »,carnegrie middle East center, N°11 , Novembre 2010.

-Lucas, Robert E "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics, 1988.

-M.S.Musette « Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle ? », CREAD – Alger,2013.

-MEBARKI Naceur « pertinence et limites des modèles dualistes de fonctionnement du marché du travail : évaluation à partir du cas de l'économie Algérienne », revue Economie ɣ Gestion , Université d'Oran, N° 08 , 2013 .

-Ministère de l'agriculture et de la pèche , DG des politiques économiques européenne et internationale, France,2007.

-Murat yildizoglu « source de la croissance économique » , université bordeaux ,France, 2011.

-N.Pingault , B. Préault « indicateurs de développement durable : un outil de diagnostic et l'aide à la décision » ,

-P.N Rosenstein –Rodan « notes of the theory of the –BIG BUSH- ",center for international studies, Massachusetts Institute of Technology , Cambridge, March 1957.

-Paul ,M, Romer « Increasing returns and long run growth » the journal of political economy ,vol 94, N°5,october1986.

-R.Barro, Xavier sala I-Martin « convergence » ,journal of political economy, 1992.

-R.F Harrod « An essay in dynamic theory " , the economic journal , V°49,N°193, March 1939.

-R.solow « Efficiency wage models of the labour market" , Cambridge university press , 1986.

-R.Solow « A contribution of the theory of economic growth " , quarterly journal of economics , 1956, V°70.

-Robert .J.Barro « Determinants of economic growth in panel countries" annals of economic and finance" , 2003.

-S.BHALLA « Mondialisation, croissance et marginalisation »,centre de recherche pour le développement international, ottawa ,canada,1998.

-Simon Kuznets « Modern economic growth ; Findings and Reflections », the American Economic Review , N°63, june 1973.

-W.ROSTOW « the stage of economic growth anon communist manifests" Cambridge university press , 1960.

-Xavier Wauthy, Yves Zenou « le rôle de l'hétérogénéité des agents sur un marché du travail en concurrence imparfait », Revue économique, volume 50, n° 5, 1999

-YELLEN, Janet L « Efficiency Wage Models of Unemployment » in American Economic Review, vol.74, n°2,may 1984.

## ت- التقارير العلمية و الأكاديمية

- CNES « Rapport national sur le développement humain » Algérie, 2000.

- A.Galal,J.L.Reiffers « le défi de l'emploi dans les pays Méditerranées », Femise , Novembre 2007.

- Ahmed Galal, jean,louis Reiffers « vers une nouvelle dynamique pour le maintien des équilibres économiques et sociaux » , Femise, janvier 2014.

- Banque de France « la croissance potentielle une notion déterminante mais complexe » Focus, N°13, 2mars2015

- Banque Mondiale « emplois » , rapport sur le développement dans le monde , 2012, Washington DC 20433.

- BIT « GUIDE SUR LA POLITIQUE DE L'EMPLOI ET DES NORMES INTERNATIONNALE DU TRAVAIL »,GENEVE , 2014

- Christian BIALES « le marché du travail , un panorama des théorie économiques de l'orthodoxie au hétérodoxies » , Montpellier , France , 2013.

- CNES « Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain en Algérie »,Rapport national sue le développement humain , Algérie, 2013-2015.

- Commission économique pour l'Afrique « tirer le plus grand profit des produits de baise africains » , Addis-Abeba, Ethiopie ,2013.

- Heba Nassar « Demographic Transition , Employment and labor in the Arab region" UN, 2006.

- Hèlène Zajdela « le dualisme du marché du travail ,enjeux et fondements théoriques » , In :économie et prévision , université de paris 1, 1990.

- International labor office « employment , Incomes and Equality : A strategy for increasing productive employment in Kenya" Geneva , 1972.

- J.P.Barbier « l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb , Etude comparative entre l'Algérie, Maroc et la Tunisie » , BIT, Genève, 2006.

- J-pierre CLING, Stéphane LAGREE et F. ROUBAUD « l'économie informelle dans les pays en développement », AFD, France, 2012.

- Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report , "World Economic Forum , 2015-2016.

- M.saib Musette, M, Arezki Isli, N.Hammouda "Marché du travail et emploi en Algérie» Organisation Internationale du Travail( OIT) , Alger, Octobre2003.

- Meadows, DH., DL. Meadows, J. Randers & W. Behrens « halte à la croissance » club de Rome, MIT (Massachusetts Institute of Technomogy),1972.

- OCDE « l'investissement dans le capital humain : une comparaison internationale » ,N° 03, paris , 1998.

– OCDE « Emplois des jeunes en Afrique du Nord » 2012.

- OCDE « Défis à l'horizon 1995 », centre de développement de l'OCDE, paris ,1993.

- OIT "Tendances Mondiale de l'emploi 2013", rapport de OIT (2012).

- OIT « perspective pour l'emploi et le social dans le monde » , tendance pour 2015.

- ONS ,« DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2015 » , la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, N°740, Avril 2016.

- ONS « l'emploi et le chômage, données statistiques » N°226, Algérie,1995.

- ONS « Enquête d'emploi auprès des ménages 2013 » collecte- statistique,n°185, Alger, 2013

- ONS « les comptes nationaux trimestriels ,1$^{ére}$ trimestre 2017 » , Bulletin N° 782 , juillet 2017.

- Organisation mondial du travail « rapport mondial sur les salaires 2014/2015, salaires et inégalités de revenus » , Genève , 2015.

- Rapport du Femise « la saison des choix » , Novembre 2012.

- Simar L, « Le modèle des « insiders-outsiders : entre théorie et pratiques », Reflets et perspectives de la vie économique, vol. XLII, issue 4,2003.

- The World Bank « where is the Wealth of Nations ? , Measuring Capital for the 21st centry" , Washington , 2005.

- World Economic Forum « the global competitions report 2014-2015 » , Geneva , 2014.

-:j. Adriana , T.Melonio « Enseignement supérieur au Moyen-Orient et en Afrique du Nord »,AFD,2011.

-FMI « Algérie :Questions choisis » , rapport N°12/22 , Washington DC 20431, février 2012, p04

-J.Helliwell, R.Layard,J.Sach « world hapniess report 2017 » , Sustainable development solutions network , New York , 20/03/2017.

-KPMG Algérie « Guide Investir en Algérie » , édition de ELLIPSE , mars 2013.

-Ministère des finances « le nouveau modèle de croissance », (synthèse ), Algérie, juillet 2016.

-The International Bank Of Reconstruction and Development (IBRD) "GENDER EQUALITY AND DEVELOPMENT " world development report 2012,Washigton DC 20433, 2012.

# جدلية العلاقة بين النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر"نموذج التكامل المتزامن و تصحيح الخطأ"


## الملخص:

تحاول هذه الدراسة معرفة أثر العلاقة السببية بين معدلات النمو الإقتصادي و معدلات التشغيل في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2015، و ذلك إعتمادا على المنهج القياسي بإستخدام برنامج EVIEWS 8.1 ، الذي يعتبر أحدث البرامج القياسية لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأمد ، و كذا علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة.

و لقد أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين معدلات النمو الإقتصادي و معدلات التشغيل في فترة الدراسة ، الأمر الذي يؤكد صحة فرضية النمو بدون تشغيل ، حيث أن إرتفاع معدلات التشغيل من سنة لأخرى ليس سببه إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي، و إنما يرتبط ذلك بمختلف الآليات و الإستراتجيات المستحدثة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل و المطبقة من طرف السلطات العمومية لإستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين، غير أن النموذج الإقتصادي الجديد التي تتبناه الجزائر ، يرمي إلى ضرورة توافق المعدلات المرتفعة للنمو الإقتصادي مع المستويات المرتفعة للتشغيل، من خلال تشجيع الأفراد على خلق مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة في إطار تشجيع الإستثمار ، بإعتباره أحد محركات الإقتصاد الوطني الذي يتطلب تفعيله من طرف صناع القرار ، من خلال تطبيق إستراتجية الحكم الراشد الهادف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة .



**الكلمات المفتاحية:** النمو الإقتصادي، سوق العمل ، الحكم الراشد ، نموذج التكامل المشترك ، نموذج تصحيح الخطأ، الجزائر.



## Résumé :

### Relation dialectique entre la croissance économique et l'emploi en Algérie - co-intégration et l'erreur modèle de correction »

Cette étude tente de déterminer l'impact de la relation de causalité entre les taux de croissance économique et les taux d'emplois en Algérie durant la période allant de 1985 à 2015, en s'appuyant sur la méthode économétrique et en utilisant logiciel EVIEWS. 8.1 Ce dernier est considéré comme l'un des logiciels les plus récents pour l'étude de la relation d'équilibrage à long terme, ainsi que la relation Co-intégration entre les variables de l'étude.

Cette étude économétrique a démontré l'existence d'une relation inverse entre les taux de croissance économique et les taux d'emplois pendant la période considérée. Ceci confirme l'hypothèse de croissance sans emploi. En effet, l'augmentation des taux d'emploi d'une année à l'autre n'est pas causée par l'augmentation des taux de croissance, mais elle est plutôt liée à divers mécanismes & stratégies développées dans le cadre de la politique nationale d'emploi appliquée par les autorités publiques en vue de créer des nouveaux postes du travail au profit des chômeurs. Cependant le nouveau modèle économique adopté par l'Algérie vise à la nécessité d'aboutir à la correspondance entre les taux élevés de la croissance économique et les niveaux élevés d'emploi. Cela est réalisable à travers l'encouragement des individus à créer leurs petites et moyennes entreprises dans le cadre d'encouragement de l'investissement. Ce dernier est l'un des moteurs de l'économie nationale qui nécessite une activation de la part des décideurs, via l'application d'une stratégie de bonne gouvernance visant à réaliser un développement économique global.



**Mots clé** : croissance économique, marché du travail, bonne gouvernance, modèle Co-intégration, modèle de correction d'erreur, Algérie.



## Abstract :

**Dialectical relationship between economic growth and employment in Algeria "cointégration and error correction model "**

This study tries to know the impact of casual relation between the rate of economic development and the rate of employment in Algeria between the period of 1985 to 2015, based on the standard approach using EVIEWS 8.1 program, which is considered as one of the most modern program used to study equilibrium relationship at a long term, and co-integration relation between the study variables.

Standard study proves the existence of controversial relationship between average of the economic development and the rate of employment during this study. This fact confirms that the exactitude of the hypothesis of development without employment, though the employment rates from one year to another is not the cause of the rise of the rates of economic development, but it is related to different mechanisms and modern strategies within the national policy of employment and applied by the public authorities to create new jobs. However the new economic sample of Algeria intend to the necessity to harmonize the highest rates to the economic development with highest level to employment, by encouraging people to create companies( small and big firms) in order to boost investment considering it as one of the motors of national economy which necessitates to be implemented by professionals by applying the right strategy whose objectives are to make complete economic development.



**Keywords**: economic growth, labor market , good governance , co- integration model, error correction model, Algeria.